مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية
٢٠١١ ـ ٢٠١٢
معضلات التغيير وآفاقه

أحمد يوسف أحمد
عبد الوهاب الأفندي
ميشيل كيلو
إيمان رجب
محمد سعد أبو عامود
ميشيل نوفل
بهجت أبو النصر
محمد عباس ناجي
نيفين مسعد
خالد الأزعر
محمد عبد الشفيع عيسى
وسام باسندوه
ساسين عساف
محمد نور الدين
يوسف الصواني

تحرير

أحمد يوسف أحمد
نيفين مسعد

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢: معضلات التغيير وآفاقه / أحمد يوسف أحمد... [وآخ.]؛ تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد.

٣٠٤ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-520-5

١. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٢. البلدان العربية ـ العلاقات الدولية. ٣. الثورات ـ البلدان العربية. ٤. الاقتصاد العربي. ٥. القضية الفلسطينية. أ. أحمد، أحمد يوسف (محرّر). ب. مسعد، نيفين (محرّر).

320.956

العنوان بالإنكليزية

The State of the Arab Ummah 2011-2012
The Enigmas of Change and Its Horizons
Edited by Ahmad Youssef Ahmad and Nevine Mas'ad

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٢

المحتويـــات

خلاصـة الكتـاب ٧

مقدمـــة ٢١

أولاً : تطورات النظام الدولي وموقفه من الثورات العربية ٢٣

١ ـ تطورات النظام الدولي على مدار عام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ ..... ٢٣

٢ ـ مواقف قوى النظام الدولي من الثورات العربية ٤٣

٣ ـ مواقف مجلس الأمن من الثورات العربية ٥٥

٤ ـ موقف الاتحاد الأوروبي ٥٦

٥ ـ موقف حلف الناتو ٥٧

ثانياً : الإطار الإقليمي ٥٩

١ ـ تركيا والثورات العربية ٥٩

٢ ـ إيران: أزمات داخلية وتحديات إقليمية ٧٥

ثالثاً : النظام العربي ومأزق التغيير ٩٧

١ ـ الجامعة العربية ومأزق التغيير ٩٧

٢ ـ بدايات إيجابية في تطوير التجمعات الفرعية ١٠١

٣ ـ مخاطر تفكيك الدولة الوطنية العربية وتداعياتها على النظام العربي ... ١٠٧

٤ ـ قمة بغداد «التاريخية» ١١٠

٥ ـ «الربيع العربي» وأزمات العلاقات العربية ـ العربية ١١٤

٦ ـ سيناريوهات التحول من نظام عربي إلى نظام إسلامي ١١٨

رابعاً : الثورات والاحتجاجات العربية وإشكاليات الانتقال الديمقراطي ١٢١

١ ـ الثورات التي أطاحت برأس النظام ١٢٢

٢ ـ الاحتجاجات التي ما زالت مستمرة: سورية نموذجاً ١٦٧

٣ ـ الاحتجاجات التي انتهت ببعض الإصلاحات السياسية، كما في المغرب والأردن والجزائر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي ١٧٩

خامساً : الثورات العربية وفلسطين ١٩٣

١ ـ الحراك الشعبي الفلسطيني وعدوى الربيع العربي ١٩٥

٢ ـ الثورات العربية والمصالحة الفلسطينية: خيار المنهكين ٢٠١

٣ ـ الدولة الفلسطينية على الساحة الدولية ٢٠٧

سادساً : قضايا قطرية ٢١٧

١ ـ التطورات السياسية والأمنية في العراق ٢١٧

٢ ـ لبنان بين إشكاليات المحكمة الدولية والموقف من الثورات العربية .. ٢٣٩

٣ ـ السودان: استحقاقات ما بعد الانفصال ٢٥٦

سابعاً : الانعكاسات الاقتصادية للاحتجاجات الشعبية العربية الأخيرة ٢٦٩

١ ـ استعراض عام لأثر الاحتجاجات الشعبية في الاقتصادات العربية . ٢٦٩

٢ ـ البعد الاقتصادي للاحتجاجات الشعبية العربية: ملاحظات تحليلية أساسية، مع إشارة خاصة إلى الحالة المصرية ٢٨٢

فهـــــرس ٢٩٣

خلاصة الكتاب

ـ ١ ـ

يرصد **الجزء الخاص بتطورات النظام الدولي** وموقفه من الثورات العربية في مبحثين، يتعلق أولهما بتطورات النظام الدولي، والثاني بمواقف قوى النظام الدولي من الثورات العربية.

وفيما يتعلق بـ **تطورات النظام الدولي على مدار عامي ٢٠١١/ ٢٠١٢**، يلخص التقرير هذه التطورات في ثلاث نقاط رئيسية، فهناك، **أولاً** تطور عناصر القوة بالنسبة إلى الأطراف الرئيسية في النظام الدولي حيث ينتهي إلى استمرار التراجع النسبي لعناصر القوى الاقتصادية بالنسبة إلى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، عدا ألمانيا، مما أتاح الفرصة للقوى الصاعدة كالصين لتحسين نسبي في عناصر قوتها الاستراتيجية الشاملة، وهناك، **ثانياً** بنية النظام الدولي وطبيعة علاقات القوة بين أطرافه، فيرصد التقرير أن هذه البنية تتسم بأنها غير قطبية، غير أن ثمة احتمالات في أن تكون هذه حالة مؤقتة، فثمة بدايات استقطاب بين الولايات المتحدة وأوروبا من جانب، وروسيا والصين من جانب آخر، **وأخيراً**، هناك الظواهر الناتجة من تطور النظام الدولي في حالته الراهنة مثل السعي نحو الوصول إلى نقطة ملائمة لتوازن القوى بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى، والبحث عن صيغة لتوزيع الأعباء والمسؤوليات بين القوى الكبرى في النظام الدولي، والتركيز على العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية لمنع الصراعات والأزمات وإدارتها، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وانحسار الحديث حول تراجع دور الدولة، وتنامي دور الإعلام، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي داخل الدول وما بينها.

أما **الجزء الثاني فيستعرض مواقف النظام الدولي من الثورات العربية**، سواء على أساس كل دولة على حدة أو المواقف الجماعية، ويغطي التحليل هنا على مستوى الدول مواقف كلٍّ من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا من جانب، وروسيا والصين من جانب آخر، وذلك تجاه ثورات الربيع العربي في كلٍّ من تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، ثم يحلل التقرير بعد ذلك مواقف القوى الجماعية كمجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وحلف الاطلنطي، ويسهل من متابعة التحليل في هذا الصدد اكتشاف أن كافة هذه المواقف يطغى عليها الطابع المصلحي.

ـ ٢ ـ

تناول الإطار الإقليمي كلاًّ من تركيا وإيران.

أ ـ بالنسبة إلى **تركيا** ركز التقرير بطبيعة الحال على موقفها من الثورات العربية، مع إعطاء أهمية خاصة للموقف من الثورة السورية نظراً إلى اعتبارات الجوار الجغرافي والصداقة الحميمة التي كانت تجمع بين تركيا وسورية قبل الثورة، وقد شرح التقرير كيف تطورت العلاقات التركية ـ السورية من وضع التعاون الوثيق إلى الصدام الكامل، وماهية أسباب هذا التغير، وتداعياته على علاقات تركيا الخارجية.

وفي **محور ثانٍ** من محاور التقرير تناول العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في أعقاب اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية في ٢٠١٠، واستعرض محاولات تطويق الأزمة التي نجمت عن هذا الاعتداء إلى أن كشف محتوى تقرير «بالمر» الذي أثار غضب الأتراك، واعتبروه نهاية جهود التوصل إلى حل لأزمة العلاقات مع إسرائيل، وتمثّل رد فعلهم في تخفيض العلاقات الدبلوماسية من مستوى قائم بالأعمال إلى مستوى سكرتير ثانٍ، وتجميد العمل بكافة الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل.

غير أن التقرير رصد في **محور ثالث** أن صدور تقرير «بالمر» تزامن مع إعلان تركيا الموافقة على نشر الدرع الصاروخي على أراضيها في إطار الاستراتيجيا الجديدة لحلف الأطلسي، الأمر الذي يتيح لإسرائيل كسب مدة إنذار لا تقل عن ثلاث دقائق مقارنةً بالمدة التي تتيحها شبكات الرادار الموجودة في إسرائيل، كما رصد التقرير تأييد تركيا المطلب الفلسطيني لعضوية كاملة في الأمم المتحدة،

وهكذا يستمر التناقض بين تركيا الأطلسية وما يفرض ذلك عليها من التزامات لا ترضي العرب، وتركيا الطامحة إلى لعب دور في الوطن العربي عن طريق تأييدها المواقف العربية في عدد من القضايا الحيوية.

ب ـ أما بالنسبة إلى **إيران** فقد ركز التقرير بدايةً على الوضع الداخلي واشتعال الصراع داخل التيار المحافظ خاصة بين المرشد ورئيس الجمهورية. وفي هذا الإطار رصد التقرير انتخابات الدورة التاسعة لمجلس الشورى الإسلامي في آذار/ مارس ٢٠١٢، وكيف جاءت نتائجها لصالح المرشد الأعلى للجمهورية بما يمكّنه من ضبط حركة رئيس الجمهورية.

ثم بدأ التقرير في تحليل التفاعلات الإيرانية في المحيط الإقليمي، فرصد التوتر المتصاعد مع دول مجلس التعاون على خلفية الموقف الإيراني تجاه حركة الاحتجاجات في البحرين، والاتهامات الأمريكية لطهران بالتورط في محاولة اغتيال السفير السعودي لدى واشنطن، فضلاً عن التلميحات السعودية إلى دور إيران في بعض أحداث المنطقة الشرقية، ومع ذلك قامت إيران كدولة حريصة على مصالحها بجهد لتطويق أزمة العلاقات مع دول مجلس التعاون، فزار وزير الاستخبارات الإيراني السعودية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، وحدث أول لقاء بحريني ـ إيراني رسمي بعد الأزمة بين وزيري خارجية البلدين بمناسبة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

وبعد ذلك حلل التقرير السياسة الإيرانية الجديدة تجاه العراق بعد الانسحاب الأمريكي، حيث مثّل هذا الانسحاب لإيران فرصة لدعم نفوذها في العراق، لكن تصاعد النفوذ الإيراني في العراق ووجه بعقبتين: **الأولى**، استمرار وجود آلاف من الجنود والمدربين الأمريكيين بدعوى حماية المصالح الأمريكية في العراق، و**الثانية**، معارضة قوى عراقية عديدة لتوسع النفوذ الإيراني.

ويرصد التقرير الموقف الإيراني تجاه الثورة السورية، وتكييفه لهذه الثورة على أنها مؤامرة خارجية، وفي هذا الإطار رحّبت إيران بالفيتو الروسي ـ الصيني في مجلس الأمن الذي حال دون صدور قرار من المجلس بإدانة النظام السوري، وأيدت الخطوات «الإصلاحية» التي قام بها النظام، وهو ما يشير إلى حرص إيران على بقاء النظام للحفاظ على خطوط تواصلها مع العرب.

ثم يشير التقرير إلى حالة الغموض والضبابية التي تخيّم على مستقبل العلاقات الإيرانية ـ المصرية، رغم المؤشرات المشجعة في مصر بعد ثورة كانون

الثاني/ يناير، وإعلان إيران استعدادها لدعم مصر، ويتناول كذلك التوتر المكتوم في العلاقات التركية ـ الإيرانية على خلفية التباين في موقف طرفيها من سورية، وقبول تركيا نشر الدرع الصاروخي الأطلسي على أراضيها، ومع ذلك ظلت إيران حريصة على عدم تجاوز التصعيد في أزمة علاقتها بتركيا حدوداً معينة نظراً إلى حاجتها إلى الظهير الإقليمي التركي.

وأخيراً يتناول التقرير ارتباك حلفاء إيران في الوطن العربي عامة، وفي لبنان خاصة، عقب نشوب الثورة السورية، وعلى رأسهم «حزب الله» في لبنان، وقد كان ثمة حرص من الطرفين على تأكيد أن الضغوط المفروضة على النظام السوري لم تنجح في تفكيك محور المقاومة، غير أن حماس ـ في إطار تأييدها الثورة السورية ـ بدت مستعدة لابتعاد تدريجي عن المسار الإيراني.

وبصفة عامة ينتهي التقرير إلى أن العلاقات الإيرانية ـ العربية سوف تتأثر في المدى المنظور بالتطور بعاملين؛ **أولهما**، عدم قدرة إيران على التلاؤم مع الوضع الجديد الذي فرضته الثورات العربية، و**ثانيهما**، حاجة إيران إلى الأوراق العربية في مواجهاتها المحتملة بشأن برنامجها النووي واحتمالات الضربة الجوية الإسرائيلية له.

ـ ٣ ـ

يتناول هذا الجزء **أوضاع النظام العربي** ٢٠١١/ ٢٠١٢ في إطار من الإحباط من عدم حدوث تغيير ملموس إلى الأفضل حتى الآن إن لم يكن تراجعاً في الأداء، ووجود نذر متكررة على ظهور تحديات جديدة. ويتفرع التحليل في هذا الموضوع إلى ست نقاط، هي: الجامعة العربية ومأزق التغيير، ومحاولات تطوير التجمعات الفرعية، ومخاطر تفكيك الدولة الوطنية العربية وتداعياتها على النظام العربي، وقمة بغداد الدورية، وأزمات العلاقات العربية ـ العربية في ظل «الربيع العربي»، وسيناريوهات التحول من نظام عربي إلى نظام إسلامي.

تتناول **النقطة الأولى** المأزق الذي واجهته الجامعة العربية وما زالت في الموقف من ثورات «الربيع العربي» التي طال أمد العنف فيها في الحالتين الليبية والسورية تحديداً، وكيف خرج ملف هاتين الثورتين من بين أيدي الجامعة إلى الأمم المتحدة، وتحديداً مجلس الأمن حيث وقعت الجامعة العربية في خطأ إسباغ شرعية على التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، وهو ما حرصت على عدم

تكراره في الحالة السورية، وإن انتهى ملفها أيضاً إلى المبعوث الأممي كوفي أنان.

وعرضت **النقطة الثانية** للحراك الذي أصاب التجمعات الفرعية العربية القائمة، سواء كان ذلك تحسباً لتداعيات «الربيع العربي» (كما في دعوة العاهل السعودي إلى تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد) أو امتداداً للمنطق الثوري (كما في تحرك الرئيس التونسي من أجل تفعيل الاتحاد المغاربي)، وما زال الوقت مبكراً على أية حال للحكم على هذين التطورين اللذين يجب التعامل معهما بدون إفراط في التفاؤل لأسباب معروفة.

أوضحت **النقطة الثالثة** مخاطر تفكيك الدولة الوطنية العربية وتداعياتها على النظام العربي، وكانت نقطة الانطلاق هنا هي تحليل الدعوة إلى إقليم فدرالي في برقة، وكيف تثير مخاوف حقيقية في سياق ما سبقها من حالات: الصومال والعراق واليمن وفلسطين، ناهيك عن انفصال جنوب السودان عن شماله في تموز/ يوليو ٢٠١١.

أما **النقطة الرابعة** فخصصت لقمة بغداد التي وصفها البعض بـ «القمة التاريخية» رغم تدنّي نسبة مشاركة القادة العرب فيها، وعدم إتيانها بأيّ جديد في الملفين السوري والفلسطيني، واتسامها عموماً بطابع الشمول الذي لا يترك صغيرة أو كبيرة في النظام العربي إلا وتناولها، مع أن أكثر القمم فاعلية هي تلك التي ركزت على موضوع واحد، ويأتي بعد طابع الشمول اللغة البعيدة «عن الفعل»؛ فقمة بغداد كغيرها تكتفي بدعوة الآخرين إلى الفعل، ومطالبتهم بأن يتحملوا مسؤولياتهم وما إلى هذا، وأخيراً طابع التكرار الذي يشير إلى العجز وليس إلى اتساق السياسات.

وعالجت **النقطة الخامسة** «الربيع العربي» وأزمات العلاقات العربية ـ العربية، فبدأت بالإشارة إلى بعض الأزمات الثانوية، ثم ركزت على أزمة العلاقات المصرية ـ السعودية في أواخر نيسان/ أبريل ومطلع أيار/ مايو ٢٠١٢، وكيف بدأت «مجتمعية» وانتهت حكومية، ودلالاتها بالنسبة إلى ميزان القوى والأدوار القيادية في النظام.

بحثت **النقطة السادسة** والأخيرة سيناريوهات التحول من النظام العربي إلى نظام إسلامي، وقدمت من شواهد الخبرة التاريخية المعاصرة وتحليل الأوضاع الراهنة في البلدان العربية، وبالذات تلك التي وصل إليها «مد الربيع العربي» ما يشير إلى الصعوبات التي تعترض هكذا تحول.

ـ ٤ ـ

قَسَم **الجزء الخاص بالثورات والاحتجاجات العربية** البلدان العربية إلى ثلاث فئات أساسية؛ فئة الدول التي أطاحت برأس النظام، وهي بسبيل استكمال مسيرتها الثورية وتدخل فيها مصر، وتونس، واليمن، وليبيا؛ وفئة الدول التي لا تزال الاحتجاجات الشعبية متواصلة فيها، وتمثلها سورية؛ وفئة الدول التي احتوت مؤقتاً الاحتجاجات الشعبية أو تحاول احتواءها عبر حزمة من الإجراءات الدستورية والسياسية والاقتصادية؛ وتنتمي إلى تلك الفئة دول عدة.

بداية بـ **الفئة الأولى**، ونظراً إلى عناصر التشابه بين ملابسات ما قبل إسقاط رأس النظام في كلٍّ من مصر وتونس فقد جرى تناولهما من منظور مقارن، فيما جرى التعرض بشكل منفصل لكلٍّ من الثورتين اليمنية والليبية. ولقد كشفت المقارنة بين كلٍّ من تونس ومصر من حيث الإطار الدستوري والقانوني الذي حكم المرحلة الانتقالية، والمؤسسات التي تكوّنت خلال تلك المرحلة، وترتيبات العملية الانتقالية وأزماتها، ودور المؤسسة العسكرية؛ كشفت تلك المقارنة عن أنه مع تعذر عملية الانتقال الديمقراطي في الحالتين، إلا أن المشاكل التي تعانيها الحالة المصرية أكبر بما لا يقاس من نظيرتها في تونس، لأسباب تتعلق بارتباك القواعد المنظمة للانتقال الديمقراطي، وعدم وجود مؤسسات منبثقة عن المرحلة الانتقالية للإشراف على سير العملية السياسية، وتركز السلطات في يد المؤسسة العسكرية، وأخيراً حدّة الاستقطاب السياسي بين القوى الدينية من جانب والقوى المدنية من جانب آخر.

وركزت الحالة اليمنية على أن اليمن دخل المرحلة الانتقالية محمّلاً بتركة ثقيلة أورثه إيّاها نظام علي عبد الله صالح وذلك جرّاء تعامله مع الأزمات التي كانت تواجهها بلاده بأحد أسلوبين: التجاهل والقمع، الأمر الذي ساعد على تجذير المشكلات وتفاقمها. وبعد أن استعرض هذا الجزء الفرعي من التقرير خريطة القوى الفاعلة في الثورة ودورها، وموقف النظام الحاكم وإدارته أحداث الثورة، وتحديات المرحلة الانتقالية، انتهى إلى أن اليمن اليوم أمام أحد سيناريوهين، **الأول** نجاح القادة الجدد في تجاوز المشكلات التي تفرض نفسها بقوة على الدولة، وهو سيناريو قد يعزّزه الدعم المادي عربياً ودولياً للانتقال الديمقراطي في اليمن؛ و**الثاني** عجز القادة الجدد عن مواجهة تلك المشكلات على نحو يجعل اليمن مهدداً بالاقتتال الداخلي وسيطرة الجماعات المسلحة على مقدراته.

وفيما يخص الحالة الليبية فقد أوضح بجلاء هذا الجزء الفرعي من التقرير حجم التحديات التي يواجهها الانتقال الديمقراطي الليبي، فشرع في تحليل فرص هذا الانتقال في ضوء الثقافة السياسية السائدة وتركيبة القوى السياسية الناشطة على الساحة، وتطرق إلى دور الأيديولوجيا، حيث يتجاذب المستقبل في ليبيا كلٌّ من خيار الدكتاتورية الدينية والدكتاتورية الدوغماتية الفكرية، وتناول التحديين الأمني والاقتصادي والتحدي الأخطر المتعلق بتفكك الدولة الوطنية عبر صيغة الفدرالية. ثم قدّم قراءة تحليلية لمسار النظام السياسي الليبي وما يعانيه من غياب الرؤية وضعف المؤسسات. وانتهى إلى أن مشروع رؤية ليبيا ٢٠٢٥ الذي أنجز في ظل النظام السابق يمثل أساساً جيداً للمستقبل من خلال إقامة مجتمع معرفي آمن منفتح ومتنوع.

بالانتقال إلى **الفئة الثانية** التي تمثلها سورية، فقد استعرض الجزء الفرعي الخاص بها أبعاد الأزمة السابقة على انفجار منتصف آذار/مارس ٢٠١١، وهي البعد السياسي والبعد المجتمعي والبعد الوطني. وتوقف أمام لحظة الانفجار والدور الذي لعبه المجتمعان المدني والأهلي، وكيف أدار النظام الأزمة بالقمع الممكن **أولاً** لحرف النشاط الشعبي عن وجهته السلمية، و**ثانياً** لتحويل التنوع المجتمعي السوري إلى مصدر من مصادر الصراع الداخلي. وحذّر هذا الجزء من خطر انجرار المعارضة الإسلامية إلى رد الفعل المسلح على نحو يدفع قطاعات وازنة غير إسلامية في داخل المجتمع الأهلي إلى رد فعل مضاد، واعتبر أنه لا بديل لسيناريو العنف إلا بتكوين كتلة تاريخية جديدة تسد أبواب العنف المشرّعة، وتمهّد لإجراء تسوية تاريخية.

أما **الفئة الثالثة** والأخيرة، فقد انخرطت الدول المنتمية إليها في حزمة من الإصلاحات على ما تقدم، تمثل أبرزها دستورياً في الإصلاحات التي أدخلها المغرب على دستوره لتعزيز دور السلطة التشريعية ودعم موقف المعارضة، كما أدخل الأردن والجزائر وسلطنة عمان والبحرين تعديلات أقل، لكن في الاتجاه ذاته. وكانت آلية التعديلات الوزارية بدورها من الآليات التي استهدفت احتواء الاحتجاجات الشعبية. ويعدّ الأردن النموذج الأبرز من خلال تغيير الحكومة ثلاث مرات، كما كانت الكويت ساحة لتغيير رئاسة الحكومة المستمرة في عملها منذ عام ٢٠٠٦، وجرت في دول أخرى تعديلات محدودة. وبالتوازي مع ذلك كانت آلية المنح المالية وفرص العمل حاضرة لتهدئة الأوضاع، وهنا كانت السعودية هي الأضخم تمويلاً لهذه الإجراءات، وإن امتدت الأخيرة إلى

دول أخرى خليجية وغير خليجية، هذا فضلاً عن اتخاذ بعض التدابير لمكافحة الفساد. ويمكن القول إنه رغم كل تلك الإجراءات وتعدد مستوياتها فإنه من دون أن تتحول تلك الإجراءات إلى بادرة تغيير حقيقي لا يتعامل مع أسباب الانفجارات الشعبية بمنطق التهدئة والتسكين، فإن الأبواب ستظل مشرعة على عدم الاستقرار السياسي.

ـ ٥ ـ

ركز التقرير في هذا الجزء على **الصراع العربي ـ الصهيوني**، وتناوله في محورين: **أولهما**، تأثر عملية المصالحة الفلسطينية بثورات الربيع العربي، و**الثاني**، يتعلق بالتوجه الفلسطيني الجديد في الأمم المتحدة. بالنسبة إلى **المحور الأول** لاحظ التقرير عدم اهتمام الثورات العربية في البداية بالقضية الفلسطينية، وتركيزها على القضايا الداخلية، وهو ما يمثل تراجعاً عن انتفاضات الخمسينيات من القرن الماضي وثوراته. وفسر التقرير هذا باشتداد الإحساس الشعبي بوطأة القهر الداخلي، وربما تعرض الشباب القائم بالثورة لعملية تسطيح فكري في معرفتهم بأبعاد الصراع العربي ـ الصهيوني، غير أن هذا الوضع كان مؤقتاً بحيث شهد النصف الثاني من عام ٢٠١١ عودة القضية الفلسطينية إلى اهتمام الأوساط الثورية، بما يدل على محوريتها حتى في ظل المستجدات.

وقد انعكس الربيع العربي فلسطينياً في حراك شبابي شعبي بسبب الغضب العام من مناخ الانقسام، غير أنه تحول بعد ذلك إلى قضايا التجديد الديمقراطي ومحاربة الفساد وغيرها كما في الربيع العربي، واعتبر الشباب هذا متطلباً ضرورياً لتقوية الحركة الوطنية، وقد أظهرت قيادتا فتح وحماس استجابة سريعة لهذا الحراك، غير أن التطورات أثبتت عدم جديتهما في هذا الصدد، بالإضافة إلى اختلاف أولويات الحركات الشبابية (كما حدث في بعض الثورات العربية)، وطغيان التغلغل الفصائلي فيها.

من ناحية أخرى رصد التقرير دور مصر في إنجاز حلقة جديدة في سلسلة جهود المصالحة، وتوّج هذا الدور بتوقيع اتفاق القاهرة في ٤/ ٥/ ٢٠١١. وبقدر ما أحدث الاتفاق ارتياحاً فلسطينياً وعربياً أثار حفيظة إسرائيل والولايات المتحدة إلى حد الحديث عن نزع الشرعية عن أية حكومة فلسطينية تنتج من المصالحة إذا رفضت الشروط الإسرائيلية، ومحاولة تخريب المصالحة كما في الضغط على رام

الله لاستمرار التنسيق الأمني. ولم يخرج الموقف الأمريكي عن جوهر الموقف الإسرائيلي بطبيعة الحال، وللأسف تعثرت جهود تنفيذ اتفاق القاهرة، كما حدث في محاولات سابقة، وصولاً إلى اتفاق آخر في الدوحة في ٦/ ١/ ٢٠١٢ بعد اجتماع الرئيس الفلسطيني ورئيس المكتب السياسي لحماس. وبدا اتفاق الدوحة وكأنه يبعث الروح في اتفاق القاهرة بالإعلان عن توافق الطرفين على تكوين حكومة وحدة وطنية برئاسة أبو مازن، ومع ذلك ظلت عملية المصالحة تراوح مكانها. ولعل حماس راهنت على صعود التيار الإسلامي عربياً، ولذلك فهي تطمح إلى تغيير ميزان القوى لصالحها، فلماذا تعقد مصالحة في ظل الوضع الراهن؟ ولعل فتح بدورها راهنت على سقوط النظام السوري بما يعطي نهجها التفاوضي صدقية أكبر.

في **المحور الثاني** يركز التقرير على التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة رداً على التفاوض غير المجدي مع إسرائيل؛ وهي خطوة لقيت رفضاً أمريكياً، ومن ثم كان الفيتو الأمريكي في انتظار أيّ قرار لصالح الفلسطينيين من مجلس الأمن، ومع ذلك آثرت القيادة الفلسطينية عدم التراجع، وكانت أولى ثمار هذا النهج الجديد حصول فلسطين على عضوية اليونسكو، مما حفظ لخيار التوجه إلى التنظيم الدولي صدقيته.

ـ ٦ ـ

يتناول هذا الجزء من التقرير ثلاث حالات قطرية هي العراق ولبنان والسودان. وفيما يتعلق بـ **العراق**، أشار التقرير إلى أن العراق قد مرّ خلال عام ٢٠١١ والربع الأول من عام ٢٠١٢، بعدد من التطورات المهمة في تحديد مستقبله السياسي ومستقبل علاقاته الإقليمية والدولية. بعض هذه التطورات ارتقى إلى مستوى الأزمة التي استعصى حلها استناداً إلى نصوص الدستور العراقي الدائم، مثل أزمة شرعية حكومة المالكي، التي تفاقمت بعد مقاطعة ممثلي القائمة العراقية اجتماعاتها. كما ارتبط بعضها الآخر، بتعزيز السلطات الأمنية للحكومة العراقية بعد اكتمال انسحاب القوات القتالية الأمريكية من العراق في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١. كذلك شهد العراق خلال هذه الفترة، بعض التطورات المتعلقة بمعاودة فتح ملف المصالحة الوطنية، خاصة مع تصاعد أزمة القائمة العراقية، وبداية تحسن في العلاقات العراقية ـ الخليجية وبالذات بعد تغير موقف العراق الرسمي من الأزمة في سورية.

واعتبر التقرير أن قضايا الأمن والسياسة تعدّ من القضايا الحاكمة لمستقبل الدولة العراقية بعد اكتمال انسحاب القوات الأمريكية، وهي مرتبطة بعاملين: يتعلق العامل **الأول** بكيفية إدارة القوى السياسية خلافاتها ومدى قدرتها على الاحتفاظ بالطابع السياسي لتلك العملية وبناء توافق فيما بينها؛ ويتعلق العامل **الثاني** بموقف قوات الأمن العراقية، حيث تفيد متابعة التقييمات الأمريكية للوضع في العراق بوجود اقتناع ما بمحورية دور تلك القوات، حيث تحدث نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن عن احتمال تدخل الجيش العراقي في عملية تشكيل الحكومة بعد تعثر تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات آذار/ مارس ٢٠١٠.

وإذا كانت الإشكاليات الأمنية والسياسية التي تمّت مناقشتها، مرتبطة بالوضع داخل العراق، من حيث نطاق معالجتها، فإن كيفية معالجتها تترتب عليها تداعيات تتخطى حدود الدولة العراقية، فمن ناحية ستحدد كيفية علاج الإشكاليات السياسية السابق مناقشتها، وإشكالية دمج الصحوات إلى مدى يعيد مستوى الثقة بين العراق والدول العربية، خاصة دول الخليج العربي الست، لا سيما وأنها قد عبّرت في أكثر من مرة منذ عام ٢٠٠٣ في إطار اجتماعات ٥+٢ التي اشتركت فيها مع الولايات المتحدة، ومنتديات حوار المنامة الذي يعقد سنوياً، عن حساسية مسألة إقصاء السنّة من العمليتين السياسية والأمنية، واعتبرت ذلك مبرراً لانخفاض تمثيلها الدبلوماسي في العراق.

ومن ناحية ثانية، ستحدد مسألة التداول السلمي للسلطة وكفاءة القوات العراقية طبيعة علاقة العراق مع إيران، وستلعب دوراً مهماً في تحديد مسار هذه العلاقات، وهل ستتجه نحو الصراع، أم سيظل العراق تابعاً سياسياً لإيران. كما ستحدد من ناحية ثالثة نمط العلاقات مع الولايات المتحدة، وهل سيتحول العراق إلى «محمية» أمريكية، أم إلى «حليف» استراتيجي جديد في المنطقة. وبالتالي تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية خاصة في تحديد مستقبل الصراع والاستقرار في العراق، فضلاً عن وضع الأسس المحددة لعلاقاته الإقليمية والدولية في المستقبل.

وفيما يخص **لبنان** يتمحور التقرير الخاص بلبنان حول قضيتين، هما المحكمة الدولية، وموقف لبنان من الثورات العربية.

وفيما يتعلق بـ **المحكمة** استعرض التقرير الموقف الرسمي الملتزم بالمحكمة، وإن بحذر بالغ، ثم أتى على ذكر وجهة نظر المؤيدين للمحكمة الذين يرون أنها حقيقة قائمة لا تستطيع الحكومة اللبنانية إلغاءها، وعملها منزّه عن الضغوط

السياسية، ثم وجهة نظر رافضي المحكمة الذين يركزون على التشكيك في دستورية الاتفاق بين لبنان والأمم المتحدة حول المحكمة ثم التجديد لها. وينتقل التقرير إلى إمكان ضلوع إسرائيل في الجريمة وفقاً لقرائن قدّمها «حزب الله» ورفضتها المحكمة باعتبارها قائمة على غير دليل. وأخيراً حلل التقرير القرار الاتهامي الذي أصدرته المحكمة وسلمته إلى الحكومة اللبنانية في حزيران/ يونيو ٢٠١١، وتضمن اتهام أفراد لا جماعات، مع الإشارة إلى وجود قسم ثانٍ من التقرير يتضمن أسماء متهمين إضافيين استباقاً لإعلان الحكومة اللبنانيّة عجزها عن الوصول إليهم، وقد أكد حزب الله أنه غير معني بالقرار، ولا بأي قرار غيره تصدره المحكمة، كما أظهر استطلاع للرأي العام اللبناني أن الأكثرية ترى أن المحكمة الدولية مسيّسة ولا تثق بها، وتتهم إسرائيل أو أمريكا، فيما لم يتهم «حزب الله» سوى ١٣,٨ بالمئة من الذين استطلعت آراؤهم.

أما المحور الثاني فيتعلق بـ **موقف لبنان من الثورات العربية**، وتعقّد هذا الموقف لاعتبارات سياسية وطائفية، بحيث يبدو أن ثمة ازدواجية في معايير الحكم على الثورات وحركات الاحتجاج العربية، كما في حالتي البحرين وسورية، وبالنسبة إلى الأخير، فقد تطابق الموقف الرسمي اللبناني مع وجهة نظر النظام السوري، وتمّ الاعتراض على كافة قرارات الجامعة العربية في هذا الصدد. وعزز «حزب الله» هذا الموقف الرسمي فيما اختلفت معه قوى الرابع عشر من آذار جذرياً. وفي التحليل الأخير يمكن القول إن مآل الأوضاع في لبنان باتت رهن مآلها في سورية، لجملة اعتبارات، منها ما هو جغرافي سياسي، ومنها ما هو عسكري أمني، ومنها ما هو اقتصادي/ اجتماعي، فضلاً عن توزع القوى السياسية في لبنان على محاور إقليمية ودولية مما يجعل منه ساحة مفتوحة على شتى الاحتمالات والتوظيفات خدمة للمشاريع المتصادمة في منطقة الشرق الاوسط.

وفيما يتعلق بـ **السودان**، يشير هذا الجزء من التقرير إلى أن السودان واجه العام الماضي واحداً من أكثر الأعوام اضطراباً ومأساوية في تاريخه، حيث فقد ربع سكانه وربع مساحته الأغنى بالموارد الطبيعية. وقد تضاعفت المأساة لأن هذه الخسارة، التي كان الكثيرون مستعدين لتقبلها ثمناً للسلام لم تأت بالسلام، بل أصبحت مدخلاً إلى حرب جديدة طاحنة، وتوتر سياسي واقتصادي واجتماعي. ويواجه الملايين حالياً معاناة كبيرة، خاصة مواطني جنوب السودان العالقين في الشمال، وسكان المناطق المتأثرة بالحرب. وهناك معاناة يشارك فيها جميع السودانيين بسبب تدهور الحالة الاقتصادية جرّاء فقدان عائدات النفط، وما تبع

ذلك من تدهور سريع في سعر الجنيه السوداني الذي فقد قرابة نصف قيمته خلال الأشهر الماضية، وقد أدى هذه بدوره إلى ارتفاع حاد في الأسعار، وتراجع في الخدمات، وارتفاع في نسبة البطالة المرتفعة أصلاً.

ورغم وجود تطورات إيجابية، مثل اتفاق سلام دارفور الجزئي، والتوافق السياسي النسبي بين الحكومة والمعارضة، إلا أن تعثر التوصل إلى اتفاق سياسي شامل حول عملية الانتقال الديمقراطي يساهم في استمرار الأزمة وتعقيدها. فتأخر مثل هذا الاتفاق مسؤول جزئياً عن تفجر الحرب في ولايات «الجنوب الجديد»، وكذلك استمرار الأزمة في دارفور. ذلك أن عدم التوافق على الترتيبات السياسية في فترة ما بعد الانفصال، وخاصة الدستور الجديد، يدفع بالبعض إلى حمل السلاح، ولا يشجّع من يحملون السلاح على وضعه.

وما لم يحدث تحرك سريع لوقف النزاعات المسلحة في كل مناطق السودان، ثم اتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء آلية متفق عليها لكتابة دستور جديد للبلاد، ثم التحرك لترتيب انتخابات جديدة تشارك فيها كل القوى السياسية، ويتم التوافق على شروط سلامتها ونزاهتها؛ ما لم يحدث ذلك، يبدو أن السودان مقبل على فترة طويلة من عدم الاستقرار، وربما مشاريع تقسيم جديدة.

ـ ٧ ـ

يبدأ التقرير في هذا الجزء بـ**استعراض عام لأثر الاحتجاجات الشعبية في الاقتصادات العربية**، ويتوقع التقرير أن تستمر الانعكاسات والتأثيرات الاقتصادية السلبية للاضطرابات العربية، على المدى القصير إلى المتوسط، لكنها ستحقق آثاراً إيجابية، على المدى الطويل، ومن المثير في الأمر أن الدول التي شهدت احتجاجات، كانت تسجل نمواً اقتصادياً قوياً بلغ ٥,٢ بالمئة في مصر و٤,٦ بالمئة في تونس قبل الأحداث، لكن الاستفادة من هذا النمو لم تصل إلى كافة قوى المجتمع حيث حافظت تلك الدول على معدلات بطالة ونسب فقر عالية، أي أن النمو لم يكن متحيزاً للتشغيل أو مناصراً للفقراء. وهذا الوضع يتطلب الحديث عن نموذج اقتصادي جديد يعبّر عن إرادة المجتمع، ويحقق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية.

ويشير التقرير إلى أن **المنطقة العربية تمر بمرحلة انتقالية** من الصعب تحديد كم ستأخذ من الوقت بالضبط، وخلال تلك المرحلة من المنطقي أن نتوقع

معدلات نمو أقل إن لم تكن سالبة، وأكثر القطاعات تأثراً هي قطاعات السياحة والتجارة والتمويل والعقارات، كما قد تتراجع تحويلات العاملين بالخارج، وسيؤثر ذلك سلباً في الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، وفي أسواق الأسهم والسندات والعملات. ولكن الآثار بعيدة المدى ستكون إيجابية، ومن أهمها: تغير الفاعلين الاقتصاديين، وانحسار الفساد، وزيادة مستوى الرقابة العامة، وكل هذه التغيرات ستؤدي إلى تحسن أوضاع الاقتصادات العربية عموماً.

ويعالج التقرير موضوعين: أثر الاحتجاجات الشعبية العربية في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية المعنية، وأثرها في القطاعات الفاعلة في الاقتصادات العربية ذات الصلة. وفي الموضوع الأول تناول التقرير أثر الاحتجاجات الشعبية العربية في معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي، ومعدل التضخم، والاحتياطي من النقد الأجنبي، وأسعار الصرف. ثم يتناول أثر الاحتجاجات الشعبية في القطاعات الفاعلة في الاقتصادات العربية ذات الصلة؛ وخصّ منها السياحة والصادرات وأسواق الأوراق المالية نظراً إلى أهميتها في اقتصادات الدول العربية، ولكونها من القطاعات المتوقع أن تؤثر فيها الاحتجاجات بشكل مباشر، وهي: السياحة، والصادرات، وأسواق الأوراق المالية، ثم يتناول الأثر الخاص في مشكلة التشغيل والبطالة. ثم يتناول التقرير البعد الاقتصادي للاحتجاجات الشعبية العربية من خلال التركيز على عدد من الملاحظات التحليلية الأساسية، مع إشارة خاصة إلى الحالة المصرية، مع مقارنة بتونس وليبيا واليمن وسورية وعدد من بلدان الخليج والأردن والمغرب.

مقدمـــة

عندما بشّر محررا التقرير في العام الماضي بـ «رياح التغيير» كان الأمل قوياً في أن ما حدث لا بد وأن ينعكس إيجاباً على النظام العربي وقدرته على تحقيق أهدافه، ولا شك أن تطورات إيجابية في هذا الصدد قد حدثت في العام المنصرم، لكنها تبقى ـ رغم أهميتها ـ تغييرات جزئية متناثرة، ومن ناحية أخرى أظهر ذلك العام (٢٠١١ ـ ٢٠١٢) أن التغيير وإن كانت آفاقه بلا حدود إلا أنه تبين في الوقت ذاته أن للتغيير معضلاته، فهناك حالات ثورية تعاني بعض الظواهر التي قد تصل إلى تشكيل خطر على كيان الدولة ذاته، كما أن كل الأقطار التي شهدت مد الربيع العربي، ما زالت تعاني عدم الاستقرار السياسي والتراجع الاقتصادي، بل إن هناك حالات ـ كالحالة السورية ـ لم تحل فيها معضلة التغيير أصلاً.

ولذلك ارتأى المحرران أن تكون تداعيات «الربيع العربي» عربياً وقطرياً هي البؤرة المركزية لتقرير هذا العام، حتى نكون على بيّنة تامة من معضلات التغيير وآفاقه، وقد استجاب كتّاب التقرير مشكورين لهذا التوجه، وحاولوا الالتزام به بدون افتعال، ولذلك يتقدم محررا التقرير بوافر الشكر لهم جميعاً(*). ونظراً إلى

(*) بناء على تكليف مركز دراسات الوحدة العربية أشرف كلٌّ من أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد على إعداد هذا التقرير وتحريره، وقد قبل المشاركة في إعداد التقرير كلٌّ من (وفق الترتيب الهجائي): أحمد يوسف أحمد (النظام العربي)، وإيمان رجب (العراق)، وبهجت أبو النصر ومحمد عبد الشفيع عيسى (الجزء الاقتصادي) وساسين عساف (لبنان)، وعبد الوهاب الأفندي (السودان)، ومحمد خالد الأزعر (فلسطين والثورات العربية)، ومحمد سعد أبو عامود (النظام العالمي)، ومحمد عباس ناجي (إيران)، ومحمد نور الدين (تركيا) مع مشورة مقدرة من ميشيل نوفل، ونيفين مسعد (الثورات والاحتجاجات العربية وإشكاليات الانتقال الديمقراطي) مع قيام وسام باسندوه بكتابة ورقة اليمن، والاستعانة بورقتين بحثيتين سابقتين لكلٍّ من ميشيل كيلو (سورية) ويوسف الصواني (ليبيا). ولحسن الحظ فقد استعان المحرران هذه المرة بمجموعة =

أن موضوعات التقرير هذا العام قد تضمّنت أبعاداً خلافية واضحة بين كُتّاب التقرير، وكان مستحيلاً على المحررَيْن أن يغيّرا أفكارهم الأصلية، فإنهما يجدان نفسيهما في مواجهة ذلك مضطريْن إلى الإشارة ـ على غير العادة ـ إلى أنهما لا يتحملان، وكذلك مركز دراسات الوحدة العربية، المسؤولية عن محتوى التقرير، وإنما يُسأل كلّ كاتب عمّا كتبه.

= متميزة من الشباب الباحثين والباحثات وهو فأل حسن بالنسبة إلى الشباب صاحب المستقبل العربي. ويتقدم المحرران بوافر الشكر وعميق الامتنان لكلٍّ من إيمان فخري ونهلة محمود ومحمد شاكر على الجهد المبذول الذي قاموا به جميعاً في إدخال تعديلات المحررين على الأوراق الأصلية للتقرير، ويتمنى المحرران لهم جميعاً دوام العطاء.

أولاً: تطورات النظام الدولي وموقفه من الثورات العربية

يحاول هذا الجزء من التقرير رصد أهم التطورات التي حدثت على صعيد النظام الدولي وتحليلها، توضيحاً لأثرها في مواقف النظام الدولي وقواه الرئيسية من الثورات العربية.

بدايةً، يمكن القول إن هذه الثورات فاجأت القوى الدولية كافة من حيث تفجّرها وانتشارها وتطوراتها، والنتائج التي ترتبت عليها، الأمر الذي انعكس على السياسات التي اتّبعتها هذه القوى في التعامل معها، وهو ما سيوضحه هذا الجزء من التقرير الذي تم تقسيمه إلى محورين: **الأول** يتعلق بتطورات النظام الدولي، و**الثاني** يدور حول مواقف قوى النظام الدولي من الثورات العربية:

١ ـ تطورات النظام الدولي على مدار عام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢

يمكن رصد أهم هذه التطورات على النحو التالي:

ـ تطور عناصر القوة بالنسبة إلى الأطراف الرئيسية في النظام الدولي؛

ـ بنية النظام وطبيعة علاقات القوة بين أطرافه الرئيسية؛

ـ الظواهر الناتجة من تطور النظام الدولي في صورته الراهنة، والمؤثرة في مواقف أطرافه تجاه الثورات العربية.

أ ـ تطور عناصر القوة بالنسبة إلى الأطراف الرئيسية في النظام الدولي

استمر التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية لكلٍّ من الولايات المتحدة

الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، باستثناء ألمانيا، وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت عام ٢٠٠٨، وكان جوهرها يدور حول خلل وفساد في الإدارة الاقتصادية والمالية في مؤسسات القطاع الخاص في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، الأمر الذي أتاح إمكان تدخّل الدولة للإصلاح. وبدا أن جهود احتواء الأزمة بدأت تؤتي ثمارها في عام ٢٠٠٩، لكن الأزمة ظهرت مجدداً وبلغت ذروتها خلال عام ٢٠١١، متمحورة حول أزمة الديون السيادية لعدد من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي الأزمة التي أرجعها الكثير من المحللين إلى سوء الإدارة المالية وعدم الالتزام بالقواعد والمعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن الموازنات العامة للدول الأعضاء، والسياسات المالية والنقدية التي يتعيّن على البنوك المركزية اتباعها في هذه الدول. ولقد وضح تأثير الأزمة في اليونان والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا، إلا أن الأزمة اليونانية كانت الأشد في أوساط الاتحاد الأوروبي. وشهد عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢ اجتماعات مكثفة لقادة الاتحاد الأوروبي ووزراء المالية الأوروبيين للبحث عن سبل لعلاج الأزمة، وبرز في هذه الاجتماعات انقسام في الرأي حول مدى الدعم الذي يمكن تقديمه لليونان، وشروطه، والإجراءات التي يتعيّن على الحكومة اليونانية اتخاذها. وقد مثّل هذا الوضع تهديداً مباشراً لأحد الأسس الرئيسية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي، ممثَّلاً في العملة الأوروبية الموحَّدة (اليورو) التي انطلقت عام ١٩٩٩.

كذلك لهذه الأزمة تداعياتها السلبية أيضاً على الاقتصاد العالمي، وخصوصاً اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، باستثناء ألمانيا. ويؤكد هذا قيامُ مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني بتخفيض تصنيف الجدارة الائتمانية لعدد من الدول الأوروبية التي تواجه أزمات في ديونها السيادية، كاليونان التي تعرضت لتخفيضات متتالية وصلت بتصنيفها الائتماني إلى أدنى درجة. كما شملت هذه التخفيضات إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، وفرنسا أيضاً التي هي أحد أكبر الاقتصادات الأوروبية، وحُرمت الولايات المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١١، لأول مرة في تاريخها، من علاماتها المعتادة «إيه إيه إيه»، كما تأثر أداء الاقتصاد الأمريكي سلباً نتيجة تراجع الاقتصاد الأوروبي، ليضيف أعباء جديدة على اقتصاد منهك كما يؤكد بعض المؤشرات، ومنها ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى ٩ بالمئة، وانخفاض معدل الصادرات الأمريكية إلى درجة أن الرئيس أوباما ذكر في حديثه عن حال الاتحاد أن الولايات المتحدة بحاجة ماسة إلى مضاعفة صادراتها.

أما القوى الكبرى الصاعدة، كالصين والهند وروسيا، فقد تأثرت،

بدرجات مختلفة، بتصاعد هذه الأزمة، وذلك بحكم علاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل القائمة في عالم اليوم، ونظراً إلى شدة تأثير الأزمة في اقتصادين كبيرين هما الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الأوروبي. كما أن الأزمة في صورتها الجديدة كانت بمثابة جرس إنذار للسلطات المالية والاقتصادية في هذه الدول، لكي تتخذ الإجراءات المالية والنقدية المناسبة لتجنّب تكرار الأزمة في دولها. ومع الإقرار بأن تلك الآثار كانت تحت السيطرة، فهي، وإن قللت من وتيرة النمو الاقتصادي، لم تُلحق أضراراً اقتصادية حادة؛ فقد احتلت الصين موقع ثاني أكبر اقتصادات العالم بعد الولايات المتحدة، وحققت خلال عام ٢٠١١ معدل نمو قدره ١٠ بالمئة. وتتوافر لديها احتياطيات ضخمة من العملات الصعبة وتمويلات حكومية كبيرة، وهي أكبر دولة مصدرة في العالم، الأمر الذي يعزز موقعها كقوة اقتصادية عظمى. وعلى صعيد الهند، تراوحت تقديرات معدل النمو فيها بين ٩ و٧ بالمئة، في حين حققت روسيا معدل نمو قدره ٦ بالمئة. هذه التطورات الإيجابية على صعيد القوة الاقتصادية تصب، في المحصلة النهائية، في مجمل عناصر القوة الاستراتيجية لهذه الدول.

ويمكن القول بأنه كان لتطور عناصر القوة الاقتصادية لأطراف النظام الدولي آثار هامة بالنسبة إلى مجمل عناصر القوة الاستراتيجية الشاملة لهذه الأطراف، ويمكن الإشارة إلى ذلك على النحو التالي:

ـ كان الاتحاد الأوروبي أكثر الأطراف الدولية تأثراً بالأزمة على المستوى الاستراتيجي، حيث طُرحت التساؤلات حول مستقبله ومدى إمكان استمراره. من ناحية أخرى، جعلت الآثار الناتجة من الأزمة الموارد الأوروبية محدودة، قياساً بالمستوى المطلوب للإسهام في الاستراتيجيا الدفاعية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفي المشاركة في عمليات ذات صلة بالمجتمع الدولي.

ـ تثير الأزمة اليونانية الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل النظام الدولي؛ فلقد كانت الأزمة اليونانية بعد الحرب العالمية الثانية نقطة الانطلاق لظهور نظام دولي جديد، حيث فتحت الطريق لتحل الولايات المتحدة محل المملكة المتحدة في موقع القيادة على المستوى الأوروبي في البداية، من خلال الدعم الذي قدمته لليونان ثم من خلال مشروع مارشال. لكن الوضع القائم الآن لا يسمح بإمكانية تدخّل الولايات المتحدة لدعم حلفائها الأوروبيين، وذلك نظراً إلى أنها تعاني تراجعاً نسبياً واضحاً في عناصر قدرتها الاقتصادية.

ولقد أثير على المستوى الإعلامي إمكان أن تقوم الصين بدور ما في هذا الشأن، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار استراتيجية هامة في حال تحققه.

ـ كان لتراجع عناصر القوة الاقتصادية الأمريكية أثره في قوتها الاستراتيجية الشاملة. وقد تمثّل ذلك في خفض ميزانية الدفاع بمقدار ٤٨٠ مليار دولار، وذلك في الوقت الذي ترتفع فيه ميزانيات الدفاع في كلٍّ من الصين وروسيا والهند. كما أنه كاد أن يُلحق ضرراً مباشراً بأحد العناصر الهامة لقوتها الاستراتيجية، متمثلاً في الدولار، العملة الرئيسية لتسوية المعاملات الدولية، نتيجة تذبذب قيمته، وظهور بعض الآراء حول إمكانية أن تحل العملة الصينية (اليوان) محله في هذا الشأن. كما امتد هذا التأثير إلى عنصر استراتيجي آخر هو قدرة الولايات المتحدة على سداد ديونها، خاصة أنها من أكثر دول العالم تدفقات نقدية خارجية، وهو الأمر الذي جعل أوباما يبذل جهدا كبيراً مع الكونغرس لإقناعه بضرورة رفع سقف الدَّين الأمريكي لتمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها.

ـ لئن كان تراجع عناصر القوة الاقتصادية للدول الغربية قد امتد تأثيره السلبي إلى عناصر القوة الاستراتيجية الشاملة لهذه الدول، فإنه على الجانب الآخر قد أتاح الفرصة للدول الصاعدة كي تُجري تحسيناً نسبياً في عناصر قوتها الاستراتيجية الشاملة. فالزيادة الواضحة في الميزانية العسكرية في الصين وروسيا، والمشاريع المعلنة وغير المعلنة لتطوير قدراتهما العسكرية ـ وإن تكن لا توازي حتى الآن الميزانية الأمريكية بعد التخفيض، أو القدرات العسكرية الأمريكية ـ تفرض قدراً من القيود على حركة الولايات المتحدة، خاصة في بعض المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إليها، كالجوار الصيني والفضاء الروسي، خاصة دول آسيا الوسطى. والجدير بالذكر أن الصين حققت تطوراً استراتيجياً هاماً على صعيد قواتها البحرية، حيث تم خلال عام ٢٠١١ إنتاج أول حاملة طائرات صينية بدأت خدمتها بالفعل، ويجري العمل على بناء أربع حاملات أخرى، يُنتظر أن تدخل جميعها الخدمة عام ٢٠١٥. كما أن برنامجها الفضائي يتطور بسرعة غير عادية، وفقاً للتقديرات الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط على الإدارة الأمريكية من أجل توفير الميزانيات الملائمة لبرامج الفضاء من أجل مواجهة الصعود الصيني في هذا المجال، والحفاظ على موقع الولايات المتحدة المتقدم فيه. وفي ما يتعلق بروسيا، أعلن فلاديمير بوتين برنامجاً واسع النطاق لتطوير القوات المسلحة الروسية وتحديثها وزيادة قدراتها الاستراتيجية على الردع، في ظل الإصرار الأمريكي على نشر برنامج الدرع الصاروخية في مناطق قريبة من الحدود الروسية، بما يمثّل

تهديداً مباشراً للأمن القومي الروسي. وبالفعل، تتوافر الموارد المالية الروسية لتمويل هذه البرامج، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن توافر عنصر الخبرة التكنولوجية والعسكرية.

من ناحية أخرى، فإن توافر الموارد المالية لدى الصين وروسيا يتيح لهما مساحة أوسع من حرية الحركة في مجال تطوير قدراتهما الاستراتيجية، كما إن قلة الموارد لدى الطرف الغربي ستدفعه إلى البحث عن سبل مناسبة لتوفير الموارد المطلوبة. وقد أشار الرئيس الأمريكي إلى الحاجة إلى مضاعفة التصدير، وهو ما يتطلب التخفيف من القيود على بعض الصادرات الأمريكية التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بمزايا نسبية وتنافسية، مثل التكنولوجيات المتطورة. وفي مثل هذه الحالة، سوف تتجه هذه المنتجات إلى الأسواق التي تحتاج إليها وتملك الموارد المالية لتحمّل تكاليفها، وأبرز تلك الأسواق السوق الصينية، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التحسن في قدراتها الاستراتيجية.

ب ـ بنية النظام الدولي وطبيعة علاقات القوة بين أطرافه الرئيسية

اتفق العديد من الخبراء في عام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ على أن النظام الدولي اتّسم بأنه نظام غير قطبي، إلا أن بعض التحولات التي حدثت خلال الفترة محل الدراسة يشير إلى أن حالة اللاقطبية ربما تكون حالة مؤقتة؛ فقد شهد النظام الدولي بدايات استقطاب محدود بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جانب، والصين وروسيا من جانب آخر، وذلك عند مناقشة الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن؛ فالجانبان الروسي والصيني أبديا بعض التحفظات، إلا أنهما ما لبثا أن وافقا على قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن. غير أنهما رفضا أن تفرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على إيران. وبلغت حالة الاستقطاب هذه الذروة عندما استخدمت الصين وروسيا حق الفيتو لمنع صدور قرار في مجلس الأمن بشأن سورية يكون في غير مصلحة هذه الأخيرة.

لقد اهتمت مراكز البحوث وعلماء العلاقات الدولية الأمريكيون والأوروبيون على السواء بدراسة التطورات التي يمكن أن تحدث في نطاق النظام الدولي، فأشار البعض إلى أن هناك اتفاقاً على أن العالم يتحرك إلى نظام التعددية القطبية. والسؤال الذي هو محل النقاش لدى العديد من الباحثين يتمثّل في ما إذا كانت هذه العودة إلى التعددية القطبية سوف تكون سلمية أم عنيفة، حيث لا توجد حتى إجابة محددة عن هذا السؤال.

يركز عدد من الباحثين على اكتشاف التهديدات الأمنية والتحديات الوظيفية التي ستكون محور سياسات القوى العظمى في السنوات القادمة، وهي تشمل انتشار السلاح النووي، والإرهاب، وأمن الطاقة. ويركز فريق آخر على تحليل الاستراتيجيات الكلية للقوى الصاعدة، كالصين والهند وروسيا، ويوضح طبيعة التوتر في أسلوب التعددية القطبية في القرن الحادي والعشرين، مشيراً إلى أن التعددية ستتّسم بلامركزية أكثر من حيث توزيع القوة والسلطة، وبالنضال الشديد من أجل التأثير في حركة النظام وإدارته بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة غير الغربية، الأمر الذي سيجعل التعاون أكثر صعوبة. ومن ناحية أخرى، فإن التحديات التي ستواجه القوى العظمى في العقود القادمة، والناتجة من الاعتماد المتبادل، كالبيئة وانتشار الأسلحة النووية وغيرها، سوف تتطلب تعاوناً حاسماً، وبالتالي يتعيّن على هذه القوى تحديد نطاق الصراع ونطاق التعاون.

في الأدبيات العلمية الأمريكية اهتمام واضح بالديناميات الجديدة للتعددية القطبية، سواء على مستوى الدبلوماسية أو على مستوى المنظمات الدولية أو إدارة شؤون العالم. وفي هذا الإطار، يشير بعض الباحثين إلى أن الدول سوف ستصرف شؤون أعمالها الاقتصادية والسياسية والأمنية من خلال أشكال متعددة الأطراف؛ فمنظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وحلف الناتو ليست فقط جهات تستطيع الدول أن تتفاوض فيها، بل هي أيضاً مصادر بالغة الاتساع للقواعد والمعايير المشتركة. ووفقاً للعديد من الباحثين والسياسيين، فإن دراسة الطريق إلى التعددية تحركت إلى ما بعد نظام الدولة لتشمل الفاعلين من غير الدول، ونطاقاً متسعاً من المواضيع والقضايا، وإن التعددية ذات قيمة متزايدة في ما يتعلق بقوى وفعاليات القواعد التي سيؤسس عليها نظام حكم العالم وإدارة شؤونه.

وهناك اتجاه لوضع إطار نظري من أجل تطوير التعددية من أحد أشكال التنظيم ذي الأصول المتمثّلة في مجموعة المبادىء التي تحكم العمل الدبلوماسي بين الدول ذات السيادة، إلى مجموعة من الوسائل التي يمكن استخدامها للوصول إلى قدر من الضبط والتحكم في العالم غير الحكومي البالغ الخطورة، والموجود في ما وراء نظام الدولة. وتوضح إحدى الدراسات أن الثروة والقوة تتحركان من الشمال والغرب إلى الشرق والجنوب، وأن النظام القديم الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة وأوروبا يفسح المجال لمشاركة متزايدة للدول الصاعدة غير الغربية. وتتساءل الدراسة عن نوع النظام السياسي الكوني الذي سيظهر نتيجة لذلك، فيجيب بعض الباحثين بالقول إن النظام الكوني سيكون أقل صبغة

أمريكية بسبب انتهاء أو تراجع تفوّق الولايات المتحدة فحسب، وسيكون أقل ليبرالية من حيث درجة الانفتاح والالتزام بالقواعد التي أسستها الولايات المتحدة للنظام الدولي منذ أربعينيات القرن الماضي.

ووفقاً لهذه الرؤية، ستبدأ الدول القوية الجديدة إدخال أفكارها وأجنداتها على النظام الكوني، وستجد الولايات المتحدة الضعيفة صعوبة في الدفاع عن النظام القديم، وستفسح السماتُ المميزة لليبرالية الدولية، كالانفتاح وحكم القانون ومعايير العلاقات التي أنشئت عليها المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، الطريق لانقسام النظام إلى تكتلات أكثر تنافساً وإلى مجالات متعددة للتأثير، وشبكات تجارية، ومتنافسين إقليميين. ومن ثم، فإن مستقبل النظام الدولي سوف يتشكّل بواسطة الصين التي سوف تستخدم قوتها وثروتها المتنامية في دفع سياسة العالم باتجاه غير ليبرالي؛ فالصين وغيرها من الدول غير الغربية تعاملت مع الأزمة الاقتصادية بطريقة أفضل من نظيراتها الغربية، وهو ما يعني ظهور نظام رأسمالية الدولة كبديل من نظام الليبرالية الجديدة الغربي.

على النقيض ممّا سبق، يرى أحد الباحثين أن على الرغم من تغيّر موقع الولايات المتحدة في النظام العالمي، فإن النظام الليبرالي لا يزال قائماً وبحالة طيبة؛ فالصراع على النظام الدولي اليوم ليس منصبّاً على مبادئ هذا النظام التأسيسية وقواعده الأساسية، بل إن الصين والدول الصاعدة تريد الحصول من خلاله على المزيد من السلطة والقيادة. وتحولات القوة اليوم لا تعني هزيمة النظام الليبرالي الدولي، وإنما تعني انتهاء الهيمنة الغربية على النظام الدولي؛ فكلٌّ من البرازيل والصين والهند أكثر ازدهاراً وقدرة على العمل من داخل النظام الدولي القائم، وهي تستفيد من قواعده وممارساته ومؤسساته التي تشمل منظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين وغيرها، فضلاً عن أن نجاحها الاقتصادي وزيادة قدرتها على التأثير يرتبطان بالتنظيم الدولي الليبرالي، ولها من ثم مصالح عميقة في الحفاظ على هذا الوضع. ويضيف هذا الرأي أن رغم الثوران الذي شهده النظام الكوني في العقد الأول من هذا القرن، والمتمثّل في ظهور قوى جديدة ونزاعات مريرة بين الحلفاء الغربيين بشأن طموح أمريكا كقوة وقطب وحيد، ورغم الأزمة المالية العالمية وتراجع النشاط الاقتصادي، فليس ثمة منافس للنظام الليبرالي الدولي، بل إن صعود القوى غير الغربية، وزيادة الاعتماد المتبادل في مجالي النمو الاقتصادي والأمن أضفيا على النظام الدولي الليبرالي مشروعية جديدة. وفي تنويع على الاتجاه نفسه، يذهب باحث آخر ليشير إلى أن من المؤكد أن الثروة والقوة صارتا أقل تركيزاً

في أيدي الولايات المتحدة، وأن هذه الأخيرة أصبحت أقل قدرة على تشكيل سياسة العالم، غير أن أسس النظام الليبرالي الدولي ظلت حية، وقد يكون هذا هو الوقت المناسب للولايات المتحدة وشركائها للقيام بإعادة تجديد النظام الدولي بما يتلاءم والمرحلة الجديدة، ولتأكيد عزمها على الاستمرار في تزويد النظام الدولي بفوائد الأمن والازدهار الاقتصادي، كما فعلت ذلك منذ منتصف القرن العشرين.

وفي ما يتعلق بالصين والقوى الصاعدة، هناك اعتقاد بأنها لن تواجه نظاماً تقوده أمريكا أو نظاما غربياً، وإنما ستواجه نظاماً دولياً أوسع هو نتاج قرون من النضال والمبادرة، وذو مستوى عال من التطور والاتساع والتكامل والمؤسسية، وله جذوره العميقة في مجتمعات واقتصادات كلٍّ من الدول المتقدمة والنامية. فعلى مدى نصف القرن المنصرم، استطاع هذا النظام امتلاك قدرة غير عادية على استيعاب القوى الصاعدة ودعم التنوع الثقافي والسياسي، ومن ثم ليس هناك منطق لوجود نظام كوني منافس للنظام الدولي الليبرالي؛ فأحد بدائل النظام الليبرالي نموذج بكين الذي يفترض أن تنظيمه سيقتصر على كتل يدور التأثير من حولها، ومجموعة من الشبكات التجارية، وسوف يكون أقل انفتاحاً وأقل تأسيساً على قواعد قانونية، وسوف يخضع لتنظيم من قبل الدولة ليرتبط بروابط معها. ولكن على المستوى العالمي، لن يستطيع مثل هذا النظام تحقيق التقدم لمصالح أيٍّ من القوى الكبرى، بما فيها الصين.

في ضوء ما سبق، من الممكن أن تتحرك الصين صوب هذا الاتجاه، لكنها لن تستطيع أن تنشر هيمنة غير ليبرالية بالكامل،. والأقرب إلى المنطق هو أنها ستحاول العمل من داخل النظام الدولي الليبرالي ومن خارجه، وستكون في هذه الحالة ناجحة بالقدر الكافي بنموذجها السلطوي للتنمية، وبقدرتها على مقاومة الضغوط الرامية إلى تحولها إلى الديمقراطية الليبرالية. ولكن إذا لم ينجذب باقي أقطار العالم باتجاه هذا النموذج، فإن الصين سوف تجد نفسها خاضعة للضغوط كي تعود إلى قواعد النظام الدولي الليبرالي. وبالنظر إلى المشكلات الظاهرة في القرن الحادي والعشرين، يمكن القول إن هناك حوافز متنامية بالنسبة إلى القوى العظمى لنشر نظام دولي مفتوح وقائم على قواعد وأسس قانونية؛ ففي عالم يرتفع فيه مستوى الاعتماد المتبادل اقتصادياً وأمنياً، ترتفع بدرجة كبيرة تكاليف عدم اتّباع قواعد التعددية، على نحو لا تستطيع القوى الدولية الكبرى تحمّله، ويكون من الصعب على جميع الدول، بما فيها الدول الكبرى، تحقيق الازدهار الاقتصادي بالاعتماد على نفسها فقط.

من ناحية أخرى، يُنشئ نمو الاعتماد المتبادل في مجال الأمن أيضاً طلباً على القواعد والمؤسسات المتعددة الأطراف؛ فكلٌّ من الدول الصاعدة والعظمى تواجه تهديدات عابرة للحدود، كالإرهاب وتغيّر المناخ والأمراض الفتاكة، تفوق في خطورتها التهديدات التقليدية كالهجوم العسكري مثلاً؛ فانتشار الراديكالية أو انبعاثات الكربون أو فشل الصحة العامة في بلد ما يمكن أن تمتد أضراره إلى الدول الأخرى، وهو ما يوفر للولايات المتحدة والقوى الأخرى سبباً للبحث عن الجديد، وعن أشكال أكثر تطوراً واتساعاً للتعاون المتعدد الأطراف في مجالات عديدة، مثل الطاقة النظيفة وحماية البيئة وحوكمة الاقتصاد العالمي.

وعلى ذلك، فإن الانقسام المقبل في سياسة العالم لن يكون بين أمريكا والغرب من جانب، والدول الصاعدة غير الغربية من جانب آخر، وإنما سيكون بين هؤلاء الذين يريدون تجديد نطاق ترتيبات النظام المتعدد الأطراف لإدارة شؤون العالم وتوسيعه، وأولئك الذين يريدون التحرك نحو نظام أقل تعاونية وقائم على مجالات محدودة للتأثير، وهم موجودون في الدول غير الغربية كما هم موجودون في الدول الغربية. وينبغي أن يقوم النظام الدولي الجديد على تدعيم قدرات الحكومات الوطنية في ما يتعلق بالحكم، وإنجاز أهدافها الاقتصادية والأمنية، وأن يسمح بتمتّع عدد أكبر من الدول بالسلطة والمكانة حتى تشارك في حمل أعباء إدارة شؤون العالم اقتصادياً وسياسياً. وفي هذه المرحلة الجديدة من النظام الدولي، نستطيع القول بأنه سيبقى للولايات المتحدة دور القيادة، وإن لم تعد قادرة على الانفراد بالحكم.

يمكننا القول من خلال ما تقدم إن النظام الدولي يمر الآن بمرحلة انتقالية، حيث إنه يتحول من نظام أحادي القطبية إلى نظام جديد لم تتحدد ملامحه بعدُ، وإن حالة اللاقطبية القائمة الآن هي حالة مؤقتة تسعى فيها الأطراف الدولية الكبرى إلى تعظيم عناصر قوّتها الاستراتيجية الشاملة بحيث تستطيع تحقيق أفضل ميزان للقوى مع الأطراف الأخرى، بما يتناسب ومصالحها الاستراتيجية. ولكن ثمة مجموعة من المحددات التي تحكم تفاعلات هذه الأطراف الكبرى خلال المرحلة الراهنة، أهمها علاقات الاعتماد المتبادل التي تدور في إطارها هذه العلاقات والتفاعلات، وتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، وما تواجهه تلك الأطراف من مشكلات داخلية، ومدى قدرتها على التعامل معها، هذا فضلاً عن مجموعة القضايا الاستراتيجية ذات الطابع الكوني، التي تفرض التعاون للتوصل إلى السياسات والآليات المناسبة

لمواجهتها، والتعامل معها، وأخيراً مدى التطور في قدرة الفاعلين من غير الدول في أوضاع الدول النامية، التي يقترب بعضها من الفشل، خاصة تلك التي تقع في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في حركة التفاعلات الدولية.

ج ـ الظواهر الناتجة من تطور النظام الدولي في صورته الراهنة

ثمة مجموعة من الظواهر بدأت تظهر خلال المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي، وأبرزها تأثيراً في مواقف القوى الكبرى من القضايا والثورات العربية ما يلي:

(١) **إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد**: تشهد المرحلة الحالية صراعاً بين القوى الكبرى **يتعلق بعملية إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد** .والإشكالية المحورية عند هذا المستوى تتمثّل في أنه رغم إقرار القوى الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة، بأن الوقت حان لإعادة تشكيل النظام الدولي وتوزيع الأعباء والمسؤوليات، فإن هذه القوى لم تصل إلى اتفاق على القواعد المنظِّمة لإعادة تشكيل هذا النظام وقواعد قيادته وإدارته وتسييره، ولكلٍّ منها رؤيتها المعبّرة عن مصالحها الاستراتيجية، ولكنها لا تملك في الوقت ذاته القدرة على فرض هذه الرؤية، أو إنها تملك هذه القدرة لكن تكلفة تفعيلها ربما تفوق العائد المتحقق منها. **من هنا, سنجد أن كلاًّ منها تسعى إلى تقوية مواقعها في أطر إقليمية استراتيجية هامة بالنسبة إليها**، كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي أعلنت في ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ استراتيجيا دفاعية جديدة تقوم على نقل التركيز إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك نتيجة للتقدم العسكري الصيني والتحديات الجديدة في هذه المنطقة. وكان الرئيس أوباما قد قام بزيارة إلى آسيا أعلن خلالها عزم الولايات المتحدة على نشر قواعد عسكرية جديدة في أستراليا والمحيط الهادئ، إلا أن تقليص ميزانية وزارة الدفاع أدى إلى إعادة تنظيم نشر القوات الأمريكية في ما هو قائم من قواعد، وعدم إقامة قواعد جديدة في آسيا. من ناحية أخرى، ظلت الاستراتيجيا الأمريكية المتعلقة بمبادرة نشر الدرع الصاروخية في أوروبا على حالها، وذلك لمواجهة الاستراتيجيا الروسية القائمة على تأمين ما يمكن أن نطلق عليه الفضاء الروسي، الذي يشمل منطقة أوراسيا، ويضم دول وسط آسيا الإسلامية وبعض الجمهوريات في الاتحاد السوفياتي السابق، وهي التي عُرفت باستراتيجية بوتين لإعادة النفوذ الروسي الذي كان في الحقبة السوفياية، علماً بأن الولايات المتحدة توصلت إلى اتفاق مع بولندا لتدخل

هذه الأخيرة في إطار هذه المبادرة (الدرع الصاروخية)، وإلى اتفاق آخر مع تركيا لنشر منشآت تتعلق بمبادرة الدرع الصاروخية على الأراضي التركية في عام ٢٠١١، الأمر الذي رأت فيه روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي. ومن هنا بدأت التصريحات الروسية تتوالى حول تطوير القدرات العسكرية الروسية التقليدية وغير التقليدية، لمواجهة ما تراه القيادة الروسية من تهديدات.

ولم يخرج التحرك الصيني عن هذا السياق، فقد سعت بكين إلى تدعيم مركزها الاستراتيجي في دائرتها الإقليمية المباشرة. وشهد عام ٢٠١١ العديد من التحركات في هذا الصدد، منها قيام القوات الصينية المسلحة بسلسلة تدريبات في بحر الصين الجنوبي لدعم الحقوق السيادية الصينية على الجزر والمياه المتنازع فيها بين الصين وعدد من دول الجوار الآسيوية، وهو ما دفع هذه الأخيرة، المرتبطة بالولايات المتحدة في منظمة آسيان، إلى عقد اجتماع للمنظمة في تموز/ يوليو ٢٠١١ لرفض الاستئساد الصيني، ولتأكيد حرية الوصول المفتوح إلى مياه آسيا، واحترام القانون الدولي.

وفي أيلول/ سبتمبر، اصطدمت سفينة صيد صينية، كانت تعمل بالقرب من جزر تديرها اليابان في بحر الصين الشرقي، بسفن حرس السواحل اليابانية. وبعد أن احتجزت السلطات اليابانية السفينة الصينية، كانت استجابة الصين ـ على حد تعبير صحفي ياباني ـ صدمة دبلوماسية وحملة رعب شملت تعطيل مؤقت للاتصالات على المستوى الوزاري، والمطالبة بالاعتذار، واحتجاز عدد من العاملين اليابانيين في الصين، وتقنين حظر واقعي على صادرات المعادن النادرة إلى اليابان.

ويرى أحد المحللين الأمريكيين أن هذه الأفعال نُظر إليها على أنها مظهر لسياسة خارجية أكثر ميلاً إلى العدوان، وأنها دفعت آسيان واليابان وكوريا الجنوبية إلى الاقتراب أكثر من أمريكا. ونظراً إلى نمو الصين اقتصادياً وعسكرياً، فإن جيرانها سيكونون أكثر قلقاً من العدوانية الصينية، ومن ثم يتعيّن عليها تهدئة مخاوفهم. طبعاً. ربما يكون هناك بعض النخب الصينية التي لا ترغب في ممارسة هذا الكبح، ولكن الصين ستجد إذ ذاك، وإلى حد ما، أنها بحاجة إلى إعطاء إشارات تتعلق بنواياها السلمية، وإعادة مضاعفة مشاركتها في المؤسسات القائمة، كآسيان وقمة شرق آسيا، أو العمل مع القوى العظمى الأخرى في الإقليم لبناء منظمات جديدة.

وفي الاتجاه ذاته، سنجد جهوداً يبذلها الاتحاد الأوروبي لتدعيم مركزه

الاستراتيجي في نطاق دائرته الإقليمية، سواء في شرق أوروبا أو وسطها، من خلال توسيع نطاق العضوية فيه بضم دول في هذا النطاق إليه، وذلك وفقاً لمجموعة من القواعد والخطوات المنظمة. وكذلك الحال بالنسبة إلى جنوب أوروبا وحوض المتوسط، حيث تمثّل مبادرة المتوسط إحدى المبادرات الهامة في هذا السياق، وهي مبادرة تسعى إلى زيادة التعاون مع دول حوض المتوسط في جميع المجالات، خاصة في المجال الأمني، ومن أبعاده التعاون في مجال الحد من الهجرة غير المشروعة من هذه الدول ومن الدول الأفريقية إلى أوروبا، والتعاون أيضاً في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات، هذا فضلاً عن زيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري مع هذه الدول من خلال توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة. كما يدخل في نطاق المبادرات الأوروبية في منطقة المتوسط تقديم العون والمساعدة إلى الدول المتوسطة من أجل تحسين حالة الديمقراطية وأوضاع حقوق الإنسان والصحة والتعليم لتجنّب حدوث اضطرابات داخلية تؤثر في دول الاتحاد الأوروبي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والواقع أن ما تعانيه أوروبا من أزمات اقتصادية قد وضع قيوداً على حركتها في نطاق دائرتها الإقليمية بالمفهوم المتقدم، إلا أن هذا لا يعني عدم اهتمامها بما يحدث في تلك الدائرة، لكن ربما أدى هذا إلى تحول في نوعية هذا الاهتمام، خاصة بالنسبة إلى منطقة جنوب المتوسط التي تضم بلداناً عربية يمكن أن تكون أحد مصادر التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية الأوروبية بشكل أو بآخر.

(٢) السعي إلى الوصول إلى نقطة ملائمة لتوازن القوة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى الصاعدة: تحاول الولايات المتحدة جاهدة أن تتحكّم في عملية صعود هذه القوى بما لا يمثّل تهديداً لموقعها في النظام الدولي، فيما تسعى القوى الصاعدة من جانبها إلى الخروج من دائرة تحكّم الولايات المتحدة في هذا المجال، بحيث تتوافر لها المتطلبات اللازمة لاستمرار صعودها، وتحاول في الوقت ذاته إدارة عملية التراجع في قوة الولايات المتحدة بحيث لا تصل إلى مرحلة الخطر التي قد تهدد بانفجار الموقف، سواء عسكرياً أو اقتصادياً.

ولعل أبرز ملامح هذا المستوى من الصراع ذي الصلة بالمنطقة العربية هو النزاع حول مصادر الطاقة؛ فالولايات المتحدة تحاول التحكّم في صعود القوى الناهضة من خلال السيطرة بشكلٍ أو بآخر على مصادر الطاقة وإمداداتها وأسعارها واستثماراتها، بينما تحاول القوى الصاعدة، وخصوصاً الصين، الخروج من هذه الدائرة من خلال تنويع مصادر الحصول على الطاقة وإدارة الاستثمار

فيها، بما يساعد على تعويض جانب من ارتفاع أسعارها، وتحاول روسيا الاتحادية، بحكم ما لديها من نفط وغاز، توظيف هاتين المادتين في تحقيق مكانة مناسبة في إطار النظام الدولي الجديد، وفي إفشال المحاولة الأمريكية للتحكّم في صعود القوى الناهضة. ويحاول الاتحاد الأوروبي توفير الضمانات اللازمة لاستمرار تدفق الطاقة التي يحتاج إليها بأسعار مناسبة. عند هذا المستوى من التحليل، تكتسب المنطقة العربية أهمية خاصة، نظراً إلى كونها تستحوذ على أعلى مخزون من النفط والغاز الطبيعي في العالم، وكونها من أهم مناطق الإنتاج المؤثرة في أسعار الطاقة في العالم، بالإضافة إلى موقعها المؤثر في حركة نقل النفط والغاز من مناطق الإنتاج إلى أسواق الاستهلاك. وليس من المتوقّع أن تتراجع أهمية المنطقة العربية في مجال إنتاج الطاقة حتى مع افتراض حدوث تحوّل في نوع الطاقة المستخدمة؛ حيث إن موقعها وظروفها الطبيعية تتيح لها إنتاج العديد من مصادر الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية وغيرها.

من ناحية أخرى، وعلى هذا المستوى من الصراع، تبرز ظاهرة سعي كل طرف إلى بناء تحالفاته التي تدعم وضعه الاستراتيجي في سياق النظام الدولي الجديد؛ فالولايات المتحدة تحاول تقوية تحالفاتها التقليدية مع كلٍّ من الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية ودول شرق آسيا وجنوب شرقها التي لها النزاعات ذاتها مع الصين، كما تسعى إلى بناء نوع من العلاقات مع الهند يمكن توظيفه كمعادل موضوعي للتوازن مع الصين، وإن كانت الهند لم تبد استعداداً واضحاً في هذا الشأن، وهو ما يتيح لها تعظيم مكاسبها في الأمدين القصير والمتوسط على الأكثر. من ناحية أخرى، تسعى الصين إلى تقوية تحالفاتها الاستراتيجية، وهو ما وضح في نطاق علاقات التحالف الصينية ـ الروسية بشكل ملحوظ، وهي علاقات تختلف في جوهرها عن التحالف الذي قام بين الصين والاتحاد السوفياتي السابق واستند إلى الرابطة الأيديولوجية لكنه لم يستمر طويلاً؛ فالتحالف الجديد يستند إلى إطار واضح من المصالح الاستراتيجية المشتركة والمتبادلة بين الدولتين، خاصة أن روسيا الاتحادية تقوم بدور هام في اجتذاب الهند إلى هذا التحالف من خلال علاقاتها التاريخية المستقرة والمتنامية معها. وقد شهد عام ٢٠١١ زيارات على مستوى القمة بين الدول الثلاث أسفرت عن توقيع اتفاقيات اقتصادية وعسكرية هامة، كما تتجه الدبلوماسية الصينية إلى بناء تحالفات جديدة، وذلك عبر حركة نشطة شملت خلال عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢ معظم مناطق العالم وقاراته.

والجدير بالذكر أن لكلٍّ من هذه القوى الثلاث مصالحها الاستراتيجية في

المنطقة العربية؛ فالهند تعتبر منطقة الخليج والجزيرة العربية إحدى المناطق المحورية لأمنها القومي، كما أنها ترتبط بالمنطقة بروابط اقتصادية هامة، سواء كمصدر لإمدادات الطاقة أو تحويلات العمالة الهندية، أو كسوق هامة للمنتجات الهندية. وللصين مصالح استراتيجية في المنطقة العربية باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للطاقة، وبحكم موقعها المؤثر في حركة التجارة من الصين وإليها، هذا فضلاً عن كونها مصدراً من مصادر الاستثمار بما يتوافر لديها من فوائض مالية، وسوقاً هامة للمنتجات الصينية. أما روسيا، فإن نطاق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية يتشكل من الجوانب الأمنية الناتجة من موقع المنطقة إلى الجنوب منها، وحاجتها إلى مدخل للوصول إلى المياه الدافئة كالبحر المتوسط، ومن ثم حاجتها إلى حليف عربي يوفر التسهيلات اللازمة لأسطولها في البحر المتوسط، بالإضافة إلى حاجتها كثاني منتج للنفط وأول منتج للغاز في العالم للتنسيق مع الدول العربية المنتجة للنفط والغاز في ما يتعلق بالأسعار والكميات المنتجة ذات التأثير في العوائد التي يعتمد عليها الاقتصاد الروسي بشكل ملحوظ.

(٣) البحث عن صيغة لتوزيع الأعباء والمسؤوليات بين القوى الكبرى في النظام الدولي: تتلخّص الإشكالية المحورية عند هذا المستوى في الرغبة الأمريكية في الاحتفاظ بموقع القيادة في النظام الدولي الجديد، مع توزيع الأعباء على الأطراف الدولية الأخرى، وهو ما بدا واضحاً في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أُعلنت عام ٢٠١٠، وتكرر في الخطاب السياسي الأمريكي في مناسبات عديدة، بما يفيد بأن الولايات المتحدة لا تستطيع بمفردها تحمل أعباء إدارة مشكلات العالم. وعلى الصعيد العملي، بدا ذلك واضحاً في إطار ما نسمّيه علاقات القوة بين القوى الدولية الكبرى؛ فالولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على الصين لمعالجة الخلل في الميزان التجاري الذي يحقق فوائض سنوية مستمرة لصالح الصين. فالولايات المتحدة تتهم الصين بإبقائها اليوان دون قيمته الحقيقية بشكل مصطنع من أجل زيادة الصادرات، وبتجاهلها حقوق الملكية الفكرية، وبدعم صناعات معيّنة، مثل الطاقة الشمسية، بما يُلحق الضرر بالمنافسة. وقد أعلنت الصين التزامها بإصلاح سعر صرف اليوان، واتخذت عدة إجراءات تدريجية لرفع قيمته خلال العام الماضي، الأمر الذي وضح تأثيره في ارتفاع معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة، إذ ارتفعت أسعار مجموعة السلع الغذائية بما يزيد على ٢٠ بالمئة، وهو ما أثار موجة من الاحتجاجات الاجتماعية الداخلية، ودفع السلطات الصينية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات للحد من ارتفاع معدل التضخم. كما أدى

هذا، إضافة إلى عوامل أخرى، إلى تراجع التجارة الخارجية الصينية بنسبة ٨ بالمئة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، فانخفضت تجارة الصين مع الاتحاد الأوروبي (بنسبة ٧ بالمئة)، والولايات المتحدة (٤ بالمئة)، ورابطة جنوب شرق آسيا (١٠ بالمئة)، واليابان (١٨ بالمئة). كما أكد نائب رئيس الوزراء الصيني خلال زيارته للولايات المتحدة في شباط/ فبراير ٢٠١٢ التزام بلاده بإصلاح نظام الصرف، وإتاحة أجواء تتسم بالعدالة وحكم القانون والشفافية للاستثمار، ودعا الإدارة الأمريكية إلى عدم السماح بأن تقوض الخلافات بشأن السياسات المالية والنقدية والتجارية علاقاتها مع بكين الاقتصادية البالغة الأهمية، وإلى ضرورة اتخاذ خطوات هامة في أسرع وقت ممكن لتخفيف القيود عن صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين، وإتاحة فرص متساوية للشركات الصينية للاستثمار في الولايات المتحدة.

ولكن الصين ما لبثت أن حذّرت على لسان رئيس وزرائها في مطلع آذار/ مارس ٢٠١٢ من أن الاقتصاد الصيني قد يواجَه بتراجع كبير في معدلات نموه، الأمر الذي سوف تكون له آثار بالغة السوء في حركة الاقتصاد العالمي، لأن الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ليست من أكبر المصدرين فحسب بل هي من أكبر المستوردين كذلك، ومن ثم سيؤدي تراجع معدلات نموها إلى تراجع وارداتها، الأمر الذي سوف يكون له أثره السلبي في أكبر شركائها التجاريين، وهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك في إشارة واضحة إلى وجود حدود للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على الصين في هذا الشأن.

وفى إطار المحاولة الأمريكية للاحتفاظ بموقع القيادة في النظام الدولي الجديد، مع توزيع الأعباء على القوى الدولية الأخرى الصاعدة، يأتي تشكيل مجموعة العشرين التي تضم، إلى جانب مجموعة الثماني، اثنتي عشرة دولة من الدول الناهضة اقتصادياً، ويتمثّل محور عملها، كما وضح من خلال لقاءاتها منذ نشأتها وحتى الآن، في البحث عن سبل لعلاج آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وتباطؤ اقتصاد العالم. وقد نجحت المجموعة في توفير تريليون دولار عام ٢٠٠٨ لإنقاذ الاقتصاد العالمي، وأدرجت خلال عام ٢٠١١ أزمة الديون السيادية الأوروبية في سياق عملها. وفي اجتماع وزراء ماليتها ورؤساء مصارفها المركزية في المكسيك في نهاية شباط/ فبراير ٢٠١٢، بدا أنها تتجه إلى إقرار حزمة إنقاذ عالمية تقدر بتريليوني دولار خلال الفترة المقبلة، للحيلولة دون اتساع نطاق أزمة الديون السيادية الأوروبية ودون تعرّض بوادر انتعاش الاقتصاد العالمي للخطر، وذلك شريطة أن تقوم بضخ مزيد من الأموال، وإجراء المزيد من الإصلاح

لعلاج مشكلات ديونها قبل أن تقدم دول أخرى من مجموعة العشرين أموالاً إضافية إلى صندوق إنقاذ داخل صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول التي تحتاج إلى سيولة نقدية.

(٤) المنظمات الدولية والإقليمية كإطار للعمل، لمنع الصراعات والأزمات وإدارتها: إن إحدى الظواهر الهامة في إطار النظام الدولي الجديد هي ظاهرة التركيز على العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية لمنع الصراعات والأزمات وإدارتها. وفي هذا الشأن يقول ريتشارد هاس، رئيس مجلس الشؤون الخارجية الأمريكي، في مقدمة تقرير في هذا الشأن صادر عن المجلس في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١:

«إن لحظة الواحدية القطبية قد مرّت، والولايات المتحدة، كجزء من العالم المعولم الذي يشهد تدفق البضائع والأموال والبشر، أصبحت أكثر اتصالاً بالدول الأخرى عمّا كان عليه الوضع من قبل. وبغضّ النظر عن فوائد العولمة، فإن تحديات العقود القادمة التي ستتولد نتيجة التنافس على الموارد والتغير المناخي وجرائم الإنترنت والإرهاب وشتى صور التنافس التقليدي، لا يمكن حلها أو التخفيف من حدتها بواسطة دولة واحدة، ومن ثم فإن الدول بحاجة إلى التعاون في السياسات العابرة للحدود لدراسة المسائل وحلّها، كونها تؤثر فيهم جميعاً. ومن ثم، يشير هذا التقرير إلى أنه يجب على الولايات المتحدة أن تنظر إلى المؤسسات الدولية والإقليمية كشركاء لمنع الصراعات ولصنع السلام في العالم، فهذه المنظمات يمكن أن تكون ساحة لتطوير المعايير الدولية وتنفيذها، ومصدراً لشرعية الجهود الدبلوماسية والعسكرية وتجميع الموارد العملية لأعضائها، ممّا يمكن أن يؤدي إلى زيادة سهولة جهود صنع السلام وفعاليتها».

ويذكر معدّا التقرير بول ب. ستارز (P. B. Stars) ومايكه زينكو (M. Zenko) أن المخاطر القائمة في القرن الحادي والعشرين تتطلب من الأطراف الدولية المشاركة وتحمّل المسؤولية، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال المنظمات الدولية والإقليمية؛ فلهذه المنظمات فوائد هامة في مجال منع الصراعات تفوق الفوائد المحتملة للجهود الانفرادية. ويشيران بعد ذلك إلى طبيعة أدوار هذه المنظمات، وهي التقليل من مخاطر الصراع، سواء داخل الدول أو في ما بينها، ومنع الصراعات والأزمات وإدارتها داخل الدول وبين الدول، والتخفيف من حدّة الصراعات داخل الدول وبينها. والملاحظة الجديرة بالاهتمام في هذا التقرير، وقد

تكررت في عدد من التقارير والدراسات الأخرى، هي أن نطاق العمل من خلال هذه المنظمات لا يقتصر على الصراعات والأزمات بين الدول، وإنما يمتد إلى ما يحدث داخلها.

والواقع أنه إذا كان العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية لمنع الصراعات والأزمات وإدارتها وصنع السلام العالمي من الأمور المقبولة من حيث المبدأ، وهي تتوافق إلى حد كبير مع ميثاق الأمم المتحدة، فإن الطرح الأمريكي والغربي لهذا الموضوع في المرحلة الحالية يتضمن ثلاثة أمور يجب الالتفات إليها:

الأول يتعلق بمدّ ولاية المنظمات الدولية والإقليمية للشؤون الداخلية للدول، وهو ما يتعارض مع أحد المبادىء الأساسية للتنظيم الدولي، والمتمثّل في عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول.

و**الثاني** يرتبط بتوفير الموارد اللازمة للجهود التي ستُبذل في مجال منع الصراعات والأزمات وإدارتها وإضفاء الشرعية عليها، وهو ما يثير التساؤل حول الدوافع والمصالح التي ستدفع الأطراف الدولية الأخرى إلى توفير هذه الموارد وإضفاء تلك الشرعية.

و**الثالث** يدور حول مسار توظيف العمل من خلال هذه المنظمات، إذ وفقاً للطرح الأمريكي والغربي، يتلخّص الأمر بعبارات فضفاضة، كتحقيق السلام والاستقرار في العالم.

والواقع أن الخبرة السياسية المعاصرة في مجال العمل من خلال المنظمات الدولية تؤكد توظيف مسار عمل في هذه المنظمات لتحقيق المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والدول الغربية، سواء في المجال السياسي أو في المجال الأمني أو الاقتصادي، واستخدام المعايير المزدوجة في إصدار القرارات ووضع السياسات، وهو ما بدا أن تحقيقه وفقاً للرؤية الأمريكية والغربية في هذا الشأن لم يعُد بالسهولة التي كان يحدث بها من قبل، ويرجع ذلك إلى وجود محددات أو قيود جديدة على حرية حركة الولايات المتحدة وحلفائها في ظل توازن القوى الراهن، ومن ثم قد يتم العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، لكن وفقاً لمعايير وقواعد جديدة تراعي المصالح الاستراتيجية للقوى الدولية الصاعدة.

(٥) التدخّل في الشؤون الداخلية للدول: تعددت الدراسات التي حاولت

أن تؤصّل لمسألة التدخّل في الشؤون الداخلية للدول في إطار النظام الدولي القائم؛ فتشير إحدى هذه الدراسات إلى أن تطوراً هاماً في النظام الدولي أُطلق بعد الحرب العالمية الثانية، رغم أن له جذوره التي قُمعت ببعض جوانب نظام وستفاليا، وهو اتساع الحقوق العالمية للإنسان، ووقوع التزام على المجتمع المدني الدولي بحمايتها.

لكن واقعياً، لم تظهر مسألة التدخّل في الشؤون الداخلية للدول في صورتها المعاصرة إلا مع انتهاء الحرب الباردة، ومع التحولات الاقتصادية والتقنية الناتجة من العولمة وما أدت إليه من انفجار الأوضاع الداخلية في العديد من الدول النامية إلى حد الحروب الأهلية والمذابح الجماعية والتطهير العرقي، كما حدث في روندا وبوروندي والصومال ودول يوغسلافيا السابقة؛ فمثل هذا الأمر دعا إلى إطلاق مبدأ حق التدخّل الدولي لأغراض إنسانية، لكن الممارسة الدولية لهذا الحق لم تقم دائماً على مبدأ الأغراض الإنسانية، فتجاهلت التدخّل في حالات أُهدرت فيها الكرامة الإنسانية بشكل سافر ومخالف لأحكام القانون الدولي الإنساني، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما ارتُكب ويُرتكب فيها من تجاوزات من جانب الاحتلال الإسرائيلي، بينما حدث التدخّل الخارجي في دول أخرى لاعتبارات نفطية أو أمنية أو سياسية تتعلق بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة والدول الغربية في الأساس. ولهذا، فإن القوى الدولية الصاعدة تتحفظ على هذا التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، وتعارضه، خاصةً أن قبولها به يفتح المجال أمام إمكان تعرّضها هي نفسها لمثل هذا التدخّل من جانب الولايات المتحدة وحلفائها.

والجدير بالذكر أن التدخّل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول في الواقع المعاصر لا يقتصر على التدخّل المباشر، وإنما قد يتم بوسائل وأدوات غير مباشرة، تشمل الضغوط الإعلامية، وتوظيف جماعات الضغط في الداخل كجماعات حقوق الإنسان، وتمويل بعض منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وتدريبها على أعمال الحشد الجماهيري وممارسة الضغوط على نظم الحكم. وقد زادت فعالية مثل هذه الوسائل غير المباشرة في الفترة الأخيرة نتيجة للتطور المذهل في تقنيات الاتصالات ونظم المعلومات، وبدا تأثيرها واضحاً في البلدان العربية التي شهدت ثورات شعبية.

(٦) **العودة إلى الدولة**: من أهم الظواهر المرتبطة بالتطورات التي يشهدها

النظام الدولي الجديد ظاهرة العودة إلى الدولة، باعتبارها الإطار القانوني الذي تنتظم من خلاله تفاعلات المجتمع الداخلية والخارجية، وذات الشخصية القانونية المعبّرة عن المجتمع، ومن ثم تتحمّل الالتزامات الداخلية والخارجية المتعلقة بهذا المجتمع. لكن الجديد في هذا المجال هو الربط بين سيادة الدولة ومسؤوليتها تجاه شعبها ومجتمعها، ومن ثم لم تعد الدولة العائدة هي الدولة المطلقة السيادة بل الدولة التي تمتلك السيادة بالقدر الذي يتيح لها الوفاء بمسؤولياتها تجاه مجتمعها وشعبها، وبالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار انحسر الحديث عن تراجع دور الدولة وتلاشي سيادتها، وغير ذلك من القضايا التي أثيرت في العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحالي، ويرجع ذلك إلى التطورات التي شهدها العالم على مختلف الأصعدة، والتي أكدت عدم وجود بدائل فعالة لنظام الدولة الذي ظهر مع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨. وحول هذا المعنى تشير إحدى الدراسات إلى أن نجاح النظام الليبرالى الدولي لا يعود فقط إلى تقنينه التجارة المفتوحة والأسواق الحرة، بل يعود أيضاً إلى أنه زوّد الدول بوسائل لإدارة الاعتماد الاقتصادي والأمني المتبادل، ومن ثم ينبغي أن تُشتق أجندة التجديد للنظام الليبرالى الدولي من السمة الإلزامية نفسها لتدعيم قدرات الحكومات الوطنية على الحكم، وإنجاز أهدافها الاقتصادية والأمنية. ومن ثم، تكون الدولة في نطاق النظام الدولي الجديد هي التي يكون لها نظام سياسي مقيَّد بأحكام الدستور والقانون، وخاضع للمساءلة والمحاسبة، وملتزم بقواعد الشفافية واحترام الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان.

ومع عودة الدولة بدأ الحديث عن دورها في النشاط الاقتصادي، خاصة بعد أن أثبتت التجربة العملية أن البلدان التي سيطرت فيها الدولة على النشاط الاقتصادي بشكل أو بآخر كان أداؤها أفضل في التعامل مع الأزمات الاقتصادية والمالية، مقارنةً بالدول التي تتبنّى نظام الاقتصاد الحر. بل إن الأولى حافظت على معدلات نموها الاقتصادي، غير أن الأدبيات الأمريكية والغربية حرصت على إبراز أوجه الضعف في نظام رأسمالية الدولة، أو نموذج بكين كما سمّاه البعض، في محاولة لتأكيد أن نموذج الاقتصاد الحر الذي يتراجع فيه دور الدولة هو الأفضل. بل إن البنك الدولي أطلق في نهاية شباط/ فبراير ٢٠١١ تقريراً جديداً بشأن الصين تحت عنوان «الصين ٢٠٣٠: بناء مجتمع حديث ومنسجم وذي دخل مرتفع»، ذكر فيه أن الصين بحاجة إلى استراتيجية تنمية جديدة، وحدّد للحفاظ على التوسع الاقتصادي السريع ستة اتجاهات استراتيجية، شملت الحاجة إلى إصلاحات هيكلية

لتعزيز أسس اقتصاد السوق عبر إعادة تعريف دور الحكومة، وإعادة هيكلة البنوك والمشاريع الحكومية، وتعزيز دور القطاع الخاص، ومدّ الإصلاحات إلى السياسات الخاصة بالأرض والعمال والشؤون المالية. أما الاستراتيجيات الخمس الأخرى، فتتضمن تشجيع الابتكار، وتطبيق التكنولوجيا البيئية، وتوسيع الأمن الاجتماعي، وتعزيز النظام المالي، وتأدية دور أكبر في الاقتصاد العالمي.

وفي السياق ذاته، ثمة إشارات هامة في الأدبيات الأمريكية إلى النموذج الألماني، أو نموذج الاقتصاد الاجتماعي كما يسمّيه بعض المحللين. وهو نموذج أثبت كفاءة واضحة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية والمالية، ويقوم على إعطاء الأولوية لتشغيل الأيدي العاملة بوصفها الهدف الرئيسي الذي تدور من حوله السياسة الاقتصادية وتوفير الرعاية الاجتماعية للقطاعات المحدودة الدخل، وهو ما يعني أن هناك دوراً للدولة في نطاق إدارة الاقتصاد الألماني وتوجيهه. ومع ذلك، تظل مسألة دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي إحدى الظواهر البارزة والمثيرة للجدل والنقاش في سياق النظام الدولي الجديد، وذلك بعد أن بدا أن الأمر قد حُسم لصالح نظام اقتصاد السوق منذ التسعينيات وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

(٧) تنامي دور الإعلام، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي داخل الدول وفي ما بينها: من الظواهر المحيطة بعملية تشكّل النظام الدولي الجديد ظاهرة التنامي المستمر والمتعدد الأشكال لدور وسائل الإعلام بصفة عامة، وشبكات التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، على المستوى السياسي داخلياً وخارجياً، وهو الأمر الذي أثار الحديث عن حقيقة القوة السياسية لوسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. وهنا تجدر الإشارة إلى المقال الرئيسي في مجلة *Foreign Affairs* الأمريكية، لكلاي شيركي بعنوان «القوة السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي»[١]؛ فرغم أن هذا المقال كُتب قبل انطلاق الثورات العربية وانتشارها، فإن المثير للاهتمام هو تركيزه على مستويات القوة السياسية لهذه الشبكات ونطاق تأثيرها، حيث ذكر أنها تمتد من المستوى الفردي إلى المستوى المحلي فإلى المستوى الوطني فالإقليمي فالعالمي. ومن ثم، يمكن القول بأن هذه الظاهرة سوف تكون من الظواهر الهامة والحاكمة لتفاعلات النظام الدولي، والمؤثرة في توازناته وقضاياه.

---

(١) Clay Shirky, «The Political Power of Social Media: Technology, the Public Sphere, and Political Change,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 1 (January-February 2011).

٢ ـ مواقف قوى النظام الدولي من الثورات العربية

تتناول هذه الجزئية من التقرير مواقف النظام الدولي من ثورات الربيع العربي، وتميز بينها كما يلي:

ـ المراوحة بين التدخّل المباشر والتدخّل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، والولايات المتحدة وفرنسا هما الأقرب إلى هذا الاتجاه.

ـ رفض التدخّل العسكري المباشر، مع عدم الممانعة إزاء التدخّل بأية صورة أخرى، وتعد ألمانيا الأقرب إلى هذا الاتجاه.

ـ الرفض المبدئي للتدخّل بكافة أشكاله، خاصة التدخّل العسكري، باعتبار ما حدث يعدّ شاناً من الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وتعدّ الصين وروسيا الاتحادية الأقرب إلى هذا الاتجاه.

لقد تباينت مواقف هذه الدول تجاه الثورات والحركات الاحتجاجية العربية تبعاً لعدة عوامل، منها الأهمية الاستراتيجية لكلٍّ منها بالنسبة إلى القوى الدولية، والمدى الزمني لأحداث الثورة وتداعياتها، ومستوى العنف الذي شهدته، ومدى تأثير نتائج هذه الثورات في رؤيتها لمصالحها الاستراتيجية وللتوازنات الدولية المستقبلية.

أ ـ المواقف من الثورة التونسية

في هذا الإطار، نشير بدايةً إلى **تونس**؛ فقد بادرت الإدارة الأمريكية إلى تأييد الثورة التونسية، في محاولة لتأكيد الالتزام بدعم الديمقراطية في سياستها الخارجية، بعدما تراجع هذا الالتزام على سلّم الأولويات في استراتيجية الأمن القومي التي أعلنها أوباما عام ٢٠١٠، فوضِع موضع نقد من جانب الحزب الجمهوري. أما فرنسا، فقد ترددت في اتخاذ موقف محدد حتى فرار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، فأعلنت، بعد تأخُّر، تأييدها لثورة الشعب التونسي. وتعرّض الرئيس ساركوزي لانتقادات شديدة بسبب هذا التردد وهذا التأخر. وفي ما يتعلق بالموقف الألماني، فإنه كان أكثر من الموقف الفرنسي وضوحاً في دعم التحول الديمقراطي في تونس، إذ خصصت ألمانيا مبلغاً لهذا الدعم، إضافةً إلى وعود بتقديم مساعدات اقتصادية. أما روسيا والصين، فقد أعربتا عن تأييدهما لخيار الشعب التونسي، لكن بعد فرار بن علي.

ب ـ المواقف من الثورة المصرية

أعلنت روسيا والصين أن ما يحدث في مصر شأن داخلي، ودعتا جميع الأطراف، بما فيها النظام المصري، إلى التوصل إلى تهدئة للأوضاع، ثم أعلنتا بعد تنحّي الرئيس مبارك قبولهما بخيار الشعب المصري. أما فرنسا، فتعاملت مع الأوضاع في مصر بقدر من الحذر؛ ففي الأيام الأولى، لم تتخذ موقفاً محدداً، لكن مع تفاقم الأحداث وزيادة مستوى العنف، بدأت تغير موقفها تدريجياً وصولاً إلى مطالبة الرئيس مبارك بالاستجابة لمطالب شعبه، ثم تأييد الثورة. وكان الموقف الألماني لافتاً بين مواقف القوى الكبرى؛ فقد كانت ألمانيا من أوائل القوى الكبرى التي أعلنت دعمها السياسي لمصر الثورة، فخصصت مبلغاً لدعم عملية التحول الديمقراطي، كما أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل إسقاط ديون مصرية بقيمة ٢٤٠ مليون يورو، إضافة إلى تقديم استثمارات ألمانية بقيمة ١٥٠ مليون يورو خلال عامين، وغيرها من المساعدات، وذلك بشرط أن تسير مصر قدماً على طريق الإصلاحات الديمقراطية. ولكن مع تطورات الأوضاع وما ارتبط بها من أحداث عنف، تغيرت اللهجة الألمانية، وأعلنت ميركل صراحة أنه لا مفر من انتظار ما ستسفر عنه عملية نقل السلطة في مصر قبل تقديم أي دعم اقتصادي. وازدادت بالتدريج انتقادات المسؤولين الألمان للمجلس العسكري لتتضمن تشكيكاً في رغبة المجلس في نقل السلطة إلى حكومة ديمقراطية ورئيس منتخب، كما كان هناك تركيز إعلامي وسياسي على قضايا الحريات والأقليات والمحاكمات العسكرية للمدنيين. وبلغت هذه الانتقادات الذروة بعد تفتيش مقر مؤسسة كونراد أديناور الألمانية في مصر، وفسر الإعلام الألماني ما حدث بأنه رد فعل المجلس العسكري على قيام المؤسسة المذكورة وغيرها من المنظمات غير الحكومية بتسليط الضوء على ملفات شائكة.

وفي ما يتعلق بالنظرة الألمانية تجاه مستقبل الأوضاع في مصر، ثمة نبرة تشاؤمية واضحة، خاصة بالنسبة إلى المجلس العسكري؛ فقد انتقد مسؤولون ألمان بارزون المجلس، فقال سكرتير عام الحزب المسيحي الديمقراطي إن المؤسسة العسكرية لا تريد ديمقراطية حقيقية في مصر، وزاد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البوندستاغ أن المجلس العسكري سيتخلى في النهاية عن السلطة، ولكنه لا يتعامل بشفافية مع الأمر، وهو ما يستلزم ضغطاً ألمانياً ودولياً على مصر باستخدام ورقة المعونات والمساعدات العسكرية، فضلاً عن تخوّف بعض القوى السياسية الألمانية (لا سيما المحافظة) من وصول القوى الإسلامية إلى الحكم في

مصر، على أساس أن المجتمع المصري لن يكون تعددياً في ظل وجود التيار الإسلامي على رأس السلطة، وأن استبعاد القوى الأخرى من المشاركة السياسية في ظل حكومة ذات مرجعية إسلامية سيكون حتمياً. لكن هناك اتجاهاً آخر عبّر عنه رئيس البرلمان الألماني نوربرت لامرت بقوله إن إمكانية تأثير بلاده في الدفع نحو الديمقراطية ستزيد في ظل إقامة علاقات قوية بالبرلمان المصري، حتى ولو كان ذا أغلبية إسلامية.

على صعيد الموقف الأمريكي من الثورة المصرية، لوحظ أن هذا الموقف تطور تبعاً للتطورات الميدانية؛ فقد كان تقدير الإدارة الأمريكية بعد انتهاء يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير بتفرق المتظاهرين بعد منتصف الليل أن هذه التظاهرات لا تحمل مطالب واضحة ضد النظام، وهو ما اعتبره المسؤولون الأمريكيون علامة على عدم قدرة الحركة الاحتجاجية على الوصول إلى أبعد من الخروج في تظاهرات تنفض في نهاية اليوم. وكانت الرؤية في واشنطن تقوم على أساس أن النظام ووزارة الداخلية قادران على احتواء الموقف، وأن الأيام القادمة قد تحمل بعض التوتر، إلا أن سلطة مبارك ليست مهدَّدة. ومن هنا كانت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية المتتالية حول مساندة شرعية مبارك، ووقوف أمريكا إلى جانب حليفها التقليدي. غير أن تحولاً هاماً دخل على الموقف الأمريكي بعد «جمعة الغضب» وانهيار الأجهزة الأمنية، حيث خرج أوباما مطالباً النظام المصري باحترام حقوق شعبه، ومصرحاً بأنه سيعمل مع مبارك من أجل مستقبل عادل وحر ومفعم بالأمل للمصريين. إلا أن روبرت غيتس، المتحدث باسم البيت الأبيض، قال في مؤتمر صحفي يوم «جمعة الغضب»، بعد وصول رسائل من النظام المصري بأنه قادر على احتواء الموقف بنزول قوات الجيش لتأمين المنشآت الحيوية والسيطرة على الشارع، وأن واشنطن تطالب الشرطة والجيش بالتوقف عن استخدام العنف، وإنها ستقوم بمراجعة المساعدات، مشيراً إلى أن الرسالة وصلت من البنتاغون إلى أعلى مستوى في مصر. ويرجع ذلك إلى خشية الإدارة الأمريكية في حينه من انزلاق مصر إلى حالة من الفوضى والصراع الداخلي إذا استخدم الجيش المصري القوة تجاه المتظاهرين. ووفقاً لمارتن إنديك، فإن الرئيس الأمريكي كان مهتماً بتعضيد الجيش المصري لمنع انزلاق البلاد إلى حرب أهلية، ولمواصلة دوره كقوة استقرار هامة في الشرق الأوسط. ومع إعلان الجيش المصري في ٣١ كانون الثاني/ يناير أنه لن يطلق النار على المتظاهرين، ووقوفه إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب، ومع تأكد واشنطن من إمساك الجيش بزمام الأمور، طرأ على

موقفها تطور جديد تمثّل في دعم الانتقال إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، ومن ثم بدأت المشاورات حول كيفية مساندة التغيير في السلطة من دون خسارة كبيرة للمصالح الأمريكية، والتضحية بحليف العقود الثلاثة الماضية. إلا أن استجابة مبارك كانت دون المستوى المتوقَّع من جانب واشنطن، الأمر الذي دفعها إلى استخدام تعبيرات غامضة للتعبير عن مساندتها نقل السلطة. وكان مبارك قد عيّن مدير المخابرات العامة عمر سليمان نائباً له، وبدأ الأخير حواراً مع المعارضين بناء على نصيحة أمريكية. لكن الأمر بدأ في واشنطن يتطلب الإسراع في نقل السلطة، وهو ما حاول أوباما إقناع مبارك به في مكالمة هاتفية إلا أنه فشل في ذلك، ومن ثم كان خطابه في الأول من شباط/فبراير الذي تضمّن ضرورة بدء العملية الانتقالية فوراً، وهو ما يمثّل تطورا جديداً في الموقف الأمريكي، وذلك بعد أن اقتنعت الإدارة الأمريكية بأن التعديلات الدستورية وانتقال السلطة بشكل منظم أقل احتمالاً ما بقي مبارك في السلطة. **وقد طلب أوباما من المتحدث باسم البيت الابيض تأكيد رسالته في اليوم التالي لخطابه، حيث قال إن الولايات المتحدة تريد انتقال السلطة الآن، وعندما نقول الآن فنحن نعني الأمس.**

ولكن الرسالة التي أكدها أوباما لم تكن هي نفسها الرسالة التي تحدثت بها وزيرة الخارجية الأمريكية، التي كانت تؤكد على مدى أسبوع كامل أن عملية الانتقال المنظم للسلطة تتطلب وقتاً، الأمر الذي يمثّل محاولة أمريكية لتوفير عدة بدائل من الأسلوب الذي يمكن من خلاله نقل السلطة. وفي ١٠ شباط/فبراير أدلى رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية بشهادة أمام الكونغرس توقّع فيها استقالة مبارك، ولكن في مساء اليوم نفسه، أكد مبارك في خطابه استمراره في السلطة، فاشتعل الميدان مرة أخرى، وبالتالي كان رد أوباما بياناً سريعاً أكد فيه انحيازه إلى الشعب المصري في فقدان صبره، وأن هناك صديقاً يقف إلى جواره في الولايات المتحدة. وبذلك حسم الرئيس الأمريكي موقف بلاده من نظام مبارك، وفي اليوم التالي كان إعلان نقل السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ورغم أن التقديرات الأمريكية للموقف في مصر كانت تقوم على أن عملية دعم الانتقال إلى حكومة ديمقراطية منتخبة تعني وصول القوى الإسلامية إلى الحكم، فإنها رأت أنه يمكن التعامل مع هذه القوى بعد استيضاح مواقفها من اتفاقية السلام مع إسرائيل ووضع الأقباط، ولكنها رأت في الوقت نفسه أنه يجب تحقيق قدر من التوازن في الحياة السياسية المصرية، بحيث تتاح للقوى الأخرى فرصة المشاركة في العملية السياسية. ومن هنا جاءت زيادة الدعم

الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني في مصر من خلال المعهد الديمقراطي والمعهد الجمهوري، الأمر الذي كان بداية لتفجير أزمة بين القاهرة وواشنطن على خلفية ما عُرف بقضية التمويل الأجنبي التي تم فيها توجيه الاتهام إلى عدد من الأمريكيين، وهو ما أدى إلى ممارسة واشنطن ضغوطاً شديدة على القاهرة، بما فيها التهديد في الكونغرس بقطع المساعدات والمعونة، لكن هذا الخيار لم تأخذ به إدارة أوباما والبنتاغون ووكالة الاستخبارات، فتعددت زيارات كبار المسؤولين الأمريكيين إلى القاهرة للتوصل إلى حل للأزمة، تمثّل في إلغاء حظر سفر المتهمين الأمريكيين وخروجهم من مصر على متن طائرة عسكرية أمريكية.

ج ـ المواقف من الثورة الليبية

بدأت أحداث الثورة الليبية في بنغازي شرقي ليبيا، ثم امتدت لتشمل باقي المناطق الليبية بدرجات متفاوتة، حيث تأخرت في طرابلس وسرت، وهما من المناطق التي كان للقذافي فيها درجة عالية من السيطرة. ويمكننا القول بأن مواقف الأطراف الدولية من هذه الثورة، وإن تباينت، قد ارتبطت بالتطورات الميدانية على الساحة الليبية. وتمثّل أبرز التطورات المفصلية التي حركت القوى الدولية في الآتي:

ـ نجاح ثوار مدينة بنغازي في مواجهة كتيبة عسكرية كانت مرابطة في المدينة، وهي إحدى أقوى كتائب الجيش الليبي، وكانت تسمّى كتيبة القذاذفة لأن قادتها ومعظم أفرادها كانوا ينتمون إلى قبيلة القذافي، وكانت مصدراً لأعمال عنف وتنكيل بأبناء المدينة الذين كانوا معارضين لنظام القذافي على مدى فترة حكمه، خاصة أن الأسرة السنوسية كانت تنتمي إلى هذه المنطقة، ومن ثم كان القضاء على هذه الكتيبة نقطة تحول هامة في مسار الثورة الليبية.

ـ تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كممثّل للشعب الليبي، والسعي إلى الحصول على الاعتراف الدولي به، وهو ما تحقق بالفعل، وكانت فرنسا وإيطاليا وبريطانيا من أوائل الدول التي اعترفت به، في حين تأخر اعتراف الولايات المتحدة لفترة.

ـ استخدام القذافي الأسلحة الثقيلة وسلاح الجو والسلاح البحري في قصف المناطق التي ثارت عليه، وإعداده حملة عسكرية للقضاء على الثوار في بنغازي، الأمر الذي رأى فيه المجتمع الدولي بداية مجزرة مؤكدة يتعيّن منع حدوثها.

من خلال هذه التطورات، بدأت تتبلور مواقف مختلف الأطراف الدولية، حيث وافقت على فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية وسياسية على النظام الليبي، وبدأ الحديث عن فرض منطقة حظر جوي لمنع قوات القذافي من قصف المدنيين جواً، لكن القوى الدولية اشترطت موافقة جامعة الدول العربية على ذلك، وهو ما تم فعلاً، وصدر قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٩٧٣ بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا. وعند هذا الحد بدأ التباين يظهر في مواقف تلك القوى على النحو التالي:

ـ بدأ التحالف العسكري الدولي لفرض منطقة الحظر الجوي بثلاث دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، قبل أن يسلّم قيادة العمليات العسكرية في ليبيا إلى حلف الناتو في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١. وكانت فرنسا أولى الدول التي أرسلت طائرات مقاتلة إلى ليبيا، كما شاركت طائرات أمريكية وبريطانية في العمليات، إلا أن الضغوط الداخلية في هذه الدول، خاصة على الرئيس أوباما، جعلتها تفضل أن تكون العمليات العسكرية في ليبيا تحت مظلة حلف الناتو.

ـ ومع تفاقم الأوضاع وعدم توافر إمكانية الحسم العسكري السريع للوضع في ليبيا، بدأت فرنسا جهوداً للبحث عن حل سياسي. ففي اجتماع مجموعة الثماني في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، خصصت فرنسا جلسة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل اجتماع شركاء الائتلاف الخاص بليبيا، كما شاركت فرنسا بعد ذلك في اجتماع مجموعة أصدقاء ليبيا، وبدأت اتصالات دبلوماسية فرنسية وغربية مع زعماء المعارضة وشخصيات مقربة من القذافي للتوصل إلى صفقة لتنحيته، لكن المحادثات لم تسفر عن أي تقدم. وتأكد للفرنسيين أن المسألة طويلة المدى، وإن كان هذا لم يؤد إلى تغير موقف الرئيس ساركوزي الذي تعهد بعدم التراجع إلى أن يسقط القذافي. وزاد من صعوبة الموقف الفرنسي تزايد المخاوف من مصداقية المجلس الوطني الانتقالي، خاصة بعد اغتيال القائد العسكري للمقاومة عبد الفتاح يونس، وحدوث انقسامات بين قوى المعارضة الليبية.

ـ ومع حاجة المجلس الوطني الانتقالي إلى التمويل، سعت فرنسا إلى توفير الأموال اللازمة من خلال دعوتها الدول الغربية إلى رفع قرارات تجميد الأرصدة الليبية، ودفعها للمجلس الوطني الانتقالي لتمويل نفقاته، وهو ما استجابت له بعض الدول، وكانت فرنسا في المقدمة.

ـ أما الموقف الألماني من التدخّل العسكري في ليبيا، فقد كان رافضاً له من

البداية، وقالت المستشارة الألمانية ميركل إنه إذا تم التدخّل في ليبيا فإنه سيكون من الضروري التدخّل في مناطق أخرى من العالم تشهد اضطرابات. ومع تجاوز حلف الناتو القرار ١٩٧٣ الصادر عن مجلس الأمن من خلال القيام بأعمال القصف الجوي، واعتراض الأمين العام للجامعة العربية على ذلك، اعتبر وزير الخارجية الألماني أن هذا يعزز تحفظات ألمانيا السابقة بشأن العملية العسكرية، وعلّق قائلاً: لقد ذكرنا بصراحة منذ البداية أننا لن نشارك في هذه العملية، وتبيّن أننا كنا على حق في الشعور بالقلق. وهكذا اكتفت ألمانيا بالالتزام بالعقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا، وهي حظر بيع الأسلحة وتجميد الأرصدة الليبية.

ـ وبالنسبة إلى الموقف الأمريكي، بدا واضحا أن الولايات المتحدة لا ترغب في التدخّل المنفرد، ومن ثم دعمت قرار مجلس الأمن الصادر في نهاية شباط/ فبراير ٢٠١١ بفرض عقوبات على ليبيا. وكانت أولى الدول التي قطعت الموارد المالية عن نظام القذافي، وجمّدت أرصدة ليبية تقدر بـ ٣٥ مليار دولار، ودعت الدول الأخرى إلى التزام النهج نفسه. كما تولّت الولايات المتحدة مسؤولية تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالتدخّل في ليبيا استناداً إلى مبدأ مسؤولية الحماية، وهو المعيار الذي يستدعي تدخّل المجتمع الدولي عندما تفشل الحكومات في حماية مواطنيها. وقادت التحالف الدولي في توجيه ضربات بحرية وجوية إلى القوات الليبية. وبالفعل أسفرت هذه الضربات عن حماية سكان بنغازي، وتدمير سلاح الجو الليبي ووحداته البحرية، الأمر الذي مكّن من تفعيل الحل الذي وضعته الأمم المتحدة للتعامل مع الأوضاع في ليبيا. ثم رأى الرئيس أوباما أن من الأفضل نقل قيادة العملية إلى الناتو، وذلك لتأكيد تكامل عمل قوات الحلفاء المشاركة في العملية. واستمرت المشاركة الأمريكية في هذه العملية من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، وتزويد طائرات الناتو والحلفاء بالوقود، وتقديم الخدمات العالية التقنية لزيادة قدرات القوات العاملة، كالتشويش الإلكتروني. كما كان للولايات المتحدة دور هام، وبالتعاون مع الحلفاء، في توفير القدر اللازم من التدريب والأسلحة للثوار الليبيين، خاصةً في المرحلة الأخيرة، لحسم الموقف لصالح الثوار.

ـ أما في ما يتعلق بالموقفين الروسي والصيني، فقد تحفظت روسيا والصين في البداية على قرار مجلس الأمن في الشأن الليبي، وإن كانتا لم تقفا أمام تمريره، بل صوتتا على القرار الذي يبيح حماية المدنيين، وذلك مع استمرار الشكوك والمخاوف الروسية من هذا القرار الذي انتقده فلاديمير بوتين، رئيس الوزراء الروسي، بقوله إنه نص تعتريه العيوب ويشبه دعوة من العصور الوسطى لحملة

صليبية. وأكدت تطورات الأحداث الشكوك الروسية والصينية؛ فوفقاً لبسكال بونيفاس، مدير مركز العلاقات الدولية في باريس، فإن القرار الصريح الذي صوتت عليه الصين وروسيا يقصر التدخّل الغربي على إقامة منطقة حظر جوي لحماية المدنيين من عسف نظام القذافي، ولكنه سرعان ما اختلط مع هدف إسقاط النظام، ليشعر الروس ومعهم الصينيون بأنهم خُدعوا بالموافقة على القرار.

د ـ المواقف من الثورة السورية

أثّر بعض العوامل في مواقف هذه الأطراف، وأهمها:

ـ عدم وجود إجماع عربي على التدخّل الخارجي في الشأن السوري، خاصة بعد تجربة هذا التوجه في الحالة الليبية، والتلاعب الذي حدث من جانب القوى الغربية في التفويض الذي كفله لها القرار الرقم ١٩٧٣، حيث إنها وسعت من نطاقه ليشمل القيام بعمليات عسكرية على الأراضي الليبية راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب الليبي، بالإضافة إلى حالة التدمير شبه الشامل للبنية التحتية لهذا البلد، وهو الأمر الذي لا ترغب في تكراره في سورية.

ـ الانقسام الواضح بين قوى المعارضة السورية، ورفض أغلبها، باستثناء المجلس الوطني السوري، للتدخل الخارجي.

ـ الصراع بين القوى الكبرى على النفوذ والمكانة في سياق التفاعلات الدولية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب، والصين وروسيا الاتحادية من جانب آخر، خاصة بعد ما فعلته القوى الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، في ليبيا، حيث رأت الدولتان أن الغرب خدعهما وحقق مكاسب اقتصادية كبيرة، مستفيداً من الثروات الليبية، بالإضافة إلى الآثار التدميرية غير المقبولة التي لحقت بليبيا وشعبها، وما يحمله المستقبل من تطورات محتملة تتمثّل في سيطرة الإسلاميين على الحكم، وهذا أمر تتحفظ بشأنه الدولتان، فضلاً عمّا لحق بالمصالح الاستراتيجية الروسية والصينية من أضرار، ومن ثم اتّسم موقفهما بالتشدد الواضح تجاه محاولات الولايات المتحدة وحلفائها التعامل مع الملف السوري.

وفي هذا الإطار يمكن تفسير مواقف القوى الكبرى وتحليلها تجاه الثورة السورية على النحو التالي:

ـ يمكن القول بوجود درجة واضحة من التوافق في مواقف كلٍّ من

الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا؛ فقد حاولت أكثر من مرة إصدار إدانة دولية لما يحدث في سورية من أعمال عنف واستخدام للقوة المفرطة من جانب النظام السوري تجاه المتظاهرين، إلا أنها ووجهت بالفيتو الروسي ـ الصيني المشترك ضد قرارين متتاليين فصلت بينهما فترة قصيرة. كما أن هذه الدول اشتركت في استبعادها للتدخّل العسكري كالذي جرى وفق السيناريو الليبي، وإن اختلفت الأسباب لدى كلٍّ منها.

ـ اشتركت هذه الدول في خطابها السياسي الموجه إلى الرئيس بشار الأسد، حيث أعلنت في أكثر من مناسبة أن الرئيس السوري فقد شرعيته، وأن عليه أن يرحل.

ـ لجأت إلى العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط على النظام السوري، حيث قامت بفرض حظر على شراء النفط والغاز السوريين، وعلى الصادرات السورية، وكذلك وقف التعاملات المالية والائتمانية، وتجميد الأرصدة السورية.

ـ اتجهت إلى التركيز على ما وصفته بانتهاكات النظام السوري لحقوق الإنسان، واتهام النظام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، فدعت مجلس حقوق الانسان في الأمم المتحدة إلى عقد جلسة طارئة لبحث الوضع في سورية، وفي ختامها أصدر المجلس بياناً استنكر فيه بشدة أعمال العنف التي اعتبرها ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، كما سعت إلى تحريك دعوى في الاتجاه ذاته ضد الرئيس السوري وبعض المسؤولين السوريين لدى المحكمة الجنائية الدولية.

ـ حاولت الضغط على النظام السوري للسماح لمنظمات الإغاثة الدولية بالدخول إلى المدن السورية، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان في المناطق التي شهدت معارك، بالإضافة إلى طرحها إقامة ممرات ومناطق آمنة للسوريين الفارين عبر الحدود الدولية.

ـ بدأت دراسة إمكانيات إمداد المعارضين السوريين بالسلاح، أو إعادة تسليح الجيش السوري الحر، بما يحقق توازناً بينه وبين القوات النظامية، ويؤهله للدفاع عن المدنيين، وهو الأمر الذي لم تتضح معالمه بعد.

ـ تأييد المبادرات العربية المتتالية الصادرة عن الجامعة العربية، وصولاً إلى تعيين مبعوث مشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية، وهو الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان، للتوصل إلى حل للأزمة السورية.

وإذا ما انتقلنا إلى الجانب الآخر ممثلاً في روسيا والصين، سنجد أن موقفيهما قد تبلورا في رفض التدخّل الخارجي في الشأن السوري بصفة عامة، والتدخّل العسكري على وجه التحديد، ومن ثم رفض أي إجراء في مجلس الأمن من شأنه أن يفتح الطريق أمام احتمال هذا التدخّل، وهو ما يفسر استخدام الفيتو مرتين متتاليتين ضد مشروعي قرار بشأن سورية.

ولم يقتصر الأمر في هذا الشأن على العمل الدبلوماسي، بل اتجهت روسيا تحديداً إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية، في محاولة لردع أي تفكير في التدخّل العسكري في سورية، وتمثّل ذلك في وصول وحدات من الأسطول البحري الروسي إلى الموانئ السورية، وشحن كميات كبيرة من الأسلحة ونقلها إلى سورية. ومن ثم يمكن القول بأن روسيا، مدعومة من الصين، حاولت اتخاذ أقصى ما يمكن اتخاذه من إجراءات لمنع التدخّل الخارجي، خاصة التدخّل العسكري، في سورية.

وعلى المستوى السياسي، أكدت الدولتان ضرورة وقف العنف بصفة عامة، فالأمر لا يقتصر على وقف أعمال العنف التي يقوم بها النظام السوري، بل يشمل كذلك أعمال العنف التي يقوم بها بعض فصائل الثوار والجيش السوري الحر، وأن هذا يمهد الطريق لبدء حوار وطني تشارك فيه جميع القوى السياسية للتوصل إلى حل. وفي الوقت ذاته، اتجهت الدولتان إلى ممارسة قدر من الضغط على النظام السوري للتقليل من استخدام العنف المفرط، واتخاذ بعض الإجراءات السياسية الإصلاحية، وقد تمثّل ذلك في إرسال مبعوثيها بشكل متكرر إلى دمشق للبحث في تطور الأوضاع وسبل معالجتها، وقد طرحت الصين أفكاراً بشأن التوصل إلى حل للأزمة، وان كانت لم تبلورها في إجراءات عملية محددة.

وعلى الصعيد العربي، اتجهت الدولتان إلى شرح موقفيهما للبلدان العربية التي وجهت انتقادات شديدة إليهما، خاصة إلى الموقف الروسي، فأرسلتا مبعوثين، وكان أعلى مستوى لذلك التحرك حضور وزير الخارجية الروسي الاجتماع الوزاري العربي الذي عُقد في مقر الجامعة العربية في ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٢، وتم فيه التوصل إلى مبادىء للتفاهم العربي ـ الروسي بالنسبة إلى سورية، وهي المبادئ التالية:

ـ وقف العنف من أي مصدر كان.

ـ إنشاء آلية رقابة محايدة.

ـ إتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين من دون إعاقة.

ـ عدم التدخّل الخارجي.

ـ الدعم القوي لمهمة أنان من أجل إطلاق حوار سياسي بين الحكومة وجميع فصائل المعارضة السورية.

والواقع أن هذا التفاهم يجمع بين بعض ما جاء في خطة العمل العربية والعناصر الرئيسية التي اشتمل عليها الموقف الروسي منذ بدء الأزمة.

هـ ـ المواقف من الثورة اليمنية

تأثّرت مواقف القوى الدولية الكبرى تجاه الثورة اليمنية بمجموعة عوامل، أهمها ما يلي:

(١) إن اليمن دولة ذات خصائص جيوبوليتيكية صعبة، وذات تركيبة سكانية وقبلية بالغة التعقيد، وينتشر السلاح في أيدي مواطنيها بصورة تثير القلق؛ إذ يبلغ عدد قطع السلاح حوالى ٦٠ مليون قطعة متداولة بين الناس، كما أنها تعاني أزمات اقتصادية حادة منذ عدة سنوات. وهي دولة محدودة الموارد ومتلقية للمعونات الخارجية، ومن ثم فالتعامل مع الأوضاع الداخلية فيها مسألة بالغة التعقيد وعالية الكلفة ومرتفعة المخاطر ومحدودة العوائد.

(٢) مشاركة النظام اليمني التحالف الغربي، الذي تقوده الولايات المتحدة، مشاركة فعالة في ما يُعرف بـ «الحرب على الإرهاب»، خاصة بعد ظهور بعض فصائل تنظيم القاعدة على الأراضي اليمنية، تُعرف بـ «تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية».

(٣) موقف دولة الجوار المباشر، وهي العربية السعودية ذات ذات الثقل الاستراتيجي والاقتصادي، والعضو في مجموعة العشرين، ومواقف القوى الدولية الكبرى التي لها علاقات ومصالح استراتيجية هامة معها. وهي كلها مواقف لا يمكن تجاهلها، خاصة أنها تتأثّر بشكل مباشر بما يحدث في اليمن، سواء على المستوى الأمنى أو على المستوى السياسي.

(٤) موقف أعضاء مجلس التعاون الخليجي، خاصة قطر والإمارات اللتين اتجهتا نحو السعى إلى بناء المكانة الدولية بما يتلاءم وإمكاناتهما الاقتصادية، من خلال المشاركة في شؤون السياسة الدولية، وهو الأمر الذي يلقى تشجيعاً من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

في هذا الإطار، ولاعتبارات مختلفة لدى القوى الدولية الكبرى، يمكننا القول بوجود مساحة ملحوظة من التوافق في مواقفها بشأن التعامل مع الثورة اليمنية، تتلخص في إسناد مهمة الملف إلى مجلس التعاون الذي طرح مبادرة في هذا الشأن، وتوفير الدعم والمساندة لهذه المبادرة من خلال إعلان التأييد الواضح لها، ومن خلال الضغط على الرئيس علي عبد الله صالح، وتهديده بتدويل الأزمة من خلال مجلس الأمن.

ويؤكد هذا تطور مواقف القوى الدولية الكبرى؛ فقد دعا مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، بعد مباحثات عقدها في صنعاء مع نائب الرئيس والمعارضة، إلى البدء فوراً في إجراءات نقل السلطة لضمان الأمن والاستقرار، وبما يتيح بناء دولة تفي بمتطلبات مواطنيها. وأكد دعم واشنطن المبادرة الخليجية بوصفها الطريق الآمن للخروج من أزمة نقل السلطة، ولوّح بإمكانية بحث القضية اليمنية في مجلس الأمن في حال أخفقت جهود تنفيذ المبادرة الخليجية. ومع استمرار تردد الرئيس اليمني في توقيع المبادرة، أصدر مجلس الأمن بياناً عبّر فيه عن قلقه العميق إزاء الوضع في اليمن، ثم بدأت تحركات دولية في مجلس الأمن لإصدار قرار يلزم الرئيس صالح بالتنحي، وتوقيع المبادرة الخليجية، وتفويض نائبه صلاحيات إجراء حوار مع المعارضة بشأن المبادرة وتوقيعها. وبالفعل، صدر قرار مجلس الأمن في هذا الشأن، وهو القرار الرقم ٢٠١٤، الذي طالب الرئيس اليمني بأن يوقّع المبادرة الخليجية بما يؤدي إلى اتفاق سياسي مقبول من الأطراف كافة، وضمان نقل السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتم تعيين جمال بن عمر مبعوثاً للأمين العام في اليمن. وقد رحّب الرئيس اليمني بهذا القرار، لكن الأمر تطلب مشاورات وجهوداً دبلوماسية مكثفة من جانب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك بسبب حرص الرئيس اليمني على أن تتضمن التسوية توفير جميع الضمانات اللازمة لعدم تعريضه، هو وأفراد أسرته وعدد من معاونيه، لمساءلة قضائية دولياً وداخلياً. وقد نجحت جهود مبعوث الأمين العام في النهاية في التوصل إلى خطة للتسوية السياسية، وفي إطار المبادرة الخليجية، لاقت تأييد القوى الدولية الكبرى.

والملاحظ أن الصين وروسيا أيدتا المبادرة الخليجية، نظراً إلى أنها لا تتعارض مع موقف كلٍّ منهما المبدئي بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، لأن جوهر هذه المبادرة يقوم على أساس اتفاق القوى اليمنية على تسوية سياسية

للموقف. كما أن الموقفين الأمريكي والأوروبي لم يتضمنا أية إشارة إلى أي نوع من أنواع التدخّل العسكري في اليمن، وهو ما يتوافق كذلك مع موقفهما المبدئي، وأن الضغوط على الرئيس اليمني ستقتصر على الجانب الدبلوماسي.

٣ ـ مواقف مجلس الأمن من الثورات العربية

جاءت مواقف مجلس الأمن من الثورات العربية لتعكس مواقف الأطراف الدولية الكبرى من هذه الثورات، ومن ثم تباينت في هذا الصدد، كما سيلي بيانه:

أ ـ توظيف الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا مجلس الأمن لتحقيق مكاسب استراتيجية على صعيد النظام الدولي، خاصة من خلال إبراز تفوّق القدرة العسكرية الأمريكية، ومن ثم أهليتها لموقع القيادة، وإزاحة روسيا من أحد المواقع الهامة بالنسبة إليها، سواء بالنسبة إلى أسطولها في المتوسط أو بالنسبة إلى سوق السلاح، حيث كانت روسيا من أكبر مورّدي السلاح إلى الجيش الليبي، وتفعيل مبدأ التدخّل الخارجي لتوفير الحماية الدولية للمدنيين، فضلاً عن تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة أوغير مباشرة من خلال عقود النفط والغاز وإعادة الإعمار وإعادة تسليح الجيش الليبي. ويظهر هذا بوضوح في قرار مجلس الأمن بشأن الثورة الليبية؛ فالحركة السريعة للدول الثلاث، وممارسة الضغوط على الجامعة العربية لإصدار قرار يوفر الغطاء العربي لقرار مجلس الأمن، تؤكدان هذا التوصيف.

ب ـ محاولة الولايات المتحدة وحلفائها توظيف المجلس لإضفاء القدر المطلوب من الشرعية الدولية على ما ستتخذه من إجراءات تجاه الثورات العربية، وهو ما تحقق بالنسبة إلى ليبيا ولم يتحقق بالنسبة إلى سورية.

ج ـ تحوّل مجلس الأمن عند مناقشته الثورة السورية إلى ساحة واضحة للاستقطاب والصراع بين القوى الكبرى، استناداً إلى تناقض مصالحها الاستراتيجية، ومن ثم جاء الموقف الروسي، المدعوم بالموقف الصيني، برفض التدخّل الدولي في الشأن السوري، وهو الموقف الذي تجسّد عملياً في استخدام حق الاعتراض مرتين متتاليتين لمنع صدور قرار بشأن سورية من المجلس، وفي تأكيد روسيا عدم الموافقة على صدور أي قرار من المجلس مستقبلا لا يأخذ الرؤية الروسية في الاعتبار، الأمر الذي يبعث بعدة رسائل أساسية:

أولاها أن الولايات المتحدة وحلفاءها ليسا مطلقي اليدين في توظيف مجلس الأمن لتحقيق مصالحهما الاستراتيجية على حساب مصالح القوى الدولية الأخرى.

و**ثانيتها** ضرورة مراعاة المصالح الاستراتيجية الروسية والصينية في ما يُتخذ من قرارات في مجلس الأمن.

و**ثالثتها** تأكيد رفض مبدأ التدخّل لحماية المدنيين كقاعدة من قواعد إدارة شؤون النظام الدولي. ومن ثم لا يمكن القول بأن المجلس استطاع أن يبلور موقفاً مشتركاً بين الدول الدائمة العضوية يتيح له إمكانية التصرف في الشأن السوري. ومع ذلك، فإن في إمكان الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الاستمرار في توظيف المجلس كأداة لإحراج روسيا والصين على المستوى العربي، ومن ثم التأثير في مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية بدرجة أو بأخرى.

د ـ تم توظيف مجلس الأمن كأداة لدعم الجهود الإقليمية ومساندتها، ممثَّلة في المبادرة الخليجية بشأن اليمن، وكأداة ضغط على الرئيس اليمني كي يوقّع المبادرة وبدء التوصل إلى اتفاق حول التسوية السياسية. ويؤكد هذا وجود ارتباط واضح بين صدور قرار مجلس الأمن الرقم ٢٠١٤ بشأن اليمن، وتوالي الخطوات التي أدت إلى التسوية السياسية.

٤ ـ موقف الاتحاد الأوروبي

جاء موقف الاتحاد الأوروبي تجاه الثورات العربية نتاجاً لمجموعة من العوامل، أهمها ما يلي:

أ ـ الأزمة الاقتصادية والمالية البالغة الصعوبة، التي سُمّيت أزمة منطقة اليورو وصلت إلى حد تهديد استمرار الاتحاد الأوروبي ذاته. ومن ثم، فإن الأولوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي تتمثّل في التوصل إلى حل لهذه الأزمة، بحيث تحتل الأحداث الخارجية مكانة متراجعة على جدول أعماله خاصة، إذا كانت تتطلب تحمّل أعباء مالية. وهنا برز الانقسام الأوروبي بشأن التدخّل في ليبيا، في حين برز الاتفاق حول فرض العقوبات، سواء على ليبيا أو على سورية، ذلك بأن فرض العقوبات يمثّل نوعاً من المشاركة، ولكنه في الوقت ذاته لا يتطلب أية تكلفة.

ب ـ علاقات القوة بين فرنسا وألمانيا، بوصفهما القطبين الرئيسيين للاتحاد الأوروبي؛ فألمانيا تعطي الأولوية لوسط أوروبا وشرقها باعتبارهما يمثّلان الفضاء المباشر الذي يمكن الاعتماد عليه في تدعيم عناصر قوتها في إطار الاتحاد، بينما ترى فرنسا أن منطقة جنوب أوروبا والمتوسط هما النطاق الذي يمكن أن تعتمد

عليه في تحقيق التوازن مع ألمانيا. ومن هنا، نجد هذه الحماسة الفرنسية للتدخّل في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، والرفض الألماني للمشاركة في هذا التدخّل؛ فليبيا تقع في نطاق ما يمكن أن نطلق عليه الفضاء الفرنسي، وهي بعيدة عن الفضاء الألماني المباشر.

ج ـ الصراع على مستوى النظام الدولي في ما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والأعباء؛ فألمانيا لا ترغب في أن يتحمّل الاتحاد الأوروبي خلال المرحلة الحالية أية أعباء إضافية على صعيد إدارة الشؤون الدولية، ولا تريد بالتالي أن تتيح للولايات المتحدة فرصة للضغط في هذا المجال. كما أنها تدرك أن القدرات العسكرية الاستراتيجية الأوروبية محدودة قياساً بالقدرات الاستراتيجية الأمريكية، ومن ثم فإن أية مشاركة مع الجانب الأمريكي على المستوى الخارجي ستُبرز حالة العجز الأوروبي وحاجتها إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي يبرر مطالبة الولايات المتحدة للاتحاد الأوروبي بالمشاركة في تحمّل الأعباء، وهو ما حدث بالفعل في مؤتمر ميونيخ للأمن عام ٢٠١١.

لذلك، كان محور موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية يتمثّل في فرض العقوبات على النظم التي تواجه ثورات لكي تخضع لإرادة القوى الثورية، والوعد بتقديم مساعدات لدعم النظم الجديدة بعد التأكد من التزامها بالمعايير الديمقراطية وفقاً للرؤية الأوروبية، مع دعم مبادرات المنظمات الاقليمية العربية على المستوى الدولي، كالجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، للتوصل إلى تسويات سياسية للثورات العربية.

٥ ـ موقف حلف الناتو

تحدّد موقف الحلف من الثورات العربية تبعاً لمواقف قواه الرئيسية، أي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا. وكانت تقديرات الولايات المتحدة وفرنسا تقوم على أساس إمكان توظيف الحلف في التعامل مع أحداث الثورات العربية لتحقيق مكاسب استراتيجية، وذلك باعتبار أن الحلف يملك القدرات الكافية لحسم الأمور ميدانياً، خاصة عند التعامل مع جيش من جيوش دول العالم الثالث. ولكن كان لألمانيا تقديرات مختلفة، حيث رأت أن ليس ثمة مؤشرات تضمن تحقيق ذلك، وهو ما ثبتت صحته؛ فالحلف لم يستطع حسم الأمور في ليبيا في مدى زمني قصير، بل امتدت الفترة لتصل إلى تسعة شهور، بالإضافة إلى التكلفة المادية المرتفعة للعمليات والخسائر البشرية الكبيرة بين

المدنيين، والآثار المدمرة التي لحقت بالبنية التحتية والمنشآت والمدن الليبية.

وقد أشارت بعض الدراسات التي أُجريت بعد التدخّل في ليبيا إلى أن أعباء هذه العملية يمكن تغطيتها من خلال الأرصدة الليبية لدى الدول الغربية، غير أن الحلف لا يملك مصادر كافية لتمويل مثل هذه العمليات في المستقبل في مناطق أخرى من العالم، وهو ما بدا واضحاً في تصريحات أمين عام الحلف عند سؤاله عن إمكان التدخّل في سورية، فأوضح أن ليس لدى الحلف أية أفكار في هذا الشأن، وحدد بعض المتطلبات اللازمة للقيام بمثل هذا التدخّل، أهمها صدور قرار من الجامعة العربية وآخر من مجلس الأمن الدولي في هذا الشأن، وتوفير الموارد المالية اللازمة، هذا بالإضافة إلى الإمكانات العسكرية واللوجيستية والاستخباراتية المعتادة في مثل هذه العمليات. ولعل وزير الخارجية السوري وليد المعلم لخص هذا الموقف في أحد تصريحاته الصحفية قائلاً «لا تتوهموا فالغرب لن يهاجمنا لأنه ليس هناك من يدفع الفاتورة».

يخلص هذا الجزء من التقرير إلى أن النظام الدولي يتطور إلى شكل يعاد فيه توزيع القوى بين أطرافه الرئيسية، مع استمرار الولايات المتحدة رمانةَ ميزان ما بقي التفوق الأمريكي واضحاً، خصوصاً في عناصر القوة العسكرية. أما في ما يخص مواقف القوى الدولية من الثورات العربية، فإنها لم تأت في نسق واحد بسبب اختلاف عوامل مؤثرة، أبرزها اثنان: الأهمية الاستراتيجية للدولة العربية المعنية، وتكلفة دعم الثورة في تلك الدولة وهوية الطرف الذي يدفع فاتورتها المالية.

ثانياً: الإطار الإقليمي

حمل عام ٢٠١١ والربع الأول من عام ٢٠١٢ تطورات مهمة في علاقة دولتي الجوار الرئيسيتين، أي تركيا وإيران، بالبلدان العربية، سواء البلدان التي اندلعت فيها ثورات واحتجاجات، أو تلك التي حاولت تجنّب امتداد حركات التغيير إليها. وفي الوقت نفسه تأثرت العلاقة التركية ـ الإيرانية ذاتها من جراء التطورات الداخلية والبينية العربية، الأمر الذي يؤكد أن النظام العربي يؤثر في محيطه الإقليمي، وفي النظام الدولي، بقدر ما يتأثر بهما. هذا مع ملاحظة أن دولتي الجوار تجنّبتا الوصول بالتوتر في علاقتهما إلى مرحلة القطيعة، وأن الانتخابات التشريعية الإيرانية أعادت إنتاج توازنات القوة ذاتها على نحو يحيّد، نسبياً، تأثير هذا المتغير في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه البلدان العربية.

١ ـ تركيا والثورات العربية

عنوان شبه وحيد طبع العلاقات التركية مع الوطن العربي في عام ٢٠١١ هو «الثورات العربية». وعلى خلاف عام ٢٠١٠، لم يحتل العنوان الفلسطيني من الاهتمام التركي سوى ما تعلق بإسرائيل، ومحاولات ترميم العلاقات بين أنقرة وتل أبيب التي انتهت إلى الفشل، بعدما صدر «تقرير بالمر» عن لجنة التحقيق التي شكّلتها الأمم المتحدة برئاسة جيفري بالمر، وهو التقرير الذي انتصر لإسرائيل، ووضع تركيا في موقف حرج.

كما جميع البلدان العربية والغربية، فوجئت تركيا بالثورات العربية التي انطلقت شرارتها من تونس بإحراق محمد البوعزيزي نفسه في الشهر الأخير من عام ٢٠١٠. وإذا كانت الثورة التونسية قد انتهت بسرعة من دون أن يتمكن الأتراك من اتخاذ مواقف محددة إزاءها، فهم كانوا معها من حيث المبدأ. وعندما

اندلعت الثورة في مصر، كان الموقف أكثر وضوحاً وتبلوراً، وصولاً إلى سورية، حيث بلغ الموقف ذروة الحسم والقطع.

أ ـ مصر

اتخذ الأتراك في البداية موقفاً المتفرج والمترقب إزاء التحركات الشعبية التي انطلقت ضد الرئيس حسني مبارك في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وعندما لاح أن موازين القوى مالت إلى جانب المعارضة، كانت مخاطبة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الشهيرة للرئيس المصري بأن يتنحى ويلبّي رغبات الثائرين، وأن يتذكر أن «مترين مربعين ينتظرانه في الآخرة». وقد أثار ذلك استياء وزير الخارجية أحمد أبو الغيط الذي دعا تركيا إلى عدم التدخّل في الشؤون الداخلية المصرية.

وعندما انتصرت الثورة في ١١ شباط/فبراير، كان الرئيس التركي عبد الله غول ثاني رئيس أجنبي يزور مصر، بعد رئيس الوزراء البريطاني. وقد وصف وزير خارجيته أحمد داود أوغلو الزيارة بأنها مهمة، وتتيح «أمام تركيا ومصر فرصة تاريخية لتشكيل محور ديمقراطي».

على صعيد آخر، نُظر إلى زيارة غول على أنها دعم للتغيير والاستقرار في مصر، مع توجيه نصائح إلى المجلس العسكري الذي استلم السلطة بالمسارعة إلى وضع روزنامة لمرحلة انتقالية، وإجراء انتخابات نيابية ورئاسية، وتسليم السلطة بالسرعة الممكنة.

واستمرت تركيا خلال عام ٢٠١١ في الاهتمام بالوضع المصري، وكانت زيارة رئيس حكومتها إلى القاهرة في مطلع أيلول/سبتمبر مميزة، لجهة الاستقبال الحار الذي لقيه، كما لجهة اللغط الذي أثارته تصريحاته في دار الأوبرا المصرية.

ومع أن أردوغان استُقبل في المطار بشعارات تدعو إلى إحياء الخلافة الإسلامية، فإنه دعا من دار الأوبرا المصريين إلى عدم الخوف من اعتماد العلمنة كما هو قائم في تركيا؛ إذ بإمكان الشخص العادي أن يكون متديناً في نظام علماني. وقد أثار هذا التصريح احتجاج قيادي بارز في جماعة الإخوان المسلمين هو عصام العريان، الذي دعا أردوغان إلى عدم التدخّل في الشؤون الداخلية لمصر.

وفي التعقيب على موقف أنقرة من الثورة المصرية، نجد أنها لم تعلن موقفاً واضحاً في البداية، ودعت الرئيس المصري إلى تلبية تطلعات الشعب. لكن أردوغان لم يدعُ مبارك إلى التنحي إلا بعدما بدا واضحاً أن لا أمل للرئيس المصري في البقاء في السلطة. وربما رأت تركيا في إطاحة مبارك فرصة للتخلص من رئيس كان رغم علاقاته الجيدة بالغرب يقف حجرة عثرة أمام تمدد الدور التركي في مصر والمنطقة، باعتبار أن القاهرة كانت تتوجس من علاقة حزب العدالة والتنمية في تركيا مع حركة حماس، وتالياً مع حركة الإخوان المسلمين في مصر، وأن صعود جماعة الإخوان المسلمين في مصر يمثّل انتصاراً لنهجها المتمثّل في دعم وصول إسلاميين معتدلين إلى السلطة، ومدخلاً إلى القضية الفلسطينية من بوابة غزة.

ب ـ ليبيا

مع اندلاع الثورة في ليبيا، كانت حكومة أردوغان على موعد مع تحدٍّ جديد غير مسبوق لمصداقيتها؛ فلقد وقفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، كما العلاقات الشخصية بين رئيس الحكومة التركية أردوغان والرئيس الليبي معمر القذافي، حاجزاً أمام موقف تركي مشابه لما كان عليه الحال تجاه مصر وتونس. فالاستثمارات التركية في ليبيا لم تكن تقل عن ٥ مليارات دولار (البعض يرفعها إلى ١٥ مليار دولار)، والشركات التركية الـ ٢٠٠ العاملة في ليبيا كانت تضم ما لا يقل عن ٢٥ ألف تركي بين موظف وعامل، كما كانت تركيا تصدّر إلى ليبيا منتجات بقيمة ملياري دولار.

لذلك، رفض أردوغان أن يعيد «جائزة القذافي العالمية» التي سبق له أن نالها من القذافي، ولم يدعُ العقيدَ إلى التنحي بل طالبه لاحقاً بإجراء انتخابات نيابية ورئاسية يمكن أن يشارك فيها هو وأبناؤه، مثلهم مثل غيرهم من الليبيين. كما أنه رفض في البداية تدخّل حلف الناتو قائلاً بالحرف «ما شأنه هناك؟»، ثم وافق عليه. بل إن تركيا شاركت في عملياته الخلفية قبل أن تعلن، على مضض، أنه لم يعد هناك مجال للكلام مع القذافي، رافعة بذلك الغطاء عنه، ومعترفة بالمجلس الوطني الانتقالي للمعارضة الليبية في بنغازي كممثّل شرعي لليبيا، وذلك أثناء زيارة رئيسه مصطفى عبد الجليل إلى أنقرة في أواخر أيار/مايو ٢٠١١.

وبعد سقوط طرابلس ومقتل العقيد القذافي، كان أردوغان من أوائل

المسؤولين الذين زاروا طرابلس وخطبوا في ميدانها الرئيسي، في إطار جولة زار فيها بلدان «الربيع العربي»، شملت مصر وتونس وليبيا. وكانت تركيا بذلك تأمل بأن تستعيد استثماراتها التي توقفت بسبب الثورة، بل كانت تتطلع إلى أن تكون لها حصة، مهما يبلغ حجمها، من النفط والثروات الليبية.

هكذا، كان الموقف التركي مرتبكاً تجاه ليبيا؛ فبالإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه، كان للصراع التركي ـ الفرنسي وعدم رغبة تركيا في أن تتقدم فرنسا الحملة على القذافي، وبالتالي مضاعفة نفوذها سواء في ليبيا أو في المتوسط بشكل عام، دورهما الهام في قبول تركيا التدخّل العسكري الأطلسي، بل المشاركة فيه أيضاً، لا سيما مع ما تسمح به تلك المشاركة من تعزيز علاقة تركيا بالغرب، وأساساً بالولايات المتحدة.

ج ـ البحرين

لم يختلف الموقف التركي في البداية من الاحتجاجات البحرينية عن موقفها المؤيد لتطلعات الشعوب العربية ومطالبها المشروعة. بل إن أردوغان أطلق تصريحاً لافتاً عبر التحذير من أن تشهد البحرين «كربلاء» ثانية. لكن الموقف التركي لم يتعد هذا التحذير، وسرعان ما وقفت تركيا إلى جانب موقف مجلس التعاون الخليجي من البحرين. وعندما تطورت الأوضاع، لم يتطرق المسؤولون الأتراك إليها عندما كانوا يتناولون الثورات العربية. وفي المجمل، كان الموقف التركي من احتجاجات البحرين منسجماً بنسبة عالية جداً مع الموقف الغربي وموقف مجلس التعاون منها.

د ـ اليمن

لم يكن الموقف التركي من اليمن والثورة فيه واضحاً، بل كان غير حاسم، ويعزى ذلك إلى عدم رغبة تركيا في اتّباع سياسة تتعارض مع موقف مجلس التعاون الخليجي ومبادرته لحل المشكلة اليمنية.

هـ ـ سورية

كان يمكن لتركيا أن تتجاوز الارتباكات والاختبارات المتتالية التي واجهتها مع بلدان الثورات، لكن اندلاع الثورة في سورية وضعها أمام حسابات مختلفة، نظراً إلى أهمية سورية الخاصة بالنسبة إليها، فضلاً عن محاذاتها الجغرافية المباشرة

لها بحدود تمتد ٩٠٠ كم، وتشكل البوابة العربية الوحيدة لنفاذها إلى الوطن العربي.

وكانت العلاقات التركية ـ السورية قد تعرضت لنكسة قوية بعد فترة قصيرة من بدء الأزمة في سورية، فأعادت العلاقات بين البلدين إلى المربع الأول الذي كان قائماً، ليس فقط قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، بل حتى إلى ما قبل بداية مشوار التحسن الأمني أساساً، والسياسي، في العلاقة بين دمشق وأنقرة من نهاية عام ١٩٩٨.

وفي الواقع، لم يكن التقارب التركي ـ السوري بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم مجرد انعكاس لرؤية جديدة وضع أسسها وزير الخارجية داود أوغلو في كتابه الشهير **العمق الاستراتيجي** في عام ٢٠٠١، بل جاء أيضاً محصلة تقاطع مصالح إقليمية ناتجة أساساً من التهديدات التي شكّلها غزو أمريكا للعراق، ومخاطر الفتن المذهبية والعرقية والتقسيمية التي رافقته وانتهت إليه فعلياً، وتحديات وجود قوات الدولة الأعظم في العالم على حدود سورية وتركيا. وفي إطار هذه السياسة، أولت تركيا «العمق الاستراتيجي» الجغرافي والتاريخي والحضاري أهمية خاصة، والعنوان الأهم لهذا العمق هو الوطن العربي.

بمقتضى التصور السابق، ساهمت تركيا في تخفيف الضغوط عن سورية، التي باتت بفعل ذلك تستطيع تأمين خاصرتها الشمالية من التهديدات التركية التي تكررت سابقاً. ووقفت تركيا إلى جانب سورية في مواجهة التهديدات ومحاولات العزل بعد غزو الأمريكيين للعراق وتهديدات كولن باول الشهيرة، كما بعد اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري وتوجيه أصابع الاتهام إلى سورية. والسوريون قاموا، من جانبهم، وعلى جميع الأصعدة، بدور هام في «إعادة إنتاج» صورة تركيا الجديدة، ومنحوها، بعد توقف دام عشر سنوات، «شرف» أن تكون الوسيطة في المفاوضات بين سورية وإسرائيل. وفي وقت كانت إسرائيل ترفض استئناف الوساطة التركية بعد عدوان غزة، رفضت سورية بدورها أية وساطة غير الوساطة التركية.

ومع أن مشكلة المياه بين البلدين لم يتم التوصل إلى حل لها، وظلت سورية البلد الأكثر تضرراً من المشاريع التركية على الفرات تحديداً، اتّبع السوريون استراتيجية عدم تحويل هذا الخلاف إلى مشكلة يحملونها إلى الجامعة العربية، كما كان يحدث في ما مضى. بل إن الرئيس السوري أعطى تركيا مياهاً إضافية من

نهر العاصي، رغم شدة حاجة سورية إليها، ترجمة لعلاقة الصداقة مع تركيا.

وحتى مسألة الإسكندرون، العزيزة على الفكر القومي العربي، خرجت من الأدبيات السورية، بل كان هناك اعتراف ضمني بـ «تركية اللواء السليب»، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات تجارية تتضمن الإشارة إلى الحدود الدولية لتركيا المعترف بها من جانب الأمم المتحدة، وفيها «اللواء» ضمن حدود الجمهورية التركية.

وعلى مستوى الأمن، تعاونت سورية مع تركيا إلى أقصى حد على ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني لا داخل سورية فحسب، بل حتى داخل لبنان أيضاً. هذا بخلاف المساهمة في إذابة الحدود السياسية بين تركيا ودول المنطقة؛ هذه الحدود التي وصفها كلٌّ من أردوغان وداود أوغلو بأنها مصطنعة، وكانت البداية من سورية. وهكذا، فإن ما فشلت تركيا في تحقيقه مع الاتحاد الاوروبي جسدته على أرض الواقع مع سورية من خلال إلغاء تأشيرات الدخول، وفتح الحدود، ورفع الحواجز الجمركية، وإقامة مجلس تعاون استراتيجي أعلى، رغم عدم التكافؤ بين إمكانات الاقتصاد التركي الكبيرة وإمكانات الاقتصاد السوري المتواضعة، هذا في حين إن عدم التكافؤ بين اقتصاد كلٍّ من تركيا والعراق لا يزال يحول دون إقرار اتفاقية التعاون الاستراتيجي بينهما.

لكن مع بدء الثورات العربية، ووصول حركات الاحتجاج إلى سورية، اختلف المشهد بين البلدين؛ إذ واجهت تركيا وضعاً لا تُحسد عليه بفعل التطور المشار إليه أعلاه في العلاقة مع سورية، وذلك إضافة إلى تشابه البنية الاجتماعية والإثنية والمذهبية بين البلدين، بل إن تركيا تختزن عوامل للتفجير الداخلي تفوق ما في سورية، التي تفتخر بأن النزعة الوطنية لديها تتقدم على أية نزعة دينية أو مذهبية أو إثنية. وبالتالي، كانت المواقف التركية عندما بدأت الاضطرابات في سورية على النحو التالي:

(١) تركيا مع التغيير والإصلاح اللذين ترى أنهما حتميين، وهي تعتبر ما يجري في سورية حركة شعبية لا مؤامرة تستهدف الموقع والدور السوريين في مواجهة إسرائيل، ودعم حركات المقاومة، والتحالف مع إيران، ومعارضة سياسات الهيمنة والتدخّلات الخارجية، لا سيما التدخّل الأمريكي.

(٢) دعت تركيا النظام السوري إلى التعامل بسلمية مع المتظاهرين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمفكرين، وإلغاء حال الطوارىء، وإقرار التعددية السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي.

(٣) رأت تركيا أن من الأفضل أن يكون التغيير بقيادة الرئيس بشار الأسد، كون هذا وحده يمنع الانفجار الكبير، ويحقق الاستقرار.

وفي هذا السياق، أرسلت تركيا وفوداً متتالية لتبحث مع الرئيس الأسد كيفية تحقيق ذلك. وكان منطقها أن الاحتجاجات والاضطرابات في سورية تعكس أزمة وطنية كبيرة يتطلب علاجها الكثير من الشجاعة والرؤية الاستشرافية، ولا يمكن الاستمرار في التعامل معها بذهنية تقليدية ومؤسسات غير قادرة، حتى لو أرادت، على ترجمة الإصلاح واقعاً. لذا، كانت المبادرة التركية بالمساعدة عبر إيفاد خبراء في التنمية والإصلاح على أعلى المستويات، والنصح بألا تكون المعالجة أمنية فقط، أو بالشعارات غير القابلة للتنفيذ.

لكن ما سبق لا يبرر مطلقاً بعض أبعاد الأداء التركي، التي أثارت علامات استفهام متعددة، وأوصلت علاقتها بسورية إلى مرحلة خطيرة وغير مسبوقة من التوتر؛ ومن تلك المواقف:

(أ) المتابعة التركية اليومية، ومن طرف جميع المسؤولين، لتطور الوضع في سورية، بحيث بدا الأمر تدخلاً في شأن سورية الداخلي، وبما يتجاوز حرص الإخوة والجيران والأصدقاء.

(ب) النبرة الاستعلائية للتصريحات الرسمية التركية، التي أظهرت تركيا كما لو أنها وصية على سورية. ولعل الشعورالوهمي بوجود فائض قوة لدى الأتراك هو الذي جعلهم يتصرفون على هذا الأساس.

(ج) استضافة تركيا المعارضة السورية، وصولاً إلى إعلان تأسيس المجلس الوطني السوري المعارض من إستانبول برئاسة برهان غليون، واحتضان عناصر من الجيش السوري الحر بقيادة العقيد رياض الأسعد في معسكرات خاصة في إنطاكية، والتلاعب بالتوازنات والحساسيات السورية الداخلية من خلال تكرار وصف الوضع في سورية بأنه صراع بين نظام علوي ومعارضة سنّية.

وفي محاولة تفسير الموقف التركي الحاد إزاء الأزمة السورية، يمكن تقديم مجموعة المبررات التالية:

(د) خشية تركيا من تفاقم الوضع في سورية وتحوّله إلى حرب أهلية ومذهبية وإثنية، وهو ما يفتح باب تركيا على «جهنم» جديدة. لذلك كانت تسعى في البداية إلى نزع فتيل الانفجار الكبير في سورية من خلال الإصلاح بقيادة

الأسد، كضمانة لاستمرار الاستقرار ومنعاً للتأثير في الوضع في تركيا. ومن هذه الزاوية اعتبرت تركيا أن تكرار مواقفها وتحذيراتها وإملاءاتها، بل حتى استضافتها المعارضة السورية، يأتيان من باب الضغوط على النظام السوري كي يشرع في إجراء إصلاحات جدية، وذلك قبل أن يعلن أردوغان أن صبره قد نفد.

(هـ) سعت تركيا إلى أن تكون الطرف الوحيد في المنطقة ومن دون شركاء، وذلك من خلال ضرب الشريك الإقليمي الأقوى، أي إيران، عبر ضرب إحدى الركائز الأساسية للنفوذ الايراني، أي سورية، وإضعاف الخيارات السياسية المعادية للغرب، والتطلع إلى أن يكون وصول الإسلاميين إلى السلطة في سورية، كما في سائر البلدان العربية، ركيزة جديدة لمضاعفة هدفها في تسيّد المنطقة.

(و) التفسير الثالث المكمل للتفسير السابق، وغير المتعارض معه، هو أن تركيا لا تزال جزءاً عضوياً من التحالف الغربي، وتلتزم بسياساته في المنطقة، خصوصاً بعد انصياعها للضغوط الأمريكية منذ ضربة أسطول الحرية التركي عام ٢٠١٠. ومن أبرز خطوات الالتزام التركي بالتحالف الغربي موافقتها على، بل طلبها بنفسها، كما قال أمين عام الناتو أندريس فوغ راسموسين، نصْب رادارات الدرع الصاروخي الأطلسية على أراضيها لمواجهة الصواريخ الإيرانية والروسية.

لكن كيف انعكس التوتر في علاقة تركيا بكلٍ من سورية والعراق ولبنان وإيران على سياسة «تصفير المشكلات»، التي هي العنوان الأبرز للطموح التركي في ظل أردوغان وداود أوغلو؟

إن هذه السياسة، التي نجحت أيما نجاح مع جيران تركيا في البداية، من سورية إلى العراق وإيران وروسيا واليونان وأرمينيا، تعثرت بعد أشهر قليلة مع اندلاع الأزمة السورية؛ إذ وجدت تركيا نفسها، وبمعزل عن الأسباب والظروف، غارقة في مشكلات كثيرة مع الدول المذكورة، على النحو التالي: توتر بل تهديدات بسبب التطورات السورية، ؛ فتور وجفاء واتهامات متبادلة مع العراق؛ صراع مستتر وأحياناً علني مع إيران؛ لا تقدم مع أرمينيا؛ اضطرابات مع قبرص اليونانية ومن خلفها بالطبع اليونان؛ خلاف مع الاتحاد الأوروبي بسبب قبرص؛ توتر مستجد حتى مع إسرائيل، وأخيراً خلاف مع روسيا حول سورية والدرع الصاروخية. وفي هذا الإطار، وصف زعيم المعارضة في تركيا كمال كيليتشدار أوغلو النهج الجديد الذي تتّبعه الدبلوماسية التركية بأنه سياسة «تصفير للسياسة».

وفي تبرير لفشل هذه السياسة، قال داود أوغلو إن الهدف الأصلي من تصفير المشكلات كان تصفيرها مع الشعوب لا مع الأنظمة. لكن في الواقع لو صح ذلك، لما كانت هذه السياسة متواصلة مع معظم الأنظمة التي تنعدم فيها الحريات والتعددية وحقوق الإنسان. وقد صرح قادة أكراد في تركيا، مخاطبين أردوغان بقولهم إنه كان عليه أن يصفّر المشكلات أولاً مع الشارع الكردي والشعب الكردي في الداخل.

على صعيد آخر، كانت السياسة الخارجية التركية قد رفعت شعار تحويل تركيا من «**بلد محاط بالأعداء**» إلى «**بلد محاط بالأصدقاء**». غير أن الحال الجديدة أعادت أنقرة إلى المربع الأول الذي كانت عليه قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، أي إلى بلد محاط بالأعداء، وهذا يعكس حقيقة أن السياسات التي اتُّبعت لم تكن استراتيجية بل تكتيكية انقلبت على نفسها عند أول منعطف.

ومن جهة ثالثة، كانت السياسة التركية قد تبنّت مبدأ الاحتفاظ بمسافة واحدة تجاه القوى كلها، لكن هذا المبدأ أُهدر في سورية بتحول تركيا إلى طرف في الصراع على المستويين الداخلي والخارجي.

ومن وجهة رابعة، فإن سياسة الحياد فتحت أمام تركيا الباب لكسب ثقة الجميع فيها وفي قدرتها على القيام بـ «**دور الوسيط**» بين دول متنازعة، أو بين قوى متنازعة داخل الدولة الواحدة، على نحو منحها مصداقية في المنطقة وزيادة نفوذها. ولا شك في أن تخلّيها عن هذا الحياد تجاه سورية سيسحب منها دور الوسيط، سواء بين سورية وإسرائيل، أو حتى بين المعارضة السورية والنظام بعد احتضانها الجيش السوري الحر. وحتى عندما طرحت أنقرة مبادرة الشراكة في السلطة، فإنها حصرت طلبها في مشاركة الإخوان المسلمين، وأقصت القوى الأخرى، كالقوى الكردية السورية ورموز المعارضة في الداخل، مثل حسن عبد العظيم وميشيل كيلو.

ومن جهة خامسة كان من أبرز عناوين السياسة الخارجية التركية مصطلح «**القوة الناعمة**»، وهو عبارة عن استخدام أساليب سلمية دبلوماسية واقتصادية وثقافية في العلاقة مع الآخرين. لكن ما جرى في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١١ أظهر أن تركيا مستعدة لاعتماد خيارات غير سلمية في مقاربة بعض القضايا، منها التهديد بالحرب مع إسرائيل بعد صدور تقرير بالمر وتشريع الحصار على غزة، والتهديد بالحرب مع قبرص بسبب التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي

في شرق المتوسط، والتهديد باعتماد جميع الخيارات السياسية والعسكرية مع سورية، فضلاً عن العودة إلى استئناف الغارات العسكرية على قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، بعد تصعيد الحزب عملياته العسكرية في الداخل التركي. ومن واقع ما سبق، انتقلت تركيا من «القوة الناعمة» إلى «**القوة الخشنة**»، كما في تعبير العديد من الكتّاب الأتراك.

ومن جهة سادسة انتقلت تركيا من سياسة «تعدد الأبعاد» إلى سياسة تعدد المشكلات، من روسيا وسورية إلى قبرص وإسرائيل وإيران، مروراً بالقضية الكردية. بل إن تلك المشكلات في حد ذاتها أفرغت مبدأ «العمق الاستراتيجي» من مضمونه؛ إذ ماذا بقي من معنى في ظل خلافات تركيا مع جوارها المباشر؟

وأخيراً، يصطدم تقديم تركيا نفسها كنموذج يجمع بين الإسلام والعلمانية، كما تجلى مثلاً في خطاب أردوغان في القاهرة، بتقاطع مصالحها مع حركات الإسلام السياسي في البلدان العربية، وكذلك بازدواجية المواقف، كما في مساهمة الحضارة البيزنطية من جهة، والحرص على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وريث هذه الحضارة، من جهة أخرى.

و ـ فلسطين

حلّ عام ٢٠١١ والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية لا تزال تحت وطأة التداعيات التي نتجت من العدوان الإسرائيلي على «أسطول الحرية» البحري فجر ٣١ أيار/مايو عام ٢٠١٠. ورغم جميع الجهود التي بُذلت من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين، استمرت إسرائيل في رفض المطالب التركية المتمثّلة في تقديم الحكومة الإسرائيلية اعتذاراً عن الحادثة، ورفع الحصار عن غزة، فيما أبدت استعدادها لتقديم تعويضات إلى ذوي الضحايا الأتراك التسعة الذين سقطوا في الهجوم الإسرائيلي.

غير أن عام ٢٠١١ شهد محاولات أكثر جدية لتجاوز التوتر بين أنقرة وتل أبيب، منها وقوف حكومة حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان موقفاً سلبياً تجاه النظام السوري؛ إذ إن ذلك ساهم في تعزيز التفاؤل بالوصول إلى حل، وبالتالي أدى إلى تكثيف اللقاءات بين الإسرائيليين والأتراك، وهي اللقاءات التي اتّسمت دائماً بطابع سري. لكن «اللفتة» التركية الأهم تجاه إسرائيل تمثّلت في قرار منظمة هيئة الإغاثة الإنسانية التركية، التي يترأسها بولنت يلديريم، في عدم

مشاركة سفينة مرمرة ولا أية سفينة تركية أخرى في أسطول الحرية ـ ٢، في إطار الحملة الثانية لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة. وقد جاء قرار عدم المشاركة بعد ضغوط كبيرة من الحكومة التركية على تلك المنظمة وعلى منظمات تركية أخرى كانت ستشارك في الحملة، والسبب الأساسي هو أن تركيا كانت في تلك المرحلة تريد التفرغ للموضوع السوري، كما أوردت صحيفة **راديكال** التركية (١٩/ ٦/ ٢٠١١).

وفي ظل التقارب التركي مع الغرب، ومع الولايات المتحدة تحديداً، خلال «الربيع العربي»، كانت أنباء تتواتر عن اتصالات واجتماعات سرّية بين مسؤولين أتراك ومسؤولين إسرائيليين للوصول إلى صيغة اعتذار إسرائيلية مقبولة من تركيا تنهي الأزمة، وتفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الطرفين. وتكثف الحديث عن ذلك بشكل خاص في النصف الثاني من آب/ أغسطس، وشمل الحاجة إلى التوصل إلى صيغة يخرج بها تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في العدوان على أسطول الحرية، بحيث يشكّل مدخلاً إلى حل لا إلى تفاقم الأزمة.

وقد كشفت صحيفة **ميلليت** التركية (٥/ ٩/ ٢٠١١) عن جوانب من الاتصالات بين موفدين أتراك وموفدين إسرائيليين، قائلة إن المحادثات السرية بدأت قبل تسعة أشهر، وإن البروتوكول الذي كان سيوقَّع بين البلدين له صفة الاتفاقية الدولية، وليس مجرد تصريح أو إعلان الاعتذار؛ فقد كان الاتفاق أن تتضمن الوثيقة اعتذاراً إسرائيلياً لتركيا مقابل تعزيز العلاقات العسكرية والاقتصادية بين البلدين، ودفع تعويضات للضحايا الأتراك مقابل أن يمتنع أهالي هؤلاء عن رفع أية دعوى ضد الجنود الإسرائيليين على الصعيد الدولي. وكانت صيغة الاعتذار التي تعتبرها تركيا مفتاحاً لحل المشكلة هي «أن إسرائيل بسبب أخطاء أثناء العمليات العسكرية التي فتحت الباب أمام مقتل تسعة أشخاص تعتذر من الشعب التركي». لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لم يستطع إقناع أعضاء حكومته بتلك الصيغة، فتم تجميدها.

وفي ١/ ٩/ ٢٠١١، التقت وزير الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بنظيرها التركي داود أوغلو، واقترحت تأجيل نشر تقرير لجنة التحقيق إلى نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠١١. فوافق، لكن في اليوم نفسه كانت صحيفة *New York Times* الأمريكية تنشر النص الحرفي للتقرير، فأصبح البروتوكول المعدّ للتوقيع طي التاريخ.

وفي ما يتعلّق بهذا التقرير، يشار إلى أن الصحيفة الأمريكية الآنفة الذكر قامت في ١ أيلول/سبتمبر بنشر تقرير لجنة التحقيق في حادثة أسطول الحرية (تقرير بالمر). وجاء في التقرير، الذي لم يُنشر رسمياً حتى الآن، أن إسرائيل «بالغت في تصدّيها لأسطول الحرية»، لكنه لم يطلب من تل أبيب الاعتذار، لأنه وصف الحصار البحري الإسرائيلي المفروض على غزة بأنه «قانوني في نظر القانون الدولي»، غير أنه حثّ الدولة العبرية على تقديم التعويض المالي إلى ذوي الضحايا. كما أنه أشار إلى أن «قرار إسرائيل بالسيطرة على السفن بمثل هذه القوة، بعيداً عن منطقة الحصار ومن دون تحذير مسبق مباشرة قبل الإنزال، كان مفرطاً وغير معقول»، موضحاً أن الأسطول المؤلف من ست سفن «تصرّف بطريقة متهورة عندما حاول كسر الحصار البحري»». ودعا التقرير حكومة نتنياهو إلى إصدار «إعلان مناسب تبدي فيه أسفها» حيال الهجوم، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا التسعة الذين قُتلوا على متن السفينة، إضافة إلى الجرحى. وقد بعث التقرير برسائل سياسية من نوع تأكيده أنّ «على تركيا وإسرائيل استئناف علاقاتهما الدبلوماسية كاملة، عبر إصلاح علاقاتهما لمصلحة الاستقرار في الشرق الأوسط». ورأى أن «أمن إسرائيل يواجه تهديداً حقيقياً من جانب المجموعات المقاتلة في غزة. وأن الحصار البحري فُرض باعتباره تدبيراً أمنياً مشروعاً، بهدف منع إدخال الأسلحة إلى غزة عبر البحر، وتطبيقه يتماشى مع متطلبات القانون الدولي».

ولقد أثار نشر تقرير بالمر غضب الجانب التركي، الذي اعتبر أنه تم من دون التوصل إلى اتفاق مسبق مع إسرائيل، وبالتالي هو عمل ينهي جهود التوصل إلى حل. وكانت ردود أفعال قوى المعارضة داخل تركيا عنيفة، حيث اعتبر كمال كيليتشدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري، المعارض الرئيسي، نتيجة التقرير بمثابة «الهزيمة الأثقل للدبلوماسية التركية» في تاريخ تركيا الحديث. وتساءل عن الرابط بين إعلان التدابير ضد إسرائيل في اليوم نفسه الذي قالت تركيا «نعم» للدرع الصاروخية. وأضاف أن رئيس الحكومة أردوغان يواصل سياسة المتاجرة بالقضية الفلسطينية لزيادة شعبيته، مستفهماً عن مغزى الزيارة التي يزمع أردوغان القيام بها إلى غزة، وما الذي ستغيّره.

بعد نشر تقرير بالمر في الصحيفة الأمريكية المذكورة، كان وزير الخارجية التركية داود أوغلو يعلن بداية مرحلة جديدة من العلاقات مع إسرائيل، من خلال اتخاذ أنقرة سلسلة من التدابير ضد تل أبيب، على النحو التالي:

ـ خفض العلاقات بين تركيا وإسرائيل من مستوى القائم بالأعمال (بعد سحب السفير منذ حادثة أسطول الحرية) إلى درجة السكرتير الثاني.

ـ تجميد العمل بجميع الاتفاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل.

ـ اتخاذ تركيا خطوات بشأن حرية حركة الملاحة البحرية في شرق البحر المتوسط، «باعتبارها البلد الذي يملك أطول ساحل على هذا البحر»، من دون تقديم إيضاحات.

ـ عدم اعتراف تركيا بالحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، واعتزامها أخذ الملف إلى محكمة العدل الدولية لكي تقرر مشروعية الحصار من عدمه.

ـ دعم تركيا عائلات ضحايا أسطول الحرية، واعتزامها مقاضاة المسؤولين عن الجريمة في المحاكم التركية والأجنبية.

أما الرئيس التركي عبد الله غول، فقال إن التقرير باطل، وكأنه غير موجود، متهماً الحكومة الإسرائيلية بأن ليس لديها استراتيجيا.

لكن تركيا لم تقف عند حدود التدابير التي أعلنها داود أوغلو؛ فقد صعّد رئيس الحكومة أردوغان الموقف بإعلان وقف العمل «بشكل كامل» بجميع العلاقات التجارية، فضلاً عن العسكرية، مع إسرائيل، واصفاً تصرف إسرائيل بتصرف «ولد مدلل». كما أعلن خطوة إضافية هي تعزيز الوجود البحري التركي في شرق المتوسط بحيث «ستشاهَد سفننا بصورة أكثر تكراراً في تلك المياه». غير أن مسؤولاً في مكتب رئيس الحكومة أوضح أن تعليق العمل يتعلق بالعلاقات التجارية في المجالات العسكرية والدفاعية فقط، وذكر وزير الاقتصاد التركي ظافر تشاغليان أن لا عقوبات اقتصادية على إسرائيل.

في كل الأحوال، حاولت إسرائيل استيعاب آثار التدابير التركية المتأخرة بالقول إنها لا تعني القطيعة، إذ سيبقى في تركيا الملحق العسكري والقنصل ودبلوماسيون آخرون، وإن العلاقات التجارية في مصلحة البلدين، وإنه لولا الأزمة الدبلوماسية في تركيا لارتفعت نسبة التبادل التجاري بين البلدين عن وضعها القائم، أي ٣٥ بالمئة، وبما يجعل تركيا الشريك التجاري السادس لإسرائيل على مستوى العالم. وعلى أية حال، جاءت التدابير التركية التي أعلنها وزير الخارجية بعد ١٥ شهراً من وقوع العدوان، وكان أول رد فعل لتركيا سحب سفيرها من تل أبيب من دون خطوات مؤثرة للضغط على إسرائيل من

أجل الاعتذار، وكان قبولها بلجنة تحقيق بالمر خطأ فادحاً لكون رئيس اللجنة جوفري بالمر ونائبه ألفارو أوريبي من عتاة المناصرين لإسرائيل، ولم تكن فكرة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية سوى مضعية للوقت، كون المحكمة منبراً لا قيمة له. يضاف إلى ما سبق أنه كان في إمكان تركيا السكوت عن هيمنة البحرية الإسرائيلية على مياه البحر المتوسط لو اعتذرت لها إسرائيل، بل تسربت أنباء عن محادثات سرية تفيد باستعداد حكومة أردوغان لتوقيع اتفاقية تعزيز التعاون مع إسرائيل في حال تقدمت الأخيرة باعتذارها.

لكن المسؤولين الإسرائيليين اعتبروا تقرير بالمر انتصاراً، لهم ودعوا تركيا إلى عدم التصعيد لأنها «ستخسر الكثير بانتهاجها سياسات متطرفة»، كما قال عاموس جلعاد مدير الشؤون السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية. كما توعدت إسرائيل تركيا بدعم الاعتراف بالإبادة الأرمنية في العالم، وبدعم حزب العمال الكردستاني.

جدير بالذكر أن نشر تقرير بالمر جاء في اليوم نفسه الذي أعلنت تركيا فيه الموافقة على نشر الدرع الصاروخية على أراضيها، وجاءت التدابير التركية ضد إسرائيل بعد ساعات قليلة من إعلان أنقرة الموافقة على نشر الدرع، في ما بدا تداخلاً وتقاطعاً بين خطوات ثلاث غاية في الأهمية؛ ففي صباح يوم ١/ ٩/ ٢٠١١ أعلن رئيس دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية التركية سلجوق أونال أن تركيا وافقت على نشر الدرع الصاروخية على أراضيها، وقال إنه «في نهاية عملية مشاورات شاملة شارك فيها أعضاء الحلف، بما فيها تركيا، وافق حلف شمال الأطلسي في قمة لشبونة العام الماضي (٢٠١٠) على مفهوم الاستراتيجيا الجديدة للحلف. وتهدف هذه العقيدة إلى ضمان أمن الحلف في مواجهة التهديدات، اعتماداً على التكنولوجيا المتطورة المتلائمة مع شروط العصر». وأضاف أونال أن «في هذا الإطار، تقرر تطوير نظام دفاع ضد تهديدات الصواريخ البالستية، وأن بلاده أعطت دعمها منذ اللحظة الأولى للجهود المبذولة لتطبيق القرار»، وذلك لكون تركيا تعَدّ «ركيزة من ركائز الحلف». واعتبر أن هذه الخطوة ستعزز قدرة الناتو الدفاعية، كما ستقوي نظام الدفاع الوطني التركي.

أما ردود الأفعال الداخلية على قرار نشر الدرع الصاروخية على الأراضي التركية، فتمثّلت في اندلاع سجال حاد، خصوصاً أن القرار تلازم مع إعلان تدابير تركية ضد إسرائيل. ومنشأ التلازم في السجال بين هاتين الخطوتين القناعة

السائدة في تركيا بأن نظام الدرع الصاروخية يخدم في جانب أساس منه الأمن القومي الإسرائيلي لا الأمن القومي التركي؛ فلقد اعتبر الكثير من المراقبين الأتراك أن هذه الخطوة سوف تشكّل بادرة عدائية حيال إيران وروسيا وسورية، وجميع الدول المعارضة للسياسات الغربية والأطلسية في المنطقة، وهو ما سيعقّد علاقات تركيا مع هذه الدول، وأن التلازم بين نشر تقرير بالمر والتدابير التركية ضد إسرائيل جاء للتغطية على خطوة نشر الدرع، وحرف الأنظار عنها في اتجاهات أخرى، ولو كانت توتيراً للعلاقة مع إسرائيل.

يُذكر أن نصب رادارات الدرع الصاروخية في منطقة ملاطية التركية يتيح لإسرائيل كسب مدة لا تقل عن ثلاث دقائق عن المدة التي تتيحها شبكة الرادارات الموجودة في إسرائيل، لرصد أي صواريخ إيرانية توجّه ضدها. ومع أن تركيا تقول إنها حصلت على ضمانات بعدم تقاسم معلومات الدرع الصاروخية مع أية دولة غير منتمية إلى الناتو، فإن أكثر من مسؤول أمريكي صرّح لصحيفة *Wall Street Journal* الأمريكية في منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ بأن الرادرات التي ستُنصب في تركيا ستشكِّل مع رادارات مشابهة في إسرائيل مصدراً «لحوض استخبارات مشترك»، خصوصاً أن الأوامر للشبكتين تصدر من الأقمار الاصطناعية التي ليس بقدرة تركيا التحكّم فيها.

على صعيد آخر، كان الموقف التركي من تقدم السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بطلب الاعتراف بدولة فلسطينية إيجابياً، حيث أيدت تركيا هذا المطلب. وأكد رئيس الحكومة التركية في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣/ ٩/ ٢٠١١ ضرورة الاعتراف بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة، وقال إن دعم تركيا للاعتراف بالدولة الفلسطينية غير مشروط. ووجّه أردوغان انتقاداً شديد اللهجة إلى السياسة الإسرائيلية إزاء فلسطين، وكذلك إلى أداء الأمم المتحدة، قائلاً: «إن إسرائيل تستخدم القوة المفرطة، غير أنها لا تقابَل بأية عقوبات». وشدد على أن المشكلة القائمة ناجمة عن الحكومة الإسرائيلية، مؤكداً عدم وجود أية مشكلات لتركيا مع الشعب الإسرائيلي. واتّهم أردوغان إسرائيل بأنها تستغل «المحرقة» لاستثمار سياساتها العدوانية وقتل الآلاف من الفلسطينيين. وقد وصف نتنياهو كلام أردوغان بأنه «مشين»، فيما اتهم وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان القيادة التركية، وعلى رأسها أردوغان، بأنها «إسلامية متطرفة تساند الإرهاب وتغذيه».

في ختام هذه الجزئية من التقرير، يثور السؤال عن مستقبل العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، وهو سؤال تتحكّم في إجابته مجموعة من العوامل المعقّدة. لكن يمكن القول إن تناغم السياسة التركية مع نظيرتها الأمريكية في العديد من الملفات طوال عام ٢٠١١ يُخشى من انعكاسه على الموقف من القضية الفلسطينية، ومن القوى التي تنتهج نهج المقاومة سبيلاً لتحرير فلسطين وعلى رأسها حماس، فضلاً عن المباعدة بين هذا الموقف ومواقف محور إيران ـ سورية ـ العراق ـ لبنان في ما يخص الأزمة السورية. كما أن تقارب حزب العدالة والتنمية مع الأحزاب الإسلامية العربية التي وصلت إلى السلطة في كلٍّ من تونس ومصر والمغرب، وفي ظل التنسيق بين واشنطن وأنقرة، يثير قلقاً من ممارسة تركيا، بدعم من بلدان عربية، ضغطاً سياسياً ومالياً وأمنياً متنامياً على حماس لإبعادها من محور المقاومة.

وفي المحصلة العامة، كان العام ٢٠١١ بالنسبة إلى تركيا عام الثورات العربية. وكان التصدع الأكبر في صورة تركيا ودورها مرتبطاً بالوضع في سورية، حيث انكسرت العلاقة الاستراتيجية بين البلدين بعدما وقفت أنقرة إلى جانب المعارضة ومارست ضغوطاً في اتجاه واحد هو النظام. وكان لرفض سورية «النصائح» و«الدروس» التركية، ويأس أنقرة من إمكانية تجاوب النظام معها، دور في انقطاع العلاقات نهائياً بين البلدين. وقد أثّر ذلك في علاقات تركيا بكل المنظومة التي تنتمي إليها سورية، من إيران والعراق إلى لبنان، فضلاً عن القوى الدولية مثل روسيا والصين.

وإذا كان هناك انكسار تركي على جبهة الدول المجاورة لها، فإن وصول التيار الإسلامي الإخواني والسلفي في مصر وتونس والمغرب إلى السطة اعتُبر تدعيماً لنفوذ تركيا، نظراً إلى التوجهات الأيديولوجية المشتركة بين هذا التيار وحزب العدالة والتنمية في تركيا.

ومع أن البعض يرى تصاعداً للنفوذ التركي في المنطقة، فإن مرور البلدان العربية بمرحلة انتقالية، وعدم تبلور صيغة السلطة الجديدة فيها والسياسات التي ستتبعها، يجعلان الحديث عن تزايد للنفوذ التركي سابقاً للأوان، خصوصاً في حال عودة مصر إلى قرارها الوطني المستقل، الذي يفترض أن يعيدها إلى دورها الإقليمي القوي، الذي كانت تركيا تستفيد من حالة الضعف التي كان يمر بها، لتتقدم على حسابه.

وفي سياق متصل، وعلى الرغم من الإعجاب السابق بالنموذج التركي، فإن معظم قادة الحركات الإسلامية في دول «الثورات» التي نجحت يؤكدون أنهم لا يتأثرون بالنموذج التركي، ولا بغيره، بل يريدون خلق نموذجهم الخاص بظروف بلادهم وخصوصيات مجتمعاتهم. وهذا كلام موضوعي، باعتبار أن السياق التاريخي لتطور المجتمع التركي لا ينسجم كثيراً مع واقع المجتمعات العربية، علماً بأن السلوكيات الفعلية لحزب العدالة والتنمية تبتعد عن أن تكون علمانية بالمعنى المعهود.

من جهة أخرى، لا شك في أن موقف تركيا من الثورات ترك أثره في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين التركي والعربي. ومع أن المؤشر العام تمثّل في ارتفاع حجم التبادل التجاري، فإن الثورات بحد ذاتها، وعدم الاستقرار الداخلي، والتوتر في العلاقات التركية مع بعض البلدان، مثل سورية والعراق، كل ذلك ترك أيضاً أثره السلبي في العلاقات الاقتصادية والاستثمارات، بانتظار انتهاء هذه المرحلة الانتقالية من تاريخ المنطقة.

٢ ـ إيران: أزمات داخلية وتحديات إقليمية

كان عام ٢٠١١ حافلاً بالأحداث والتطورات التي فرضت تأثيرات قوية، سواء على المشهد السياسي الداخلي أو على تفاعلات إيران مع محيطيها الإقليمي والدولي؛ فعلى الساحة الداخلية، بات التيار المحافظ، المسيطر على معظم مؤسسات صنع القرار الإيراني، منقسماً بين أجنحة سياسية عدة بفعل التباين في التعامل مع كثير من القضايا الرئيسية، وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية التي تواجهها إيران بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها، وكذلك أزمة الملف النووي الإيراني، إلى جانب قضية «ولاية الفقيه» التي عادت مجدداً إلى الواجهة.

وكانت أزمة إلغاء المرشد الأعلى علي خامنئي قرار الرئيس محمود أحمدي نجاد بإقالة وزير الاستخبارات حيدر مصلحي في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، وما تلاها من اعتكاف الرئيس في منزله مدة عشرة أيام، محوراً للتفاعلات السياسية؛ فعلى خلفية تلك الأزمة تزايدت الضغوط على التيار الذي يدعمه الرئيس والذي بات يُعرف بـ «تيار الانحراف» لتبنّيه دعوة «عودة الإمام القريبة» التي تعني انتفاء الحاجة إلى وجود المرشد الأعلى باعتباره نائب الإمام و«همزة الوصل» بين الأخير وجمهور الشيعة، فضلاً عن رؤاه القومية التي بدت جلية في تبنّيه فكرة «المدرسة الإيرانية للإسلام»، وطروحاته الليبرالية مثل رفض الفصل بين الجنسين في

مختلف المراحل التعليمية، والدعوة إلى تخفيف الرقابة على النساء والشابات غير المتزوجات، إلى جانب إتمام تياره بمحاولة فتح «قنوات تواصل خلفية» مع الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه التفاعلات في مجملها فرضت نفسها على خريطة القوى السياسية الإيرانية، وكانت العنوان الرئيسي لانتخابات الدورة التاسعة لمجلس الشورى الإسلامي التي أُجريت في ٢ آذار/مارس ٢٠١٢، وتحولت إلى صراع «أصولي ـ أصولي» داخل التيار المحافظ، لتسير إيران على القاعدة نفسها التي تتمثّل في عدم السماح بالإبقاء على تيار سياسي واحد مسيطراً على مراكز صنع القرار في الدولة، حتى لو كان التيار المحافظ.

لكن رغم طموحات القوى المحافظة الأصولية المتطلّعة إلى تحقيق نتائج جيدة في الانتخابات التشريعية، على أساس أن ذلك يعضد فرصها في انتخابات الدورة الحادية عشرة لرئاسة الجمهورية في منتصف عام ٢٠١٣، يمكن القول إن التكهن بهوية الرئيس الذي سيخلف أحمدي نجاد لا يبدو متوافقاً مع المعطيات الموجودة على الأرض، التي تؤشر إلى أن التحديات التي تفرضها التطورات في الخارج، لا سيما التداعيات المحتملة للثورات والاحتجاجات العربية، ربما تكون الرقم الأهم في تحديد هوية الرئيس القادم للدولة، الذي ربما يكون هو الرئيس الأخير بعد تلميحات المرشد إلى إمكانية إلغاء المنصب.

اتصالاً بالنقطة الأخيرة، يجدر القول إن إيران تواجه استحقاقات هامة على الصعيد الإقليمي بفعل الثورات والاحتجاجات العربية؛ فإلى جانب السيناريوهات المتعددة التي يمكن أن تنتهي إليها الأزمة السورية، ولا تبدو في مجملها مريحة بالنسبة إلى إيران، فإن التطورات التي فرضتها هذه الثورات والاحتجاجات لم تؤد فقط إلى حدوث حالة من الارتباك في تفاعلات إيران الإقليمية، بل إنها بلورت أيضاً موقفاً خليجياً موحداً تجاه إيران، ربما للمرة الأولى، سواء بسبب الموقف الإيراني من الاحتجاجات البحرينية، أو بسبب الاتهامات الأمريكية لإيران بمحاولة اغتيال السفير السعودي لدى واشنطن، أو بسبب التباين في التعامل مع المساعي الغربية لفرض حظر على صادرات النفط الإيرانية وتهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز، أو بسبب التطور في قضية الجزر بعد زيارة الرئيس الإيراني جزيرة أبو موسى. على صعيد آخر، أدخلت التطورات الإقليمية علاقة إيران مع تركيا في مرحلة من التوتر المكتوم، وأحدثت تحولات ملموسة في قراءة بعض حلفائها

الإقليميين، مثل حماس، للمفاعيل السياسية الجديدة التي أنتجتها في الإقليم، كما فرضت مشهداً ضبابياً على علاقاتها بكثير من القوى الإقليمية الأخرى، وعلى رأسها مصر. وفي ما يلي تحليل للتطورات المذكورة داخلياً وإقليمياً.

أ ـ على الصعيد الداخلي

(١) استمرار تداعيات الصراع بين المرشد والرئيس: ما زالت أصداء الصراع الذي نشب بين المرشد الأعلى للجمهورية خامنئي ورئيس الجمهورية أحمدي نجاد في الربع الأول من عام ٢٠١١ تفرض نفسها على تفاعلات القوى السياسية الإيرانية؛ فقد خرج الرئيس من هذا الصراع أكثر ضعفاً، بعد أن أيقن أنه خاسر في جميع الأحوال، ليس فقط بسبب قوة موقع المرشد الأعلى للجمهورية وصلاحياته، بل أيضاً بسبب اندفاع خصومه إلى استثمار هذا الصراع لصالح فرض مزيد من الضغوط عليه، ومحاولة استعادة زمام المبادرة منه بعد أن نجح في حسم كثير من القضايا السياسية معهم، خصوصاً في فترته الرئاسية الأولى.

بادر المحافظون الأصوليون إلى توجيه اتهامات عدة إلى الرئيس تمحورت حول «انتهاك الدستور»، وبدا ذلك جلياً في الأزمة التي نشبت بين الرئيس ومجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) على خلفية قرار الأول تقليص عدد وزارات الحكومة من ٢١ وزارة إلى ١٧ وزارة، بدعوى ترشيد النفقات، وتولّيه شخصياً منصب وزير النفط بالوكالة، وهو ما اعتبره المجلس مخالفاً للدستور والتفافاً على صلاحياته، لأنه هو الجهة المخوّلة بالموافقة على الهيكلة الجديدة للحكومة وعلى الوزراء الجدد. وهدد المجلس الرئيس بـ «ثمن باهظ يمكن أن تدفعه الحكومة في حالة دمج الوزارات من دون الحصول على ثقة المجلس».

وقد نال مجلس الشورى تأييد مجلس صيانة الدستور، الذي يمتلك صلاحية الفصل في النزاعات القائمة بين الحكومة ومجلس الشورى، وهو ما اضطر الرئيس إلى الرضوخ للضغوط التي فُرضت عليه وتعيين وزير جديد للنفط، فرشّح في ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١١ القائد في الحرس الثوري رستم قاسمي لهذا المنصب، كما أنه قدم الوزراءَ الجدد لنيل الثقة من مجلس الشورى.

وشاركت السلطة القضائية في ممارسة مزيد من الضغوط على الرئيس، حيث تم اعتقال حميد بقائي، أحد أهم أنصاره ومساعده للشؤون التنفيذية، وحرمانه من العمل السياسي لمدة أربعة أعوام. كما تم اعتقال نائب وزير الخارجية السابق

محمد شريف مالك زاده، الذي كاد يطيح وزير الخارجية نفسه، وجاء ذلك في إثر قيام ١٥ نائباً في المجلس، في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١١، بطرح مشروع استجواب للوزير على خلفية تعيينه مالك زاده في منصب نائب الوزير للشؤون الإدارية والمالية، بسبب ارتكابه مخالفات مالية، مستغلاً قربه من مدير مكتب الرئيس إسفنديار رحيم مشائي. هذا فضلاً عن اعتقال عدد من أنصار الرئيس بتهمة ممارسة السحر والشعوذة، وإلقاء القبض على آزاده أردكاني، مديرة المتحف الوطني الإيراني، في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١١، لصلتها بـ «تيار الانحراف».

(٢) محاولتان لمساءلة الرئيس: سعى مجلس الشورى الإسلامي، الذي يسيطر عليه خصوم الرئيس من التيار المحافظ الأصولي، إلى إظهار ضعف الرئيس بعد صراعه مع المرشد، حيث قام ١٠٠ نائب، في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١١، بجمع توقيعات للمطالبة بمثول أحمدي نجاد أمام المجلس واستجوابه بشأن الكثير من القضايا الخلافية، مثل عدم تنفيذ قانون مترو الأنفاق، وعدم تسمية وزير للرياضة والشباب في المهلة المحددة، فضلاً عن اتهامه بارتكاب ٥٠ مخالفة للدستور. وكان النائب المحافظ علي مطهري هو محور الاتجاه الجديد لمساءلة الرئيس أمام مجلس الشورى، إلا أن تدخّل المرشد الأعلى للجمهورية ودعوته إلى تسوية الخلافات بين المحافظين كانا حاسمين في وقف إجراءات المجلس ضد الرئيس، خصوصاً مع اتجاه ١٤ نائباً كانوا قد وقّعوا طلب مساءلة الرئيس لسحب توقيعاتهم. وقد أدى ذلك في النهاية إلى تقديم علي مطهري استقالته، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، احتجاجاً على عرقلة مساءلة الرئيس، إلا أن المجلس رفض الاستقالة بغالبية ١٥٥ صوتاً في مقابل ٣١ صوتاً.

ويعود حرص خامنئي على عدم تصعيد الضغوط على الرئيس آنذاك إلى اعتبارين: **أولهما**، أن ذلك معناه توجيه سهام الانتقاد إلى خامنئي نفسه، الذي سبق أن دعم الرئيس في أزمة انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٩. و**ثانيهما**، أن تصعيد الضغوط يمكن أن يفجّر أزمة داخل القيادة الإيرانية في وقت تواجه إيران استحقاقات سياسية خطيرة، ليس فقط بسبب التداعيات المختلفة للثورات والاحتجاجات العربية، وإنما أيضاً بسبب الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليها.

وجاءت أزمة اختلاس نحو ٢,٦ مليار دولار من أحد المصارف المحلية، وهي الأزمة التي اتُّهم فيها مقربون من الرئيس أحمدي نجاد لتضيف ضغوطاً

جديدة على الأخير، خصوصاً أنها عزّزت دعوات خصومه من المحافظين الأصوليين لاستبعاد بعض المقربين من الرئيس. وعلى خلفية هذه القضية، وقّع ٢٨ نائباً طلب مساءلة وزير الاقتصاد شمس الدين الحسيني، لانتهاكه القانون وتعيينه أشخاصاً غير مؤهلين في مواقع هامة، إلا أن الوزير تمكن من النجاة من اقتراع حجب الثقة، حيث قدم اعتذاراً للنواب والشعب، على رغم تأكيده أنه ليس مذنباً. ومن مجموع ٢٤٤ نائباً شاركوا في التصويت، نال الوزير الثقة بغالبية ١٤١ صوتاً، فيما طالب ٩٣ نائباً بحجبها، وامتنع ١٠ نواب عن التصويت.

وقد تصاعدت حدة الأزمة مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات التشريعية، وكان لافتاً تعمّد السلطة القضائية إعادة فتح التحقيق في القضية في ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٢، أي قبل حوالى أسبوعين فقط من إجراء الانتخابات، حيث كان ٣٢ متهماً يواجهون عقوبة الإعدام، بعضهم على صلة بالرئيس أحمدي نجاد.

(٣) توجُّه لإعادة الإصلاحيين إلى عباءة النظام: لكن التوجه الجديد، الذي بدأ يظهر داخل صفوف التيار المحافظ، تمثّل في الدعوة إلى السماح بمشاركة الإصلاحيين «المعتدلين» في الانتخابات التشريعية، وهي الدعوة التي جاءت على لسان رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني الذي انتقد تشكيلة المجلس، الذي يجب أن يكون، حسب رؤيته، مؤلفاً من أشخاص معتدلين وذوي خبرة من الطرفين، لتجنّب المشكلات الحالية.

وكان الملاحظ أن قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري تبنّى التوجّه ذاته، لكنه زاد عليه بوضعه شروطاً لتلك المشاركة، منها إعلان الإصلاحيين براءتهم ممّا يسمّى «تيار الفتنة»، وهي الصفة التي تُطلَق على حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام ٢٠٠٩ وأسفرت عن فوز الرئيس أحمدي نجاد بفترة رئاسية ثانية. لكنه اعتبر أن مشاركة الرئيس السابق محمد خاتمي في الحياة السياسية، «تتوقف» على حد قوله، «على طبيعة مواقفه، لأنه لم ينجح في الامتحان خلال أحداث الفتنة (أي الأزمة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية)، وكان جزءاً من قادة الفتنة، ولم يتبرأ منهم. وإذا أراد مواصلة المناورات السياسية، أعتقد أن الشعب لن يغفر له».

هذه الدعوات كانت تسعى إلى تحقيق أهداف ثلاثة:

أولها، رفع نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية، وهو يحظى باهتمام خاص من جانب القيادة في إيران، باعتباره يوجّه رسائل إلى الداخل والخارج

مفادها أن النظام استطاع احتواء الأزمة السياسية التي أنتجتها الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وأن الطموح الذي يراود كثيراً من القوى الإقليمية والدولية بشأن إمكانية حدوث تغيير في النظام الإيراني من الداخل لا يتفق مع المعطيات الموجودة على الأرض.

و**ثانيها**، محاولة القضاء على ما تبقى من حركة الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية، بقيادة المرشحين الخاسرين في الانتخابات مير حسين موسوي ومهدي كروبي، اللذين يخضعان للإقامة الجبرية منذ تنظيم تظاهرات تأييد الثورتين التونسية والمصرية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، من خلال تفتيت قواعد الإصلاحيين وتقليص قدرتهم على تحدّي النظام من جديد.

و**ثالثها**، مزاحمة كوادر التيار الذي يدعمه الرئيس، ومن ثم تقليص قدرته على السيطرة على مجلس الشورى كخطوة تمهيدية لطرح مرشح له في الانتخابات الرئاسية، خصوصاً ما لمح إليه فريق الرئيس بشأن سعيه إلى الحصول على ١٥٠ مقعداً من مقاعد المجلس البالغ عددها ٢٩٠ مقعداً.

لكن ثمة صعوبات عدة أعاقت تنفيذ هذا التوجه، أهمها عزوف الإصلاحيين عن المشاركة بقوائم أساسية في الانتخابات، بسبب الأجواء السياسية التي تعيشها البلاد، سواء على صعيد استمرار تحديد إقامة موسوي وكروبي، أو على صعيد اعتقال عدد كبير من رموز التيار الإصلاحي، أو على صعيد عدم وجود ضمانات لنزاهة الانتخابات في ظل احتمال رفض مجلس صيانة الدستور ترشيح عدد كبير من مرشحي الإصلاحيين، فضلاً عن أن مثل هذه المشاركة تمثّل تحدياً ليس فقط للتيار الذي يدعمه الرئيس، وإنما كذلك للتيار الآخر الذي يقوده خصومه، بشكل كان يمكن أن يقلص من فرصهم في الحصول على أغلبية مقاعد المجلس.

في جميع الأحوال، قوبلت هذه الدعوات برفض واسع من جانب الإصلاحيين الذين اعتبروها دليلاً على تدخّل الحرس الثوري في السياسة،. وزاد محمد رضا خاتمي، أمين عام حزب «جبهة المشاركة» الذي تم حله وشقيق الرئيس السابق محمد خاتمي، فوصفها بأنها «تفوح منها رائحة من ينظم عملية انقلابية ضد النظام الحالي في إيران».

لكن ذلك لم يمنع بعض رموز الإصلاحيين، مثل الرئيس السابق محمد

خاتمي، من الدخول على خط الأزمة التي نشبت بين المرشد والرئيس، من أجل إعادة تأكيد ولائه للنظام ولولاية الفقيه، حيث كان لافتاً حرص خاتمي على وصف تيار أحمدي نجاد بـ «المنحرف عن الإسلام؛ [التيارِ] الذي يفرض منهجه على الجمهورية الإسلامية، وسيقف يوماً في وجه قائد الثورة علي خامنئي ويقتله»، مضيفاً «أن هذا التيار سيفعل ما فعله الخوارج عندما واجهوا الإمام علي وقتلوه في النهاية»، ومؤكداً أن «تيار الانحراف في إيران سيفعل الشيء نفسه مع قائد الثورة».

هذه التصريحات تكتسب وجاهة خاصة لكونها تعبّر عن أحد أهم محاور التمايز بين القوى المنتمية إلى التيار الإصلاحي؛ فهي تشير إلى أن خاتمي ينتمي إلى قوى اليسار الديني التي تؤمن بنظام الجمهورية الإسلامية و«ولاية الفقيه». ورغم أنها تعتبر التغيير واجب الحدوث في بنية النظام، فإن ذلك لا يعني خروجها عليه أو رفضها لأسسه السياسية والدينية. لكن ثمة قوى أخرى داخل هذا التيار لا تدعو إلى إجراء تغيير داخل النظام السياسي فحسب، بل إنها تسعى أيضاً إلى فصل الدِّين عن الدولة، وقد دفعها التعامل العنيف من جانب النظام مع الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩ إلى الاقتراب نسبياً من الخطاب العام لقوى المعارضة التي ترفض نظام «ولاية الفقيه» وتطالب بتغييره.

هذه التمايزات في مجملها تطرح دلالة هامة مفادها أنه لا يمكن الحديث بأي معنى كافٍ عن وجود تيار إصلاحي متماسك في إيران، خصوصاً في ظل الانقسام الحاد الذي نشب بين قواه في ما بعد الانتخابات الرئاسية، وهي حقيقة تعود في قسم منها إلى وجود حالة من السيولة في أنماط التحالفات والائتلافات بين القوى السياسية في إيران، وإلى أن وحدة تحليل الحياة الحزبية في إيران تتمثّل في التيار السياسي العام، لا في الأحزاب الموجودة.

(٤) أزمة متجددة داخل النظام: بدا من ردود فعل الرئيس أحمدي نجاد على الانتقادات الموجهة إليه أنه يريد توجيه رسالة فحواها أنه ليس بالضعف الذي قد يتصوره البعض؛ فقد تعمّد وصف بعض المقربين من المرشد الأعلى بـ «المجانين» الذين يحاولون تصعيد التوتر مع الغرب لإضعاف مركزه في الانتخابات، وحذّر خصومه من المساس بأعضاء حكومته التي اعتبرها «خطاً أحمر». كما حرص على فتح جبهة صراع جديدة مع الحرس الثوري عندما اتهم الأخير بإدارة عمليات تهريب واسعة للبضائع والعملة الصعبة، إلى درجة دفعت صحيفة **كيهان** (العالم)

المحافظة إلى التحذير من مخاطر الكشف المتبادل للأسرار بين الرئيس والحرس الثوري.

وبدا لافتاً أيضاً سعي الرئيس إلى توجيه رسائل إلى الداخل قبل الخارج بأنه ربما لا يكون «الشخص الأكثر تشدداً» في النظام الإيراني، وذلك عندما أعلن خلال وجوده في نيويورك للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن قرب الإفراج عن الأمريكييْن اللذين اعتقلتهما السلطات الإيرانية منذ عامين بتهمة التجسس، وهو ما دفع السلطة القضائية إلى رفض تصريحاته، مؤكدة أن ذلك ليس من سلطاته. ويبدو أن الرئيس كان يحاول من خلال ذلك استقطاب قسم هام من الطبقة الوسطى والشباب في إيران قبل إجراء الانتخابات التشريعية، من خلال تصوير سياساته بأنها تهدف إلى تقليص حدة العزلة الدولية المفروضة على إيران، وتحميل المسؤولية عن ذلك لأطراف أخرى داخل النظام.

إن تكرار الصراع السياسي الداخلي في إيران وتجدّده بين آونة وأخرى مبعثهما التداخل الشديد في الصلاحيات التي يمنحها الدستور لكلٍّ من المرشد الأعلى للجمهورية والرئيس. وربما يكون ذلك أحد أهم الأسباب التي دفعت المرشد إلى التلميح بإمكانية إلغاء منصب رئيس الجمهورية والعودة إلى العمل بالنظام البرلماني. ولقد قال خامنئي في هذا الصدد: «إن النظام السياسي للبلاد، في الظروف الراهنة، نظام رئاسي، وإن رئيس الجمهورية ينتخبه الشعب مباشرة، وهو أسلوب جيد ومؤثر.. ولكن لو بلور الشعور يوماً ما في المستقبل البعيد، احتمالاً بأن النظام البرلماني هو الأفضل لانتخاب مسؤولي السلطة التنفيذية، فلا إشكالية إطلاقاً في تغيير الآلية الموجودة حالياً». وأشار إلى أن «الخميني قام بشطب منصب رئاسة الوزراء من السلطة التنفيذية، في ثمانينيات القرن الماضي»، وألمح إلى أن «الإلغاء يمكن أن يطاول منصب الرئيس أيضاً».

لكن المشكلة هنا هي أن هذا الخيار، الذي سوف يجعل مجلس الشورى محور النظام السياسي الإيراني، لا يضمن عدم نشوب صراعات بين المرشد ورئيس الوزراء، خصوصاً أن مشكلة التداخل في الصلاحيات التنفيذية سوف تفرض نفسها من جديد على العلاقة بين المنصبين. وهنا يمكن أن تتكرر المشكلة التي عاناها النظام في العقد الأول من الثورة، عندما حاول بعض رؤساء الوزراء، مثل مير حسين موسوي، تكريس صلاحياتهم التنفيذية، الأمر الذي تسبّب في نشوب أزمات كثيرة داخل النظام، وأدى في النهاية إلى إلغاء منصب رئيس

الوزراء ووضع سلطاته في يد رئيس الجمهورية بموجب التعديل الدستور الذي جرى في عام ١٩٨٩.

لكن رغم ما أحدثته تصريحات خامنئي من ردود فعل متباينة على الساحة السياسية الإيرانية، بدا أن ثمة توافقاً عاماً على أن الوقت ما زال مبكراً للحديث عن إجراء تغيير داخل هيكل النظام السياسي الإيراني، وعلى أن إيران سوف تشهد على الأقل رئيس جمهورية آخر حتي عام ٢٠١٧.

(٥) صراع أصولي ـ أصولي في الانتخابات: أدت الخلافات بين الأصوليين إلى الحيلولة دون تكتلهم في قائمة واحدة كي يدخل التيار الذي ينتمون إليه انتخابات الدورة التاسعة لمجلس الشورى الإسلامي، التي أجريت في ٢ آذار/ مارس ٢٠١٢. ورغم الجهود التي بُذلت في هذا السياق، مثل تشكيل ما يسمّى لجنة «٧+٨» التي ضمت كثيراً من كوادر ورموز التيار، بهدف تسوية الخلافات العالقة والاتفاق على المشاركة بقائمة أو بقائمتين على الأكثر، كان مصير تلك الجهود في النهاية فشلاً في التوفيق بين أجنحة التيار الأصولي المحافظ.

وفي ضوء ذلك، تقدمت ١٣ قائمة أصولية للمنافسة في الانتخابات، أهمها «**الجبهة المتحدة للأصوليين**» التي ضمت معظم كوادر الأصوليين وخصوم الرئيس في الدورة المنتهية لمجلس الشورى، وقد دعمها رئيس مجلس الخبراء آية الله مهدوي كني، ورجل الدين البارز آية الله محمد يزدي، و«**جبهة الصمود**» التي دعمها آية الله محمد تقي مصباح يزدي، وأبدت دعمها للرئيس وحده دون تياره الذي تتهمه بمعاداة «ولاية الفقيه»، و«**جبهة الاستقامة**» التي ضمت مرشحين أصوليين ومحافظين معتدلين، وقادها أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام وقائد الحرس الثوري الأسبق محسن رضائي، و«**جبهة صوت الشعب**» التي ضمت مرشحين أصوليين وإصلاحيين، وتزعمها علي مطهري، أحد أبرز منتقدي الرئيس أحمدي نجاد، فيما تقدمت للانتخابات بعض القوائم المحسوبة على الرئيس، مثل جبهة «**المدافعين عن الحكومة الإسلامية**» و**جبهة التوحيد والعدالة**»، لكن كثيراً من المرشحين المؤيدين للرئيس نافسوا في الانتخابات كمستقلين.

أما الإصلاحيون، فقد قاطع القسم الأكبر منهم الانتخابات بسبب استمرار السياسة المتشددة التي ينتهجها النظام في التعامل معهم، كما تتجلّى في استمرار فرض الإقامة الجبرية على كلّ من مير حسين موسوي ومهدي كروبي، واعتقال عدد غير قليل من كوادرهم ورموزهم. ومن هنا، لم ينافس الإصلاحيون كتيار

في الانتخابات، وإنما شاركوا في بعض القوائم الانتخابية، خصوصاً مع تعرّض بعض أهم أحزابهم السياسية للحل، مثل حزب «جبهة المشاركة الإسلامية» و«منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية»، وكان أقصى طموحاتهم الحفاظ على وجودهم كأقلية في الدورة البرلمانية الجديدة. وتمثّلت أبرز القوائم الانتخابية التي نافسوا من خلالها في «**الجبهة الديمقراطية**» و«**الجبهة الشعبية للإصلاحات**».

وقد اتسمت انتخابات الدورة التاسعة لمجلس الشورى الإسلامي بخصائص ثلاث جوهرية:

الأولى، أن الخلافات والانقسامات التي نشبت داخل تيار المحافظين الأصوليين لم تحل دون وضع مرشحين بعينهم على أكثر من قائمة أصولية، خصوصا قائمتي «الجبهة المتحدة للأصوليين» و«جبهة الصمود»، مثل غلام علي حداد عادل رئيس مجلس الشوري السابق.

والثانية، أن الضغوط التي تعرّض لها تيار الرئيس دفعته إلى الاعتماد على لوائح مناطقية ومرشحين مستقلين من التكنوقراط الشباب غير المعروفين على الساحة السياسية.

والثالثة، أن المحور الرئيسي للتمييز بين هذه القوائم لم يتأسس على برامجها الانتخابية، إنما على الموقف من الرئيس أحمدي نجاد والمجموعة التي تحيط به.

(٦) **خريطة سياسية مرتبكة**: ترتبط بنتائج الانتخابات التشريعية دلالات أربع:

الأولى، صعوبة رسم خريطة محددة للاصطفافات السياسية في الدورة الجديدة لمجلس الشورى، على الأقل في الوقت الحالي، سواء بسبب عدم تمكّن أية قائمة من القوائم الكبرى من الحصول على أغلبية المقاعد، حيث نجح ـ على سبيل المثال ـ ٥ مرشحين فقط في طهران التي تضم ٣٠ مقعداً، أو بسبب نجاح عدد غير قليل من المرشحين المستقلين غير المعروفة انتماءاتهم السياسية، أو بسبب ترشح عدد من المرشحين على أكثر من قائمة متنافسة.

و**الثانية**، أن نتائج الانتخابات جاءت في صالح المرشد الأعلى خامنئي، خصوصاً أن معظم الفائزين من المدافعين عن سياساته، وهو ما سوف يمكّنه إلى حد كبير من ضبط تحركات الرئيس ومنعه من اتخاذ قرارات انفرادية، على غرار قراره بإقالة وزير الاستخبارات حيدر مصلحي، أو محاولة الالتفاف على سيطرة

المرشد على قرار السياسة الخارجية بفتح قنوات تواصل مع كثير من القوى الإقليمية والدولية من دون علم المرشد، أو تجاوز مجلس الشورى في بعض القرارات والمشاريع، مثلما حدث عندما حاول توليّ وزارة النفط بنفسه، ودمج بعض الوزارات بداعي ترشيد عمل الحكومة.

ورغم ذلك، فإن الضغوط التي سيواجهها الرئيس في تعامله مع مجلس الشورى الجديد سوف تكون لها حدودها، لا سيما أن قسماً من غلاة الأصوليين لم ينجح أيضاً في الانتخابات، خصوصاً بعض مرشحي «جبهة صوت الأمة» التي يتزعمها النائب الأصولي علي مطهري. فمن بين ٧٩ نائباً تقدموا بطلبات لاستجواب الرئيس في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، فشل ٥٨ منهم، لأسباب مختلفة، في الحصول على مقاعد في الدورة الجديدة، بل إن علي مطهري نفسه لم يتمكّن من الفوز في الجولة الأولى، فاضطر إلى دخول جولة الإعادة عن العاصمة طهران.

و**الثالثة**، أنها تشير إلى استمرار النهج المتشدد في التعامل مع الغرب؛ فقد اعتبر النظام الإيراني أن نسبة المشاركة العالية في الانتخابات، التي وصلت، حسب إحصاءات وزارة الداخلية إلى ٦٤,٢ بالمئة، رسالة إلى الغرب مفادها أن الضغوط الدولية المفروضة عليه لن تثنيه عن متابعة سياساته المتشددة في أزمة الملف النووي، وأن التطلعات الغربية لأن تكون الانتخابات البرلمانية بداية لظهور «ربيع إيراني»، على غرار «الربيع العربي»، مستبعدة لأن التشدد الغربي مع إيران لا يولّد إلا تشدداً إيرانياً مقابلاً.

و**الرابعة**، أنها أسفرت عن خسارة الكتلة الإصلاحية التي كانت موجودة في الدورة السابقة لمقاعدها؛ إذ لم ينجح في الدورة الأولى سوى ١٩ مرشحاً إصلاحياً فقط، وهو ما كان متوقعاً، نظراً إلى ضعف مشاركة الإصلاحيين في الانتخابات، فضلاً عن عدم وجود قوائم انتخابية قوية تمثّل مختلف الأطياف السياسية داخل التيار الإصلاحي. لكن تفاعل الإصلاحيين مع الانتخابات شهد اختراقا هاماً تمثّل في مشاركة الرئيس السابق محمد خاتمي في الاقتراع. ورغم ظهور تفسيرات عديدة لخطوة خاتمي، فإنها في النهاية تبدو انعكاساً للتمايز القائم بين القوى المنتمية إلى هذا التيار، وهو التمايز الذي يشير إلى أن خاتمي يمثّل اتجاهاً ما زال يؤمن بنظام الجمهورية الإسلامية وولاية الفقيه رغم الضغوط القوية التي تعرّض لها الإصلاحيون في السنوات الأخيرة.

ب ـ على الصعيد الإقليمي

فرضت الثورات والاحتجاجات العربية تأثيرات مباشرة على تفاعلات إيران مع محيطها الإقليمي، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

(١) **توتر متصاعد مع مجلس التعاون الخليجي**: دخلت العلاقات بين إيران ومجلس التعاون مرحلة جديدة من التوتر والاحتقان على خلفية الموقف الإيراني المتشدد تجاه الاحتجاجات في البحرين، لا سيما مع تهديد رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني، في ١٩ آذار/مارس ٢٠١١، بأن إيران «لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه القمع في البحرين والتدخّل السعودي».

هذا التوتر انعكس في الشكوى التي قدمها مجلس التعاون إلى الأمم المتحدة، بخصوص التدخّل الإيراني في الشؤون الداخلية، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، كما انعكس في الاتهامات التي وجّهت إلى إيران بتهديد الأمن الوطني الخليجي خلال الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية بلدان المجلس في الرياض في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، وهو الموقف نفسه الذي عكسه بيان قمة مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأعرب القادة فيه عن قلقهم إزاء استمرار التدخّلات الإيرانية في شؤون بلدانهم الداخلية ومحاولة بث الفرقة وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيهم، وطالبوا إيران بالكف عن هذه السياسات والممارسات، والالتزام التام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل للأعراف والقوانين والمواثيق الدولية،، وحل الخلافات بالطرق السلمية والحوار المباشر، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، بما يكفل الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

يُذكر أنه كان ثمة عدم ارتياح من جانب إيران تجاه التطورات المتلاحقة التي شهدتها البحرين، خصوصاً بعد تجديد دعوة الحوار الوطني، وهو ما انعكس في تصريحات رئيس مجلس صيانة الدستور أحمد جنتي الذي وصف هذا الحوار بأنه «غير مجدٍ»، مضيفاً: «يجب أن يفتح المسلمون هذا البلد». لكن رد الفعل المتشدد الذي أبداه مجلس التعاون الخليجي تجاه تصريحات جنّتي دفع إيران إلى التراجع عن موقفها، حيث أعلن وزير الخارجية علي أكبر صالحي أن «إيران تحترم السيادة الوطنية واستقلال البحرين، وتريد السلام والاستقرار والأمن للبحرين». إلا أن صالحي نفسه وجّه رسائل عدة إلى رؤساء المنظمات الإقليمية والدولية عندما تجددت المواجهات في الذكرى الأولى للاحتجاجات في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢،

أعرب خلالها عن قلقه حيال القمع الذي يتعرض له الشعب البحريني، محذّراً من تداعيات التدخّل الأجنبي ضد المدنيين الأبرياء.

كذلك وصلت العلاقات بين إيران والسعودية إلى مرحلة غير مسبوقة من التوتر، ليس فقط بسبب التباين في التعامل مع الأزمة البحرينية، وإنما أيضاً بسبب الاتهامات الأمريكية لإيران بالتورط في محاولة اغتيال السفير السعودي لدى واشنطن عادل الجبير، وهو ما دفع الرياض إلى رعاية مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة محاولات اغتيال الدبلوماسيين، فضلاً عن التلميحات السعودية إلى تورط إيران في الأحداث التي شهدتها بلدة العوامية في المنطقة الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

لكن رغم تهديدات إيران المتكررة بالتدخّل في الأزمة، حيث قال الرئيس أحمدي نجاد إن «إيران لو تدخّلت فستتغير خريطة المنطقة»، فضلاً عن إسقاطها طابعاً مذهبياً عليها من البداية، فإنها في النهاية تصرفت بمنطق الدولة الحريصة على مصالحها، وأثبتت قدرتها على قراءة المعطيات الموجودة على الأرض، وبالتالي الحذر من تبنّي أسلوب «المواجهة المباشرة» ما دامت نتائجه ليست مضمونة.

هذه الحقيقة تحديداً تفسر أسباب مسارعة إيران إلى محاولة احتواء التوتر المتصاعد في علاقاتها مع مجلس التعاون، بهدف الحيلولة دون تكريس الاستقطاب الخليجي ضدها، وهو التوتر الذي أنضجته الأزمة في البحرين، حيث قام وزير الاستخبارات الإيراني حيدر مصلحي بزيارة للسعودية، التقى فيها كلاً من ولي العهد وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، ومدير الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز، يومي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبالتوقف أمام هذه الزيارة، نجدها تطرح دلالتين:

أولاهما، أن إيران معنية بعدم تصعيد التوتر مع السعودية، وربما يكون هذا التوجه صادراً من أعلى المستويات، أي عن المرشد الأعلى، باعتبار أن حيدر مصلحي تحديداً هو أحد أهم المقربين منه في الحكومة.

و**ثانيتهما**، أن الملفات الأمنية كانت محور المباحثات، خصوصاً قضية الاتهام الأمريكي لإيران بمحاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن، والتي حازت اهتماماً إيرانياً لافتاً بهدف منع استغلال الأزمة لفرض مزيد من الضغوط الدولية عليها. وإلى جانب ذلك، تكررت تصريحات وزير الخارجية علي أكبر صالحي

التي قال فيها إن طهران تتطلع إلى عودة العلاقات مع السعودية على نحو أكثر متانة من السابق، مشيراً إلى أن «السعودية بلد هام ومؤثر»، وأن «سوء الفهم يمكن تسويته».

وقبل تلك الزيارة، كانت اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ مناسبة لتنظيم أول لقاء إيراني ـ بحريني على مستوى وزراء الخارجية بعد أزمة الاحتجاجات البحرينية، حيث دعا وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي إلى تسوية الأزمة في البحرين بـ «التسامح والحوار بين المسؤولين البحرينيين والشعب»، فيما أبدى وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد الخليفة أسفه لعدم وجود سفراء بين البلدين، معرباً عن أمله في عودتهما «لإجراء اتصالات مباشرة وتبادل وجهات النظر» بين البلدين.

وتوّجت اللقاءات الإيرانية ـ الخليجية بالزيارة التي قام بها أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى إيران في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١، وهي الزيارة التي كان عنوانها الرئيسي السعي من أجل تقليص حدة التوتر في العلاقات بين إيران ومجلس التعاون بعد أزمة البحرين، إلا أن الهدف الأهم تمثّل في محاولة إقناع إيران بالتدخّل لدى النظام السوري لإجراء عملية إصلاح حقيقية تنهي الأزمة الحالية، وتجنّب سورية مخاطر التدخّل الدولي. لكن الرد الإيرانى جاء واضحاً ومفاده أن إيران سوف تقدم كل الدعم للنظام السوري من أجل حمايته من خطر السقوط.

(٢) سياسة جديدة تجاه عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي: بذلت إيران جهوداً حثيثة من أجل إجهاض مساعي الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى تمديد فترة بقاء قواتها العسكرية في العراق أطول ما يمكن، بحجة مواجهة المخاطر والتحديات الأمنية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة والمليشيات المسلحة التي اتهمت إيران بدعمها. وبدا أن ثمة ارتياحاً إيرانياً إلى فشل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في إقناع الحكومة العراقية ليس فقط بطلب تمديد وجود القوات الأمريكية، بل كذلك بمنح حصانة لـ ٤٠٠٠ آلاف مدرّب أمريكي من أجل بقائهم في العراق. ومن هنا أيضاً، رحّبت إيران، على لسان الرئيس أحمدي نجاد، بالانسحاب الأمريكي الذي وصفه بأنه «أمر جيد»، مشيراً إلى أنه سيؤدي إلى تغيير في العلاقات بين طهران وبغداد.

هذا التصريح تحديداً يشير إلى أن إيران كانت تتحيّن الفرصة من أجل

انسحاب القوات الأمريكية من العراق، على أساس أن ذلك يهيئ المجال من أجل دعم نفوذها في العراق، وملء الفراغ الناجم عن الانسحاب الأمريكي، ربما لتعويض خسائرها المحتملة بفعل الثورات والاحتجاجات العربية. ومن هنا سارعت إيران إلى دعوة رئيس الأركان العراقي اللواء بابكر زيباري إلى زيارتها، حيث قال الأخير إن العراق مستعد لدراسة أي نوع من التعاون العسكري مع إيران، سواء على مستوى التسليح أو التدريب أو على مستوى المناورات المشتركة.

كما وقّعت إيران مع كلٍّ من سورية والعراق اتفاقية لنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، في واحدة من أكبر الاتفاقيات ذات الصلة، حيث تبلغ قيمتها ١٠ مليارات دولار. وقام النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي في زيارة للعراق بتاريخ ٦ تموز/يوليو ٢٠١١ بتوقيع ست اتفاقيات تعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والصحة والثقافة والغاز والنفط والاتصالات والتعليم والنقل.

وبالإضافة إلى ذلك، بدا أن ثمة تنسيقاً بين إيران وحكومة المالكي بشأن الوضع السوري، وذلك لجهة رفض العراق الضغوط الأمريكية المطالبة بتنحّي بشار الأسد، وتأييد إيران المبادرة العراقية الداعية إلى إجراء حوار مع المعارضة في الداخل شرط بقاء نظام الأسد.

لكن المشكلة هي أن طموح إيران إلى ممارسة دور أكبر على الساحة العراقية في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي يصطدم بعقبات عدة، أهمها نجاح الولايات المتحدة، رغم انسحابها عسكرياً، في إبقاء آلاف الجنود والمدرِّبين والخبراء الأمريكيين في العراق بحجة حماية المصالح الأمريكية في هذا البلد. كما أن نفوذ إيران داخل العراق لا يلقى رضا من جانب قوى عراقية كثيرة، وهو ما بدا جلياً في ردود الفعل المتشددة تجاه التصريحات التي جاءت على لسان قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري قاسم سليماني، في ندوة «الشباب والوعي الإسلامي»، التي عُقدت في طهران في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، حيث قال إن «إيران حاضرة في الجنوب اللبناني والعراق، وإن هذين البلدين يخضعان بشكل أو آخر لإرادة طهران وأفكارها»، مضيفاً أن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإمكانها تنظيم أية حركة تؤدي إلى تشكيل حكومات إسلامية هناك بغية مكافحة الاستكبار». ورغم النفي الإيراني الرسمي لتلك التصريحات، فإنها سبّبت إحراجاً لحلفاء إيران في العراق، ودفعت الحكومة العراقية إلى تأكيد أن «العراق لم ولن

يكون تابعاً لأحد، ولن يكون بيدقاً في لعبة الآخرين أو ساحة لتصفية الحسابات بين الأطراف الأخرى».

(٣) سيناريوهات غير مريحة في سورية: غيّرت إيران موقفها المؤيد للثورات والاحتجاجات العربية عندما وصلت هذه الثورات والاحتجاجات إلى سورية، حليفها الاستراتيجي الأول في الإقليم و«همزة الوصل» مع الحلفاء الآخرين في فلسطين ولبنان، وهو مؤشر آخر يؤكد أن إيران تتصرف بعقلية الدولة وليس بأيديولوجية الثورة. وذلك لا يعني أنها تستبعد أيديولوجيتها في تعاملها مع تطورات الخارج، بل على العكس، فهي تستدعيها في كثير من الأحيان، لكن عندما تكون متفقة مع مصالحها، أما بخلاف ذلك فهي تغلّب تلك المصالح من دون تردد.

اعتبرت إيران الاحتجاجات في سورية «مؤامرة خارجية افتعلها الأعداء لتهديد النظام السوري وضرب الأمن والاستقرار في سورية»، وأكدت أن تعامل النظام معها «شأن داخلي»، وربطت بينها وبين الأحداث التي شهدتها (أي إيران) في عام ٢٠٠٩ على خلفية الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز الرئيس أحمدي نجاد بفترة رئاسية ثانية. والأهم من ذلك أنها قررت تقديم دعم لوجيستي إلى سورية لتعويض التداعيات السلبية للعقوبات والعزلة المفروضة على النظام. وظهرت معلومات أخرى، نفتها إيران والعراق، تفيد بأن الأولى أقنعت حلفاءها في الحكومة العراقية بدعم السلطات السورية بمبلغ ١٠ مليارات دولار.

وفضلاً عن ترحيبها باستخدام روسيا والصين في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع صدور قرار إدانة للنظام السوري، حيث قال وزير الخارجية علي أكبر صالحي إن «الصين وروسيا باستخدامهما الفيتو على اقتراحات بفرض عقوبات إنما اتخذتا قراراً صائباً ينم عن موقف دولي جيد»، رفضت إيران المشاركة في مؤتمر «أصدقاء سورية» الذي عُقد في تونس في ٢٤ شباط/فبراير، معارضة منها لأي تدخّل خارجي في شؤون سورية، ورحّبت بالدستور السوري الجديد، واعتبرته خطوة رئيسية وجادة في إطار تلبية المطالب الشعبية.

هذا الدعم الملحوظ الذي تقدمه إيران إلى النظام السوري في مواجهة الاحتجاجات يعني أنها حريصة على بقاء النظام، لأن سقوطه معناه ليس فقط

فقدانها الإطار العربي الذي تحركت في الإقليم من خلاله وقطع خطوط التواصل مع حلفائها الآخرين، بل كذلك تهديد مصالحها ونفوذها في سورية، خصوصاً في ظل التوتر المتصاعد الذي تتسم به علاقاتها مع قوى المعارضة السورية بسبب دعمها القوي للنظام السوري. وقد انعكس هذا التوتر في التصريحات التي جاءت على لسان رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، وتعهد فيها بقطع علاقات دمشق العسكرية مع إيران وحزب الله عند تولّي المعارضة حكم سورية، واصفاً العلاقات السورية ـ الإيرانية بأنها «غير طبيعية»، وأضاف: «لن تكون هناك علاقة خاصة مع إيران»، موضحاً أن «قطع العلاقة الاستثنائية يعني قطع التحالف الاستراتيجي العسكري». واستدعت تلك التصريحات نقداً حاداً من مستشار المرشد الأعلى للعلاقات الخارجية علي أكبر ولايتي، الذي وصف غليون بـ «الأداة الرخيصة والسيئة والبائسة للصهيونية والاستعمار»، موضحاً أن «من سمعه أخيراً وهو يتكلم عن مستقبل سورية في حال سلّمته القوى الأجنبية الحكم يستطيع الحكم على نوع المستقبل المتخاذل والمخجل والرخيص الذي يريده لبلاده، إذ هو يريد القطع مع الجوار وربط مصير المنطقة بالقوى الأجنبية التي تموله وترعاه».

ومع ذلك، بدت إيران حريصة على تقليص حدة الاستياء، سواء داخل سورية أو خارجها، من جراء دعمها القوي لنظام الأسد، حيث وجهت دعوات لبدء حوار بين النظام وقوى المعارضة، ورحبت بالتعهدات المتكررة للرئيس السوري بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية، معتبرة أنها «تدفع المناخ العام نحو الحوار وحل المشكلات وإن كانت بعض الدول لا يعجبها هذا»، وذلك في إشارة إلى تلك الدول التي تتهمها إيران بتصعيد الضغوط على النظام السوري ووصف الرئيس أحمدي نجاد تحركاتها بـ «النكتة».

لكن المشكلة تكمن في أنه حتى بقاء نظام بشار الأسد لم يعد يشكّل ضمانة للحفاظ على مصالح إيران في سورية، لأن القوى الإقليمية والدولية ربما لن تمنح الضوء الأخضر لبقاء النظام من دون إقدامه على إجراء تغييرات أساسية في سياسته الخارجية، لا سيما باتجاه تقليص تحالفه مع إيران، وهو الهدف الذي كثيراً ما بذلت من أجله جهوداً حثيثة من دون أي نجاح يُذكر.

(٤) **غموض في التقارب مع مصر**: ثمة حالة من الغموض والضبابية تخيّم على مستقبل العلاقات الإيرانية ـ المصرية بعد نجاح الثورة المصرية في إسقاط

الرئيس السابق حسني مبارك؛ فرغم الخطوات العديدة التي اتخذتها إيران للتقارب مع مصر، مثل ترحيلها العناصر المطلوبة أمنياً من مصر، وإغلاق هذا الملف الذي ظل أكثر من عقد يمثّل عقبة في سبيل تطوير العلاقات مع القاهرة، وعرضها تقديم مساعدات لمصر لمواجهة ما أسمته «الضغوط الأمريكية»، لا سيما بعد التوتر الذي شاب العلاقات المصرية ـ الأمريكية على خلفية قضية التمويل الأجنبي، ودعوتها كثيراً من الوفود الشعبية والشخصيات العامة لزيارتها، وإصدارها العديد من التصريحات التي تعرب عن استعدادها للاستئناف الفوري للعلاقات الدبلوماسية مع مصر؛ رغم ذلك كله، كان أول عوائق تطوير العلاقات بين البلدين تصميم إيران على أن الثورة المصرية استوحت نموذج الثورة الإيرانية، وهو ما رفضته مراراً مختلف الفصائل السياسية، وما تكرر في مصر عن سعي إيران إلى الترويج للمذهب الشيعي استغلالاً لحالة عدم الاستقرار الأمني، وذلك فضلاً عن الضعوط الخليجية في ضوء ما سبقت الإشارة إليه من تدهور علاقات الخليج بإيران.

وفي هذا السياق، صدرت عدة إشارات مصرية تفيد بأن التقارب مع إيران «قضية مؤجلة» إلى حين استقرار الأوضاع السياسية في مصر، وهو ما أكده وزير الخارجية الأسبق نبيل العربي (الأمين العام الحالي للجامعة العربية) خلال لقائه مع وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي على هامش قمة عدم الانحياز التي عُقدت في بالي/إندونيسيا في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، بقوله إن «هذا الموضوع ليس وقته الآن، وسوف يُعرض على البرلمان المصري».

لكن اللواء محمد سعيد العصار، مساعد وزير الدفاع وعضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كان أكثر وضوحاً في هذه القضية عندما قال، خلال زيارته لواشنطن في تموز/يوليو ٢٠١١: «لم يحدث تغيير في علاقتنا مع إيران، فلا يوجد سفير إيراني في القاهرة، وإيران لا يوجد فيها سفير مصري، ولكن بعد المرحلة الانتقالية وقدوم البرلمان الجديد والرئيس المنتخب، عليهم أن يستمعوا للرأي العام، وبالنسبة إلى الوضع الحالي، فنحن لم نغير في سياسة مصر الخارجية»، وهو ما يؤشر إلى أن العلاقات المصرية ـ الإيرانية ربما لن تشهد تغييراً ملحوظاً في الفترة المقبلة، الأمر الذي يضيف تعقيدات جديدة إلى طموحات إيران الإقليمية.

(٥) توتر مكتوم في ما يتعلّق بتركيا: فرضت الثورات والاحتجاجات التي

اجتاحت الكثير من البلدان العربية تحديات جدية على الشراكة الاستراتيجية، التي نجحت كلٌّ من إيران وتركيا في تأسيسها على مدى العقود الماضية؛ إذ تعددت ملفات الخلاف بين الدولتين، بدءاً من دخول تركيا على خط الضغوط الغربية والإقليمية التي فرضت على نظام الرئيس السوري بشار الأسد من أجل التنحي، مروراً بمحاولاتها التحول إلى شريك استراتيجي للدول التي شهدت ثورات على أنظمتها السياسية، لا سيما في شمال أفريقيا، من خلال الترويج لنموذجها السياسي والاقتصادي، وانتهاءً بموافقتها على نصب أجزاء من الدرع الصاورخية لحلف الناتو والشروع في تشغيلها في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

من هنا وجهت إيران انتقادات عنيفة إلى السياسة التركية إزاء سورية، محذّرة تركيا من أن سورية تمثّل «خطاً أحمر» بالنسبة إليها. كما انتقدت المساعي التركية الهادفة إلى الترويج لنموذجها السياسي في بلدان الثورات العربية، حيث قال مستشار المرشد للعلاقات الدولية وزير الخارجية الأسبق علي ولايتي في هذا السياق إن «العلمانية الإسلامية التركية هي نموذج للديمقراطية الليبرالية الغربية، وهي غير مقبولة بالنسبة إلى البلدان التي تشهد صحوة إسلامية حالياً». ووصلت حدة التوتر بين الطرفين إلى درجة تهديد إيران، على لسان قائد القوة الجوية الفضائية التابعة للحرس الثوري العميد أمير علي حاجي زاده، بأن الدرع الصاروخية ستكون «أول أهداف إيران في حال تعرضها لهجوم». وقد نفى وزير الخارجية الإيرانية هذا التصريح لاحقاً ووصفه بغير المسؤول، وقال إن «المرشد ورئيس الجمهورية ووزير الخارجية وحدهم لهم الحق في التعبير عن الموقف الرسمي».

لقد أدركت إيران سريعاً فداحة خسارة تركيا التي كانت ظهيراً إقليمياً هاماً لها في بعض المراحل، مثلما حدث عندما حاولت التوسط من أجل تسوية أزمة الملف النووي، ووقّعت مع إيران والبرازيل في أيار/مايو ٢٠١٠ الاتفاق الثلاثي لتبادل اليورانيوم، رغم أن ذلك أدى إلى توتير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومثلما حدث أيضاً عندما عارضت تركيا قرار مجلس الأمن الرقم ١٩٢٩ الذي صدر في ٩ تموز/يوليو من العام نفسه بفرض عقوبات على إيران. ومن هنا تحرص إيران على ألا يتجاوز التصعيد في علاقتها بتركيا منسوباً يهدد مصالحها.

(٦) ارتباك في مواقف الحلفاء الآخرين: بدت انعكاسات الأزمة السورية جلية على مواقع حلفاء إيران، لا سيما حزب الله وحركة حماس؛ فقد بدا حزب

الله أكثر ارتباكاً بعد وصول الثورات والاحتجاجات إلى سورية، خصوصاً أن هذا التطور وضعه أمام مأزق «بدائل ضيقة» بعد تأييده للثورتين المصرية والتونسية. ودفعت الضغوط المتوالية على النظام السوري حزب الله إلى الإصرار على إنجاح مهمة تشكيل حكومة نجيب ميقاتي، ودعمها في مواجهة جميع الجهود الساعية إلى إسقاطها أو إضعافها، وذلك بهدف تحصين القرار اللبناني ضد تلك الضغوط.

لقد نأى لبنان بنفسه عن العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس وزراء الخارجية العرب على سورية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وتحفظ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ على قرارات وزراء الخارجية العرب بشأن إنهاء مهمة بعثة المراقبين العرب، ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، وتجميد جميع التعاملات الدبلوماسية مع سورية. كما امتنع لبنان عن التصويت على القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، ودعا إلى الوقف الفوري للعنف الذي يشنه النظام السوري على المحتجين، وأيد الخطة العربية التي تدعو إلى إجراء حوار بين النظام والمعارضة، وتسليم الرئيس سلطاته إلى نائبه. كما رفض المشاركة في مؤتمر «أصدقاء سورية» الذي عُقد بتونس في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢.

لكن الملاحظ هو حرص كلٍّ من إيران وحزب الله على توجيه رسائل قوية إلى الخارج مفادها أن الضغوط المفروضة على النظام السوري لن تنجح في تفكيك محور المقاومة؛ إذ كان لافتاً تعمّد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، التشديد على أن إيران هي مصدر الدعم الأساسي للحزب، حيث قال في هذا السياق: «إن الله أغنانا بدولته الإسلامية في إيران عن أي فلس في العالم حلال أو حرام». وجدير بالذكر أن قوى ١٤ آذار كانت قد وظفت تصريحات قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني، التي سبق ذكرها، ونصها إن «إيران حاضرة في الجنوب اللبناني والعراق، وأن هذين البلدين يخضعان بشكل أو آخر لإرادة طهران وأفكارها»، بهدف الضغط على حزب الله واتهامه بـ «اتّباع أجندة إيرانية»، الأمر الذي دفع الحكومة اللبنانية إلى رفض هذه التصريحات، والمطالبة بعدم «استخدام الجنوب صندوق بريد بين إيران والولايات المتحدة». ومن جانبها، استغلت إيران زيارة وزير الدفاع اللبناني فايز

غصن، في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، لتجديد دعمها للجيش والمقاومة في لبنان، حيث أكد وزير الدفاع أحمدي وحيدي أن الهدف من محاولة الولايات المتحدة «شطب سورية من معادلة المقاومة هو ضرب محور المقاومة لصالح الكيان الإسرائيلي»، وأضاف أن «إيران على استعداد لدعم وتقوية الجيش اللبناني»، وأن «لبنان وسورية جبهة مقاومة ضد إسرائيل».

أما حركة حماس، فقد أخذت توجه رسائل إلى الخارج تفيد إمكانية ابتعادها تدريجياً عن المسار الإيراني، وهو ما بدا جلياً في التطورات التي ألّمت بعلاقتها مع فتح (سيتم التعرض لهذه العلاقات في الجزء الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي من هذا التقرير). وإدراكاً من إيران لخطورة هذا التطور، استغلت زيارة رئيس الحكومة الفلسطينية (المقالة) إسماعيل هنية لطهران ولقاءه المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، لتحذير حماس من المضي قدماً في اتجاه التسوية مع إسرائيل، لا سيما أن طهران تعي أن معنى ذلك خسارة ورقة تفاوضية هامة في صراعاتها مع القوى الدولية، وتعضيد جهود منافسيها لفرض عزلة عليها بغية كبح طموحاتها الإقليمية.

لكن هذه الضغوط لم تنجح في رأب الصدع في العلاقات الإيرانية ـ الفلسطينية، خصوصاً مع التباعد الناشىء عن الموقف من الأزمة السورية؛ إذ يُذكر أن حماس أيدت على لسان رئيس الحكومة (المقالة) إسماعيل هنية في خطبة الجمعة التي ألقاها في الجامع الأزهر في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، «ثورة الشعب السوري الذي يسعى إلى الديمقراطية والحرية والإصلاح». وحسم نائب رئيس المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق موقفها من الثورة السورية عندما كشف أن قيادة الحركة غادرت سورية لأنها ترفض «الحل الأمني» فيها و«تحترم إرادة الشعب»، وهي تطورات في مجملها سوف تضع طموحات إيران الإقليمية أمام اختبارات صعبة في المرحلة المقبلة.

وفي التحليل الأخير يمكن القول إن عاملين أساسيين من شأنهما التأثير سلباً في العلاقات العربية ـ الإيرانية في حدود الأمد المنظور:

العامل الأول هو الثورات العربية وما خلّفته من واقع جديد لا تجد إيران نفسها قادرة على التلاؤم معه بالضرورة، كما في صعوبة التوفيق بين دعمها الثورة في مصر وتونس وليبيا واليمن والاحتجاجات في البحرين ووقوفها ضد الثورة في سورية.

العامل الثاني هو حاجة إيران إلى مواجهة التطورات المحتملة في ملفها النووي بالتلويح بأوراق قوّتها في الساحات العربية التي تتمتع بنفوذ فيها. فمع أن إيران عادت مجدداً إلى طاولة المفاوضات بشأن برنامجها النووي في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، فإن احتمال توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إليها ما زال مطروحاً، وإن كان ليس موضع اتفاق إسرائيلي داخلي. وفي هذا السياق، أي ذلك المتعلق بالتحسب لاحتمالات الضغط السياسي/ الاقتصادي (وربما حتى عسكري)، يمكن وضع التصعيد الإيراني المتمثّل في زيارة الرئيس الإيراني لأول مرة إلى جزيرة أبو موسى منذ احتلال إيران لها في عام ١٩٧١، وهو ما حمل مجلس التعاون على تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة ضد إيران. كما يمكن وضع دخول إيران بكثافة على خط الأزمة السياسية الداخلية العراقية في السياق نفسه، لأنه جاء بهدف تدعيم موقف رئيس الحكومة نوري المالكي الذي تتسق سياساته مع الطروحات الإيرانية، وجاءت زيارة المالكي لطهران ولقاؤه بالمرشد علي خامنئي تأكيداً لهذا الدعم.

ثالثاً: النظام العربي ومأزق التغيير

تطورت أوضاع النظام العربي منذ صدور التقرير السابق في أيار/مايو ٢٠١١ وحتى صدور هذا التقرير، على نحو يحمل من ناحية بعض الإحباط ممّا يجري في الساحة العربية استناداً إلى مؤشرات تفيد بعدم حدوث تغيير ملموس إلى الأفضل، إن لم يكن تراجعاً في أوضاع النظام، ويحمل من ناحية ثانية نذراً متكررة تنطوي على تحديات جديدة وخطيرة يواجهها هذا النظام، وإن تكن الأمانة تقضي بالإشارة إلى بعض التطورات الإيجابية، أو بالأحرى بداية لهذه التطورات. وسوف يتناول هذا الجزء من التقرير عدداً من النقاط الفرعية على النحو التالي:

- الجامعة العربية ومأزق التغيير.
- بدايات إيجابية في تطوير التجمعات الفرعية.
- مخاطر تفكيك الدولة الوطنية العربية وتداعياتها على النظام العربي.
- قمة بغداد «التاريخية».
- «الربيع العربي» وأزمات العلاقات العربية ـ العربية.
- سيناريوهات التحوّل من نظام عربي إلى نظام إسلامي.

١ ـ الجامعة العربية ومأزق التغيير

شكّلت حركة التغيير الراهنة في الوطن العربي مأزقاً للجامعة العربية بأكثر من معنى. رأينا بدايات المأزق عندما اتخذت الجامعة رسمياً موقفاً صريحاً ممّا يجري في ليبيا ينحاز إلى الثوار ضد النظام القائم. وقد سهَّلت من هذا الموقف علاقات ليبيا الرسمية السيئة بعديد من الأقطار العربية، وقرب نهاية مدة ولاية الأمين

العام السابق. ولا شك أن الاعتبارات الحقوقية والأخلاقية أملت على الجامعة الموقف السابق، ولكن ثمة ملاحظات قد تكون صادمة، غير أنها تعبّر عن طبيعة الجامعة؛ فليس من عادة الجامعة أن تتدخّل أصلاً في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي، فهي جامعة «حكومات». بالإضافة إلى ذلك، مع أن موافقة الجامعة على التدخّل الخارجي لحماية الشعب الليبي وجدت صدى طيباً لدى الثوار، فلا بد من ملاحظة أن التدخّل طُلِب من مجلس الأمن، ومن ثم خرجت إدارته تماماً من الأيدي العربية بعد أن انتهى به الأمر إلى حلف الناتو.

لم يسبق للجامعة على مدار عمرها، الذي يقترب من السبعين عاماً، أن تدخلت في شأن داخلي عربي إلا لتقصّي الحقائق بناءً على دعوة من الطرف الموجود في السلطة، كما فعل ثوار اليمن عام ١٩٤٨ حين طلبوا من الجامعة التحقق من التدخّل الخارجي الذي يحاول إجهاض الثورة (ولم يتمكن وفد الجامعة من الوصول إلى اليمن أصلاً، ناهيك عن أن الثورة سرعان ما تمت تصفيتها)، أو لترتيب تسوية في حرب أهلية أو نزاع داخلي بموافقة السلطات الرسمية، وليس الانحياز إلى أحد هذه الأطراف، كما حدث في كلٍّ من لبنان إبان الحرب الأهلية التي بدأت في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وكذلك في السودان في حرب انفصال الجنوب وما واجهه من مشكلات أخرى في الشمال، أو للمشاركة في حفظ الأمن داخل بلد عربي، كما حدث في فترات قصيرة في بداية الحرب الأهلية اللبنانية التي سبقت الإشارة إليها. ويلاحظ أن الجامعة عندما دعتها الحكومة الوهمية القائمة في الصومال إلى التدخّل، أحالت الموضوع إلى مجلس الأمن، ثم باركت صراحة أو ضمناً التدخّل الإثيوبي في الصومال عام ٢٠٠٦، كما تجاهلت ما يحدث من حين إلى آخر من تدخّل فرنسي في بنية الدولة والسلطة في جزر القُمر. بالتالي، فإن الموقف ممّا جرى في ليبيا يمثل استثناءً، أما اليمن فقد حدثت بشأنه إشارة عابرة لم تتكرر، فيما لم يعرّض التعاقب السريع للأحداث في تونس ومصر الجامعة لأي مأزق.

في هذا الإطار، اتخذ مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين قراراً بتعليق مشاركة ليبيا في جميع اجتماعات الجامعة العربية ومؤسساتها، وهو من القرارات النادرة في تاريخ الجامعة، إذ يكاد يكون ثالث قرار من نوعه بعد تعليق عضوية جمهورية جنوب اليمن عقب اتهام قادتها بالتورط في اغتيال رئيس اليمن الشمالي عام ١٩٧٨، وتعليق عضوية مصر بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وكلا القرارين يرتبط بواقعة ذات صلة بالعلاقات بين الدول، وليس

بالأوضاع الداخلية في إحدى الدول الأعضاء، كما هو الحال في ليبيا.

وعلى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي تصادف فيها الجامعة العربية مرحلة تغيير ثوري في الوطن العربي، إذ مرت عليها من قبل موجة تغيير الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فإن أثر هذه الموجة الأخيرة في الجامعة كان محدوداً إذا قورن بما يحدث الآن، وربما يرجع ذلك إلى أن آلية التغيير ـ كما في الثورتين المصرية ١٩٥٢ والعراقية ١٩٥٨ ـ كانت تبدأ بالجيش الذي يسيطر بسرعة على الأمور، خاصة أن التغيير كان مطلباً شعبيّاً، وبالتالي فإن تلك الثورات لم تسبب حرجاً يُذكر للجامعة العربية لأن نظم الحكم كانت تتغير بين يوم وليلة، أما الآن فإن مخاض التغيير يطول أمده، ودرجة العنف المستخدم في محاولة وأده عالية للغاية، الأمر الذي يسبب حرجاً شديداً للجامعة العربية، على الأقل لأنها يجب أن تفعل أي شيء إزاء ممارسات بعض النظم ضد شعوبها على نحو ينطوي على إفراط في استخدام العنف.

كما أن القوة القائدة للتغيير في ذلك الوقت، وهي مصر، حرصت على أن تبقى الجامعة العربية بعيدة قدر المستطاع عن تداعيات هذا التغيير، محافظة للجامعة على دورها القومي في مواجهة التحديات الخارجية (كإسرائيل)، أو المخاطر التي تهدد النظام العربي من داخله (كما في أزمة المطالبة العراقية الأولى بالكويت في ١٩٦١)، وربما لم يشذ عن هذا الاتجاه العام سوى الثورة اليمنية (١٩٦٢) التي واجهت حرباً أهلية، إذ ناصبتها العداء القوى التقليدية المضادة للثورة بدعم خارجي غير مباشر، فيما كانت مصر تؤيد الثورة اليمنية مباشرة بقوات عسكرية. وبسبب طول أمد الصراع حول هذه الثورة، فإنه وجد طريقه إلى الجامعة العربية، وإن كان الوزن القيادي لمصر آنذاك قد جعل جهود الجامعة تقتصر على وساطة هادئة لم يكن لها أي تداعيات سلبية على الجامعة.

وفي السياق السابق، اتخذ مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قراراً غير مسبوق بالتدخّل في ليبيا حماية لشعبها، غير أنه وضع مفاتيح هذا القرار في أيدي مجلس الأمن الذي وافق على التدخّل العسكري لفرض حظر جوي على قوات العقيد القذافي، وانتهى الأمر بالتنفيذ إلى أن آل إلى حلف الناتو، وتجاوز فكرة الحظر الجوي إلى محاولة تدمير الذراع العسكرية للعقيد القذافي. وربما ساعدت العلاقات العربية السيئة ـ أو على الأقل غير المستقرة ـ للنظام الليبي، وكذلك رغبة الثوار الليبيين في التدخّل الخارجي، على تمرير القرار عربيّاً، وإن بدأ النقد الموجّه

إلى أداء الناتو يتصاعد بالتدريج، بما في ذلك من قِبل الثوار أنفسهم. ولذلك، كانت الجامعة حريصة على عدم اتخاذ قرار مماثل في الحالة السورية، واكتفت بتعليق مشاركة وفود النظام السوري في اجتماعات الجامعة العربية وكافة المنظمات والأجهزة التابعة لها، وذلك ابتداء من تاريخ انعقادها في ١٦/ ١١/ ٢٠١١، إلى حين التزام الحكومة السورية بتعهداتها بموجب خطة العمل العربية.

وفي الجلسة ذاتها قرر مجلس وزراء الخارجية إيفاد بعثة مراقبين إلى سورية. ونظراً إلى الخلاف مع الحكومة السورية حول مهام هذه البعثة ومركزها القانوني، دعا المجلس الحكومة السورية في ٢٤/ ١١ إلى توقيع البروتوكول الخاص بهذه البعثة، تمهيداً لإرسالها، وفي حالة امتناع الحكومة السورية عن التوقيع أو في حالة إخلالها بالبروتوكول بعد توقيعه، يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد يومين للنظر في فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري (حددها القرار تفصيلاً) بما لا يؤثر في الشعب السوري، على أن تُعرَض نتائج هذا الاجتماع على مجلس الجامعة. وفي ٢٧/ ١١ اجتمع المجلس وأقر هذه العقوبات فعلاً، وبعدها تم التوصل إلى توافق بين الجامعة والحكومة السورية على مهام بعثة المراقبين ومركزها القانوني، وفي هذا الإطار بدأت البعثة مهامها على الأراضي السورية.

وفي ٢٢/ ١/ ٢٠١٢، تدارس مجلس الجامعة تنفيذ البعثة مهامها، وأكد في قراراته مطالبه السابقة بوقف العنف، والإفراج عن المعتقلين، وضمان حرية التظاهر السلمي، غير أنه زاد في قراراته تحديداً زمنياً بضرورة بدء الحوار في خلال أسبوعين، وبادر بالدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين تشارك فيها المعارضة، وتكون مهمتها الدعوة إلى انتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بإشراف عربي ودولي، وكذلك انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، وتفويض رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات كاملة للتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية، وأخيراً دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لهذه الحكومة، والطلب من الأمين العام إبلاغ مجلس الأمن لدعم هذه الخطة.

ومن الواضح من كل ما سبق، وعلى الرغم من طلب إبلاغ مجلس الأمن لدعم الخطة العربية، أن الجامعة كانت حريصة على عدم تكرار خطأ التدخّل العسكري الدولي في ليبيا، غير أن النظام السوري واصل التمسك بنهجه من دون أدنى تغيير، ومن هنا قرر الأمين العام في ٢٨/ ١، بعد التشاور مع عدد من وزراء الخارجية العرب، وقف أعمال بعثة الجامعة في سورية، وبالتالي تكون

الجامعة قد عجزت عن تحقيق أي تقدم في حل الأزمة السورية، وألقت بثقلها خلف جهود المبعوث الأممي كوفي أنان التي لم تحقق بدورها أي تقدم حتى كتابة هذا التقرير (أيار/مايو ٢٠١٢). ويعني ما سبق أن المأزق الذي واجهته الجامعة ولا تزال تواجهه إزاء «تحولات الربيع العربي» ليس فقط مأزقاً قانونياً يتعلق بتكييف تدخّل الجامعة في شؤون داخلية عربية، وإنما هو أيضاً مأزق يتصل بفاعلية تدخّل الجامعة حين يحدث، ويثير هذا مجدداً قضية تطوير الجامعة العربية.

٢ ـ بدايات إيجابية في تطوير التجمعات الفرعية

في بداية ثمانينيات القرن الماضي، حدثت اندفاعة عربية نحو تكوين «تجمعات فرعية» داخل النظام العربي. وكان ذلك التطور قد عكس اتجاهات التكامل الإقليمي في تجارب عالمية عدة؛ فقد بدأ النظام العربي «كلياً» تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ بعضوية جميع البلدان العربية المستقلة في ذلك الوقت. وكان كل بلد عربي يحصل على استقلاله لاحقاً يحرص على الانضمام إلى الجامعة العربية، بحيث استمرت الجامعة حقيقة «كلية»، على العكس من تجربة التكامل الأفريقي، على سبيل المثال، وهي التجربة التي بدأت بتجمعات جزئية وانتهى بها الأمر إلى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي الآن) لتجمع هذا الشتات في مؤسسة واحدة. والأمر نفسه ينطبق على تجربة التكامل الأوروبي التي بدأت عام ١٩٥٧ بـ ٦ دول، ثم وصلت الآن إلى ٢٧ دولة من دون أن تشمل مع ذلك حتى الآن الدول الأوروبية كافة.

ثم بدأ النظام العربي يشهد في ثمانينيات القرن الماضي ظاهرة «التجمعات الفرعية»، وذلك بتكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١، وكان ذلك التطور مفهوماً على أساس المخاطر الأمنية التي باتت تحدق ببلدان الخليج العربية منذ ذلك الوقت، بعد نجاح الثورة الإيرانية في شباط/فبراير ١٩٧٩، والتدخّل السوفياتي في أفغانستان في نهاية العام نفسه، وتفجّر الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

ثم شهدت نهاية العقد، وتحديداً في شباط/فبراير ١٩٨٩، نشأة تجمّعين فرعيين آخرين، **أولهما**، وهو مجلس التعاون العربي، لا يستند إلى أساس جغرافي، كما هو الحال في مجلس التعاون الخليجي، و**ثانيهما** الاتحاد المغاربي الذي تأسس مع مجلس التعاون العربي في التوقيت نفسه تقريباً. وعليه، أصبحت ظاهرة «التجمعات الفرعية» ظاهرة عامة في النظام العربي؛ إذ شملت ١٥ بلداً،

منها ٦ بلدان خليجية و٥ بلدان مغاربية، بالإضافة إلى الأعضاء الـ ٤ في مجلس التعاون العربي. ولم يعد خارج هذه التجمعات من بلدان عربية هامة سوى سورية والسودان. ولم يكن في نشأة هذه التجمعات في حد ذاتها مشكلة؛ فقد كان من شأن نجاحها أن يوجد مراكز قوة داخل النظام العربي يمكن بائتلافها أن يتحقق تكامل عربي شامل، وقد كان هذا هو منطق تكوين هذه التجمعات، أي أن تكون بديلاً من الوحدة العربية الشاملة، بعد أن أخفق هذا النهج الأخير على مدار عقود في تحقيق هذه الوحدة.

غير أن المشكلة تمثلت أولاً في أن غالبية هذه التجمعات لم تكن مؤهلة، بحكم قواعد تأسيسها، لتحقيق هدف الوحدة العربية؛ فقد كان مجلس التعاون الخليجي نادياً مغلقاً على أعضائه إلى درجة أن نظامه الأساسي لم ينص على طرق اكتساب العضوية. أما الاتحاد المغاربي، فقد كانت العضوية فيه مفتوحة للدول الأفريقية. وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية لتطوير العلاقات العربية ـ الأفريقية، فإن هذا شيء والطريق إلى الوحدة العربية الشاملة شيء آخر. وكان مجلس التعاون العربي هو التجمّع الوحيد الذي صنفه مؤسسوه على أنه أحد تنظيمات الأمة العربية، وكانت عضويته مفتوحة لكل قُطر عربي. أما المشكلة الثانية، فتتمثّل في أن هذه التجمعات ـ ربما باستثناء مجلس التعاون الخليجي ـ كانت تحوي بذور عجزها؛ فقد عانى الاتحاد المغاربي مشكلة الصحراء بين الجزائر والمغرب، وهي المشكلة التي كان من شأنها تجميد العمل في الاتحاد اعتباراً من عام ١٩٩٤ وحتى الآن. وتباينت أهداف الأعضاء في مجلس التعاون العربي بين العراق الذي كان يريد أن يؤمن قيادته للنظام العربي بوجود مصر داخل المجلس، ومصر التي اعتبرته أداة مفيدة في استكمال خطوات عودتها إلى النظام العربي بعد قطيعة دامت عقداً من الزمن بسبب المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، والأردن الذي كان يريد الاستقواء بالمجلس ضد كلٍّ من إسرائيل وسورية، واليمن التي نظرت إليه باعتباره آلية مفيدة لدعم الجانب اليمني في النزاع الحدودي مع السعودية.

هكذا انفجر مجلس التعاون العربي من داخله بعد تناقض السياستين العراقية والمصرية في أزمة الخليج عام ١٩٩٠. والغريب أن المجلس لم يستمر من دون مصر، مع أن موقفي الأردن واليمن كانا أقرب إلى الموقف العراقي، وربما يشير هذا إلى هشاشة بنية المجلس، وتجمّد الاتحاد المغاربي بسبب قضية الصحراء اعتباراً من آخر عام ١٩٩٤، كما سبقت الإشارة. ولم يبق في الساحة سوى مجلس التعاون الخليجي الذي كان يتميز من التجمعين الآخرين بالتجانس السياسي

والاجتماعي والاقتصادي بين أعضائه. وهكذا انتظم العمل في مؤسساته حتى الآن، وإن بفاعلية محدودة لا تتناسب مع ما حققه من إنجازات منذ تأسيسه قبل قرابة ثلث قرن. وربما يرجع هذا الإنجاز المحدود إلى التناقض ـ ولو الثانوي ـ بين «الشقيقة الكبرى» (السعودية) وباقي الأعضاء. كما أن مناهج السياسة الخارجية اختلفت في بعض القضايا والتفاصيل في ما يتعلق بقضايا، مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتعامل مع إيران، بالإضافة إلى وجود مشكلات حدودية بين عدد من الأعضاء.

في إطار هذا الوضع للتجمعات الفرعية العربية، وقعت ثورات «الربيع العربي»، ولم يكن واضحاً منذ البداية كيف ستؤثر في النظام العربي عامة وفي تجمعاته الفرعية خاصة. غير أن التطورات سرعان ما أتت بجديد بالنسبة إلى التجمعين الباقيين ـ بغضّ النظر عن مشكلاتهما ـ وهما مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي. وتمثّل هذا الجديد في الدعوة إلى تحويل المجلس إلى اتحاد بالنسبة إلى الأول ومحاولة التفعيل بالنسبة إلى الثاني.

أ ـ اتحاد الخليج: الفكرة والصعوبات

فاجأ العاهل السعودي الرأي العام الخليجي والرأي العام العربي بدعوته في قمة الرياض الـ ٣٢، التي انعقدت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر٢٠١١، بلدان المجلس إلى تجاوز مرحلة التعاون إلى الاتحاد في كيان واحد. كان متوقعاً أن يحتل عدد من الملفات، كالوضع في كل من سورية واليمن والعلاقات مع العراق، موقع الصدارة في جدول أعمال القمة، ولكن سرعان ما حلّت محلّها مبادرة العاهل السعودي. وبدت مبررات الدعوة منطقية لأسباب ثلاثة: **أولاً** لأن الثبات على الواقع ـ وفقاً للملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ـ يعني من الناحية العملية التراجع إلى الخلف ما دامت الأحداث تتجاوز الواقع؛ **ثانياً** لأنه أشار بحق إلى التحديات التي تستدعي اليقظة ووحدة الصف والكلمة، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى ما يموج به الوطن العربي من إرهاصات تغيير، وكذلك إلى تحدي العلاقة مع إيران ذات المشروع السياسي الإقليمي المعروف؛ **ثالثاً** لأن مبادرة العاهل السعودي تستند إلى النظام الأساسي للمجلس، الذي نشأ منذ قرابة ثلث قرن، وهو ينص في مادته الرابعة على أن أهداف المجلس الأساسية تتمثّل في «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها».

تبنّت القمة في بيانها الختامي مقترح الملك عبد الله، والسؤال هنا: هل جاء هذا التبنّي من باب «درء الحرج»، كما تعوّدنا في قرارات الجامعة العربية: «نوافق ثم لا نلتزم»؟ الحقيقة أن الإجابة قد تكون بالنفي، **أولاً** لأن ثمة تشابهاً واضحاً في البنى الاجتماعية والثقافية لبلدان المجلس، ناهيك عن التطابق في طبيعة نظم الحكم، و**ثانياً** لأن المخاطر التي استند إليها العاهل السعودي في دعوته حقيقية، و**ثالثاً** لأن القمة لم تكتف بتبنّي الفكرة، وإنما قررت أيضاً تشكيل هيئة بواقع ثلاثة أعضاء من كل بلد، توكل إليها دراسة المقترحات من جميع جوانبها في ضوء الآراء التي تم تبادلها بين القادة، على أن يسمّي كل بلد ممثليه في موعد أقصاه أول شباط/فبراير ٢٠١٢ بحيث تقدّم الهيئة في الشهر التالي تقريراً أولياً عن عملها إلى المجلس الوزاري في دورته الأولى لعام ٢٠١٢ لرفعه إلى قادة بلدان المجلس، على أن تقدّم الهيئة لهم توصياتها النهائية إلى اللقاء التشاوري الرابع عشر. إذن، نحن إزاء جدول زمني محكم، وهو أمر إيجابي في حد ذاته، غير أن الحكم على جدية تناول الفكرة لن يكون ممكناً إلا بعد أن تنتهي الهيئة من عملها.

إن الفكرة الاتحادية لن تعاني، في تطبيقها على أعضاء مجلس التعاون الخليجي، معضلة التباين التي واجهت كثيراً من التجارب الوحدوية؛ فثمة تشابه واضح ـ كما سبقت الإشارة ـ في البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية. ولن تواجه الفكرة أيضاً معضلات مؤسسية ضخمة، بالنظر إلى خبرة بلدان المجلس على مدار ثلث قرن، في بناء مؤسسات خليجية والتعامل معها، فضلاً عن أنها لن تعاني مشكلة النخب الحاكمة التي يؤدي الاتحاد إلى فقدانها دورها أو تراجعه، فتعمل من ثم على تخريب الاتحاد، أو على الأقل معاداته، لأن المتصوَّر هو أن «اتحاد الخليج» لن يمس نظم الحكم القائمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن عملية تأسيس الاتحاد ستواجه بما يسمى معضلة التوازن بين أعضائها.

وحلول هذه المعضلة معروفة؛ إذ يمكن بسهولة أن يتم في أثناء بناء مؤسسات الاتحاد تطبيق المبدأ الفدرالي الذي كان «الاتحاد الأمريكي» هو أول من أخذ به؛ فبموجب هذا المبدأ، تكون للأعضاء حقوق منصوص عليها في دستور الاتحاد لا تستطيع السلطة الفدرالية المساس بها. وعادة ما لا تشمل هذه الحقوق الأمور المتعلقة بالسياستين الخارجية والدفاعية، بما في ذلك الحق في إنشاء بعثات دبلوماسية أو تكوين قوات مسلحة. كما تكون للأعضاء مؤسسات حكمهم الخاصة بهم، من تنفيذية وتشريعية وقضائية، على ألا تخالف في عملها المبادئ العامة للاتحاد. ويلفت النظر مثلاً إلى أن السلطة التشريعية في الولايات المتحدة

الأمريكية وجميع الاتحادات الفدرالية الأخرى تكون في يد مجلسين، أحدهما يتكون على أساس قاعدة المساواة التامة بين الأعضاء (مجلس الشيوخ في الحالة الأمريكية)، والثاني يعكس التفاوت بينها وفقاً لعدد السكان (مجلس النواب)، ولا يمر تشريع يتعلق بالاتحاد من دون موافقة كلا المجلسين، بحيث يطمئن كل من القليل والكبير سكاناً إلى أن الآخر لن يسيطر على عملية التشريع في الاتحاد.

أما رئاسة الاتحاد، فيمكن أن تكون بالتناوب سنوياً، أو تكون لحاكم أحد الأعضاء يختاره الباقون لمدة محددة، أو رئاسة جماعية في شكل مجلس توضع آلية صنع القرار فيه بالطريقة التي تقوّي السلطة الاتحادية من دون أن تكون على حساب الأعضاء الذين قد لا يوافقون على القرار المتخذ. وإذا أريد لهذه الآلية أن تكون قوية تماماً (تصدر القرارات فيها بأغلبية الثلثين على سبيل المثال)، يمكن في هذه الحالة ترك نوع من المرونة للأعضاء غير الموافقين على القرار، بما يتيح لهم عدم الالتزام به لوقت معيّن أو غير محدد، كما هو وضع بريطانيا في الاتحاد الأوروبي في ما يتعلّق بالسياسة النقدية على سبيل المثال.

كما أن تعزيز قوات «درع الجزيرة» سيكون مطلوباً بإلحاح في الاتحاد الجديد، ويفترض ألا يثير هذا مشكلات تُذكر من حيث المبدأ، ولكن ما يمكن أن يثير خلافات هو السياسة الخارجية الموحدة، لأن ثمة تبايناً في بعض أبعاد السياسات الخارجية لبلدان المجلس، ومع ذلك فإن الحوار المصاحب لعملية تأسيس الاتحاد يمكن أن يحل هذه المشكلة.

وتبقى المشكلة الاقتصادية، لأن ثمة بلداناً خليجية بالغة الثراء وأخرى متوسطة الثراء، كما أن هناك خلافاً في الرؤى الاقتصادية لبعض المسائل. وبما أن فكرة دمج ثروات الأعضاء لن تكون واردة، فسيتعيّن على الاتحاد الجديد أن يتوصل إلى آلية تتم بواسطتها مساعدة البلدان الأكثر ثراءً للأقل ثراءً بما يقرّب مستويات النمو بينها جميعاً، ويسهل عملية الاتحاد الحقيقي، وهو ما فعلته ـ مع الفارق بطبيعة الحال ـ ألمانيا الغربية مع ألمانيا الشرقية بعد الوحدة.

وحتى الآن لا يبدو أن الفكرة وصلت إلى غايتها، وهو أمر لن يتم التأكد منه إلا بتبنّي المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الرؤى التنفيذية التي ستضعها اللجنة التنفيذية المشكّلة لهذا الغرض. ومن الواضح أن التحسب لتداعيات «الربيع العربي» على المجلس وأعضائه قد يكون هو المبرر الرئيسي لهذه المبادرة السعودية.

ب ـ الربيع العربي والاتحاد المغاربي

تمثّل التطور الثاني بخصوص التجمّعات الفرعية بمبادرة من رئيس تونس المنصف المرزوقي من أجل تفعيل الاتحاد المغاربي. وقد اتّسمت هذه المبادرة بجدية واضحة؛ إذ بدأ الرئيس التونسي في أثناء زيارته ليبيا في أوائل كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ بالحديث عن اندماج تونسي ـ ليبي، وعن اتحاد للشعوب العربية المستقلة، وعن تفعيل الاتحاد المغاربي، ثم أتبع القول بالفعل، فقام بجولة مغاربية شملت جميع أعضاء الاتحاد، ورفع شعار ضرورة عقد قمة مغاربية في هذا العام للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٤، وأعلن حصوله على موافقة جميع قادة المغرب العربي على انعقاد هذه القمة التي ستستضيفها تونس. ثم تبع ذلك انعقاد مجلس وزراء خارجية الاتحاد المغاربي في ذكرى تأسيسه، وكان واضحاً أن ثمة اتفاقاً على تفعيل الاتحاد، وإن كان قد اتضح بالقدر نفسه اختلاف مناهج الدول الأعضاء بشأن تحقيق هذه الغاية. وعلى هامش اجتماع المجلس، اجتمع وزيرا خارجية المغرب والجزائر، وأعربا عن ثقة بلديهما في تحريك الاتحاد في ضوء التغيرات الكبرى التي تشهدها المنطقة.

ولا شك في أن هذه التطورات أحيت الأمل في بعث الحياة في الاتحاد المغاربي، ولكن هذا الأمل يجب أن يبقى حذراً، ويجب أن يكون المتحمسون له على بيّنة من الصعاب الحقيقية التي تعترض تنفيذه؛ فهناك أولاً استمرار الخلاف المغربي ـ الجزائري حول قضية الصحراء، ويلاحظ أن التطورات الإيجابية السابقة لم تتناول هذا الخلاف من قريب أو بعيد، باعتراف طرفيه نفسيهما، وهي قضية بالغة المحورية والتعقد لأنها تتعلّق بالتنافس بين أكبر دولتين في الاتحاد وبتوازنات القوى في منطقة المغرب العربي. وعلى رغم تعقّد القضية، فإن مقاربتها مغاربيّاً، تمهيداً لحلها، واجبة، حيث سيبقى ذلك الخلاف مهدِداً لمسيرة الاتحاد، ولن يجدي نفعاً حديث الرئيس التونسي عن الالتفاف حول الجدار (أي النزاع حول الصحراء) وليس الاصطدام به. ولذلك نجد أن المسؤولين في البلدين، مع تأييدهم فكرة تفعيل الاتحاد، حريصون على صوغ هذا التأييد في عبارات شديدة الحذر؛ فالرئيس الجزائري يتحدث عن «نهج واقعي تدرجي» في هذا الصدد، والمغرب يتبنّى في اجتماع مجلس وزراء خارجية الاتحاد فكرة إقامة منطقة حرة بين أعضائه، وكلها أشياء طبيعية. لكن قضية الصحراء ستبقى، كما سبقت الإشارة، قنبلة موقوتة في طريق الاتحاد، وربما كانت قضية فتح الحدود بين

البلدين أيسر كثيراً من قضية الصحراء، لكن فتح الحدود لا يعالج الأضرار المتوقعة في حال تفجّرت قضية الصحراء، لا قدّر الله.

ومن ناحية ثانية يجب ألا ننسى أن الأوضاع في المغرب العربي لم تستقر حتى الآن؛ فما زال مستقبل ليبيا يثير علامات استفهام كثيرة، بل إن البناء التونسي الجديد لم تكتمل صورته بعدُ، على رغم ما قطعته تونس من خطوات واثقة في هذا الصدد. وكذلك ما زالت العلاقات التونسية ـ الليبية تعاني آثار الثورة الليبية. وعلى سبيل المثال، حدث قبل زيارة الرئيس التونسي لليبيا بأيام قليلة اشتباك بين دورية حدودية تونسية وعناصر ليبية مسلحة حاولت التسلل إلى تونس، بالإضافة إلى مشكلة وجود رموز هامة من النظام الليبي السابق على الأراضي التونسية، الأمر الذي يعكّر صفو العلاقات بين البلدين. والأمر نفسه موجود في حالة العلاقات الليبية ـ الجزائرية ولأسباب مشابهة، هذا من دون الحديث عن تطورات مالي وما تلقيه من ظلال على الأوضاع الداخلية في الدول المغاربية.

ويعني ما سبق أن من حقّنا أن نتفاءل بمبادرة الرئيس التونسي والاستجابات المغاربية الرسمية لها على أعلى المستويات، لكن الخطاب السياسي ينبغي ألا يخفي عن أعيننا حقيقة الصعاب التي تواجه تنفيذ هذه المبادرة، التي يتمنى لها كلّ عربي التوفيق. وإذا كان العاهل السعودي قد بادر بدعوته إلى «اتحاد الخليج» تحسباً لتداعيات «الربيع العربي» على مجلس التعاون الخليجي وأعضائه، فإن دعوة الرئيس التونسي هي امتداد للفكر الثوري الجديد في تونس على الصعيد العربي. ويلاحظ في هذا الصدد أن الرئيس التونسي لم يكتف بمبادرته لتفعيل الاتحاد المغاربي، وإنما أعاد هدف الوحدة إلى جدول الأعمال العربي بحديثه عن اتحاد للشعوب العربية المستقلة، وهي فكرة ثورية نبيلة، لكنها سوف تصطدم بلا شك بممانعة من الدول التي لم تصل إليها موجات «الربيع العربي» بعد. ومع ذلك، فإن مجرد طرحها أمر إيجابي يذكّرنا بأهم أهداف المشروع النهضوي العربي، وهو الوحدة.

٣ ـ مخاطر تفكيك الدولة الوطنية العربية وتداعياتها على النظام العربي

في السادس من آذار/ مارس٢٠١٢، أعلن زعماء قبائل وسياسيون ليبيون في بنغازي تأسيس «إقليم فدرالي اتحادي» في شرق ليبيا، واختاروا الشيخ أحمد السنوسي، ابن عم آخر ملوك ليبيا، رئيساً للمجلس الأعلى للإقليم المذكور. وقد جاء القرار خلال مؤتمر عقد بمشاركة قرابة ٣ آلاف من أهل برقة، وقرر المؤتمر أن تكون مهمة المجلس الأعلى إدارة شؤون الإقليم، والدفاع عن حقوق سكانه

في ظل مؤسسات السلطة الانتقالية المؤقتة، واعتباره رمزاً لوحدة البلاد وممثّلها الشرعي في المحافل الدولية، كما أعلنوا في بيانهم الختامي اعتماد دستور الاستقلال الصادر عام ١٩٥١ كمنطلق، مع إضافة التعديلات التي تقتضيها الظروف الراهنة، وجدّدوا رفضهم الإعلان الدستوري وتوزيع مقاعد المؤتمر الوطني وجميع القوانين والقرارات التي تتعارض مع صفة السلطة القائمة كسلطة انتقالية، وأقروا دعمهم الكامل لبناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية.

كان لا بد لتطور على هذه الدرجة من الخطورة أن يثير ردود أفعال واسعة النطاق داخل ليبيا. وعلى الصعيد الرسمي، أعلن مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس الوطني الانتقالي، أن ما حدث يعَدّ أمراً خطيراً يهدد وحدة ليبيا، وأكد العمل للإبقاء على ليبيا موحدة حتى ولو بالقوة. وحسناً فعل الناطق باسم المجلس عندما أوضح أن معنى استخدام القوة هو «قوة القانون وقوة الثورة»، وهو تفسير مفتعل بطبيعة الحال، ولكن فضله أنه أوقف صب الزيت على النار المشتعلة. وحذّر عبد الجليل أهالي برقة من المتسللين والذين انضموا إلى الثورة في مرحلة متأخرة، وبينهم مسؤولون سابقون في نظام القذافي. كما اتهم أطرافاً عربية لم يسمّها بإذكاء الفتنة في شرق البلاد، فرُدّ عليه في المؤتمر الذي أعلن أن أتباع النظام المنهار وأعوانه لن يكون لهم أي دور في «برقة الاتحادية». وأضاف الشيخ السنوسي لاحقاً أن عبد الجليل نفسه كان وزير عدل في حكومة بلا عدل إبان حكم القذافي، كما نفى أي دور لأطراف عربية في ما حدث، وقال صراحة «لسنا انفصاليين، ولو كان انفصالاً لكنّا انفصلنا صراحة، لكننا وحدويون بطبعنا».

ومن ناحية أخرى انتـُقِد التطور السابق بنفي شرعيته، فلا يمكن لآلاف قليلة من أهالي برقة أن يحددوا مصيرها بالنيابة عن سكانها البالغ عددهم مليوناً ونصف مليون نسمة، من دون أي تفويض منهم. وأشير إلى أن إعلان برقة إقليماً اتحادياً قد يؤدي إلى تفكيك البلاد بتحريك مزيد من المناطق للمطالبة بالمثل، خاصة المناطق الغنية بالثروة النفطية، وهو العنصر المتوافر في حالة برقة التي تحتوي على ثلثي احتياطي النفط الليبي، فيما يسكنها ربع سكان ليبيا فقط، وهو ما سيؤدي إلى خلل كبير في توزيع الموارد على السكان. ومن ناحية أخرى رفضت جهات سياسية وحقوقية وأحزاب مختلفة الدعوة إلى إعلان برقة إقليماً اتحادياً، وكذلك رفضها بيان القوى الوطنية الموقّع من ٤٠ تجمعاً سياسياً وحقوقياً ومؤسسة. أما الرفض الأهم، فجاء من القوى الشعبية الليبية ذاتها، التي خرجت

في تظاهرات في عدة مدن ليبية، منها طبرق من مدن الإقليم نفسه، ترفض الدعوة الفدرالية باعتبارها دعوة مبطنة لتقسيم ليبيا. ولعل هذا ما يفسر تصريح مدير تحرير صحيفة **قورينا الجديدة** بأن ما حدث لن يكون له صدى في الشارع، كما علّق رئيس اللجنة العليا المستقلة لانتخابات المجلس المحلي في مصراتة بأن ما حدث غير قابل للتكرار، وأن سكان الإقليم الشرقي أنفسهم لن يقبلوه.

وثمة ملاحظات هامة على ما جرى، لعل أهمها الثلاث التالية:

الملاحظة الأولى: إن هذه الدعوة تجيء في مناخ انقسام يهدّد بتفكيك بعض البلدان العربية. كانت الفاتحة بدولة الصومال، التي فقدت وحدتها منذ قرابة ربع قرن، واشتعل فيها صراع لا ينتهي بين أمراء الحرب، إما تحقيقاً لمكاسب شخصية وإما تنفيذاً لأجندات خارجية. وقد تعودنا للأسف على وضع الصومال لنفيق على ما حدث بعد الغزو الأمريكي للعراق من تهديد لوحدته، كما شرع الحراك الجنوبي في الجمهورية اليمنية في التحول تدريجياً من صفته كحركة مطلبية إلى حركة انفصالية تهدف إلى إعادة الأوضاع في اليمن إلى سابق عهدها قبل الوحدة. وتعرض لبنان غير مرة ـ وبصفة خاصة عقب العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٦ ـ إلى ما يهدد تماسكه، إلى أن وصلنا إلى الانقسام العبثي عام ٢٠٠٧ بين حركة حماس التي انفردت بحكم قطاع غزة، وحركة فتح التي تتحكم في الضفة الغربية. وصُدمنا أخيراً في العام الماضي بانفصال جنوب السودان عن شماله رسمياً. إذن، لا تبدو الدعوة الأخيرة في برقة غريبة بالنسبة إلى المناخ العام في النظام العربي، وهو ما يجعل المرء ينظر بعين الشك إلى ما جرى، على رغم تأكيدات زعماء الحركة الاتحادية في برقة أنهم وحدويون لا يقبلون الانفصال.

وتشير **الملاحظة الثانية** إلى «محنة الفدرالية» في الوطن العربي؛ فهي في الأساس شكل وحدوي للدولة، ولنا في الولايات المتحدة التي تأخذ بهذا الشكل خبرة إيجابية شديدة الوضوح. وقد اتجه الفكر القومي العربي في عملية النقد الذاتي التي قام بها رواده إلى أن الفدرالية وليس الدولة الموحدة هي الصيغة المثلى للوحدة العربية، ولكن الفدرالية طبِّقت على نحو خاطئ لا علاقة له بها في حالة العراق بعد الغزو الأمريكي، فأصبح الأكراد دولة داخل الدولة، ومن يومها أصبح الفهم العربي العام للفدرالية متأثراً بالتجربة العراقية التي تشير إلى دور تفكيكي لا إلى دور وحدوي. ومن هنا الشك في مستقبل الدعوة الفدرالية في ليبيا، على رغم جميع التصريحات المطمْئنة والمنسوبة إلى زعمائها.

يضاف إلى ذلك أن ثمة فارقاً نوعياً بين أن تتحول الدولة من الحالة الفدرالية إلى الحالة الموحدة، وأن تتحول من الحالة الموحدة إلى الحالة الفدرالية؛ فشبهة التفكيك في الحالة الثانية قائمة مهما أكد زعماء الدعوة الفدرالية غير ذلك، فقد كانت ليبيا بعد استقلالها عام ١٩٥١ وحتى ١٩٦٣ دولة فدرالية تتكون من ثلاثة أقاليم هي برقة وفزان وطرابلس، ثم عاشت نصف قرن تقريباً في ظل دولة موحدة، ولذا فإن المناداة بالفدرالية في هذه الحالة نذير خطر، خاصة أنها تشير إلى الإخفاق في بناء دولة وطنية حديثة طوال نصف القرن المنصرم.

و**الملاحظة الثالثة** والأخيرة تتعلّق بكيفية المواجهة، وقد زل لسان رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي بالحديث عن استخدام القوة لمواجهة الموقف، وسبقت الإشارة إلى التراجع عن هذه التصريحات بتحريفها عن معناها الواضح، وهو أمر إيجابي يشير إلى اقتناع النخبة الحاكمة في ليبيا بأن استخدام القوة يزيد الأمور سوءاً، خاصة أن الدولة الليبية تمر الآن بواحدة من أضعف مراحلها، ولذلك فإن الحوار هو السبيل الوحيد المضمون إلى الخروج من هذا المأزق وغيره من المآزق في عدد من الأقطار العربية، وإلى تعزيز شوكة الدولة الليبية في ظل ما تبديه الجماهير والنخب في ليبيا من رفض للدعوة إلى الفدرالية. كما أن المجلس الوطني الانتقالي مسؤول عن إزالة أسباب سخط الذين يقفون في معسكر الفدرالية في برقة، وعلى رأسها شعورهم القديم والمستمر بالتهميش اقتصادياً وسياسياً، وهو شعور يبدو أنه امتد إلى ما بعد الثورة نتيجة قوانين وقرارات غير مدروسة للمجلس الانتقالي، وبهذا نساهم في تبديد النذر المقلقة التي تشير إلى مستقبل مخيف قد يشهد مزيداً من تفكيك للدولة الوطنية العربية.

٤ ـ قمة بغداد «التاريخية»

أُجّلت القمة العربية الدورية لعام ٢٠١١ لأسباب معروفة شرحها تقرير العام الماضي، منها ما يتعلق بإرهاصات الثورة في الوطن العربي، وهو ما أوجد حالة من عدم الاستقرار أو عدم اليقين بخصوص عدد من القادة العرب، ومدى استعدادهم لحضور القمة في تلك الظروف، ومنها ما يرتبط بالوضع في العراق ذاته الذي لم تكن هناك ثقة في قدرته على استضافة القمة في ظل ظروفه الداخلية عامة والأمنية منها خاصة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يخلو فيها عام من انعقاد القمة الدورية المقرر في بروتوكول دورية القمة الذي وافقت عليه قمة القاهرة عام ٢٠٠٠. وقد تكرر الموقف نفسه بالنسبة إلى قمة ٢٠١٢، إذ لم يكن

الوضع المؤسسي قد حُسم بعدُ في عدد من الأقطار العربية بسبب ملابسات «الربيع العربي»، كما أن العراق ظل يعاني أزماته السياسية والأمنية على نحو لافت.

ولكن إصرار العراق على إثبات وجوده عربياً انتهى إلى حسم اعتبار بغداد مكاناً لانعقاد القمة، وحوّلت السلطات الأمنية العراقية بغداد إلى سجن كبير لأهلها، ناهيك عن إعطائهم إجازة من العمل لمدة أسبوع، مع مناشدات من القيادات السياسية في العراق ـ وبالذات من رئيس الوزراء ـ لقادة العرب بالحضور، وتعهدات بأن يكون هذا الحضور آمناً. وقد تحولت مدة مؤتمر القمة على أي حال إلى أقل من يوم، إذ وصل القادة إلى بغداد صباح انعقاد القمة، وغادروها فور صدور بيان القمة وقراراتها، لأنهم آثروا عدم المبيت ليلة واحدة في عاصمة الرشيد. وهكذا، بعد أن كانت القمم العربية في زمن ولّى تُعقد لمدة تقترب من أسبوع، وتحاط باحتفالات شعبية وجماهيرية، أصبحنا نضع أيدينا على قلوبنا انتظاراً لمرور «ساعات» انعقاد القمة من دون كوارث أمنية، وأصبح المواطن العراقي العادي يضيق بانعقادها في بلده بسبب اقترانها بفرض كل هذه القيود على حرية حركته.

عُقدت القمة بالفعل في ٢٩ آذار/مارس٢٠١٢ ووصلت إلى بر الأمان، ولكن التمثيل فيها كان متدنياً؛ إذ حضرها ٩ من الزعماء العرب بالإضافة إلى مضيفهم العراقي، أي بأقل نسبة حضور للزعماء العرب منذ بدأ تقليد انعقاد قمم عربية في أنشاص في القاهرة عام ١٩٤٦ وحتى الآن. ويلاحظ أن أكثر من ثلثي الزعماء الذين حضروا القمة ينتمون ـ مع الاحترام والتوقير اللازمين لكل بلد عربي ـ إما إلى دول غير فاعلة في النظام العربي، وإما إلى دول صاحبة مشكلات عويصة تتصور أن من الممكن أن تجد لها حلاً في القمة، أو إلى دول تجمع بين السمتين معاً. وفي المقابل، غاب زعماء بلدان عربية هامة لاعتبارات أمنية أو سياسية، ومع ذلك ظهر بعد انتهاء القمة من يقول إنها كانت «تاريخية»، أو شكلت «منعطفاً» في تاريخ القمم العربية، وإن التمثيل فيها كان جيداً جداً.

ويبدو أننا بحاجة ماسة إلى معايير موضوعية أو «تعريفات إجرائية» تحدد لنا متى نستطيع أن نصف حدثاً بأنه «تاريخي» أو يشكل «منعطفاً» في مسار معيّن، ومتى يكون التمثيل في اجتماع ما رفيعاً أو متدنياً. ويذكّرنا هذا بتعبير أن المبادرة العربية لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي (التي دشنت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢) «لن تبقى على الطاولة طويلاً»؛ إذ بات هذا التعبير يتكرر بانتظام في

بيانات القمم العربية وقراراتها منذ سنوات، وكذلك في بيانات اللجنة المكلفة بمتابعة هذه المبادرة، فإذا كانت عدة سنوات قد مرت يحدث فيها كل يوم تآكل جديد للأراضي الفلسطينية المحتلة بفعل الاستيطان الإسرائيلي المتصاعد، فمتى يجيء هذا التوقيت، وكيف تجري حساباته؟

قد يكون إصدار أحكام موضوعية على قمة بغداد مبكراً الآن، ولكن بيانها الختامي ربما يحمل دلالات هامة بالنسبة إلى تقييمها. لقد ركزت القمة جل جهدها على أزمة الثورة السورية الشعبية، فتضمّن بيانها الختامي فقرات مطولة وجيدة عن هذه الأزمة، أهم ما فيها أنها بعد أن كررت المواقف العربية المعروفة، أكدت رفض التدخّل الأجنبي (خشية تكرار النموذج الليبي)، وكذلك تسليح المعارضة، حتى لا تتحول الثورة إلى حرب أهلية. غير أن الأهم من ذلك كله هو أن القمة لم تستطع التوصل إلى حل حقيقي للأزمة. وبعد الأزمة السورية انتقلت القمة إلى «قضية العرب الأولى»، كما كانت تسمّى ـ أي القضية الفلسطينية ـ فكررت بصددها مواقف القمم العربية السابقة على نحو شبه حرفي، على رغم الإخفاق الكامل للنهج الفلسطيني والعربي المتّبع منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، ثم تلت ذلك مجموعة من القضايا الأقل محورية التي يحرص أصحابها عادة على أن تسجل في بيانات القمم العربية إثباتاً للجهود التي قاموا بها من أجل تحقيق مصالح دولهم.

لكن المشكلة على هذا النحو تنجم عن سمات بنيوية في قرارات القمم العربية أخفقت في التخلص منها في العقود الأخيرة وحتى الآن. و**أول** هذه السمات أن الدول وكذلك المسؤولين عن إعداد قرارات القمم العربية يريدون من هذه القمم أن تكون قراراتها شاملة لجميع قضايا العرب، من القضية الفلسطينية إلى محو الأمية على سبيل المثال، ويؤدي هذا إلى إضاعة وقت يعتد به لـ «مطبخ» القمة الذي يمكن أن يركز جهوده على نحو أفضل إذا تناول عدداً محدوداً للغاية من القضايا ذات الأولوية الملحة في جدول الأعمال العربي. ولا يعني ذلك أن تحسين نوعية التعليم أو الربط الكهربائي بين البلدان العربية وغير ذلك أمور ذات أهمية ضئيلة، ولكن من الممكن دوماً أن تعقد لهذه القضايا مؤتمرات نوعية تدرسها وتصدر القرارات بشأنها. وينبغي أن نتذكر أن أنجح القمم هي التي ركزت على قضية واحدة كما في قمة ١٩٦٤ التي عقدت خصيصاً لمواجهة مخاطر المشروع الإسرائيلي لتحويل مجرى نهر الأردن، وقمة ١٩٦٧ التي عقدت للبحث في قضية واحدة هي إزالة آثار العدوان الإسرائيلي في تلك السنة (ولم تتجاوز

قراراتها بالمناسبة صفحتين)، وقمة ١٩٧٠ التي دعا إليها عبد الناصر لوقف نزيف الدم بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، وقمة بغداد ١٩٧٨ التي ركزت على كيفية الحيلولة دون أن تعقد حكومة مصر معاهدة مع إسرائيل، والاتفاق على العقوبات الفورية التي ستفرض عليها حال توقيعها المعاهدة.

والسمة البنيوية **الثانية** في قرارات القمم العربية هي لغتها، فهي لغة بعيدة عن «الفعل»، يبدو الزعماء العرب معها وكأنهم يجلسون على كراسيهم فوق قمة الأرض، يوجهون هذا بأن يفعل كذا، ويطالبون ذلك بالامتناع عن كذا... ويحرّضون ثالثاً، ويضعون رابعاً أمام مسؤولياته من دون أن تكون هناك أية مسؤولية فعل مباشر يتحملها العرب، بما في ذلك القضايا التي تخصهم مباشرة؛ فهم يدعون، على سبيل المثال، البلدان العربية التي لم تسدد حصتها في توفير شبكة أمان مالي للسلطة الفلسطينية بواقع مئة مليون دولار شهرياً إلى أن تبادر بذلك، علماً بأن صانعي قرار كهذا من الزعماء يكون معظمهم عادة من بين البلدان غير الملتزمة.

يبقى **ثالثاً** وأخيراً أن المراقب المدقق يستطيع أن يلاحظ أن قرارات القمم العربية باتت منذ أعوام كثيرة تتكرر عاماً بعد عام، وأحياناً بالألفاظ نفسها. ولا شك أن هذا يمكن أن يكون من قبيل «اتساق» السياسات العربية عبر الزمن، غير أن من الواضح أنه ليس كذلك، وإنما السبب في التكرار عاماً بعد عام هو عجز هذه القرارات عن تحقيق الهدف منها، وبدلاً من أن نبحث في استراتيجيات وسياسات بديلة نحقق بها أهدافنا نكرر قراراتنا عاماً بعد عام من دون جدوى.

ويبدو أن العراق هو الرابح الأكبر من انعقاد هذه القمة؛ فقد أثبت أن مؤسسته الأمنية تستطيع أن تؤمّن حدثاً كبيراً كهذا على رغم تردّي الموقف الداخلي سياسياً وأمنياً، وعاد إلى إطاره العربي بعد أن كانت عروبة العراق محل جدل بعد الغزو الأمريكي. وعلى رغم أن هذا التطور قد لا يسر جميع الموجودين داخل العراق، فإنه على الأقل يقوّي من شوكة العروبيين فيه، وإن كانت الظلال الكثيفة للعلاقات العراقية ـ الإيرانية تحمل علامات استفهام كبيرة عن حدود العودة العراقية إلى العرب والعروبة. وكذلك كسب العراق إزالة التوتر بينه وبين الكويت بحضور أميرها المؤتمر من بدايته إلى نهايته، ولا شك أن هذا الموقف صائب من الأمير في مواجهة العراق بالذات، الذي لا يعلم أحد على وجه

اليقين أين ستحمله سفينة التناقضات التي يستقلها. وكذلك حدث تخفيف ملحوظ للتوتر في العلاقة مع البحرين.

٥ ـ «الربيع العربي» وأزمات العلاقات العربية ـ العربية

أدت ملابسات «الربيع العربي» إلى عدد من الأزمات غير الخطيرة في العلاقات العربية ـ العربية. وعلى سبيل المثال، فإن علاقات ليبيا الثورة توترت مع كل من الجزائر وتونس ومصر بسبب إيواء بعض عناصر النظام السابق في ليبيا، أو عدد من أقارب القذافي. كذلك أدت تصريحات محمود غزلان، وهو أحد كبار المسؤولين في جماعة «الإخوان المسلمين» المصرية، إلى توتر حاد نسبياً بين مصر ودولة الإمارات التي ردّ أحد كبار المسؤولين عن الأمن فيها بتصريحات قاسية ضد «الإخوان المسلمين». لكن أخطر الأزمات ذات الصلة كانت أزمة العلاقات المصرية ـ السعودية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢، ووجه صلة هذه الأزمة بـ «الربيع العربي» أن قطاعات من الشباب المصري المنتسبين إلى الثورة اعترضت، على نحو عنيف وغير مهذب، على اعتقال مواطن مصري في السعودية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى سحب السعودية سفيرها في القاهرة وإغلاق مقار بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية.

ولم تكن هذه الأزمة هي الأولى في المسار المعاصر للعلاقات المصرية ـ السعودية، لكنها قد تكون الأخطر.

في الأزمة **الأولى** قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر على خلفية قصف الطيران المصري قواعد الملكيين اليمنيين إبان الوجود العسكري المصري في اليمن لدعم ثورتها الجمهورية في ستينيات القرن الماضي، وكان قطع العلاقات والسعي إلى توفير ظهير أمريكي لحماية السعودية أمراً منطقياً ومتوقعاً، تعبيراً عن رفض مهاجمة الإقليم السعودي، حتى ولو كان مصدر الهجوم هو مصر التي كانت في ذلك الوقت تتبوأ باقتدار موقع القيادة في النظام العربي. كان المشروع الناصري في أوجه، وله أنصاره داخل السعودية نفسها، ولم تكن مصر في حينه تعتمد على السعودية في تشغيل عمالة أو تلقّي مساعدات، لذلك كان الميزان يميل إلى صالح مصر على الرغم من الإجراء السعودي.

وفي الأزمة **الثانية** قطعت السعودية علاقاتها مع مصر عقب توقيع النظام المصري معاهدة السلام مع إسرائيل، لكن وقع الأزمة كان أقل حدة، لأن قرار

قطع العلاقات كان ضمن إطار عربي جماعي، وليس صحيحاً ما أشار إليه البعض في سياق الأزمة الأخيرة من أن السعودية كانت «تقود» جبهة الرفض للسلوك المصري؛ فقد كان «عراق صدام حسين» هو قائدها، في خطوة أخيرة قبل إقصاء مصر تماماً عن أي دور قيادي في النظام العربي، وحلول العراق محلها، بل لعل السعودية ـ كما يُظهر محضر المجلس الوزاري الذي أوصى بالقرار ـ قد حاولت التخفيف من حدة الاندفاع نحو إدانة مصر وفرض العقوبات عليها. في هذه المرة، التي لم يصل الأمر فيها إلى حد قطع العلاقات، اكتفت السعودية باستخدام بعض أعمال «العداء الدبلوماسي» كما تسمّى نظرياً، أو أدوات الضغط الدبلوماسي وفقاً للتسمية الشائعة. في المرتين السابقتين كانت الأزمتان محصورتين في الخلاف بين «حكومات»، ولكنها في هذه المرة بدأت «مجتمعية»، ولم يظهر العنصر الرسمي فيها إلا عند تفاقمها.

ليس جديداً أن تحدث «أزمات مجتمعية» في علاقات مصر العربية، خاصة بعد أن خرج ملايين المصريين لأول مرة إلى البلدان العربية ـ وبالذات بلدان النفط ـ سعياً إلى عمل ضاقت فرصه عليهم في وطنهم، فتعرض البعض منهم لتداعيات نموذج العلاقة بين العمالة الوافدة وسلطات البلدان المستقبلة لهذه العمالة. وقد نذكر أن الأزمة في العلاقات العراقية ـ المصرية بعد انتهاء حرب العراق مع إيران في ثمانينيات القرن الماضي التي لم يكن للقيادة العراقية يد فيها، إنما بدأت بأولئك العراقيين الذين سُرِحوا من الجيش بعد الحرب ليكتشفوا أن العمالة المصرية تشغل أماكنهم، وتصاعدت الأزمة يومها إلى حد القتل إلى أن تدخلت القيادتان العراقية والمصرية لحل الأزمة، وكانت الأولى معروفة بموقف إيجابي من العمالة المصرية في العراق. بل إن مصر والسعودية سبق لهما أن تعرضتا لأزمة «مجتمعية» في العلاقات بينهما بعد أن اتهم رب أسرة مصرية يعمل في السعودية الناظر السعودي لمدرسة طفله بالاعتداء جنسياً عليه، وتطور الأمر يومها إلى إدانة الشاكي وجلده علناً أمام المدرسة بتهمة القذف، وساعتها قامت قيامة النخبة المصرية ولم تقعد، كما ظهر على صفحات الصحف، وردّ السعوديون يومها بالمثل، وطاولت الأوصاف القاسية في هذا العراك «المجتمعي» الشعبين المصري والسعودي. وأخطر ما في هذه الأزمات «المجتمعية» أنها ـ على العكس من العداء بين حكومتين الذي يمكن أن يزول في أي وقت بالمصالحة أو تغيير أيهما ـ تفضي إلى عداء «مجتمعي» لا بد أن يترك رواسب سلبية في النفوس.

بدأت الأزمة بتظاهرات نظمها قطاع من الشباب نصرة للمواطن المصري

أحمد الجيزاوي، الذي سافر إلى السعودية لأداء العمرة، فاعتُقل فور وصوله، مرةً بحجة أنه مدان غيابياً بجريمة العيب في الذات الملكية، وثانيةً باتهامه بمحاولة تهريب أقراص مخدرة إلى السعودية. ويسود الاعتقاد في مصر بأن ما حدث له مُدَبَّرٌ بليل، وأن المؤسسة الأمنية السعودية نصبت له هذا الشَرَك، وظلت أحداث الأزمة تتصاعد إلى أن وصلت إلى حد استدعاء السعودية سفيرها للتشاور وإغلاق مقارها الدبلوماسية والقنصلية في القاهرة والإسكندرية والسويس، بما يعني عملاً منع سفر المصريين إلى السعودية للعمرة أو العمل. كان غضب النظام السعودي ممّا جرى متوقعاً، لكن المفاجأة تمثّلت في الإجراءات التي تضمنها الرد السعودي، وسارعت جميع المؤسسات السياسية الرسمية في مصر، بدءاً بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة وانتهاءً بوزارة الخارجية، إلى محاولة رأب الصدع، وإقناع الطرف السعودي بالعدول عن إجراءاته، وعززت هذا التوجه تظاهرات محدودة تفوح منها رائحة «الإعداد المسبق» أكدت شعاراتها عمق العلاقات بين البلدين، وطالبت بعودة السفير. ويلاحظ أن معظم المشاركين في هذه التظاهرات ينتمي إلى شركات توظيف العمالة المصرية في الخارج، أي ممن تأثرت مصالحهم مباشرة بالإجراءات السعودية.

يلاحظ في إدارة النظام السعودي للأزمة أن طابع «استعراض القوة» يطغى عليه، فهو يصيب المصالح المصرية بضرر بالغ بمنعه إجرائياً سفر المصريين للعمل في السعودية، ناهيك عن أداء العمرة. بدت الإجراءات السعودية وكأنها رسالة إلى مَن يعنيهم الأمر في مصر مؤداها أن «سعودية» ستينيات القرن الماضي قد انتهت، وأن «السعودية» تقوم الآن بدور القيادة في النظام العربي، تماماً كما كان وضع مصر في ذلك الزمان، وأنها ـ أي السعودية ـ لا يمكن أن تسمح بأي تطاول عليها، ويؤكد هذا أن رد فعل العاهل السعودي لطلب المشير العدول عن الإجراءات المتخذة لم يكن الاستجابة الفورية وإنما الوعد بالنظر في الطلب خلال أيام. ويلاحظ أن النظام السعودي كان بمقدوره أن يتخذ إجراءات تتصاعد تدريجاً كي يلفت إلى عدم رضاه عما يجري، أو يخاطب القيادة المصرية لتأكيد ضرورة وقف تلك التطورات التي مست المقار الدبلوماسية والقنصلية السعودية، وأهانت السعودية وعاهلها، كما كان بمقدوره أن يصدر بياناً صارماً يمكن أن تتلوه خطوات أخرى تصعيدية ما لم تتخذ القيادة المصرية قرارات وإجراءات تحفظ كرامة السعودية وعاهلها.

على الجانب المصري تُرِكَت إدارة الأزمة حتى تفاقمت لـ «قوى مجتمعية» تعمل في ظل يقين بأن أحمد الجيزاوي ضحية للنظام السعودي، وأن اتهامه بمحاولة

تهريب أقراص مخدّرة ملفّق. وعادة عندما تدير «قوى مجتمعية» أزمة في علاقات رسمية بين دولتين، فإنها تكون متحررة تماماً من أي حسابات رشيدة للمصالح، وقد تنتهك في تصرفاتها قواعد القانون الدولي. ونذكر أن أزمة العلاقات المصرية ـ الجزائرية الشهيرة بسبب كرة القدم قد تُرِكَت إدارتها لنفر من الإعلاميين غير المسؤولين ـ وإن بتأييد رسمي ـ وقد خلفت الإدارة السيئة للأزمة تداعيات سلبية عديدة على تلك العلاقات لا يزال بعضها قائماً إلى اليوم رغم عمق العلاقات التاريخية بين الشعبين. ونتيجة هذا الأسلوب في إدارة الأزمة الراهنة، حاصر المتظاهرون السفارة السعودية، ومنعوا الداخلين إليها والخارجين منها، ورفعوا أحذيتهم تحقيراً، وسبوا العاهل السعودي.

لكن هذا كله شيء وما شهدته صفحات «الفيسبوك» و«تويتر» شيء آخر مختلف تماماً، حيث وصلت بذاءة فئة من الشباب ـ يفترض أنهم ينتمون إلى الثورة ـ حداً غير مسبوق، وهو سلوك تعودت مصر عليه للأسف في التفاعلات السياسية الداخلية، حيث يتم التطاول على رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعلى مؤسسات سيادية في مصر بأقذع الألفاظ والعبارات، وهو ـ أي هذا السلوك ـ يعبّر عن نفسه منذ مدة على جدران ميدان التحرير وغيره، لكنه لا يُناقَش من قريب أو بعيد في مختلف أجهزة الإعلام التي تناقش كل شيء وأي شيء، ربما تخوفاً من قبل ناقدي هذا السلوك من أن يُحسَبوا ضمن قوى «الثورة المضادة»، وكأن الثورة والبذاءة صنوان، مع أن الاعتماد على وسائل ضغط جماهيرية منظمة وفاعلة، وحملات إعلامية تؤيد الحق المصري وتفند الموقف السعودي كان ليأتي بنتائج أفضل كثيراً من «البذاءة» لو كانوا يعلمون، وكان من شأنه أن يحبط ردود فعل سعودية كتلك التي حدثت. وقد ترتب على هذا الأسلوب ردود أفعال مماثلة من قبل مواطنين سعوديين أتوا بسلوك مرفوض بدوره، لكنهم اعتبروا أنفسهم بالتأكيد مدافعين عن كرامة وطنهم. أما الحكومة المصرية، فلم تتدخل في الأزمة من قريب أو بعيد، إلا في الحد الأدنى المتمثّل في حماية المقار الدبلوماسية والقنصلية السعودية من الاقتحام، ولم تستيقظ إلا على ضجيج الإجراءات السعودية.

وقد اقتضى حل الأزمة زيارة وفد مصري كبير من الفعاليات السياسية والثقافية، يتقدمه رئيسا مجلسي الشعب والشورى. وقد قابل الوفد عاهل العربية السعودية، الذي أمر بعدها بعودة السفير إلى عمله في مصر اعتباراً من الخامس من أيار/مايو، فعاد السفير إلى عمله بالفعل، وكانت الأزمة كلها إشارة إلى استمرار تراجع الدور المصري عربياً، خاصة أن العاهل السعودي ربط بين زيارة

الوفد وسداد قسط بنصف مليار دولار من المساعدات السعودية، ولعل هذا هو السبب في تعرض الوفد وزيارته السعودية لانتقادات مريرة من كثير من القوى السياسية والثقافية المصرية، وهو ما يشير إلى أن حل هذه الأزمة قد لا يعني استقرار العلاقات المصرية ـ السعودية في ظل المناخ الراهن في مصر والمنطقة.

٦ ـ سيناريوهات التحول من نظام عربي إلى نظام إسلامي

بدأ صوت الحديث عن ربيع «الإسلام السياسي» بديلاً من «الربيع العربي» يعلو بالتدريج، بحيث نكون في بداية مرحلة قد تشهد تغيّر نمط التفاعلات والتحالفات داخل النظام العربي، هذا إذا لم ينته الأمر به إلى الضمور والاختفاء أصلاً، ليحل محله نظام تهيمن عليه أفكار «الإسلام السياسي». والحديث على هذا النحو منطقي؛ فالثورات العربية التي نجحت حتى الآن في تغيير نظم الحكم في تونس ومصر وليبيا، وكذلك تلك التي لم تنجح بعد، قد فتحت الباب واسعاً أمام صعود «الإسلام السياسي». بدا هذا واضحاً من خلال انتخابات الجمعية التأسيسية في تونس، ثم الانتخابات البرلمانية المصرية. في الأولى برز «حزب النهضة» باعتباره القوة السياسية الأولى، وإن لم يحز على الأغلبية المطلقة، وهو وضع يشبه إلى حد كبير نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية التي حصد فيها «حزب الحرية والعدالة»، الجناح السياسي لجماعة «الإخوان المسلمين»، عدداً من المقاعد يقترب من الأغلبية المطلقة (أكثر من ٤٠ بالمئة) التي تحسم لصالح تيار «الإسلام السياسي» إذا تحالف مع «حزب النور» السلفي الذي حصد بدوره ما يربو على ٢٠ بالمئة من المقاعد. ومن المتوقّع أن تأتي النتائج مشابهة إذا تمت انتخابات تشريعية ليبية ويمنية، خاصة أن «حزب الإصلاح» اليمني ذا التوجه الإسلامي هو بالفعل أكبر الأحزاب، بعد حزب «المؤتمر الشعبي العام» الذي يفترض أن قوته سوف تتآكل في ظل انتخابات نزيهة، كما أن قوة جماعة «الإخوان المسلمين» السورية ترشح سورية للمآل نفسه حال إسقاط نظام البعث فيها بقيادة الأسد.

هناك ما يغري إذن بالحديث عن ربيع لـ «الإسلام السياسي» في الوطن العربي، وليس عن «ربيع عربي» في حد ذاته، وبأن هذا الربيع سيسود أرجاء النظام العربي كافة بحيث يفقد هذا النظام مرجعيته العروبية، ويؤسَس من جديد على مرجعية «إسلام سياسي» يغيّر حدود النظام ـ بانضمام دول إسلامية إليه ـ وكذلك من طبيعة تفاعلاته التي ستدخل فيها بالتأكيد دول إسلامية غير عربية. غير أن هذا الافتراض بحاجة إلى نوع من التدقيق، ذلك أن الخبرة الماضية تفيد

بأن النظام العربي ـ وإن خضعت وحداته وتفاعلاته على نحو مشابه لتأثير متغيرات ما ـ فإن هذا التأثر لا يكون عامّاً. وإذا أخذنا أكثر الخبرات دلالة في هذا الصدد، وهي خبرة عبد الناصر ومشروعه العربي، فإننا سوف نجد أن تأثير هذا المشروع في النظام العربي لم يكن شاملاً. صحيح أن نظم حكم قد تشكّلت على نحو مشابه لنظام عبد الناصر في العراق وسورية والجزائر واليمن وليبيا، إلا أن تونس البورقيبية والمغرب الملكية وكذلك الأردن والعربية السعودية نجحت في الصمود في ذروة المد الناصري، بحيث اضطر عبد الناصر إلى التعايش ـ بل والتعاون ـ معها ولو على فترات متقطعة. ولعل أبرز مثال في هذا الصدد يرتبط بعدوان ١٩٦٧: مقدماته ونتائجه، حيث تحالف عبد الناصر مع الملك حسين قبل العدوان، وقبِلَ مساعدات مالية من ثلاث أنظمة ملكية عربية هي أنظمة الكويت والسعودية وليبيا، للمساهمة في إزالة آثار العدوان.

ليس هناك إذن ما يضمن امتداد نسمات «الربيع الإسلامي» إلى جميع البلدان العربية، وخصوصاً أن هناك بعضاً منها ـ كبلدان الخليج ـ وإن كانت لا تؤسس الحكم فيها على أساس ديني (على النقيض من التجربة الإيرانية مثلاً)، يعطي المكانة اللائقة للإسلام في الدولة ونظام الحكم. وإذا كانت هناك مؤشرات تفيد بأن علاقة قائمة على التحالف ستسود التفاعلات بين نظم «الإسلام السياسي» الثورية وتلك البلدان، فإن ثمة مؤشرات مضادة تنبئ بأن العلاقة قد تكون علاقة صراعية، ولنراجع في هذا الصدد، على سبيل المثال، أزمة العلاقات المصرية مع الإمارات والسعودية اللتين سبقت الإشارة إليهما.

وقد يعزز ما سبق نشوء صراعات محتملة داخل معسكر «الإسلام السياسي» الثوري نفسه، ولنعد في هذا الصدد، مرة أخرى، إلى الخبرة التاريخية المعاصرة في مرحلة المد القومي التي قادها عبد الناصر، إذ إنها تشير أيضاً إلى أن صراعات ضارية نشبت داخل المعسكر القومي الثوري، أشهرها الصراع بين عبد الناصر والثورة العراقية التي تفجرت عام ١٩٥٨، ثم الصراع بينه وبين حزب البعث في كلٍّ من سورية والعراق، فضلاً عن أن العلاقات ظلت متوترة، أو على الأقل غير حميمة، بينه وبين نظام الحكم في الجزائر في أعقاب الإطاحة بأحمد بن بلّة. وفي حالتنا الراهنة، يمكن أن نرصد فروقاً بين توجهات «حزب النهضة» وسلوكه في تونس و«حزب الحرية والعدالة» في مصر، كما أن السلوك الداخلي لـ «حزب النهضة» غير قائم على احتكار السلطة بينما لا توجد مؤشرات تفيد بذلك حتى الآن في حال حزب «الحرية والعدالة». وقد يؤدي ميراث البورقيبية في تونس إلى

اختلافات ظاهرة في الممارسات بين الحزبين، بالإضافة إلى أن موازين القوى في ليبيا وسورية ما زالت بالنسبة إلينا كتاباً مغلقاً، وإن كان التوقّع ألا يكون ثمة اختلاف جذري بينها وبين مثيلاتها في كل من مصر وتونس.

وقد يؤيد التحليل السابق أن ثمة صراعات ـ أو على الأقل خلافات ـ نشبت داخل البلد الواحد بين المتشددين والمعتدلين في التيار الإسلامي؛ ففي تونس هناك التناقض بين حزب النهضة وحزب التحرير الإسلامي المتشدد، الذي ألمح الغنوشي إلى أنه لا يمثّل أفكار القاعدة العريضة من الإسلاميين في حزب النهضة. وفي مصر هناك الخلاف بين حزب الحرية والعدالة، الذي يمثل في هذه الحالة التيار الإسلامي المعتدل، والأحزاب السلفية، وعلى رأسها حزب النور الذي يمثّل الإسلام المتشدد. وهناك مؤشرات واضحة تدل على هذا الخلاف، مثل تباين الرؤية الإسلامية للطرفين، والمنافسات ـ وأحياناً الصراعات ـ الشديدة التي جرت بينهما في الانتخابات، وحديث قادة كلٍّ من حزب الحرية والعدالة وحزب النور عن استبعاد التحالف بينهما، وصولاً إلى تصريحات دوائر قيادية في حزب الحرية والعدالة بإمكان التحالف مع أية قوة من القوى السياسية في الساحة المصرية عدا حزب النور. وإذا حدث هذا، فسيكون معناه أن قادة «الربيع الإسلامي» سوف يتعيّن عليهم أن يخوضوا في دولهم أولاً معارك قد تستنزف قواهم ضد من يشاركونهم التوجه الإسلامي السياسي العام، ناهيك عن المعارضة المتوقعة من القوى المدنية بصفة عامة، وقد يؤثر هذا في قدرة نظم «الربيع الإسلامي» على دخول تفاعلات عربية باتجاه مزيد من الانتشار.

والخلاصة أن النظام العربي يموج الآن بإرهاصات تغيّر حقيقي لا شك فيه، هي امتحان عسير لمدى تجذّر القيم العربية فيه، غير أن إصدار الأحكام على عواهنها في هذا الصدد سوف يكون أسوأ طريق لفهم هذه الإرهاصات وتبيُّن تأثيرها المستقبلي في الوطن العربي.

رابعاً: الثورات والاحتجاجات العربية وإشكاليات الانتقال الديمقراطي

كُتِب الجزء الخاص بالثورات العربية والديمقراطية في تقرير العام الماضي وسط أجواء من التفاؤل والأمل، حيث كانت الثورتان التونسية والمصرية قد أنجزتا هدفهما المبدئي بإسقاط رأس النظام، وكانتا تستكملان خطواتهما لإتمام منجزات الثورة، بينما كانت الشعوب في اليمن وليبيا وسورية قد انتفضت بالاتجاه نفسه، كل منها يناضل بأشكال مختلفة لتحقيق الهدف المنشود.

من جهة ثانية، كانت هناك دول عربية أخرى تشهد مظاهرات واعتصامات متزايدة، متأثرة هي الأخرى بالحراك الشعبي في البلدان العربية الثائرة، وإن لم يصل سقفها إلى حدّ المطالبة بتغيير نظم الحكم فيها، لكنها في كل الأحوال كشفت عن وجود احتقان ومعاناة حقيقيينْ في هذه المجتمعات، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وإن تفاوتت نسب هذه المعاناة من دولة إلى أخرى، ومع ذلك فقد اختلفت أنظمة تلك الدول في تعاطيها مع حراكها الشعبي بتقديم حزمة من الإصلاحات والتعديلات التي كانت تهدف إلى امتصاص الغضبة الشعبية المتصاعدة قبل أن تصل إلى حدّ اللاعودة.

وسوف يحاول هذا الجزء من التقرير مواصلة رصد الحراك السياسي في الوطن العربي على ثلاثة مستويات أساسية:

ـ **المستوى الأول**: الثورات التي نجحت في الإطاحة برأس النظام وتواصل مسيرتها في استكمال إسقاط باقي أركان النظام، مع التركيز في هذا الخصوص على كلٍ من تونس ومصر.

ـ **المستوى الثاني**: الاحتجاجات التي ما زالت مستمرة: سورية نموذجاً.

ـ **المستوى الثالث**: الاحتجاجات التي انتهت ببعض الإصلاحات السياسية، كما في المغرب والأردن والجزائر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي.

١ ـ الثورات التي أطاحت برأس النظام

القاسم المشترك بين هذه الدول أنها دخلت أجواء المرحلة الانتقالية، برغم كل الاختلافات التي شهدها الفصل النهائي في الإطاحة برأس النظام ما بين هروب وتنحٍّ قسري، ثم خضوع للمحاكمة، وقتل وتمثيل على أيدي الثوار، وانتزاع حصانة كاملة على إثر حلّ سياسي، وتبقى سمات هذه المرحلة الانتقالية وطريقة إدارتها تختلف من دولة إلى أخرى.

وكما سبق القول، فإنه سيتم على هذا المستوى تناول الثورتين التونسية والمصرية من منظور مقارن، مقابل دراسة الثورتين الليبية واليمنية كلٍّ على حدة. ومردّ ذلك المنهج في التعامل مع الثورات العربية، وجود عوامل مشتركة بين الثورتين المصرية والتونسية، خاصة وأنهما الثورتان الرائدتان اللتان فجّرتا بركان الثورات العربية، بينما تقدم الثورتان الليبية واليمنية نموذجين مختلفين، سواء من حيث المدى الزمني، أو من حيث دور المؤسسة العسكرية، أو من حيث حجم التدخلات الإقليمية والدولية.

أ ـ الثورتان التونسية والمصرية

كان تقرير العام الماضي قد تناول ترتيبات المرحلة الانتقالية، والجهة التي أُنِيْطَ بها إدارة هذه المرحة في البلدين، وسوف يحاول تقرير هذا العام البناء على ما تناوله التقرير السابق، وذلك من خلال عناصر المقارنة التالية:

(١) الإطار القانوني لنقل السلطة

في تونس استقرّ الرأي على الالتزام بنصّ دستور ١٩٥٩ في ما يخصّ عملية نقل السلطة، وذلك منذ اللحظة الأولى لفرار بن علي. وفي هذا السياق، أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي تولّيه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، استناداً إلى الفصل (٥٦) من الدستور الذي ينصّ على أن «لرئيس الجمهوريّة إذا تعذّر عليه القيام بمهامّه بصفة وقتيّة أن يفوّض بأمر سلطاته إلى الوزير الأوّل، ما عدا حق حلّ مجلس النوّاب». وقد أثار هذا الإسناد الدستوري في حينه جدلاً قانونياً واسع النطاق حسمه المجلس الدستوري بنفيه استقالة الرئيس أو قيامه بتفويض سلطاته

إلى الوزير الأول، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى الانتقال إلى إعمال نصّ الفصل (٥٧) من الدستور، وبالتالي قيام رئيس مجلس النواب بمباشرة مهام رئاسة الدولة لمدة مؤقتة حدّدها الدستور ما بين ٤٥ و٦٠ يوماً. وهكذا شغل رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزع مقعد الرئيس.

مثل هذا التطور أنهى مبكراً الجدل حول إدارة المرحلة الانتقالية، وسمح للمبزع بتشكيل الحكومة التي عهد برئاستها بداية إلى محمد الغنوشي في ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، إلا أن الاحتجاجات الشعبية على الرجل، الذي سبق أن عيّنه بن علي رئيساً للحكومة، حدت به إلى تقديم استقالته في ٢٧ شباط/ فبراير، ومن ثم أوكل الرئيس فؤاد المبزع للباجي قائد السبسي تشكيل الحكومة الجديدة. أما في مصر، فقد اختلف المسار، إذ ورد في خطاب التنحّي الذي ألقاه اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، أن مبارك فوّض المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، وفي اليوم التالي للتنحّي أصدر هذا الأخير بياناً تعهد فيه بالإشراف على إدارة المرحلة الانتقالية، ونقل السلطة إلى رئيس منتخب، وذلك مع الإبقاء على الحكومة القائمة آنذاك، وهي حكومة الفريق أحمد شفيق لتصريف الأعمال.

ولما كان تولّي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية لا يوجد له سند دستوري، كون المادة (٨٤) من دستور ١٩٧١ تنصّ على أنه في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية يتولّى رئيس مجلس الشعب مقاليد السلطة لمدة لا تزيد على ستين يوماً، فقد فجّر هذا جدلاً سياسياً واسعاً حول كيفية تنظيم المرحلة الانتقالية من الناحية الدستورية، وبرز في خضمّ ذلك اتجاهان مختلفان:

الأول اعتبر أن دستور ١٩٧١ سقط بسقوط النظام، الأمر الذي يحدو إلى المبادرة بوضع دستور جديد والاستفتاء عليه.

و**الثاني** ذهب إلى تعديل بعض مواد من دستور ١٩٧١ تتعلق أساساً بتحديد مدد الرئاسة، وشروط الترشّح لها، وطبيعة اللجنة المشرفة على انتخاباتها، فضلاً عن آلية تشكيل الجمعية التأسيسية التي يعهد لها بوضع دستور جديد. رجح الرأي الثاني، وتشكّلت لجنة لإدخال تعديلات دستورية على تسع من مواد دستور ١٩٧١، وكانت هذه الخطوة هي المسؤوولة عن إرباك مجمل مسار العملية الانتقالية من آذار/ مارس ٢٠١١ وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير؛ **أولاً** لأن تشكيل هذه اللجنة اتسم بعدم توازن ظاهر لكونه ميّز فصيل الإخوان المسلمين

بتمثيلهم في عضويتها دون سواهم من الفصائل والتيارات السياسية، وكان قانونياً محضاً، فيما التعديلات الدستورية تحتاج إلى خبرات متنوّعة تتجاوز الخلفية القانونية، وخلا من أي تمثيل نسائي فيه. و**ثانياً** لأن بعض التعديلات المتضمنة مثلت ألغاماً سرعان ما تفجّرت تباعاً على مدار أربعة عشر شهراً، ويكفي للتدليل على ذلك الرجوع إلى التعديلات التي أدخلت على نصّ المادة (١٨٩ مكرر) من دستور ١٩٧١، والخاصة بتشكيل اللجنة التأسيسية، التي تنصّ على أن «يجتمع الأعضاء غير المعيّنين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مئة عضو، تتولّى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد...». فقد أثار اختصاص النواب المنتخبين في البرلمان بحق تشكيل الجمعية التأسيسية إشكالية تتعلق بمدى دستورية وضع البرلمان الدستور المنظّم لصلاحياته هو ذاته، كما أثار قيام هؤلاء النواب بـ «انتخاب» الجمعية التأسيسية لغطاً واسعاً حول معايير هذا الانتخاب، وما إذا كان من داخل البرلمان أم من خارجه. وترتب على تشكيل جمعية تأسيسية بنسبة ٥٠ بالمئة من النواب و٥٠ بالمئة من الشخصيات العامة، الحكم بعدم دستورية التشكيل، وبالتالي حلّ الجمعية والرجوع إلى نقطة الصفر. و**ثالثاً** لأنه في حين شملت هذه التعديلات الدستورية تسع مواد لا أكثر من دستور ١٩٧١، وتم التصويت عليها بالموافقة بنسبة ٧٧,٢ بالمئة، فقد تم إصدار إعلان دستوري اشتمل على هذه المواد، مضافاً إليها ثلاث وخمسون مادة لم يُسْتفت الشعب عليها، الأمر الذي يطعن في دستوريته. و**رابعاً** لأن من المواد التي تمّت إضافتها من دون الاستفتاء عليها، المادة (٧٦) من دستور ١٩٧١، التي فرضت تحصيناً كاملاً على أعمال اللجنة المشرفة على الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي أثار مخاوف من عدم القدرة على الطعن في قرارات اللجنة في حال وقوع تزوير في فرز النتائج الانتخابية، ودعا إلى رفع الأصوات المطالبة بإلغائها.

الآن، وبعد مضى أربعة عشر شهراً على إصدار الإعلان الدستوري، وقبل نحو شهر على الموعد الرسمي لتسليم السلطة إلى حاكم مدني (في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١٢)، هناك من يطالب بإعادة العمل بدستور ١٩٧١ مع إدخال الحدّ الأدنى من التعديلات عليه. هذا مع العلم بأن قضية الدستور ليست مصدر الإرباك السياسي الوحيد في مصر، وإن كانت هي المصدر الأبرز، فبعض القوانين الخاصة بمباشرة الحقوق السياسية التي صدرت ساهمت في إرباك من نوع آخر. ومثال على ذلك قانون الأحزاب السياسية الذي حظر إقامة الأحزاب على أساس ديني، وسمح

بقيام الأحزاب ذات المرجعية الدينية، فكان أن زخرت الساحة المصرية بالأحزاب الدينية. كما أن التعديلات التي دخلت على المادة (٣) من قانون مباشرة الحقوق السياسية الخاصة بعزل القيادات الحزبية والسياسية للنظام السابق، والتي استهدفت بتوقيت صدورها وازدواجية معاييرها إخراج أحد اثنين من المرشحين للرئاسة، فيُطعن عليها، ويعود أحدهما، ولا يعود الآخر، لأسباب إجرائية لا علاقة لها بمسألة العزل، ثم يقضي القضاء الإداري ببطلان عرض التعديلات على المحكمة الدستورية العليا، مما يفتح الباب على احتمال استبعاد المرشح نفسه مجدّداً، وهذا يجعل قائمة المرشحين للرئاسة غير نهائية قبل بضعة أيام من التصويت داخل مصر، وانتهاء تصويت المصريين في الخارج !!

(٢) المؤسسات الانتقالية

اتجهت تونس منذ البداية إلى تشكيل عدد من المؤسسات للمساهمة في إدارة المرحلة الانتقالية والحفاظ على الثورة ومكتسباتها، فكان تشكيل لجنة الإصلاح السياسي التي ضمّت خبراء ومتخصّصين في مختلف المجالات، كما شُكِّل مجلس لحماية الثورة، وكان حصيلة دمج المجلسين أن تشكّلت «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي» التي ضمّت ممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ومستقلّين. وبالرغم من الاحتجاجات التي وجهت إلى تشكيل الهيئة وطريقة عملها، فإن أهم ما تمخّض عنها تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وتحديد قواعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي سيتولى وضع دستور البلاد الجديد، وبالتالي اضطلعت هذه الهيئة ببعض مهام السلطة التشريعية، فيما تولّى مهام السلطة التنفيذية رئيسا الجمهورية والحكومة.

أما في مصر، فقد انفرد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكافة السلطات التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى القضاء العسكري. وأظهرت التجربة العملية افتقار المجلس إلى الخبرة السياسية، بالإضافة إلى عدم امتلاكه رؤية واضحة لإدارة المرحلة الانتقالية، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من المصادمات بين المجلس والقوى السياسية الثورية، وطرح على طاولة النخب أكثر من مبادرة من أجل تشكيل مجلس رئاسي مدني من ثلاث شخصيات حزبية ومستقلة تتسلّم السلطة حتى قبل موعد تسليمها. وقد حاول المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ما بعد التحايل على هذه الإشكالية بتشكيل مجلس استشاري يقدم له المشورة السياسية والقانونية، إلا أن هذا المجلس صار جزءاً من المشكلة، لا من الحلّ، وذلك بحكم مقاطعة

أهم فصيل سياسي، أي الإخوان المسلمين، له، وافتقاده معايير موضوعية لاختيار الأعضاء، والأهم تداخل اختصاصاته مع اختصاصات البرلمان المنتخب.

من جهة أخرى، ظلّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهيمناً على القرار التنفيذي، حتى مع الإعلان عن تفويض حكومة كمال الجنزوري (ثالثة حكومات ما بعد الثورة بعد حكومة الفريق أحمد شفيق وحكومتي شرف الأولى والثانية) كامل الصلاحيات. ولا أدلّ على ذلك من أنه بعد الموقف الوطني المحترم الذي أعلنته حكومة الجنزوري في ما يخصّ فتح ملف التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية من طرف بعض المنظمات الأجنبية التي تعمل من دون ترخيص على الأراضي المصرية، جرى تسفير المتهمين الأمريكيين المقدّمين إلى المحاكمة، وأعلنت الوزيرة المسؤولة عن حقيبة التعاون الدولي أن لا شأن لها بترحيلهم. على صعيد آخر، أقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد إعلان نتائج انتخابات مجلس الشعب، وقبيل انعقاد أولى جلساته، بإصدار قانونَي تنظيم انتخابات الرئاسة والأزهر، مما فسّر بأنه محاولة لاستباق ممارسة البرلمان مهامه التشريعية.

(٣) ترتيب المرحلة الانتقالية

إن هدف الثورات الرئيسي هو بناء نظام جديد، وبالتالي من الطبيعي أن يكون الدستور هو الآلية التي تؤسس لهذا النظام من خلال تحديد المؤسسات وصلاحياتها والعلاقات في ما بينها. وقد أخذت تونس بالترتيب الطبيعي والمنطقي لتفعيل هذا البناء الجديد من خلال التوجّه بداية إلى صياغة الدستور، ومن ثم إقامة المؤسسات، فجرى تشكيل الهيئة العليا للانتخابات بمقتضى المرسوم الرقم (٢٧) لعام ٢٠١١، بهدف الإشراف على انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الذي تحدّدت مهمته الرئيسية بوضع الدستور الدائم.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أجريت الانتخابات المشار إليها، وشارك فيها ٥٤,١ بالمئة من الناخبين، وأسفرت عن فوز حزب النهضة الإسلامي بـ ٨٩ مقعداً من أصل ٢١٧، فيما حلّ حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ثانياً بـ ٢٩ مقعداً، والعريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية بـ ٢٦ مقعداً(*)،

(*) يذكر أن لغطاً كان قد ثار بخصوص ما تردد عن شراء العريضة الشعبية عدداً من الأصوات، مما أبطل فوزها ببعض المقاعد، ثم تم الطعن في هذا الاتهام وقُبِل. ومع أن العريضة الشعبية تحلّ ثالثة القوى البرلمانية، إلا أنها استبعدت من رئاسة أي من السلطتين التشريعية والتنفيذية، أولاً لاتهامها بالعلاقة مع النظام السابق، وثانياً لوجود رئيسها في المهجر.

وحزب التكتل الديمقراطي بـ ٢٠ مقعداً، والحزب الديمقراطي التقدمي بـ ١٦ مقعداً، وحزب المبادرة بـ ٥ مقاعد، وحزب آفاق تونس بـ ٤ مقاعد، وتوزّع الباقي على ١٦ حزباً. وهكذا أظهرت نتائج هذه الانتخابات فوز التيار الإسلامي بنحو ٤٠ بالمئة من مقاعد مجلس النواب، أي أنه لم يتمكّن من تحقيق الأغلبية اللازمة للانفراد بتشكيل الحكومة، مما حتّم أن تكون الحكومة ذات طبيعة ائتلافية. كذلك حكمت الصيغة نفسها (أي الائتلاف) توزيع السلطات الثلاث بين أكبر الأحزاب داخل البرلمان التونسي، وهو ما عرف باسم «الترويكا» الحاكمة. وهكذا رُشح المنصف المرزوقي، رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، إلى منصب رئاسة الجمهورية، وحمادي الجبالي، الأمين العام لحزب الأغلبية، إلى رئاسة الحكومة، كما رشح زعيم حزب التكتل الديمقراطي، مصطفى بن جعفر، رئيساً للمجلس الوطني التأسيسي.

وكان من أول المهام التي اضطلع بها المجلس وضع دستور صغير ينظّم السلطات في المرحلة الانتقالية، من خلال تحديد صلاحيات كلّ من رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، وآلية اعتماد الدستور الجديد، وتألف هذا الدستور من ٢٦ مادة تسمح باستئناف عمل مؤسسات الدولة، على أن يوضع الدستور الدائم خلال عام على الأكثر. ويحاجج البعض بأنه بخصوص هذه الجزئية، لا يوجد ثمة فارق بين التجربتين التونسية والمصرية، ودليلهم أن تونس بدأت بإجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي الذي سيستمر عمله مدة عام على الأقل، وتتجاوز صلاحياته مجرد العمل على وضع دستور الثورة، ثم شرعت تونس من بعد في إجراءات كتابة الدستور. وبالمثل، فإن مصر بدأت بإجراء الانتخابات البرلمانية، ومن خلال البرلمان المنتخب بغرفتيه سوف تتخلق آلية تشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور. لكن في واقع الأمر يمكن تنفيذ هذا المنطق بالقول إن المجلس المنتخب في تونس هو مجلس معني أساساً بوضع الدستور، وكونه اضطلع ببعض المهام التشريعية والتنفيذية، فإن هذا كان بغرض تسيير الجزء الثاني من المرحلة الانتقالية، وفق صيغة النظام المختلط الرئاسي/البرلماني. يضاف إلى ذلك أن المدة المفترضة لعمل المجلس التأسيسي هي عام واحد أو أكثر قليلاً، وما لم تحدث تطورات تؤدي إلى إطالة الأمد الزمني للجزء الثاني من المرحلة الانتقالية، فإن هذا يعني أن مدة عمل المجلس أقلّ من أية فترة لعمل البرلمان المصري أو ما يناظره من برلمانات الدول الأخرى.

في ما يخصّ الانتخابات البرلمانية المصرية، فقد كان ثمة تفاوت كبير بين

نسبة التصويت الخاصة بغرفتي البرلمان، حتى إنها بلغت ٦١,٤ بالمئة في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب، و١٥,٤ بالمئة في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى، وهو ما يعكس قلة اهتمام الناخبين بالغرفة الثانية للبرلمان، خاصة في ضوء محدودية صلاحياتها. أسفرت نتائج انتخابات مجلس الشعب عن فوز حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين بـ ٢٣٥ مقعداً من إجمالي ٤٩٨ مقعداً للأعضاء المنتخبين، وحزب النور التابع للتيار السلفي بـ ١٢٣ مقعداً، وحزب الوفد بـ ٣٨ مقعداً، والكتلة المصرية (تجمّع من أحزاب اليمين واليسار معاً) بـ ٣٤ مقعداً، وحزب الوسط (الإسلامى) بـ ١٠ مقاعد، وتحالف الثورة مستمرة (كممثل اليسار) بـ ٧ مقاعد، وتوزّع ما تبقّى من آحاد المقاعد على أحزاب صغيرة. أما انتخابات مجلس الشورى، فقد حصل فيها حزب الحرية والعدالة على ١١٠ مقاعد من إجمالي ١٨٠ مقعداً للنواب المنتخبين، وحزب النور على ٤٤ مقعداً، والوفد على ١٤ مقعداً، والكتلة المصرية على ٥ مقاعد، والمستقلون على ٤ مقاعد، وحزب الحرية على مقعدين، وحزب السلام الديمقراطي على مقعد واحد.

(٤) دور المؤسسة العسكرية

ثمة تشابه بين دور المؤسسة العسكرية في الثورتين المصرية والتونسية، إلا أن إدارة هذه المؤسسة للمرحلة الانتقالية في البلدين كانت مختلفة تماماً؛ ففي تونس لم يتورّط الجيش في مواجهات مع الثوار، لا قبل هروب بن علي، ولا بعده، بل إن قائد الجيش رشيد عمّار تمّ عزله من قِبَل الرئيس السابق، بسبب رفضه المشاركة في قمع الثورة، ومن بعد لم يبرز الجيش كلاعب سياسي على الساحة التونسية بعد انتهاء أحداث الثورة. مبعث ذلك أن مؤسس الجمهورية الأولى في تونس، أي الرئيس الحبيب بورقيبة، حافظ على احتراف الجيش التونسي ومهنيته، ولم يعهد إليه، لا على مستوى الدستور، ولا في الممارسة العملية، بأي وضع خاص.

فى مصر، اختلف الوضع، **أولاً**، لأن موقف الجيش من أحداث الثورة مرّ بعدة مراحل من الولاء للرئيس السابق إلى الحياد (موقعة الجمل)، إلى الانحياز إلى الثوار، والضغط على الرئيس للتنحّي، وبالتالي تسلّم السلطة .**ثانياً**، لأن تنحية مبارك على النحو المذكور أدت إلى أن يصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الطرف الفاعل الرئيسي على الساحة السياسية، ومع نقص الخبرة المطلوبة لإدارة المرحلة الانتقالية، أدى ذلك إلى صدامات بين القوات المسلحة والمجموعات

الثورية، بلغت ذروتها في واقعتَي الاعتصام أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون، ومقر وزارة الدفاع. وعلى عكس المؤسسة العسكرية التونسية، فإن لأفراد القوات المسلحة المصرية تغلغلاً سابقاً على ثورة يناير في العديد من المؤسسات الاقتصادية والإعلامية والمحلية، على نحو يصعب معه تصوّر إنهاء الدور العام للجيش، حتى بعد تسليم مقاليد السلطة إلى جهة مدنية.

(٥) أزمات المرحلة الانتقالية

فجّرت الثورتان المصرية والتونسية طموحات شعبية مشروعة، تهدف من بين ما تهدف إليه تحقيق العدالة التوزيعية، وتحسين مستوى معيشة الفرد. ومع أن المطالب الاقتصادية لم تهيمن على شعارات الثورة في الحالتين، بل كانت مكوّناً من مكوّناتها («عيش، حرية، كرامة إنسانية»)، إلا أنه بمجرد التخلّص من رأسَي النظامين انفجرت المطالب الفئوية في ما يشبه الموجات المتتالية التي شملت تقريباً مختلف قطاعات الدولة. تعجّلت الفئات المحرومة قطف ثمار الثورة، وفاقت مطالبها قدرة القائمين على إدارة المرحلة الانتقالية في البلدين، فمثلت حمولة ثقيلة على كاهلي الثورتين، وتسبّبت في أزمات متكرّرة، وأحياناً في مواجهات حادة مع قوى الأمن الداخلي.

ومع خطورة الأزمات الاقتصادية/الاجتماعية وتكديرها الاستقرار السياسي في البلدين، إلا أن أخطر منها كان هو ما تعلق بالاستقطاب السياسي ما بين القوى الدينية من جهة، والقوى المدنية من جهة أخرى، لأسباب كثيرة تتعلق بتعقّد الخريطة الإسلامية في مصر، وعدم تجذّر مفهوم العلمانية في مجتمعها، والخلل الفادح في الوزن السياسي بين قواها، ودور جيشها في دعم الإسلاميين في مرحلة معيّنة، والتنوّع الديني الذي يميّزها، واحتدام الصراع الإقليمي والدولي عليها. كان هذا النوع من الاستقطاب (الديني/المدني) أحَد وأبرز وأكثر تكراراً في مصر منه في تونس. وبدأ الاستقطاب في مرحلة مبكرة، وتحديداً منذ شهر آذار/مارس ٢٠١١، عندما احتشد الإسلاميون للتصويت بـ «نعم» على التعديلات الدستورية، وصوّروا الانتخابات على أنها بمثابة غزوة للصناديق، ومن بعد جرى تديين التطورات السياسية التي مرت بها مصر منذ الإطاحة بمبارك، ودخلت القاموس المصري مصطلحات من قبيل «كفار مكة» في وصف المجلس الأعلى للقوات المسلحة، و«سحرة فرعون» في وصف رجال الإعلام. والطريف أن القوى المدنية النفسية استعارت بعض تلك التعبيرات الدينية ووظفتها في مجال العمل

السياسي، وهكذا فإنه مقابل وصف إخوان مصر مرشحهم الأول للرئاسة المهندس خيرت الشاطر بـ «سيدنا يوسف»، وقع تشبيه السيد عمرو موسى، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، والمرشح الأبرز للقوى المدنية، بـ «نبي الله موسى».

ما سبق لا يعني أن تونس لم تشهد حالة من الاستقطاب الديني/المدني، لكن العوامل المشار إليها سابقاً، فضلاً عن اختلاف طبيعة قيادة التيار الإسلامي الرئيسي في الحالتين (قيادتا النهضة والإخوان المسلمين)، ساهمت في تحجيم حدّة الاستقطاب على المستوى التونسي، وفي تعميق الاستقطاب على المستوى المصري. من النماذج الدالة على الاستقطاب في تونس ما جرى من مواجهات في جامعة منوبة على خلفية منع منتقبة من دخول الامتحان قبل كشف وجهها، ومهاجمة قناة نسمة الفضائية ومنزل مديرها نبيل القروي، ومحاولة اقتحام مقر رئيس الحكومة في حينه الباجي قائد السبسي، وذلك على خلفية بثّ القناة فيلماً كرتونياً إيرانياً بعنوان «برسيوليس» تضمّن مشاهد وُصفت بأنها تجسد الذات الإلهية. والمفارقة أن الغضب الذي ثار على مدير القناة انصبّ على سماحه بعرض الفيلم الإيراني، ولم يرتبط بتاريخه السابق بوصفه أحد أعوان نظام بن علي.

لكن بشكل عام فإن المشهد التونسي كان أكثر انفراجاً في ما يخصّ العلاقة بين التيارين؛ إذ أقدمت قيادة النهضة على اتخاذ جملة من المبادرات الإيجابية ذات الصلة: التشديد على عدم المساس بـ «مجلة الأحوال الشخصية» التي تمنح المرأة حقوقاً هي الأوسع على مستوى الوطن العربي كله (مقابل مطالبات من التيار الديني داخل مجلس الشعب المصري بإلغاء قانون الخلع والجنسية، وتعديل قانون الحضانة، وإلزام الزوجة بالحصول على إذن للسفر من الزوج)، والموقف الشجاع المتعلق بعدم ربط الدين بالتشريع، حرصاً على ما يجمع أبناء الوطن الواحد (مقابل التوظيف السياسي الفجّ لموضوع الشريعة الإسلامية، كمصدر للتشريع من قبل مختلف رموز التيار الديني)، والإقدام على التشارك في الحكم بين النهضة وحزبيْن يساريينْ (مقابل محاولة التيار الديني الاستحواذ على الجمعية التأسيسية والحكومة، والتراجع عن قرار عدم ترشيح قيادة إخوانية إلى رئاسة الجمهورية، والهيمنة على لجان مجلس الشعب، وقبل ذلك الاختلاف على القوائم الانتخابية في إطار ما سمّي بـ «التحالف الديمقراطي» الذي بدأ بـ ٤٧ حزباً، وانتهى بأقل من عشرة أحزاب، نتيجة الانسحابات الحزبية المتكرّرة منه، إضافة إلى إفشال كل محاولات وضع مبادىء للدستور للتوافق عليها من أول وثيقة الأزهر، وحتى وثيقة علي السلمي، نائب عصام شرف، رئيس الوزراء السابق).

ب ـ الثورة اليمنية

تعتبر الثورة اليمنية الثالثة من حيث ترتيبها في مسار انطلاق الثورات العربية، أو الثالثة مكرّر بالتزامن مع الثورة الليبية، أي أنها تأخرت في ترتيبها قليلاً، لكن المتابع للشأن اليمني عن كثب يعلم علم اليقين أن الثورة اليمنية تأخرت كثيراً، بل أكثر مما ينبغي، في ظلّ الأوضاع التي كان يكابدها المواطن اليمني، من انهيار للاقتصاد، واحتكار للسلطة والثروة، وتفشي الفساد والبطالة، والحروب المستعرة شمالاً وجنوباً؛ لا شيء في البلاد كان يحول دون قيام ثورة، أو أن البديل الطبيعي والمؤكد سيكون انهيار الدولة تماماً، كما كانت كلّ المؤشرات الدولية تشير، وكلّ المنظمات المعنية تحذّر، خاصة أن فكرة قيام الثورة الشعبية بالشكل الذي تميّزت به الثورات العربية لم يكن يخطر ببال أحد، فأقصى المأمول كان استمرار الاحتجاجات الشعبية أو الإضرابات التي كانت تنخرط فيها وتقودها قوى المعارضة.

لكن حدث أن انتفض الشعب التونسي، وتلاه المصري، ووقف القطار في المحطة اليمنية، وأطال الوقوف، حيث استمرت الثورة أكثر من عشرة أشهر، ولم تجد طريقها إلى الحسم، وهنا اصطبغت الثورة اليمنية بسمات خاصة ميّزتها من سابقتيها. وقبل الدخول في صلب الدراسة، من المهم الوقوف على أهم هذه السمات التي يمكن إجمالها بما يلي:

(١) دور المعارضة الرسمية

كان اليمن يشهد حياة وحراكاً حزبياً لا بأس به، وكان للأحزاب السياسية حضور وفاعلية، ولها تأثيرها الواضح في القاعدة العريضة التي تنتمي إليها، بخلاف ما كان عليه الحال في مصر وتونس، فباستثناء حركة الإخوان المسلمين التي كانت مجرد حركة لا يسمح لها بممارسة العمل الحزبي، نجد أن ما تبقّى من أحزاب لم يكن سوى مجرد أحزاب ورقية ديكورية، وحتى الجاد منها كان منفصلاً عن القاعدة الشعبية، وليس له امتداد في الشارع.

وقد انعكس هذا جلياً على دور الأحزاب في الثورة، ففي حين كانت شرارة الثورتين التونسية والمصرية شعبية خالصة تماهت معها لاحقاً كل القوى والحركات السياسية، فإنه من قبيل المكابرة القول إن الوضع في اليمن كان هكذا تماماً. صحيح أن الثورة أطلقتها مجموعة من الشباب والطلاب، لكن منذ اللحظة الأولى كان هناك دور واضح لشباب الأحزاب ودعم من قياداتهم. وهنا لا يمكن فصل

الأمر عن سياق الأجواء السائدة، فقد كان النظام يتجه إلى تعديل الدستور مع رفض من قبل المعارضة التي كانت تهدد بالفعل بالنزول إلى الشارع، أي أن هذه الورقة كانت موجودة في جعبة المعارضة ومطروحة بقوة حتى قبل انطلاق الثورة من مهدها في تونس.

كما أن الثورة اليمنية لم تبلغ زخمها الأكبر إلا حين أعلنت الأحزاب، ممثلة بتكتل اللقاء المشترك رسمياً، تأييدها للثورة، مع التأكيد أن الاعتراف بأهمية هذا الدور لا يعني بالضرورة أن تأثيره كان إيجابياً.

(٢) دور المؤسسة العسكرية

كان دور المؤسسة العسكرية حاسماً في الثورتين المصرية والتونسية بالانحياز لصالح الثورة والثوار، لكن الوضع في اليمن كان مختلفاً، فقد حدث انقسام واضح داخل المؤسسة العسكرية، لأنه في حين انحازت معظم فرق الجيش إلى الثورة، وعلى رأسها الفرقة الأولى المدرّعة، بقيت قوى عسكرية أخرى خارج الجيش، وأهمها قوات الحرس الجمهوري، والقوات الخاصة، والأمن المركزي، وغيرها، على ولائها لصالح كون من ترأسها هم أقرب المقرّبين لأسرته.

الوضع السابق خلق نوعاً من الردع المتبادل بين الطرفين، بسبب توازن القوى، وكان هذا السبب الرئيسي في جمود الثورة وتكبيل قدرة الثوار على الحسم، فكلا الطرفين كان على يقين من أنه عاجز عن الحسم وتحقيق مكاسب واضحة، وأن أي تصرّف سيقابله ردّ، وستبقى الحرب سجالاً من دون تحقيق الهدف.

(٣) الدور الخليجي

تعكس المبادرة الخليجية هذا الدور وتأثيره بشكل واضح في اليمن، بخلاف الموقف غير المعلن من الثورتين التونسية والمصرية. صحيح أن الموقف الخليجي في أغلبه الأعم، باستثناء قطر، لم يكن مرحباً بالثورتين بشكل قاطع، ولا سيما في ظلّ العلاقات المميزة لنظاميْ مبارك وبن علي مع بلدان الخليج، لكن في المقابل لم يكن هناك تدخل داعم للنظامين أو معرقل للثورتين بشكل واضح، وربما كان عنصر المفاجأة في الثورة التونسية هو السبب في ذلك، فلم يكن أحد يتنبأ بالنهاية التي انتهت إليها هذه الاحتجاجات. كما أن سرعة تواتر الأحداث في الثورة المصرية، والغضبة العارمة التي سيطرت على الشارع المصري، هما اللتان حالتا دون السماح بأي تدخل في تلك الأثناء، باستثناء بعض الفتاوى

الخجولة التي حرّمت الخروج على ولي الأمر، واعتبرت ما يجري في مصر فتنة، لا ثورة. لكن في اليمن، سمح عامل الوقت بهذا التدخل، بالإضافة، بالطبع، إلى العامل الجغرافي بحكم موقع اليمن في قلب الجزيرة، خاصة أنه النظام الجمهوري الوحيد هناك، كما أن أي انفلات للأوضاع فيه سيلقي بالتأكيد بظلاله على الجيران. لذا أصبح التدخل قضية حاسمة لأمن المنطقة، ومن هنا انطلقت المبادرة الخليجية بصورها المتعدّدة التي حظيت في ما بعد بدعم دولي بغطاء القرار الرقم (٢٠١٤) الصادر عن مجلس الأمن، وقد غيّرت تلك المبادرة بشكل واضح مسار الثورة اليمنية، وأضفت عليها صفة الأزمة السياسية بين النظام والمعارضة.

● **ولتشخيص حال اليمن خلال عام ٢٠١١ والربع الأول من عام ٢٠١٢، سيجري تناول النقاط التالية:**

ـ القوى الفاعلة في الثورة ودورها.

ـ موقف النظام الحاكم من الثورة.

ـ المرحلة الانتقالية وتحدياتها.

ـ الأزمة الاقتصادية

ـ رؤية مستقبلية.

النقطة الأولى: القوى الفاعلة في الثورة ودورها

توحّد الثوار اليمنيون على المطلب العام الداعي إلى إسقاط النظام، وعلى رأسه علي عبد الله صالح، وكان هذا هو شعار الثورة الرئيسي الذي انتشر في مختلف المحافظات اليمنية، وجمع أطياف الشعب اليمني المختلفة. لكن الحقيقة أن مكوّنات الثورة كانت متباينة، ولكل منها أهدافه الخاصة إلى حدّ التناقض والاختلاف في جوانب عديدة. لكن رغم ذلك جرى تسكين كل أوجه الاختلاف حتى حين، رغبة في ألا يؤثر ذلك في سير الثورة، ويحول دون إنجاز الهدف الأهم. أما أهم القوى الثورية، فكانت التالية:

(أ) القوى الشبابية

لا يمكن اعتبار شباب الثورة مجرد فصيل أو مكوّن واحد متجانس، بل هم ينتمون إلى مكوّنات عدة، فمنهم شباب حزبيون، أي لهم علاقات تنظيمية بأحزاب اللقاء المشترك، وعلى رأس هذه الأحزاب التجمّع اليمني للإصلاح،

والحزب الاشتراكي اليمني، كما ينتشر تأثير الحزب الوحدوي الناصري في مدينة تعز بشكل خاص، بالإضافة إلى بعض الشباب المنشقين عن حزب المؤتمر الشعبي الحاكم، ومنهم العديد ممن كانوا لا ينتمون إلى الحزب الحاكم سوى بالاسم فقط.

وفي المقابل، هناك شباب مستقلون لم يمارسوا العمل الحزبي أو السياسي في حياتهم من قبل، منهم المثقفون والناشطون الحقوقيون والعاطلون والحرفيون وطلاب الجامعات الذين كانوا بالفعل وقود هذه الثورة، ولا يجمعهم أي قاسم مشترك سوى الرغبة في التغيير والمطالبة بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

في ساحات الاعتصام اجتمع الشباب، وشكّلوا العديد من التكتلات، بهدف توحيد الشعارات والمطالبات. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن هناك العديد من المناوشات التي كانت تقع من حين إلى آخر، ولا سيما بين شباب الأحزاب الذين يمتثلون لأوامر قياداتهم الحزبية، خاصة المنتمين إلى حزب الإصلاح، وبين المستقلين الذين يرفضون الانصياع ويأبون التنازل عن شعاراتهم ومطالبهم، ومع ذلك كان هناك توجه عام إلى تنحية هذه الخلافات جانباً حتى لا تستغلّ من قبل النظام بشكل أو بآخر.

(ب) القبائل

تؤدي القبيلة في اليمن دوراً رئيسياً على المستويين الاجتماعي والسياسي، لذا لا يمكن الحديث عن دور القوى السياسية اليمنية من دون التطرق إلى الدور القبلي، وقد كان نظام صالح يفاخر بهذا الدور ويعمل على تكريسه.

تمثل الدعم القبلي الأول للثورة من خلال انضمام الشيخ أمين العكيمي الذي ينتمي إلى قبيلة بكيل، وأحد أعضاء الكتلة البرلمانية للتجمّع اليمني للإصلاح، والذي يترأس ما يسمّى «مجلس مشائخ قبيلة بكيل». كما أعلن اتحاد قبائل حاشد الذي ينتمي إليه صالح تأييده للثورة، وكذلك معظم رموز قبيلة سنحان، وقرية بيت الأحمر معقل صالح الرئيسي، ومن ثم انضم العديد من المرجعيات القبلية من المحافظات في الشمال والجنوب إلى الثورة، لكن التحول الأهم جاء بانضمام أولاد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر «العشرة» إلى الثورة، وانسحاب بعضهم من مناصبهم الرسمية في الجهاز المدني، وتعليق عضوياتهم في الحزب الحاكم. وتنبع هذه الأهمية من كون النظام فقد بذلك الورقة القبلية التي طالما اعتمد عليها، وهو الأمر الذي حال دون قيام حرب أهلية على أساس قبلي.

ومما يسجل للقبائل ومشايخها خلال الثورة، احترامهم لإرادة الشباب الثائر بالإبقاء على الطابع السلمي المدني للثورة، الأمر الذي دفع أبناء القبائل إلى ترك أسلحتهم في المنازل، والتوجه إلى ساحات الاعتصام بصفاتهم الشخصية. ومع ذلك، فقد شهدت الثورة بعض المناوشات المسلحة، كان أبرزها المواجهات التي جرت بين أبناء الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والنظام، وذلك على إثر اعتداء قوات النظام على منزل الشيخ، وتوسع نطاق الاشتباكات في منطقة الحصبة، الأمر الذي حدا بالقبائل إلى التقاطر نصرة للشيخ، كما تدخلت لجنة وساطة قبلية ضمّت وجهاء القبائل لحلّ النزاع، وخلال وجود اللجنة في منزل الشيخ جرى قصف المنزل من قبل قوات النظام، بالرغم من إعلان الهدنة، وقُتِل خلال القصف بعض من أعيان لجنة الوسطاء، مما دفع القبائل إلى إعلان إهدار دم صالح، لارتكابه ما يطلق عليه «العيب الأسود» في العرف القبلي.

ومن أهم المواقف التي تسجل للقبائل خلال الثورة، تشكيل ما عرف بتكتل قبائل اليمن الذي ضمّ الشيخ صادق الأحمر وعدداً من مشايخ بكيل ومذحج والعديد من القبائل الأخرى، ويعدّ هذا التجمّع القبلي الأضخم في تاريخ اليمن، وهو موجّه بالأساس إلى معارضة صالح ودعم الثورة. ولقد أصدر التكتل وثيقة التحالف والنصرة، التي تؤكد التزام القبائل بحماية الاعتصامات، معتبراً أن أي اعتداء على أنصار الثورة هو اعتداء على قبائل اليمن، وأن الردّ حينها يكون واجب عين على أبناء القبائل بالأموال والأنفس.

(ج) الحراك الجنوبي

كان الجنوبيون أول من قادوا الحراك السلمي وطالبوا بالتغيير من خلال الشرارة الأولى التي انطلقت منذ عام ٢٠٠٣ على شكل مطالبات برفض التهميش والإقصاء والدعوة إلى المساواة. وفي عام ٢٠٠٧ تبلورت هذه المطالب بشكل أوضح من خلال الحركات الاحتجاجية التي قادتها مجموعة الضباط والجنود المعروفين بمجموعة «خليك بالبيت»، وهم من جرى تسريحهم من وظائفهم وإحالتهم إلى التقاعد المبكر قسراً فقط لأنهم جنوبيون. ومع العنف الذي تعرضت له الحركة اتسعت أهدافها وتجاوزت المطالب الحقوقية، حتى وصلت إلى مطلب فك الارتباط والاستقلال التام عن دولة الوحدة.

ومع انطلاق الثورة اليمنية، كان الجنوب أول من قدم شهيداً في مدينة عدن، ويمكن القول إن الحراك الجنوبي قد انقسم موقفه من الثورة بشكل

واضح، فهناك من أيّد ثورة الشباب، وطالب بضرورة الانضمام إليها، وتبنى المطالبة برحيل نظام علي عبد الله صالح، وتأجيل مطلب الانفصال حتى إسقاط النظام، بينما كان هناك من رفض ذلك، وشدد على المطلب الرئيسي المتمثل في فك الارتباط، مع احترام ثورة الشباب ودعمها.

جدير بالذكر أنه بخصوص قضية الجنوب يوجد رأيان: **الأول** يمثله تيار الرئيسين علي ناصر محمد وحيدر العطاس، في ما يعرف بمجموعة القاهرة، ويتبنى الاتجاه إلى الفدرالية المقيّدة، بينما يمثل الرأي **الآخر** مجموعة بيروت بقيادة الرئيس علي سالم البيض، ويتمسك بمطلب الانفصال التام والعودة إلى دولة الجنوب قبل عام ١٩٩٠.

على صعيد آخر، يتحفظ الجنوبيون على المبادرة الخليجية وكل ما ينبثق عنها، من منطلق أنها تجاهلت القضية الجنوبية، من هنا أعلنت القيادات الجنوبية في الخارج وغالبية فصائل الحراك في الداخل عن مقاطعتها للعملية الانتخابية الرئاسية.

(د) الحوثيون

يطلق عليهم الحوثيون نسبة إلى حسين بدر الحوثي، الزعيم السابق للجماعة، وهم يشكلون حركة سياسية ودينية تنتشر في محافظة صعدة شمال غرب اليمن، إضافة إلى محافظات حجة وعمران والجوف، وهي حركة محسوبة على المذهب الزيدي.

نشأت الحركة عام ١٩٩٠، وفي عام ٢٠٠٥ طفت قضية الحوثيين بقوة على السطح بعد احتلال العراق. ويتبادل الحوثيون والنظام الاتهامات، فالنظام يرى أن الحوثيين يتلقون دعماً من إيران ويرفعون شعارات الثورة الإيرانية، كما يتهمهم بأنهم مجموعة تريد الإطاحة بنظام الحكم، وإقامة دولة زيدية على أساس الإمامة، كما كان الحال في ظلّ حكم الإمام يحيى وابنه الإمام أحمد قبل الثورة، في حين يؤكد الحوثيون على لسان قادتهم أن الشعارات التي يرفعونها شعارات مشروعة، وهي تتلخص في العداء لأمريكا وإسرائيل، خاصة بعد احتلال العراق، ويتهمون النظام بالعمل على تقويض المذهب الزيدي في اليمن على حساب دعم الأصوليين السلفيين الذين يعتقدون بكفر الشيعة عامة، ومنهم الحوثيون، ويؤكد الحوثيون أن تمردهم هو للدفاع عن مجتمعهم ضد التمييز والاضطهاد الذي يمارسه النظام ضدهم.

وقد شهدت البلاد ست جولات من الحرب التي شنّها النظام ضد معقل الحوثيين في محافظة صعدة، ذهب ضحيتها المئات من أفراد القوات المسلحة والحوثيين، وأنهكت الجيش واستنزفت ما تبقى من اقتصاد من دون أن تفضي إلى أية نتيجة.

ومع انطلاق الثورة، أعلن الحوثيون دعمهم للتغيير والمطالبة بإسقاط نظام صالح بكل رموزه، لكن يبدو أن موقف الحوثيين تغيّر نسبياً من ثورة الشباب بعد إعلان اللواء علي محسن، قائد الفرقة الأولى المدرعة، انضمامه إلى الثورة، وهو الشخص الذي يعتبرونه المسؤول الأول عن الحروب التي شُنَّت ضدهم، وكذلك بعد ظهور حزب الإصلاح (الإخوان المسلمون) وأبناء الشيخ الأحمر، كوَرَثة محتملين للنظام الحاكم. وقد طالب عبد الملك الحوثي اللواء علي محسن بالاعتذار عن جرائمه بحق الحوثيين حين كان ركن النظام وعماده الرئيسي.

وكان للحوثيين موقف واضح من رفض المبادرة الخليجية وكل ما من شأنه الحيلولة دون إمكانية الحسم الثوري، ومن ذلك رفضهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي خاضها المرشح التوافقي عبد ربه منصور هادي.

(هـ) تكتل اللقاء المشترك

يُعتبر هذا التكتل تجميعاً لأحزاب المعارضة الرئيسية، ويضم كلاً من التجمّع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، وحزب الحق، والتجمّع السبتمبري، واتحاد القوى الشعبية اليمنية. وقد تم تأسيسه في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بهدف التنسيق في الانتخابات البرلمانية، والعمل المشترك لضمان وصول جميع الأحزاب الستة الموقّعة على الاتفاق للمشاركة في المجلس النيابي. وتمثلت أهم إنجازات التكتل في الاتفاق على مرشح رئاسي واحد، هو المهندس بن شملان، ليخوض حملة الانتخابات الرئاسية في مواجهة صالح، كما تمكّن من الوقوف ككتلة واحدة ضد الحكومة في الكثير من القرارات، منها قانون الانتخاب، وكذلك محاولات النظام تمرير قضية التعديلات الدستورية.

وقبيل انطلاقة الثورة، كان التكتل يخوض مواجهة مهمة مع النظام بعد رفض المعارضة طرح قضية التعديلات الدستورية للتصويت في البرلمان، وتعليق نواب المعارضة عضويتهم في المجلس، وكانت المعارضة تهدد بالنزول إلى الشارع

بالفعل. من هنا لم تتأخر هذه القوى في الانضمام إلى الثورة وتأييدها، خاصة في ما يتعلق بمطالب الإصلاح والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية من دون الاشتراك في مطلب الشباب برحيل صالح في محاولة من التكتل للحدّ من اندفاع الثورة قصد الضغط على صالح لتقديم بعض التنازلات. لذلك تأخرت المعارضة في الانضمام إلى هذا المطلب إلى أن حدثت مذبحة صنعاء، حين هاجم قناصة تابعون للنظام ساحة التغيير في صنعاء، وقضى أكثر من ٥٠ شهيداً نتيجة هذا الهجوم.

لكن حتى مع انضمام التكتل إلى الثورة، فإنه حاول البقاء في خلفية المشهد حتى لا يُتهم بأنه محركها وموجهها، وهو الأمر الذي كان يؤكده صالح، وذلك بالرغم من مشاركته بشكل واضح في تمويل بعض الأنشطة ودعم بعض الاعتصامات، ولا سيما من قبل حزب الإصلاح الذي عمل على الحضور في الساحات وإقامة منصّات وبرامج. وقد قوبلت هذه الخطوات بانتقادات وتحفظات من قبل شريحة من قوى الثورة التي رأت أن شباب حزب الإصلاح عملوا بالفعل على توجيه الثورة وفق أيديولوجيتهم بعيداً عن مطالبها، ولا سيما في ما يتعلق بالرغبة في الحسم الثوري الذي عبرت عنه شعارات مثل «ليرحلوا جميعاً».

(و) القوى العسكرية المنشقة

يرتكز الثقل الأساسي للجيش اليمني برياً على قوتين أساسيتين، هما: الحرس الجمهوري، والقوات الخاصة بقيادة نجل صالح العميد أحمد، التي تمثل أكثر من ثلث الجيش اليمني، وإن لم توجد إحصائية محددة لعدد منتسبي هذه القوات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن العميد أحمد هو الذي طور قوات الحرس الجمهوري، كما أنه هو من استحدث القوات الخاصة.

وبشكل عام، تعدّ هذه القوة الأفضل تسليحاً وتدريباً وتأهيلاً، ويشرف على تأهيلها الأمريكيون، خاصة وحدات مكافحة الإرهاب المتخصّصة في إطار تعاون اليمن والولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب. أما القوة الثانية الأهم فهي الفرقة الأولى المدرعة التي يقودها اللواء علي محسن الأحمر، الأخ غير الشقيق للرئيس، وتنتشر في المناطق الشمالية والغربية من البلاد، وتضم عدة ألوية، من أشهرها لواء العمالقة.

وبشكل متعمد، عمل صالح على إضعاف الجيش والزجّ به في حروب وهمية لصالح تعزيز الحرس الجمهوري والقوات الخاصة بقيادة ابنه. أما بالنسبة إلى

وزارة الدفاع، فهي لا تعدو كونها وزارة بلا سلطة، فوزير الدفاع لا يملك أية صلاحيات على الجيش الذي يتحكّم فيه بشكل مباشر الرئيس وأفراد أسرته. من هنا ظهر مصطلح ما يعرف بـ «المؤسسة العسكرية الجديدة» التي يبرز فيها تعيين القيادات العسكرية والأمنيّة على أساس عائلي لضمان الولاء الشخصي للرئيس، فلا كفاءة تعلو على كفاءة القرب الأسري والعائلي من صالح. وتضم المؤسسة العسكرية الجديدة: الحرس الجمهوري، والقوات الخاصة التي سبقت الإشارة إليها بقيادة أحمد علي عبد الله صالح، والقوّات الجبلية المدرّعة بقيادة خالد علي عبد الله صالح، وهو أيضاً ابن الرئيس، والأمن المركزي بقيادة يحيى محمد عبد الله صالح، ابن أخي الرئيس، والوحدات الخاصة بقيادة طارق محمد عبد الله صالح، وهو كذلك ابن أخ الرئيس، وجهاز الأمن القومي بقيادة عمار محمد عبد الله صالح الأحمر، وهو بدوره ابن أخ الرئيس، والقوات الجوية بقيادة محمد صالح عبد الله الأحمر، وهو أخ غير شقيق للرئيس. هذا عدا عن قيادة الفرقة الأولى المدرعة بقيادة الأخ غير الشقيق أيضاً علي محسن الأحمر الذي صاحب الرجل في كل حروبه الداخلية.

برز موقف الجيش من الثورة بشكل واضح بعد المجزرة التي ارتكبها النظام ضد ساحة التغيير في صنعاء يوم الجمعة في الثامن عشر من آذار/ مارس، والتي راح ضحيّتها ما يزيد على خمسين قتيلاً؛ فبينما أعلن وزير الدفاع دعمه لنظام صالح ورفضه الانضمام إلى الثورة، بدأت سلسلة الانشقاقات عن النظام في ما عُرف بيوم الهروب الكبير، حيث شهد انشقاق عدد كبير من قادة الجيش اليمني. وكان الأنشقاق الأهم للرّجل الأوّل في الجيش اليمني علي محسن الأحمر، قائد الفرقة الأولى المدرعة والمنطقة العسكرية الشمالية الغربية، بالإضافة إلى قائد المنطقة العسكريّة الشّرقية اللواء محمد علي محسن، وهو ابن عمّ الرئيس، والعميد حميد القشيبي، قائد اللواء ٣١٠ في محافظة عمران، وقائد المنطقة العسكرية المركزية اللواء سيف البقري مع عدد واسع من الضبّاط. كما انشقّ قائد القاعدة الجويّة في اللواء ٦٧ في محافظة الحديدة العميد الركن أحمد السنحاني، وهو أوّل انشقاق في القوّات الجويّة اليمنية، بالإضافة إلى اللواءيْن ٦١ و٦٢ التابعيْن للحرس الجمهوري في مديرية أرحب التابعة لمحافظة صنعاء. واستمرت الانشقاقات بعد ذلك بشكل شبه يومي.

وفي مسلسل الثورة الممتد على مدى عشرة أشهر تقريباً، وقع العديد من المواجهات المتقطعة بين الطرفين، وهنا لا يمكن بشكل كبير الفصل بين ما هو

عسكري صرف، ممثلاً بالقوات العسكرية الموالية للثورة، وما هو قبلي، كحال كل شيء في اليمن يمتزج بروح القبيلة. ومن أهم هذه المواجهات ما وقع في منطقة الحصبة في العاصمة صنعاء، وكانت قوات اللواء علي محسن طرفاً فيها إلى جانب أبناء الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، الشيخ صادق الأحمر، زعيم قبيلة حاشد، القبيلة الأكبر في اليمن، وإخوته، بالإضافة إلى المواجهات في مدن تعز وأرحب ونهم.

(ز) المجلس الوطني لقوى الثورة

في ١٧ آب/أغسطس، تم الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني المنبثق عن الاجتماع التأسيسي للجمعية الوطنية لقوى الثورة السلمية في اليمن، بحضور ما يزيد على ألف عضو يمثلون مكوّنات الثورة في مختلف الساحات ومختلف القوى السياسية الاجتماعية المعارضة للنظام. وضم المجلس ١٤٣ شخصية حظيت بتوافق كبير من قبل أعضاء الجمعية، وهدف إلى توحيد قرار قوى الثورة السلمية، في سبيل تنسيق الجهود الوطنية لاستكمال التغيير الثوري والسياسي.

وقد شهد المجلس بعض الانسحابات، معظمها من قبل القادة الجنوبيين، بسبب ما اعتبروه تهميشاً وعدم أخذ وجهات نظر العديد من القوى السياسية بعين الاعتبار، وطالبوا في هذا السياق بأن يكون تشكيل المجلس مناصفة بين الشمال والجنوب.

وفي التحليل الأخير، ينبغي التأكيد أن العناصر السابقة، وإن كانت تشكّل قوى الثورة اليمنية، لكن على أرض الواقع لم يكن الفصل يجري على هذا النحو المنهجي، فقد كان هناك تداخل واضح بين مختلف هذه القوى، وكان ثمة تشابك بين ما هو قبلي وحزبي واجتماعي ديني وغيره. فمثلاً، حين يقال تكتل اللقاء المشترك نجد أن الحزب الأبرز الذي كان له حضور واضح في الساحات هو حزب الإصلاح الذي يعكس الحضور القيادي القبلي، ممثلاً بآل الأحمر من جهة، والتوجه الديني للحزب من جهة أخرى. وينطبق الأمر نفسه على الناحية العسكرية، فحين يشار إلى الفرقة الأولى المدرعة كقوة عسكرية منضمة إلى الثورة، لا يمكن إغفال قائدها اللواء علي محسن الأحمر وتأثيره القبلي في الألوية الأخرى التي انضمت إليه، وهنا لا يمكن الجزم هل كان العامل الحاسم والمؤثر في هذا الانضمام هو العامل القبلي أم الولاء الحقيقي للثورة والرغبة في التغيير؟

النقطة الثانية: موقف النظام الحاكم من الثورة

رأى النظام اليمني في مشهد فرار الرئيس بن علي من تونس أكثر من مجرد ثورة تونسية حسمت أمرها، بل كان على يقين بأن هذا المشهد سيؤثر في الشعب اليمني، رغم ما أبداه من مكابرة بهذا الصدد، واصفاً اليمن بأنها ليست تونس. وما يؤكد ذلك أن هذا النظام الذي كان يستعد لتعديل الدستور بما يسمح للرئيس صالح بالترشح مدى الحياة من دون تقيد بسقف زمني قبل سقوط نظام بن علي بعدة أسابيع، عاد ليعلن مباشرة بعد ذلك تراجعه عن فكرة التعديلات، بل والإعلان الصريح على لسان الرئيس صالح عن الالتزام بعدم التمديد أو التوريث، وإعادة فتح السجل الانتخابي وتشكيل لجنة عليا للانتخابات، وهي المطالب التي لطالما تقدمت بها المعارضة من قبل.

إلا أن هذه التصريحات لم تلق آذاناً صاغية من قبل شباب الثورة الذين كانوا قد رفعوا سقفهم عالياً مطالبين برحيل النظام بكل رموزه، بينما رحبت المعارضة الرسمية بهذه التصريحات، وإن اشترطت لإثبات جدّية هذا الطرح إقدام الرئيس فعلياً على تنحية كل أبنائه وأبناء أخيه وأقاربه من المناصب القيادية، وهو الأمر الذي لم يقدم عليه صالح بطبيعة الحال.

وفي ٢٨ شباط/فبراير عاد صالح ليعرض على المعارضة المشاركة في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو الأمر الذي قوبل بالرفض، ويمكن وصف هذه الأطروحات التي قدمها صالح بالخطوات السياسية التي أقدم عليها لاحتواء الثورة منذ البداية. وفي المقابل، كانت هناك خطوات استباقية اعتمدها ميدانياً على الأرض، حيث عمل النظام منذ البداية على حشد أنصاره في الساحات وتكفل بإقامة خيم اعتصام لمؤيديه.

ومع اشتعال جذوة الثورة، أظهر النظام أنه يتعامل بشكل سلمي مع تطوراتها، لكن هذه السلمية لم تكن صرفة، فقد تعرّض المتظاهرون للاعتداءات المتكررة من قبل بلاطجة النظام وقوات الأمن التي تعاملت معهم بعنف مفرط، كما تعرّض الناشطون لعمليات خطف وتعذيب. أما التحول الأهم في تعامل النظام مع الثورة ولجوئه إلى العنف، فقد تجلى بشكل واضح في ما عُرف بمجزرة صنعاء في ١٨ آذار/مارس، حيث اعتلى مسلحون أسطح المنازل المجاورة لساحة الاعتصام، ووجهوا الرصاص إلى رؤوس المتظاهرين وصدورهم، وذهب ضحية

هذا الاعتداء أكثر من خمسين قتيلاً، بالإضافة إلى استخدام غازات الأعصاب التي تسببت بحالات اختناق وتشنّج.

ساهمت هذه المجزرة في حدوث انشقاقات كبيرة داخل النظام الحاكم، فأعلن العديد من القيادات العسكرية وأعضاء في الحزب الحاكم وعدد من الوزراء والسفراء، تأييدهم للثورة وانضموا إليها. من هنا سعى النظام إلى البحث عن مخرج لهذا المأزق، فلجأ إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية، التي أوفد إليها وزير خارجيته في ٢١ آذار/مارس ٢٠١١ طالباً منها القيام بدور الوساطة بينه وبين المعارضة، وذلك في محاولة لاستدراج المعارضة إلى طاولة الحوار. وبالفعل تقدمت دول مجلس التعاون الخليجي بمبادرة لتسوية الأوضاع السياسية في اليمن شكّلت مرجعية أساسية في عملية التسوية.

وطوال فترة الثورة كان النظام يصرّ على توجيه خطاباته إلى المعارضة، معتبراً ما يحدث أزمة مع خصومه السياسيين، رافضاً الاعتراف بالثورة التي كان يصفها تارة بأنها مدبّرة من قوى خارجية استغلت حماس الشباب لتنفيذ مخطّطاتها، ويراها تارة أخرى صنيعة المعارضة، أو يعترف بأن الشباب خرجوا للمطالبة بحقوق مشروعة، لكن المعارضة نجحت في القفز على هذه المطالب وتجييرها وتجيير الشباب لخدمة مصالحها.

ويمكن إجمال الأدوات التي استخدمها النظام في التعامل في الآتي:

(أ) الإعلام

استخدم النظام الإعلام الرسمي وغيره من القنوات والإذاعات الخاصة التابعة له أو المتعاطفة معه من أجل تأدية دور تحريضي وتشويهي ضد الثورة والثوار، فعملت هذه الأجهزة على فبركة الصور واختلاق الأساطير والأخبار وتوجيه الاتهامات إلى الثوار، والتسويق لكل ادعاءات النظام، وبثّ البرامج والأغاني التي تروّج لعلي عبد الله صالح كقائد بطل صامد في وجه الفتن والمؤامرات، مع ترسيخ فكرة الدمج بين النظام ورئيسه والوطن، بحيث تصبح أية مطالبة بالتغيير تدميراً للوطن ونشراً للفوضى والفساد. وفي مجتمع تتفشى فيه الأمية ويسوده الجهل تزداد قدرة الإعلام على توجيه الرأي العام كيفما شاء، وبالفعل نجحت هذه الأداة في مساعدة النظام على الاستمرار لفترة أطول.

(ب) الفتاوى الدينية

سعى النظام إلى استصدار الفتاوى الدينية التي تحضّ على طاعة ولي الأمر وتحرّم الخروج عليه، كما تبيح للنظام، ممثلاً في رأسه وأجهزته، استخدام كافة الأساليب لقمع الخارجين عليه. وجرى الترويج لهذه الفتاوى إعلامياً من خلال فئة محدودة ممن أطلق عليهم «علماء دين». وكان أبرز الفتاوى ذات الصلة البيان الصادر عن «جمعية علماء اليمن» بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر، الذي حرّم الخروج على ولي الأمر، سواء بالقول أو بالفعل، ودعوة من أمر بهذا الخروج من قيادات وعلماء إلى مراجعة أنفسهم ومراقبة الله في السر والعلن. وحثّ البيان أبناء الشعب اليمني على الالتزام بالبيعة المنعقدة في ذمتهم، والوفاء بها، ودعوة الخارجين على الجماعة من عسكريين ومدنيين إلى الرجوع إلى وحدة الصف والوفاء بالعهد والقسم، واستخلاص العبرة من الدول التي أخذت بنهج الثورة وما تعانيه من اضطرابات أمنية. وقد قوبلت مثل هذه الفتاوى بالنقد من قبل العديد من علماء الدين، خاصة أن أكبر حزب ديني في اليمن كان أحد أهم أعمدة الثورة.

(ج) البلاطجة وقوات الحرس العائلي

وهي الأداة المادية الأعنف التي استخدمها النظام في مواجهة الثورة، حيث اعتمد على البلاطجة الذين كان يتاح لهم العمل بحرية بعيداً عن سلطة القانون، من خلال الاعتداء على المتظاهرين بالضرب المبرح واستخدام الآلات الحادة، بالإضافة إلى عمليات الخطف والتعذيب الممنهجة.

ومن جهة أخرى، اضطلعت قوات الحرس العائلي (نسبة إلى قادتها الذين ينتسبون إلى أسرة الرئيس صالح، وتضم قوات الحرس الجمهوري، والقوات الخاصة، والأمن المركزي، وشقاً خاصاً من جهاز المخابرات معنياً بمكافحة الإرهاب) بمهام مهاجمة ساحات الاعتصام وفضّ المظاهرات والتصدّي لها، كما جرى في ساحة الحرية في صنعاء وتعز، وساحة مديرية المنصورة في مدينة عدن، بالإضافة إلى شنّ هجمات صاروخية على معاقل بعض القبائل المؤيدة للثورة، كما جرى في أرحب ومذحج وتعز، هذا عدا عن العمليات الاستخباراتية في اختراق ساحات الاعتصام من خلال إثارة النزاعات وتضخيمها بين فصائل الثورة.

(د) سياسة العقاب الجماعي

عمل النظام على الضغط على الثورة والثوار ومحاولة التأثير في ما يعرف

بالأغلبية الصامتة واستمالتها إلى صفه باتباع سياسة ضغط ممنهجة لتدمير مقوّمات الحياة، فجرى قطع الكهرباء وإنقاص كميات المياه والوقود والمواد الغذائية بشكل متعمّد، مع نسبة هذا الشح إلى الثورة والثوار، حيث اتهمهم النظام بتفجير مولدات الكهرباء وقطع إمدادات الوقود. كما عمل النظام أيضاً على إشاعة الرعب والفوضى بين الناس من خلال إطلاق سراح مجرمين من السجون وعدم قيام أجهزة الدولة بواجبها في حماية الأمن، وهو ما تكرر بحذافيره من قبل في الحالة المصرية.

النقطة الثالثة: المرحلة الانتقالية وتحدياتها

عقد مجلس التعاون الخليجي عدة اجتماعات للبحث في تطورات الأوضاع في اليمن، تمخّض عنها الخروج بالمبادرة الخليجية بنسخها المتعددة، حتى وصلنا إلى المبادرة بنسختها الأخيرة، التي تتضمّن تنحّي الرئيس صالح عن السلطة ونقلها إلى نائبه بعد شهر من التوقيع عليها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تترأسها المعارضة، بينما تتوزع الحقائب فيها مناصفة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، مع منح صالح وأركان نظامه حصانة من الملاحقة.

وقد وقّعت قيادات المعارضة على المبادرة بتاريخ ٢١ أيار/مايو، في حين وقّعت عليها قيادات من الحزب الحاكم في اليوم التالي بحضور صالح الذي بقي وحده يرفض التوقيع عليها تحت ذرائع مختلفة، كان آخرها مطلبه بأن تلحق بالمبادرة آلية تنفيذية تحدد بدقة هذه البنود وتوقيت تنفيذها.

وقد قام مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد جمال بن عمر بدور بارز في هذا الصدد، وانتهى إلى التوصل إلى صياغة الآلية التنفيذية التي أخذت بعين الاعتبار شروط علي عبد الله صالح لقبول التوقيع على المبادرة الخليجية، وفي الوقت نفسه تراعي إلى حدّ ما مطالب قوى المعارضة، بحيث تأخذ الشكل التدريجي المتسلسل في تنفيذ هذه المطالب من خلال مرحلة انتقالية لمدة عامين، وتعدّ الآلية التنفيذية بحدّ ذاتها بمثابة تعديل آخر جديد على المبادرة الخليجية أو بمثابة مبادرة أخرى مستقلة عنها رسمت صورة جديدة لكل السيناريوهات التي تنبأت بنموذج الحل أو الحسم في اليمن.

وأهم ما نصّت عليه الآلية التنفيذية أن يوقّع صالح على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وينقل كامل صلاحياته إلى نائبه، وأن تسمّي المعارضة مرشحها لرئاسة الحكومة، على أن يتم توزيع الحقائب فيها مناصفة بين الحزب الحاكم

والمعارضة، ويسمّي كل منهما مرشحيه خلال أسبوع، وتكون مهام الحكومة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال ٩٠ يوماً من حصول الحكومة على موافقة البرلمان، وبحيث يكون مرشح التوافق فيها النائب عبد ربه منصور هادي، كما يشكل نائب الرئيس لجنة عسكرية لإنهاء الانقسام في المؤسسة العسكرية وإزالة المظاهر المسلحة.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر وقّع علي صالح في الرياض بحضور الملك عبد الله على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، في حين وقّع ممثلو المعارضة وقيادات في الحزب الحاكم على الآلية التنفيذية فقط، حيث كان قد سبق لهم التوقيع على المبادرة الخليجية من قبل.

وبذلك دخلت البلاد المرحلة الانتقالية الأولى التي شملت تكوين اللجنة العسكرية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة المعارضة التي أدت اليمين الدستورية أمام نائب الرئيس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، كما شملت هذه المرحلة أيضاً التجهيز للانتخابات الرئاسية.

وفي ٢١ شباط/فبراير انتهى حكم صالح رسمياً بانتخاب الرئيس عبد ربه منصور رئيساً توافقياً، وبذلك تكون البلاد قد دخلت المرحلة الانتقالية الثانية، التي تتضمّن، وفق الآلية التنفيذية، ما يلي:

(أ) مهام وصلاحيات الرئيس وحكومة الوفاق الوطني

يقوم الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني بممارسة جميع المهام الاعتيادية المنوطة بهما على النحو المنصوص عليه في الدستور، وإضافة إلى ذلك يمارسان الصلاحيات اللازمة لمواصلة مهام التنفيذ المحددة للمرحلة الأولى، والمهام الإضافية المحددة في المرحلة الثانية من نقل السلطة، وتشمل هذه المهام ما يلي:

ـ ضمان انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، وتشكيل لجنة التحضير للمؤتمر ولجنة التفسير والهيئات الأخرى المنشأة بموجب هذه الآلية.

ـ إطلاق عملية للإصلاح الدستوري التي تحدد شكل الدولة والنظام السياسي، وعرض الدستور بعد تعديله لاستفتاء الشعب اليمني.

ـ إصلاح النظام الانتخابي.

ـ إجراء انتخابات مجلس النواب ورئيس الجمهورية وفقاً للدستور الجديد.

وفي ما يتعلق بمؤتمر الحوار الوطني، فإن الآلية تنصّ على أنه مع بداية المرحلة الانتقالية الثانية يدعو الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية، بما فيها الشباب والحراك الجنوبي والحوثيون وسائر الأحزاب وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع النسائي. ويبحث المؤتمر في ما يلي:

ـ عملية صياغة الدستور، بما في ذلك إنشاء لجنة لصياغة الدستور وتحديد عدد أعضائها.

ـ الإصلاح الدستوري وعرض التعديلات الدستورية على الشعب اليمني للاستفتاء عليها.

ـ بحث القضية الجنوبية بما يفضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه.

ـ النظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني، ومن ضمنها أسباب التوتر في صعدة.

ـ اتخاذ خطوات تعزز المضي قدماً نحو بناء نظام ديمقراطي كامل، بما في ذلك إصلاح الخدمة المدنية والقضاء والإدارة المحلية.

ـ اتباع خطوات ترمي إلى تحقيق المصالح الوطنية والعدالة الانتقالية، والتدابير اللازمة لضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا للقانون الإنساني مستقبلاً.

ـ استخدام الوسائل القانونية وغيرها لتعزيز حماية الفئات الضعيفة وحقوقها، بما في ذلك الأطفال والمرأة.

ـ الإسهام في تحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لتوفير فرص عمل وخدمات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل للجميع.

(ب) ملف القضية الجنوبية

تعتبر القضية الجنوبية من أهم القضايا التي من المنتظر أن تطرح على طاولة الحوار الوطني، وهي من أبرز التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية بعد تجاهل طويل لمعاناة الجنوبيين. ويختلف موقف الجنوبيين من قضية المشاركة في الحوار

الوطني، فهناك من يرفض المشاركة في أي حوار قبل الاعتراف بدولة الجنوب التي كانت قائمة قبل توقيع اتفاقية الوحدة، وهناك من يقبل بالحوار على أساس أن تتحاور القوى الوطنية الجنوبية بحكم انتمائها الجغرافي، بما فيها القيادات المشاركة في الحكومة والنظام، مع القوى الوطنية الشمالية بشكل متكافئ، أي أن المعيار في التقسيم يكون الانتماء الجغرافي، وليس بين قوى تمثل النظام وأخرى خارجه، وأن تكون كل الخيارات متاحة للحوار من دون شروط.

(ج) قضية الحوثيين

تعتبر قضية الحوثيين من الملفات الشائكة التي تواجه المرحلة الانتقالية، خاصة أنها ارتبطت بالعنف المسلح الذي عبّرت عنه ست جولات للحروب خاضها النظام ضدهم، فضلاً عن مناوشات واشتباكات مسلحة مستمرة بين الحوثيين من جهة، والقبائل والجماعات السلفية من جهة أخرى. ولا يمكن الجزم بموقف الحوثيين من قضية الحوار الوطني؛ ففي حين صدرت تصريحات من بعض قيادات الحركة تعلن فيها رفض المشاركة في الحوار، انطلاقاً من رفضها المبادرة الخليجية وما نتج منها من تسويات، وما اعتبرته سيطرة أمريكية على البلاد، صدرت تصريحات أخرى على النقيض ترحب بالحوار. هذا وترعى ألمانيا اجتماعات يمنية ـ يمنية تشمل قيادات من أحزاب اللقاء المشترك، وحزب المؤتمر الشعبي العام، ومعارضة الخارج، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وعن حركة الحوثيين، تمهيداً للحوار الوطني، في محاولة لإقناع جميع الأطراف بضرورة المشاركة.

(د) التحدّي الأمني

ويشمل هذا الملف العديد من القضايا، منها مواجهة الجماعات الأصولية المسلحة التي تطلق على نفسها «أنصار الشريعة»، الساعية إلى إقامة إمارات إسلامية، وكذلك التصدّي للأعمال الإرهابية والتفجيرات التي تتبنّاها، خاصة مع ازدياد نشاطها خلال الثورة، وبعدها، وذلك إما بسبب استغلال الفراغ الأمني السائد، وإما بسبب تلاعب النظام بهذه الورقة كفزاعة من تدهور الأوضاع في حال غيابه. ويبرز في هذا الملف أيضاً التحدي المتعلق بإعادة هيكلة الجيش والقوى الأمنية، ويتضمّن إنهاء الانقسام في المؤسسة العسكرية، وعزل أفراد أسرة صالح من مناصبهم القيادية، وإعادة تشكيل الجيش على أساس الكفاءة والمهنية، وليس على أسس قبلية أو حزبية أو مناطقية، وإزالة كافة النقاط الأمنية والعسكرية المستحدثة.

النقطة الرابعة: الأزمة الاقتصادية

يعاني اليمن أزمة اقتصادية خانقة، إذ ارتفعت نسبة تفشي الفقر بين اليمنيين لتصل إلى نحو ٧٠ بالمئة، بل إن هناك تحذيرات دولية من دخول البلاد مرحلة المجاعة. كما تراجع احتياطي البنك المركزي اليمني من العملة الصعبة إلى ٤,٥ مليار دولار، واقترب معدل النمو في الناتج المحلي خلال العام الماضي من الصفر، وذلك في ظل غياب خدمات الكهرباء والمياه وشح إمدادات الوقود، وارتفاع في سعر السلع الأساسية لأكثر من الضعف. وتؤكد الدراسات ذات الصلة أن اليمن بحاجة إلى ١٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢ لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المنهارة. لذا، فإن الدور الأهم المطلوب من الحكومة في هذه المرحلة هو إعادة الخدمات، والحفاظ على استقرار الأسعار ومحاربة الفساد، بالإضافة إلى تأمين الموارد والسلع الأساسية والوفاء بمتطلبات المرحلة الانتقالية.

النقطة الخامسة: رؤية مستقبلية

دخل اليمن المرحلة الانتقالية محمّلاً بتركة ثقيلة ورثها من نظام صالح الذي كان يتعامل مع الأزمات بأسلوبين: **الأول** هو التجاهل المتعمّد، كما في تعامله مع مشكلة الفساد الذي كان العالم أجمع يحذر منه، بينما كان النظام يقلل من أهميته، بل أكثر من ذلك كان هو نفسه غارقاً فيه ومشجعاً للمفسدين، مطلقاً لأيديهم. والأسلوب **الآخر** هو اللجوء إلى الحلّ الأمني العسكري، كما في تعامل النظام العنيف مع مطالب الجنوبيين، وكذلك حروبه في صعدة. وفي حالات أخرى، كان يعمل صالح على تجذير المشكلات، بل والمشاركة في صناعتها لاستخدامها كفزاعة للمواطنين، وللخارج أيضاً، كما في تعامله مع ملف القاعدة من أجل الحفاظ على بقائه ضامناً لأمن المنطقة.

واليمن اليوم أمام مفترق طرق، فقد ينجح القادة الجدد في تجاوز هذه المشكلات، خاصة مع وجود دعم عربي ودولي مادي ومعنوي للانتقال الديمقراطي، فالدول الضامنة للمبادرة الخليجية، سواء أكانت عربية أم دولية، تمتلك بالفعل القدرة على الضغط على جميع الأطراف والفصائل للإسهام في إنجاح العملية السياسية وحل المشكلات، كما أنها ستعمل على توفير الدعم المادي الذي تحتاجه اليمن لعبور أزماتها. هذا السيناريو هو الأكثر تفاؤلاً، لكن له ما يعزّزه على أرض الواقع من خلال ما يلي:

ـ إن اليمنيين استطاعوا أن يحتفظوا بسلمية الثورة لأكثر من عشرة أشهر، ولم يرفعوا السلاح، ولم ينجرّوا إلى العنف.

ـ لم يدخل اليمنيون في حرب أهلية، رغم انقسام الجيش والقبائل والأحزاب وأركان النظام بين مؤيد ومعارض للثورة، ورغم أن النظام السابق كان يدفع بقوة في هذا الاتجاه، مع ذلك التزم الجميع بضبط النفس.

ـ لم تنجرّ البلاد إلى التقسيم والتشطير، رغم أن الفرصة كانت سانحة لكل من أراد تحقيق ذلك بالقوة، ولا سيما في ظل ضعف السلطة المركزية والانقسام في صفوف القوات المسلحة.

ـ إنه وبرغم استغلال عناصر التنظيمات الإرهابية للفراغ السياسي والأمني، ومحاولتها التوسع وبسط نفوذها على الأرض، فقد كانت هذه الجماعات سرعان ما تتقهقر من المناطق التي تسيطر عليها، وهذا يؤكد هشاشة هذا التنظيم وضعفه من جهة، وغياب حاضنته الشعبية من جهة أخرى، فهناك التحام واضح بين الشعب والقبائل والقوات المسلحة في مواجهة الجماعات الإرهابية.

لكن ثمة بديلاً آخر، وهو ألّا تكون هناك جدّية من قبل النظام الجديد في التصدّي لهذه الأزمات، أو أن يعجز بالفعل عن مواجهتها، حتى وإن صدقت النوايا، أو أن يقابل بتحديات جديدة تحاول عرقلة كل جهوده، وبالتالي يكون اليمن مهدّداً بشبح الاقتتال الأهلي، وسيطرة الجماعات المسلحة، وتحول البلاد إلى صومال جديد أو أفغانستان أخرى.

ولكلّ ملف من ملفات الأزمة التي سبق استعراضها أكثر من سيناريو؛ ففي ما يتعلق بالقضيتين الجنوبية والحوثية، وإن كان التحدّي المطروح حالياً هو إقناع هذه القوى بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، فإن الأهم أن تكون هناك جدّية من الطرفين، سواء من قبل أصحاب هذه القضايا أو من قبل الأطراف الأخرى المشاركة في الحوار، للعمل على التوصل إلى حلول جدّية وجذرية، وخلاف ذلك يعني بالنسبة إلى القضية الجنوبية، إما استمرار النضال السلمي الذي سيستنزف المزيد من المقدرات المادية والبشرية، وإما اللجوء إلى حمل السلاح، وهنا يكمن الأخطر الأكبر.

الأمر نفسه ينطبق على الحوثيين الذين استخدموا السلاح، وما زالوا يستخدمونه. لكن لا يمكن تجاهل دور بعض الدول الإقليمية التي تدعم الحوثيين

بشكل واضح، كما تحاول أن يكون لها دور بشكل أو بآخر في جنوب اليمن، لذا فإنه لا بديل سوى التعامل مع هذه القضايا بحكمة وجدّية.

أما في ما يتعلق بملف الجماعات الإرهابية، فالحقيقة أن الدولة اليمنية عاجزة وحدها عن التصدّي لهذا الملف الذي يحتاج إلى دعم عربي ودولي من خلال توفير التدريب اللازم للقوات المسلحة للقيام بهذه المهام، وهذا يقودنا بالضرورة إلى قضية الإسراع في إعادة الوحدة إلى الجيش، والشروع في بنائه على أسس سليمة، مما يجعله قادراً على المواجهة والتحدّي.

وتبقى إعادة الهيكلة هذه تكتنفها بدورها أخطار، فرغم تشكيل اللجنة العسكرية التي تتولى هذه المهمة خلال المرحلة الانتقالية، إلا أنها ستواجه بالضرورة بمقاومة آل صالح الذين ضمنت لهم هذه الورقة تحقيق كل المكتسبات، وسمحت لهم بمواجهة الشعب وثورته. لذا فإن نجاح النظام الجديد في مهمته العسكرية يعني نجاح الثورة وعبورها، وإلا فإن الأوضاع ستبقى متأزمة، وسيبقى مناخ انعدام الثقة سائداً، كما لن يقبل حتى أكثر الحمائم تساهلاً، ممن ارتضوا الدخول في تسويات العملية السياسية، استمرار هذه الأوضاع إلى ما لا نهاية.

ويبقى المشهد الأول والأخير يتعلق بالوضع الاقتصادي المتهالك الذي أخرج الناس من بيوتهم بالأساس بعد أن يئسوا من إمكانية الإصلاح، فإما أن ينجح النظام الجديد في الحصول على الدعم اللازم وضمان وصوله إلى مستحقيه، وأن يصبّ في مصارفه التنموية الطبيعية من دون أن تبدّد بسبب الفساد، كما كان عليه الحال سابقاً، وإما يكون انهيار الدولة بشكل تام، وتشهد البلاد ثورة جياع مستعرة لا تبقي ولا تذر.

ج ـ الثورة الليبية(*)

بينما تتلاحق التطوّرات بشكل لا ينبئ بالعبور من الثورة إلى الدولة بالروح التي ميّزت ثورة شباط/فبراير ضدّ القذافي، يبدو جلياً أن الديناميات ذاتها التي حكمت ليبيا خلال العقود الماضية ما زالت هي الأكثر تأثيراً. فقد برزت بشكل

(*) في الأصل كان هذا الجزء ورقة قدمها د. يوسف محمد الصواني بعنوان «الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية»، وذلك في الندوة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في تونس في الفترة من ٦ ـ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، وخضعت للاختصار والتحرير بما يتلاءم مع روح التقرير.

واضح مختلف التعبيرات والتمثّلات لمحدّدات الأيديولوجيا والقبيلة والنفط التي حدّدت علاقات بنى السلطة وبنى المجتمع خلال الأربعة عقود الماضية، والمرشحة إلى أن تؤدي الدور والأهمية ذاتهما خلال المرحلة القادمة.

ما زال الدين هو العنصر الأبرز في المكوّن الثقافي الوطني، وفي تحديد هوية الليبيين، وإن كان يتعرّض لإعادة صياغة بفعل ما برز بعد القذافي من توظيف سياسي للدين لصالح قوى معينة قبل نضوج العملية السياسية، والاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية. وتشكّل القبلية والجهوية عاملاً حاسماً أيضاً في مرحلة ما بعد القذافي، وتُظهر التطورات الجارية أنّها مرشحة لتأدية دور بارز ومؤثر، ليس فقط في سياقات الصراع السياسي، بل كذلك في مستقبل البلاد كوحدة سياسية. وبينما سعى القذافي إلى إجهاض الثورة بمحاولة بثّ الفرقة والصراعات القبلية والجهوية، فإن المجلس الوطني الانتقالي أيضاً استخدم القبيلة لحشد التأييد. وأخيراً، لا يمكن تجاهل الدور المحوري الذي يؤديه النفط في ليبيا المعاصرة، والذي ساهم في تحديد موقع ليبيا في استراتيجيات القوى الدولية أو الكونية الكبرى. بدا ذلك واضحاً بشكل خاص منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، سواء في سياسة فرض العقوبات على نظام القذافي أو في السعي الدولي المحموم إلى إعادة تأهيله ليصبح شريكاً يمكن أن تبرم معه الصفقات. ومن الظاهر أن قطاع النفط هو القطاع الاقتصادي الوحيد تقريباً الذي تمكّن من استعادة عافيته بشكل فاق التوقّعات، حتى إن صادراته تجاوزت عتبة المليون برميل يومياً مع تواصل استئناف الشركات الأجنبية أعمالها في ليبيا. وبينما يجري الحديث عن خطط التطوير والتوسع في قطاع الطاقة، نلاحظ خفوتاً للأصوات التي ارتفعت مُطالبة بمراجعة عقود الطاقة التي أبرمت سابقاً.

بين العوامل الثلاثة السابقة يبدو أن أبرز التمثلات هي تلك المتعلّقة بالدين والدور السياسي المرتقب له في ليبيا الجديدة. هنا نلاحظ النشاط البارز للحركات والأحزاب ذات التوجّهات الإسلامية، التي يتصل نشاطها بمجموعات مسلحة نشطة، فيما التيارات الليبرالية والقومية واليسارية، ومع وجود متحدثين باسمها، لا تشكّل حضوراً تنظيمياً واضحاً، ناهيك عن عدم اشتغال قادتها في السابق بالمسائل الفكرية والتنظيمية.

كما أن اللافت للاهتمام هو بروز دعاوى الجهوية أو الإقليمية الضيّقة، خاصة تلك التي ترغب في إقامة الفدرالية أو المحاصصة القبلية أو الجهوية عند

توزيع الوظائف والحقائب الوزارية. وبغضّ النظر عن الجدال الذي يدور حول هذه المسائل، فإنه من الجلي أنّها بدأت تؤثر عملياً في المشهد السياسي، فقد أعلنت برقة نفسها إقليماً. واضطر المجلس الانتقالي إلى إصدار قرار باعتبار بنغازي عاصمة اقتصادية دونما حاجة فعلية إلى وجود عاصمة اقتصادية بالأساس، بل إن بنغازي لا تمثل ثقلاً اقتصادياً يقارن مع الذي تحتله مصراتة مثلاً، كما لجأ المجلس إلى توزيع الوزارات على بعض المدن الليبية، وهو قرار من الصعب تبريره بالفاعلية الإدارية أو بمعايير الكفاءة الاقتصادية، بل إن ما يمكن استحضاره من تجربة القذافي هو أن هذه الفكرة أثبتت عدم فاعليتها، وكانت أكثر ضرراً من غيرها. لكن الثورة ضدّ نظام القذافي ولدت نوعاً من العصبيات الجهوية والقبلية، خاصة في المناطق أو المدن التي كان لها سبق المشاركة في الثورة. ويبدو أن لهذه القرارات علاقة بالانقسامات والاستقطاب السياسي أو الأيديولوجي أيضاً، مثلما تعكس محاولة المجلس إعادة الاعتبار لشرعيته التي بدأت بالتزعزع أمام سيل الاحتجاجات التي شهدتها مدن عديدة مطالبة، في بعض الحالات، بحله أو جعله ديمقراطياً وممثلاً لِكُلّ المناطق بشكل عادل.

(١) تحديات التحوّل الديمقراطي

يواجه الانتقال الديمقراطي في ليبيا تحديات عديدة، ويرتبط نجاحه بالقدرة على الاستجابة لهذه التحديات. وبينما تشترك ليبيا بالتأكيد مع النماذج الأخرى في العالم في ما يتصل بمرحلة ما بعد الصراعات أو الحروب الأهلية، فإنها تتوفر على تحديات خاصة بها، بعضها يجد جذوره في الثقافة السياسية، وطبيعة الاقتصاد الوطني، بينما يرتبط الآخر بما ترتّب على حكم القذافي، والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به.

على جانب آخر، فإن قدراً كبيراً من هذه التحديات يتصل بدرجة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، علماً بأن ليبيا شهدت خلال العمليات الحربية، ثم بعد الإطاحة بالقذافي، تدخلاً أجنبياً كثيفاً بالمعنى العسكري المباشر، وبالمعنى السياسي في الصراع بين قوى سياسية ليبية لصالح طرف دون الآخر. ويمكن هنا أن نستحضر الجدل الذي تمحور حول التدخل القَطَري في الشؤون الداخلية، والدعم المقدم إلى فئات من الإسلاميين على نحو أثار حفيظة كثير من ساسة ليبيا، حتى أقدم أحدهم على انتقاد قطر بطريقة جاوزت العرف الدبلوماسي. يذكر أنَّ التدخل الأجنبي يبرز بحدّ ذاته كأخطر تحدّ للسيادة الوطنية، والتوافق

الوطني، فضلاً عن أنه يضاعف من حدّة التحديات الأخرى، خاصة تلك المتعلّقة بإعادة البناء وإعادة الاعتبار للدولة وهيبتها.

(٢) الثقافة السياسية وفرص التحوّل الديمقراطي

تؤدي الثقافة السياسية السائدة دوراً لا يقلّ أهمية عن العناصر الأخرى في تقرير فرص نجاح التحوّل الديمقراطي. وبشأن الثقافة السياسية في ليبيا، فإنها في جانب كبير منها نتاج السياسات المدمرة للقذافي التي أدت إلى تكريس الثنائيات على نحو جعل عدداً من المحللين يصفها بأنها «ثقافة الراعي والرعية... ثقافة المطلق والنسبي... ثقافة السادة والعبيد... ثقافة الشيخ والتلميذ... ثقافة الأب والابن...»، أو هي ثقافة الخضوع وعدم المبادرة، تعلي شأن الحاكم، وتؤهله للهيمنة على كلّ شيء من دون أن تفسح مجالاً للأفراد، تعاني عواراً بشأن الديمقراطية، شأنها شأن الثقافة السياسية العربية عامة، ولا تغرس الشعور بالاقتدار أو تنمّي روح المبادرة.

هذا، ويلاحظ أنَّ الدين في مستواه الشعبي، وما يرتبط به من عادات وتفسيرات تقليدية محافظة للإسلام، وفي إطار البنية القبلية للمجتمع الليبي وسطوة التنظيمات الاجتماعية الأولية، إنما يؤدي دوراً مُحدّداً للنشاط المرتبط بالشأن العام. ومع أن المجتمع الليبي شهد منذ الستينيّات من القرن العشرين تغييرات كبيرة نتيجة تأثير الثروة النفطية التي مكّنت الدولة من القيام بدور تحديثي مهم، فإن العادات والنظام القيمي التقليدي والفهم القبلي، حتّى للتعاليم الدينية المنظّمة للحياة العامة والعلاقات الاجتماعية، هي عناصر تؤثر سلباً في الحياة السياسية.

ومما يزيد من التأثيرات السلبية لهذه الثقافة، غياب إعلام فاعل غير مسيّس، خاصة في ضوء تخلّف الإعلام الليبي الذي حرمه نظام القذافي من فرص التطور والمهنية. ومع أنَّ الكثير من الاتجاهات المتعلّقة بما يجري يتأثر بما يُتَدَاول في وسائل الإعلام، خاصة القنوات الفضائية، مع إطلاق قناة تلفزيونية رسمية، فما زالت الساحة تشهد تطاحناً بين وسائل إعلام مملوكة لأفراد وتنظيمات غير قادرة على مواجهة التأثير الذي تؤديه قنوات فضائية أخرى، كـ «الجزيرة» مثلاً.

في تلك الحدود، يصحّ القول إن هناك بوادر أزمة قد «تعصف بالمرحلة

الانتقالية من الثورة إلى الدولة»، وتلك الأزمة تكمن في الصراع بين «القيم والمعايير القديمة التي سادت المرحلة القذافية»، وعملية «استجلاب قيم ومعايير غريبة عن مجتمعنا الليبي». وهذا ما قصده مصطفى التير حين تحدّث عن استمرار تأثير بعض مكوّنات الثقافة السياسية في سلوكيات الليبيين، وخاصة الشباب بعد انتصار الثورة، تجاه ما يتعلق بإعادة البناء والديمقراطية والتسامح، وهو ما يجعل عملية الدمقرطة تواجه خطر هذه التمظهرات غير الديمقراطية. غير أنَّ مصطفى بوخشيم رأى غير ذلك، إذ اعتبر أنه قد ظهرت ميول لتفضيل قيم الثقافة المشاركة والمواطنة الفاعلة، والرغبة في التخلص من قيم الثقافة الرعوية المعيقة للتحوّل الديمقراطي، وهذا رأي مؤداه أن ثمة تحولات إيجابية محفزة.

(٣) القوى السياسية: روافع للتحوّل أم عوائق؟

يمكن التطرق إلى القوى السياسية التي برزت بعد الثورة على النحو التالي، مع ملاحظة أن هناك حراكاً متواصلاً، حيث تشهد الساحة ولادة منظمات وتنظيمات جديدة باستمرار.

(أ) الأحزاب السياسية

إن المتتبّع للحراك السياسي في ليبيا يلاحظ انطباق بعض الخصائص التي سجلها المولدي الأحمر على فترة ما بعد الاستقلال مباشرة، حيث اتسمت الحياة السياسية، والحزبية خصوصاً، بإقليمية التنظيمات والأحزاب، والاختلاف في المرجعيات الفكرية، كما برز الصراع بين زعماء الداخل وزعماء الخارج، وتميّزت الزعامة عموماً بالتحالفات الظرفية الطابع.

والملاحظ أن الأحزاب التي تمّ الإعلان عن تشكيلها تفتقد المكوّنات التي تميّز الأحزاب في النظم الديمقراطية، فهي لا تعدو كونها تجمّعات لأعداد محدودة من الأفراد يندر أن يتمتع أحدهم بمقوّمات زعامة من أي نوع. وبالنظر إلى أن التجربة الحزبية الوحيدة هي تلك التي عرفتها البلاد لفترة قصيرة أيام الملكية، فإن ما يستفاد منها هو أنَّ الأحزاب التي تمكّنت من المشاركة في مؤسسات الحكم هي التي ارتكزت في فرض وجودها على تمتعها بتماسك داخلي، مستند إلى دينامية زعامة قوية و/أو قاعدة اجتماعية قوية في الدواخل.

بعبارة أخرى، فإن محاولات تأسيس الأحزاب تتسم بالغموض وعدم الوضوح والافتقار إلى القدرة على بلورة سياسة محددة تجاه القضايا الراهنة. خلف

ذلك تكمن أسباب كثيرة، منها: إجراء انتخابات المؤتمر الوطني من دون وجود الأحزاب(*)، وظهور دعوات رفض الأحزاب، هذا إلى أن الطبقات الاجتماعية لا تزال في مراحلها الجنينية، وهذا يفسح مجالاً أوسع أمام المصالح والانتماءات العائلية والعشائرية والقبلية والإقليمية بدلاً من المصالح الاقتصادية والطبقية.

(ب) المجتمع المدني

تتنامى يومياً تقريباً عملية ولادة منظّمات المجتمع المدني في كلّ المدن الرئيسية في ليبيا، وتتمحور حول قضايا أغلبها حقوقي أو نسائي أو إنساني الطابع. وبينما يبدو واضحاً الحضور النشط للتيارات الإسلامية في عدد كبير منها، فإن التيارات الأخرى تجد تمثيلاً مناسباً أيضاً. وعلى حين تحفل وسائل التواصل الاجتماعي المعروفة بأعداد متنامية من المجموعات والشبكات، فإن غياب التنظيم وغياب السلطة الفاعلة يجعلان من هذه الظاهرة أمراً مرتبطاً بما يجري، أكثر من كونها تعبيراً عن ظاهرة متأصلة في الثقافة الداعمة للمجتمع المدني.

وبغضّ النظر عن الجدل حول المجتمع المدني ومدى ملاءمته للثقافة السائدة وتمويله وتنظيمه، فإن هناك ضرورة للتنبّه إلى الإمكانات الوظيفية للمفهوم، وهو ما يدعونا إلى أن نتأمل المسألة مجدّداً، ونحن واعون بالتطورات العالمية في مجال إدارة شؤون الدولة والمجتمع. ذلك أن إدارة الأنساق الكلية التي تتصف بالتعقيد، لا يمكن أن تنفرد بها هيئة واحدة مركزية أو لامركزية، لما تتطلبه تلك الإدارة من تعاون وتصارع وتفاوض العديد من التكوينات المسؤولة عن القرار في مستوياته المختلفة. وعليه، فإن أحد أهم التحديات البنيوية للتحول الديمقراطي هو ما يتعلق بالفرص التي يمكن أن يتيحها هذا التحول لتكييف الأشكال التقليدية من التنظيم الاجتماعي والولاءات والتفكير مع مطالب الديمقراطية، وذلك كون المسألة تتعدّى مجرد بناء الدولة إلى بناء المجتمع أيضاً.

(٤) السياسة أو الأيديولوجيا؟ مخاطر الصراع والدكتاتورية

عانت السياسة في ليبيا سيطرة الأيديولوجيا التي حاول القذافي فرضها على الواقع. وما يجري الآن من محاولة فرض تصوّرات أيديولوجية أخرى، وبحجج

(*) في٢ أيار/ مايو ٢٠١٢ صدر قانون الأحزاب الذي حظر قيامها باستخدام العنف أو تشكيل أذرع عسكرية أو شبه عسكرية، أو تَضَمُن برامجها تحريضاً على العنف أو مخالفة لـ «الشريعة»، مع إلغاء الحظر الذي كان مقترحاً لقيامها على أسس دينية أو قبلية أو جهوية.

متعدّدة، يمكن أن يقود إلى توليد النتائج ذاتها، ويبعث مخاطر مشابهة عبر المصادرة على فرص بناء مجتمع جديد، والسعي إلى فرض تصور معيّن عليه بغضّ النظر عن مرجعيته. وعلاوة على أن ذلك يهدد عملية البناء الديمقراطي، فإنه يقود إلى أخطار سياسية مباشرة عبّرت عن بوادرها المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها عدة مدن ليبية، والمواقف التي عبّر عنها الحراك الشبابي في مستويات مختلفة. ومن الواضح أنَّ التجربة الوليدة للأحزاب السياسية ستدفع ثمن التنافس السياسي المتمحور حول الأيديولوجيا أو الزعامة القبلية والجهوية، وذلك بينما لا يبدو أنَّ النخب التي تتصدّر الحراك المتعلق بالأحزاب مستعدة لإدراك مخاطر ممارستها على عملية التحول الديمقراطي ومستقبل المنتظم السياسي برمته. فهذه النخب، خاصة المتمسكة بسمو رؤاها الفكرية أو الأيديولوجية، ليست مستعدة في ما يبدو لتقبل أن لكل مدرك عقلي حدوده الممكنة التي لا يمكن أن يتجاوزها، وهذا يعني أن هناك حاجة إلى التجديد والتغيير والتطوير.

كما أنه لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ التمسك بالمواقف الحزبية أو الأيديولوجيا، علاوة على مخاطره المباشرة، لا يتفق مع ما يجري على المستوى الكوني، حيث نشهد دينامية جديدة وتغيّرات مفادها أنَّ الأولوية للبرامج، وليس للدوغما الفكرية، وأن الفيصل هو قدرة النماذج الحزبية على أن تطور نفسها استجابة للواقع.

(٥) التحدّي الاقتصادي

يبرز التحدّي المتعلق بإعادة تدوير الاقتصاد، وتفعيل مؤسسات الإنتاج والخدمات العامة أو الخاصة، كأهم التحديات التي تفيد عودة الحياة الطبيعية إلى البلاد. ولا شكّ في أن إعادة تفعيل الاقتصاد في مستوياته الكلية والجزئية يمثل إعادة الاعتبار لدور الفرد، مثلما يوفر البيئة الملائمة لانطلاق طاقات المجتمع لاحتواء السلبيات التي تنشأ عادة بعد مرحلة الصراع.

ولقد احتوى الإعلان الدستوري المؤقت على مواد وفقرات متعددة تناولت جوانب من المسألة الاقتصادية، من أمثلتها ما جاء في الديباجة من حرص على بيان الالتزام بتحقيق تطلعات الليبيين «إلى مجتمع ينعم بالاستقرار والطمأنينة والعدالة، وينهض بالعلم والثقافة، ويحقّق الرفاهية والرعاية الصحية». كما سعى مشروع الدستور إلى مخاطبة آمال الناس وتطلعاتهم إلى الانطلاق نحو «مجتمع المواطنة والعدالة والمساواة والازدهار والتقدّم والرخاء». كما أكدت المادة الثامنة

أنَّ الدولة تضمن «تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوى المعيشي اللائق وحق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لِكُلّ مواطن، كما تكفل حقّ الملكية الفردية والخاصة، وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين، وبين مختلف مدن ومناطق الدولة».

إلا أنَّ هذه التعهدات تظل مجرد توجّهات مبدئية عامة، ولا تعكس سياسات عملية. كما لم تصدر عن المجلس أو الحكومة المؤقتة أية تصوّرات محددة أو رؤى اقتصادية ذات صلة بالمبادئ أو بالتوجّهات العامة السابقة، هذا في الوقت الذي يتواصل فيه ارتفاع مستوى طموحات المواطنين عموماً والشباب منهم خصوصاً. وعليه، فإن ثمة حاجة إلى تحديد الصلة بين التوجّهات الأخلاقية للنظام الاقتصادي، وضرورات إعادة البناء والإعمار، وهيكلة الاقتصاد الوطني كلّه؛ فأهم تحدّ لعملية إعادة البناء الاقتصادي هو وضع تعريف واضح للدور الجديد للدولة، بما يتجاوز المشكلات المرتبطة بطموحات تحقيق الرفاه، وبما لا يغلق الباب أمام تحلّي النظام الاقتصادي ببعض الصفات الأخلاقية. إن الاقتصاد الليبي يتميّز بتحولات ديمغرافية جذرية وحاسمة، وهو يواجه تحدّي البطالة التي تشمل نحو ٢٥ بالمئة من النشطين اقتصادياً، ويمثل فيه الشباب نحو ٦٠ بالمئة من إجمالي الباحثين عن العمل وفقاً لإحصاءات ٢٠٠٩.

بالطبع، لا يمكن التقليل من الآثار السلبية لاقتصاد الريع في فرص الانتقال الديمقراطي في المديين القصير والمتوسط، وفي آفاق تعزيز الديمقراطية عموماً، وذلك كون اقتصاد الريع قضى على الطبقة الوسطى، وغيّب مؤسسات المجتمع المدني، وأثر سلباً في قيم الاستقلالية والحرية الفردية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات عدة تربط بين الموارد النفطية و(غير النفطية) والديمقراطية، وتؤسس لعلاقة عكسية بينهما، بمعنى أنّه كلّما ارتفعت العائدات النفطية، مثلاً، أصبح النظام أكثر شمولية. ومع صعوبة هذا التحدّي، فإنه لا غنى عن تجاوز تلك السلبيات، وإعادة إدماج الاقتصاد الليبي في الاقتصاد العالمي، وتحرير الأصول الليبية المجمدة، وتهيئة البيئة للاستثمار، مع ما يلزم ذلك من جذب المعرفة والخبرة، وتمكين رجال الأعمال من تبوؤ وضعهم المجتمعي المطلوب.

(٦) تحدّيات العلاقة بين السلطة المركزية والمناطق وتهديد الفدرالية

ثارت خلال الفترة التي تلت القضاء على نظام القذافي نقاشات حول شكل الدولة الجديدة، ومضمون العلاقة بين السلطة المركزية في العاصمة والمناطق

الجغرافية المختلفة. وتميّز الجدل بالتركيز على مسألة ما إذا كانت الفدرالية خياراً مناسباً لتنظيم الدولة أم لا. وعلى حين تمسك المنادون بالفدرالية بأنها التعبير المناسب عن الانتماءات والهويات الجغرافية المختلفة، انصبّ هجوم المعارضين على أنّها تهديد للوحدة الوطنية.

يذكر أن التجربة الفدرالية في ليبيا طبقت بين عامي ١٩٥١ و١٩٦٣، ثم تمّ التخلي عنها لأسباب اقتصادية وسياسية، وكان هذا التخلي عاملاً مهماً في تحقيق قدر كبير من الاندماج وبناء الهوية الوطنية. وإذا كانت سياسات القذافي قد ألحقت الضرر بمناطق معيّنة من ليبيا، فإن ذلك لا ينبغي النظر إليه كمبرّر للمناداة بالفدرالية. وفي كل الأحوال، لا بد من إخضاع هذه المسألة الخطيرة لحوار وطني مجتمعي شامل، مع العلم بأن هذا لا يغني البتّة عن ضرورة تقليص حجم الجهاز الإداري للدولة، وتحكيم معايير الكفاءة وترشيد الإنفاق.

ومع الإقرار بأن التجربة المرّة التي عاشتها البلاد خلال العقود الماضية، أدت إلى عدم الاهتمام بالجوانب المؤسسية، ونشوء ثقافة تحتقر المؤسسات والقواعد، فإنه لا مناص من مواجهة تحدّي إعادة الاعتبار إلى العمل المؤسسي بما يؤسس لتنمية حقيقية، ويحقق التقسيم المنتج للعمل، ويضمن النمو الموالي للفقراء، ويعزز لامركزية عملية صنع القرار وتطوير رأس المال الاجتماعي، ويرسي قواعد الحكم الرشيد.

(٧) التحدي الأمني: الفوضى، الحرب الأهلية، أم استدعاء التدخل الأجنبي؟

لقد تميّزت الفترة السابقة باعتداد مؤسسات السلطة بنفسها، وبسمو مقاربة أمنية جعلت أمن الدولة وأمن النظام دائماً في المقدمة، وهو ما بدا واضحاً في سياسة القتل الجماعي التي انتهجها النظام حيال ثورة شباط/فبراير. وبالتالي، فإن مواجهة التحدّي الأمني وضبط النظام أمر أساسي لتوفير البيئة المناسبة لعودة الحياة المدنية، وهي الشرط الضروري للقيام بأهم متطلبات المرحلة المتعلّقة بإعداد الدستور والانتخابات. وحتّى إعداد هذا التقرير، فإنه ليس هناك ما يشير إلا إلى نجاح محدود للمجلس الوطني الانتقالي و حكومته المؤقتة في إنجاز خطوات حاسمة في هذا الشأن، بل إن هناك مؤشرات على تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، فيما تواصل الفرق المسلحة فرض إرادتها على الأرض في تحدّ صارخ لوعود المجلس وحكومته فيما تبدو برامج استيعاب الثوار المحدودة المدى، ولم تبرز إلا خلال المكافآت المالية للثوار والتي كانت هي

الأخرى سبباً إضافياً للاحتقان واستخدام السلاح. الأخطر من ذلك أنّه لم يتم العمل على سحب السلاح من أيدي المسلحين وإرجاعه إلى الجيش أو الأمن، بل إنَّ المسلحين يصرّون على مواصلة تمسكهم بالسلاح، غير مبالين بالرأي العام الذي عبّر، خاصة في طرابلس، عن رفض المظاهر المسلحة، وطالب بخروج المسلحين من المدينة. ومع ذلك، فإن الصورة ليست قاتمة تماماً، فقد صرّحت قيادات عديدة للثوار، وفي مناطق مختلفة، بالاستعداد للامتثال لسلطة الحكومة، بل بادرت قيادات أخرى إلى تسليم أسلحتها وبدأنا نشهد تواجداً، ولو كان خجولاً لقوات أمن ووحدات من الجيش في مناطق مختلفة.

إن الأحداث التي تمثلت في الاقتتال بين المسلحين أو في ما بين مسلحين والجيش الوطني أو بين مناطق مختلفة، والمظاهرات التي طالبت باستقالة رئيس المجلس الوطني أو جميع أعضائه، والمظاهرات المضادة لها، جميعها تعبيرات عن هوة بدا من الواضح أنّها تفصل بين السلطة والناس. والحقيقة أن المجلس الذي لا يمتلك أية سلطة مدعومة بالقوة إلا السلطة المعنوية أو الأدبية، لا يمكنه إقرار البرنامج الانتقالي من دون الحصول على توافقات تتعذّر من جراء مواقف القوى السياسية المختلفة وبعض فئات الثوار. المجلس أصبح هدفاً لانتقادات كثيرة من دون أن يجعله هذا يدرك الحاجة إلى توسيع قاعدته التمثيلية لتشمل كلّ المناطق، والتفكير في مصدر للشرعية غير الشرعية الثورية. وبينما يتم تبادل الاتهامات بشأن السلاح والأمن والفساد، وتدور أحاديث عن قيام القادة السياسيين بتأييد قوى عسكرية، والأخطر بتشكيلها، لم يتمكّن المجلس من القيام بما يعزّز مكانته، وهو ما قد يدفع قوى أخرى تعمل في الشارع ولديها السلاح، إلى أن تطيح به، كما لا يمكن تجاهل المواقف التي عبّرت عنها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا بشأن الوضع الأمني وآثاره المقلقة. لا ينبغي أن نغفل دلالة البيانات التي صدرت عن حلف الناتو حول استعداده لمساعدة ليبيا.

إن كلّ القوى الأجنبية توجد تقريباً على الأراضي الليبية، ولقد عبّرت أصوات كثيرة عن القلق الذي ينتابها من جراء تدخلات أطراف خارجية بشؤون البلد، وكذلك من الانتهاكات المتكرّرة للسيادة الوطنية، بما فيها السيادة على الأجواء الليبية. إن الأمم المتحدة توجد في ليبيا، ولقد اتخذت قراراً بتمديد مهمة بعثتها الخاصة في ليبيا إلى أشهر أخرى. وهذه البعثة تخوض في كلّ شيء تقريباً، مع شبه اعتماد تام على الخبراء والعاملين الأجانب، أما القدر الذي يشترك فيه ليبيون بعمل من النوع الذي تقوم به هذه البعثة، فغير معروف. في هذه الأوضاع

التي تتسم بعدم انضباط أمني، انطلقت عملية تسجيل الناخبين، استعداداً لأول انتخابات بعد الإطاحة بالقذافي لاختيار المؤتمر الوطني الذي سيتولى اختيار الهيئة التأسيسية لوضع الدستور. ومع أن هناك آمالاً كبيرة بنجاح الانتخابات، كعملية وارتفاع أعداد الناخبين المسجلين، فإن حصول بعض الأحداث، كاغتيال بعض المرشحين أو تعرضهم للاختطاف أو التهديد وعلو صوت الاتهامات المتبادلة ليصل سقفاً غير مسبوق بين التيارات المختلفة، يثير القلق حول ما إذا كانت العملية ستصل غاياتها المرجوة، آخذين بعين الأعتبار تواصل عدم ضبط الحالة الأمنية، وعدم التوصل إلى توافقات سياسية ومجتمعية، وهو ما يمكن، حال ربطه بدور خارجي، أن يكشف النقاب عن عناصر لمخطّط يستهدف ليبيا خصوصاً، مع تسريب السلاح إلى الخارج وردود الأفعال الإقليمية المحتملة.

(٨) النظام السياسي الانتقالي

(أ) الإعلان الدستوري

نتعرض في هذا السياق إلى الإعلان الدستوري، والرؤية التي تحكمه، والمؤسسة التي تعمل في إطاره. إن الإعلان الدستوري المؤقت الذي أصدره المجلس الانتقالي ليرسم معالم النظام السياسي الانتقالي، نجده إلى جملة من المبادئ العامة والقيم الأخلاقية ذات الطابع العام. يحتوي الإعلان الدستوري المؤقّت ٣٧ مادة توزّعت على خمسة أبواب، تناولت في الباب **الأول** التعريف بالدولة والقيم التي تستند إليها، كما حدّدت المبادئ العامة للعملية السياسية. وخصّص الباب **الثاني** للحقوق والحريات العامة، بينما تناول الباب **الثالث** نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية، وبيّن الباب **الرابع** الضمانات القضائية، واحتوى الباب **الخامس** على أحكام انتقالية. والملاحظ أن المجلس في هذا الشأن استند إلى شرعية الثورة، واعتبر أن ما يقوم به ينطلق من استجابته لرغبات الشَّعب الليبي، وتطلّعاته في «تحقيق الديمقراطية، وإرساء مبادئ التعددية السياسية ودولة المؤسسات، وتطلعاً إلى مجتمع ينعم بالاستقرار والطمأنينة والعدالة، وينهض بالعلم والثقافة، ويحقّق الرفاهية والرعاية الصحية، ويعمل على تنشئة الأجيال الصاعدة على الروح الإسلامية وحُب الخير والوطن». ومن المفيد في هذا السياق ذكر بعض مواد الإعلان الدستوري المؤقت.

ـ المادة (١)

«ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها

طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. . . ، واللغة الرسمية هي اللغة العربية، مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكلّ مكوّنات المجتمع الليبي».

المادة (٤)

«تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السِّياسية والحزبية».

المادة (١٥)

«تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني، ويصدر قانون بتنظيمها».

المادة (٣٠)

«ـ قبل التحرير، يتم استكمال المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، بحسب ما أقرّه المجلس، ويبقى هو الذي يمثل أعلى سلطة في الدولة الليبية، والمسؤول عن إدارة البلاد، حتّى انتخاب المؤتمر الوطني العام».

«ـ بعد إعلان التحرير، ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلى مركزه الرئيسي في طرابلس، ويشكّل حكومة انتقالية خلال مدّة أقصاها ثلاثون يوماً. وخلال مدّة لا تتجاوز تسعين يوماً من إعلان التحرير يقوم المجلس بالآتي:

ـ إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.

ـ تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

ـ الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام».

«ـ يتمّ انتخاب المؤتمر الوطني العام خلال مئتين وأربعين يوماً من إعلان التحرير».

«ـ يتكوّن المؤتمر الوطني العام من مئتي عضو منتخب من كلّ أبناء الشعب الليبي، وفق القانون الخاص لانتخاب المؤتمر الوطني العام».

«ـ يُحَلّ المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في أول انعقاد للمؤتمر الوطني العام، ويتولى أكبر الأعضاء سنّاً رئاسة الجلسة، ويتولى أصغر الأعضاء سنّاً أعمال مقرر الجلسة. ويتم خلال هذه الجلسة انتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبيه

بالاقتراع السرّي المباشر بالأغلبية النسبية، وتستمر الحكومة الانتقالية في تسيير أعمالها إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة».

«ـ يقوم المؤتمر الوطني العام في مدّة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من أول اجتماع له بالآتي:

ـ تعيين رئيس للوزراء يقوم بدوره باقتراح أسماء أعضاء حكومته، على أن يحظوا جميعاً بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم كحكومة مؤقتة، وكذلك يقوم المؤتمر بتعيين رؤساء الوظائف السيادية.

ـ اختيار هيئة تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد تسمّى «الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور»، على أن تنتهي من تقديم مشروع الدستور إلى المؤتمر في مدّة لا تتجاوز ستين يوماً من انعقاد اجتماعها الأوّل»(*).

«ـ يُعتمد مشروع الدستور من قبل المؤتمر الوطني العام، ويُطرح للاستفتاء عليه بـ (نعم) أو (لا)، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماده من قبل المؤتمر، فإذا وافق الشعب الليبي على الدستور بأغلبية ثلثي المقترعين، تصادق الهيئة التأسيسية على اعتباره دستور البلاد، ويعتمده المؤتمر الوطني العام. إذا لم يوافق الشعب الليبي على الدستور، تُكلف الهيئة التأسيسية بإعادة صياغته وطرحه مرة أخرى للاستفتاء خلال مدّة لا تتجاوز ثلاثين يوماً».

«ـ يصدر المؤتمر الوطني العام قانون الانتخابات العامة وفقاً للدستور خلال ثلاثين يوماً».

«ـ تجري الانتخابات العامة، خلال مئة وثمانين يوماً من تاريخ صدور القوانين المنظّمة لذلك، ويشرف المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة على إعداد كلّ متطلبات إجراء العملية الانتخابية بصورة ديمقراطية شفافة».

«ـ تتولّى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (التي يعاد تشكيلها من قبل المؤتمر الوطني العام) إجراء الانتخابات العامة تحت إشراف القضاء الوطني وبمراقبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية».

(*) تم تعديل هذه المادة استجابة للمطالب التي عبرت عنها قوى سياسية واجتماعية ومناطقية، خاصة ما صدر عن مجلس برقة، بحيث تتكون الهيئة التاسيسة من ٦٠ عضواً، يوزعون بالتساوي بين شرق وجنوب وغرب ليبيا، استحضاراً للجنة الستين التي صاغت أول دستور لليبيا المستقلة في عام ١٩٥١، على ألاّ تشمل الهيئة أعضاء المؤتمر الوطني الذي سينتخب في حزيران/ يونيو ٢٠١٢.

«ـ يُصادق المؤتمر الوطني العام على النتائج ويعلنها، وتدعى السلطة التشريعية إلى الانعقاد في مدّة لا تزيد على ثلاثين يوماً. وفي أول جلسة لها يتم حلّ المؤتمر الوطني العام وتقوم السلطة التشريعية بأداء مهامها».

«ـ بانعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية تُعتبر الحكومة المؤقتة حكومة تسيير أعمال إلى حين اعتماد الحكومة الدائمة وفقاً للدستور».

(ب) غياب الرؤية

الملاحظ أن العناصر السابقة لا تشكّل رؤية محدّدة، وذلك لافتقارها إلى الهيكلية المتبلورة من الناحية السياسية. ويقتصر الإعلان الدستوري في الحقيقة على طرح توجّهات عامة، فيما يحفل الواقع السياسي بتطورات متلاحقة تجعله غير مواكب لما يجري. وليست هناك إجابات تتناول الجدل الدائر على كلّ المستويات، وبشكل مقلق أحياناً، بشأن شكل الدولة ومسألة الفدرالية والحكم المحلي، الأمر الذي أدّى إلى حدوث استقطاب على قضايا غير دستورية تؤثر سلباً في فرص التحول الديمقراطي، نتيجة حصر الجدل في مسألة الشريعة ودورها في صنع القوانين، والمرأة والحصة المقررة لها في المؤتمر الوطني. كما لم يتم تناول دور البرلمان، خاصة في مجال الرقابة وكيفية ممارستها.

هذا، وينتقد مختصّون عدم قيام المجلس الانتقالي بإقرار مبادئ تحكم تكوين المؤتمر الوطني، فيما حظيت الأفكار التي وردت في قرار المجلس الانتقالي حول العزل السياسي بردود فعل متفاوتة. وإذا ما أخذنا بالاعتبار ما جرى في بعض المناطق، مثل طرابلس وبنغازي وغيرها من المناطق، من جدل أو مشاكل تتعلق بالمجالس المحلية، فإنه من المبرّر التساؤل عن عدم وجود أي تحديد في الإعلان الدستوري للمجالس المحلية، على أهميتها ومركزيتها كمؤسسات حكم محلي انتقالي، حيث لم تتطرق النصوص إلى تعريفها ومهامها وتكوينها وآلية عملها، بل اكتفت بمجرد الإشارة إليها في المادة الرقم (١٨). مثل هذا القصور في معالجة جوانب مهمة للمرحلة الانتقالية ومؤسسات الحكم والأحزاب وغيرها، جعل البعض يحذّر من مجموعة كبيرة من الإشكاليات، منها ما يتصل بعدم النصّ على انتقال صلاحيات المجلس الانتقالي إلى المؤتمر الوطني المنتخب، وهو ما قد يجعل الأخير يواجه بعدم الاختصاص التشريعي، ومنها ما يتصل بقانون الانتخابات وتعيين مفوضية الانتخابات. إلا أنَّ أخطر هذه الإشكالات هي تلك المتعلّقة بتصدّي الإعلان لتنظيم الفترة الثالثة من المرحلة الانتقالية التي تبدأ بعد صدور

الدستور الجديد الدائم وحتّى انتخاب السلطة التشريعية. إنَّ من شأن هذه الإشكالات عرقلة المرحلة الانتقالية، وبعضها ربما يصبح قنابل موقوتة.

(ج) الضعف الكامن في مؤسسة الانتقال الديمقراطي

ليس من الواضح أن هناك قادة في ليبيا يمكنهم أن يوفروا عناصر نجاح للعملية السياسية حتّى يجعلوا الديمقراطية واقعاً. وبغضّ النظر عن جوانب الضعف في المجلس الوطني الانتقالي بحكم طبيعته وظروف تكوينه التي تّمت في خضم الحرب ضدّ نظام القذافي، وفي أجواء من الخوف والسرية وعدم الوضوح، فإن أداء المجلس بدأ يطرح أسئلة متنوّعة. وفي ما يتعلق بهذا الأداء، فإن سلسلة الاحتجاجات التي شهدتها مدن ليبية، وفي مقدمتها اعتصام ميدان الشجرة في بنغازي، واعتصامات طرابلس ومدن أخرى أيضاً، تبرّر الحاجة إلى إعادة التفكير في المجلس وهويته، مثلما تبرّر المطالبة بإخضاع أعماله وممارساته للشفافية.

وبالنظر إلى ارتباط كلّ ما جرى في ليبيا بدور واضح للقوى الأجنبية، فإن ذلك يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات تأثير أطراف خارجية في دعم طرف أو آخر. ومع أنَّ تلك القوى الخارجية جميعاً عبّرت عن احترامها لإرادة الشعب الليبي واختياراته، ودعمها لعملية بناء ديمقراطية في ليبيا، فإن التساؤل عن مصداقية دعمها للديمقراطية في ليبيا يبقى بلا شكّ سؤالاً مشروعاً.

إن أداء المجلس ضعيف للغاية، وهذا هو ما يبدو أنه جعل أحد أعضائه البارزين، فتحي البعجة، المسؤول عن دائرة السياسات، ينتقد عدم الإعلان عن أسماء معظم أعضاء المجلس، ويربطه بـ «التوجّس» لدى العديد من المواطنين، وبأن سياسات المجلس ضعيفة ومتدهورة، هذا بخلاف ربطه بعدم تواصل المجلس مع الشارع والاستماع لمطالبه، وعدم فتح المشاركة لكافة أطياف المجتمع، خاصة الشباب والمرأة.

ويعلق البعجة على مظاهر الاحتجاج ضدّ المجلس، مؤكّداً لامبالاة المجلس بها كمظهر، كون الأخير لا يبدو مستعداً لسماع النقد أو لممارسة النقد الذاتي، موضحاً أنه تعرّض شخصياً للوم، حيث وصفه المجلس بأنه معارض له ويتحدث ضده. ويؤكّد البعجة أن انتقاداته هي حديث الشارع، وأن المجلس هو من أوصل الشارع إلى هذا الاحتقان، وهو المسؤول عنه. ويصدق هذا أيضاً على ما لاحظه

مراقبون من أنَّ المجلس الانتقالي يصرّ على ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية معاً، مما ينتج منه غياب واضح لأي تحديد للمسؤوليات، حيث لا تعرف الصلاحيات الخاصة بالحكومة وتلك الخاصة بالمجلس، والأخطر هو غياب هذا التحديد في مجال الأمن، حيث لم يصدر تحديد لصلاحيات اللجان الأمنية والمجالس العسكرية والوزارات المعنية.

إنَّ حرمان الناس من نقاش طويل ومعمّق للدستور، يحرم البلاد من غرس بذور الثقافة الديمقراطية ومناقشة الموضوعات المصيرية، مثل طبيعة ودور الدولة وعلاقتها بالفرد والمجتمع. على صعيد آخر، هناك حاجة ملحّة إلى أن يقوم المختصّون بدراسة ما يترتب على ما برز خلال الشهور القليلة الماضية من اتجاهات لدى فئات عديدة ومؤثرة من الثوار، للاستمرار في مرحلة الثورة، وبالتالي إعاقة التحول نحو الدولة، شعوراً منهم بأن المهام الرئيسيّة للمرحلة الانتقالية لم تتحقق بعدُ بشكل تام، خاصة على مستوى توفير الأمن، وتفعيل إدارة الدولة ومؤسساتها، وعدم تكبيلها بأية التزامات أو تشريعات غير ضرورية، لإنجاز التحول، وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. فمن خلال التوافق بين الثوار وقياداتهم والنخبة السياسية والرأي العام، وخاصة الشباب، سوف تتمكّن البلاد من تجاوز الصراعات وآثارها التدميرية في بلد خرج لتوّه من أتون حرب ضروس، فقد فيها الكثير من أبنائه ومقدّراته، وإن من شأن التحول بالتدريج نحو بناء مؤسسات الدولة إلغاء أي مجال للصراع بين من يوصفون بالإسلاميين والليبراليين أو العلمانيين والمحافظين، أو المتزمّتين والمتنوّرين، أو بين القوى المناطقية المختلفة، بما فيها المناطق الأمازيغية.

(٩) التطلع إلى المستقبل ورؤية ليبيا الجديدة

مثّل مشروع رؤية ليبيا ٢٠٢٥ عملاً وطنياً أُنجز بقدرات ليبية، ولعله من سخرية القدر أن هذا التصوّر الذي أُعدّ في عهد القذافي فقط ليتم تجاهله، كان مفيداً في إقناع العالم أنَّ الذين يقودون الثورة ضدّه يملكون مشروعاً مقنعاً. لذلك من المهم أن يتم النظر في الرؤية مجدداً، والتدبّر في إمكانية إعادة صياغتها. ولعله من المفيد، في ظل غياب أي تفكير استراتيجي، التذكير بما خلصت اليه الرؤية من توصيف لمعالم المستقبل الليبي في الربع الأول من هذا القرن. الرؤية قدمت تصوراً متكاملاً يستحق المناقشة، وألا يضيع في رحى التنافس الأيديولوجي أو نتيجة الحرص الواضح لدى أطراف كثيرة ولدوافع مختلفة على التنكر وإنكار كل

جهد وطني لمجرد كونه تم القيام به أو إعداده قبل ثورة ١٧ شباط/فبراير. ولعله من المفيد التذكير بفقرات من خلاصة الرؤية التي أكدت معالم ليبيا المستقبل، حيث يؤسس لـ:

ـ «مجتمع مؤسس معرفياً، يعتزّ بهويته العربية والإسلامية، ويحقق فيه كلّ فرد نفسه، بينما يسهم في رفاهة الكلّ؛ مجتمع يفي استحقاقات البيئة العولمية، ويشارك بدوره في الحضارة البشرية المعاصرة، ويعي أهدافه، ويسعى إلى تحقيقها في ضوء استقراء موضوعي لإمكاناته وخياراته، ويدير مؤسساته بكفاءة وشفافية، ضمن إطار ديمقراطي، ويتمتع أبناؤه بحقوقهم، ويتساوون فيه أمام القانون، وينعمون بعيش يتناسب وموارد وطنهم وقدر مشاركتهم في الإنتاج».

ـ مجتمع له «خطاب ثقافي منفتح ومتنوّع يرسّخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير، ويعزّز الهوية، ويفيد من الخبرات الإنسانية، ويوطّن العلم والتقانة، ويتوسل المنهج العلمي في معالجة مشاكل المجتمع؛ اقتصاد منتج، ومتنوّع مصادر الدخل، مبني على أسس معرفية تقنية، يقوم القطاع الخاص فيه بالدور الريادي، وتضطلع الدولة بدورها في إدارة الاقتصاد على المستوى الكلّي، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد؛ اقتصاد يمتلك ميزة تنافسية في مجال الخدمات، خاصة في مجالات الاستثمار غير التقليدية، ويصل فيه النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى معدلات مرتفعة، وتتميز معدلات الأداء فيه بالتوازن والاستقرار، ومعدلات التضخم والبطالة بالاعتدال؛ اقتصاد يضمن عدالة التوزيع وعدم التفاوت في الدخول، ويرتقي بمستوى معيشة أفراد المجتمع، ويسهم في منظومة الاقتصاد العالمي مع بقية الدول على أسس متكافئة».

ـ مجتمع منفتح «تسود فيه حرية الرأي والتعبير والتنظيم، ويتم فيه تمكين المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، فيما يصل الفقر فيه إلى أدنى مستوياته، ويتم نشر التعليم وتطويره، والتحوّل نحو نمط إنتاج المعرفة. نظام صحّي متكامل واضح في سلسلته، متميّز في خدماته، شامل لِكُلّ أفراد المجتمع، معتمد على الوقاية قبل العلاج، ومنفتح ومتكامل يستخدم التقنيات والأساليب الحديثة، ويسعى إلى تطوير الإدارة وكفاءة العاملين وأنظمة الجودة وآليات الإمداد الفاعلة، ويعتمد مؤشرات تحقيق الأهداف أداةً لتقويم مؤسساته، ويخلق آلية للتنافس في أداء الخدمة والعمل الجاد، ويحول دون إهدار الموارد المتاحة له. بيئة نظيفة تضمن لأبناء هذا المجتمع وطناً خالياً من التلوث، وحاضناً

لاستحقاقات التنمية المستدامة، عبر أداء علمي مرتكز على التوعية بأهمية المكان وإدارة بيئية كفؤة، واستخدام طاقات بديلة نظيفة ومتجدّدة، والتخطيط لمستقبل خضري ومائي متجدّد ومستديم».

ـ وأخيراً هو «مجتمع يسوده مفهوم للأمن الوطني يضمن حقوق المواطن وأمنه وصون كرامته، ويحكمه دستور يحدّد اختصاصات مؤسسات الدولة، ويكفل التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته، وتحقيق الأمن والسلامة والاستقرار الوطني والمجتمعي، وخطاب سياسي وأمني منفتح قادر على التعامل مع مختلف الفضاءات السياسية، ويرتكز على ثوابت الهوية والكيان والمصالح الوطنية، ويعزّز دور ليبيا بوصفها حلقة وصل في محيطها الإقليمي والعالمي، وقوة فاعلة في حوار الحضارات، ونموذجاً لتعايش الفضاءات السياسية والاقتصادية، ويضمن الحفاظ على استقلالية القضاء ونزاهته، والمساواة أمام القانون وعدالة الإجراءات».

٢ ـ الاحتجاجات التي ما زالت مستمرة: سورية نموذجاً(*)

تمر سورية بواحدة من أكثر لحظات تاريخها الحديث صعوبة وتعقيداً، من علاماتها الصراع الذي يدور في معظم مدنها وقراها بين أجهزة عسكرية رسمية وشبه رسمية تدافع عن نظامها القائم، وقطاعات واسعة من الشعب تريد تغييره أو تطالب بإسقاطه.

وقد فاجأ التمرّد المجتمعي الكثيرين، ليس فقط من حيث اتساعه وتصميمه على تحقيق أهدافه، وإنما كذلك في ما كشفه من عمق الأزمة العامة واتساعها، على المستويات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية/الروحية التي أنتجها انفراد حزب البعث بالحكم منذ قرابة نصف قرن، بدا خلالها أنه بمنأى عن الأزمات المستعصية القائمة في بقية البلدان العربية. ولعلنا لم ننس بعدُ ذلك النقاش الذي عرفته الصحافة العربية بعد تونس ومصر، ودار حول احتمالات الوضع السوري، وقال كثيرون خلاله إن سورية بعيدة عن انفجار مماثل لما وقع في هاتين الدولتين العربيتين، في حين أقر بعض الأصوات بوجود متاعب محدودة يستطيع النظام السوري التخلص منها بشيء من الجهد. ولعلنا لم ننس أيضاً

(*) في الأصل كان هذا الجزء ورقة قدمها ميشيل كيلو بعنوان «سورية إلى أين؟» وذلك في الحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وخضعت للاختصار والتحرير بما يتلاءم مع روح التقرير.

تصريح الرئيس بشار الأسد إلى جريدة **وول سترتيت جورنال** الأمريكية الذي قال فيه إن سورية ليست تونس، وأورد سببين لذلك: كونها دولة ممانعة ومقاومة يتطابق فيها الرأيان الرسمي والشعبي في إطار إجماع وطني عام، وكونها دولة تحترم معتقدات شعبها وتشاطره إياها، فلا مشكلة أو خلاف بينها وبينه في هاتين المسألتين المهمتين، بينما لا يمكن للمتاعب الاقتصادية المحدودة، التي أقرّ بوجودها، أن تثير تمرداً شبيهاً بما وقع هناك، وليس الإصلاح السياسي مسألة ملحّة، ولا بأس إن هو انتظر إلى الجيل القادم.

أ ـ أبعاد الأزمة السورية ومستوياتها

كانت أزمة سورية تتظاهر بوضوح على الأصعدة السياسية والاجتماعية والوطنية:

(١) **سياسياً**: نما المجتمع السوري نمواً كمياً ونوعياً هائلاً خلال نصف القرن الماضي، وتعلم وتقدم وتمدن وتغيّرت بناه، بينما بقي نظامه السياسي على الحال التي تأسس عليها قبل حوالى نصف قرن، بل وزاده التغير المجتمعي انغلاقاً على ذاته، واعتماداً على أجهزته الأمنية، فغدت وسيلته إلى ضبط التبدل المجتمعي الحادث. هذا ويرجع بناء النظام السياسي إلى رؤية اعتمدها منذ عام ١٩٧٠، ترى في الطبقة الوسطى الحامل الوحيد للسياسة في المجتمع المتخلّف، وبالتالي فإنها بديله الوحيد المحتمل ومصدر الخطر الرئيسي عليه، فسورية، في اعتقاده، ليست مرشحة لثورة برجوازية أو اشتراكية، لذلك فإن تحييد الطبقة الوسطى وإخراجها من السياسة هما ضمانة استقرار النظام واستمراره، ولا بد أن يركز النظام جهوده إما على بقائها في إطاره السياسي، وإما على تعويضها اقتصادياً وسلطوياً عن دورها السياسي المستقل والمحظور.

هذه الرؤية، التي اعتمدها النظام تجاه الفئات البينية عموماً، أقامت بنية مركزها ومحورها سلطة أعادت إنتاج الواقع السياسي انطلاقاً منها، وفي ضوء مصالحها، وهكذا ضمنت تهدئة المجتمع تحت إشراف أجهزة أمن ملأت المجال السياسي أو اخترقته بقوة، وتصرّفت وكأن التطور المجتمعي سيبقى من دون انعكاسات ونتائج سياسية، بما أن النظام سيجد مكاناً في صفوفه لكل من وما يبرز داخل أي قطاع من قطاعات المجتمع، وسيدمجه في بنيانه الذي يشبه مخروطاً مقلوباً قاعدته هي المجتمع، حيث يقوم بشفط من يحتاج إليهم أو يريد تحييدهم من عناصره وتشكيلاته، ويعطيهم حصة من المغانم أو موقعاً في السلطة يتيح

لهم فرص الارتقاء داخله، ويرغمهم على قطع صلاتهم بالجهة الاجتماعية التي جاؤوا منها. وإذا أضفنا إلى هذه الآلية في الدمج والاحتواء، أن التعبيرات السياسية الحزبية إما محتواة في النظام (الجبهة الوطنية التقدمية) أو مهمّشة وملاحقة وشبه مشلولة كمعارضة، وأن المجتمع المدني لم يتبلور بعد، والمجتمع الأهلي غارق في مشكلاته الحياتية، وخوفه من السياسة وابتعاده عنها، بل وعزوف قطاعات واسعة منه عن الدنيا، أدركنا أن إيمان النظام بقدرته على احتواء التطور المجتمعي في إطاره الخاص، لم يكن وهمياً تماماً، رغم ما سبّبته هذه البنية من مشكلات، وأطلقته من اضطرابات، تم ضبطها وكبتها أمنياً.

خلال الفترة التي تلت غياب الرئيس الراحل حافظ الأسد، بدّل النظام طريقته، وحاول إبقاء المجال السياسي ثابتاً، واحتواء مشكلاته التي بدت واضحة للعيان، وتقييد حراك بعض القوى الثقافية التي شرعت تنمو وتنشط خارج معادلاته السياسية، وذلك باستخدام الاقتصاد كرافعة يوسع بواسطتها قاعدته المجتمعية، ويقوّض إشارات أولية كانت قد أكدت عودة قطاعات معينة من الطبقة الوسطى إلى الشأن العام. وعلى أرضية هذا التصور، بدأ ضرب من التداخل والتفاعل الموسع بين السلطة و«البرجوازية السورية التقليدية» والأغنياء الجدد، الذين انبثق معظمهم من أوساط الحكم، وأطلقت أيديهم في ثروة وطنية تزايد احتكارها من قبلهم، حتى اعتبرت ملكية خاصة لهم ولشركائهم البرجوازيين. كان هذا تقليداً معدلاً ومطبوعاً بطابع سوري خاص لتجربة الصين التي احتوت ركود الحقل السياسي بواسطة حراك المجال الاقتصادي، ومطالب المجتمع السياسية بأعطيات ومغانم استهلاكية أتاحها تحالف سياسي/اقتصادي سائد.

كان هذا الخيار يعني الحفاظ على النظام في صورته القائمة، واحتواء الحراك المجتمعي في إطاره، الذي شهد بعد قمع حركة مسلحة إسلامية بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢، تحولاً نقل مفاتيح السلطة إلى أجهزة الأمن التي توسعت وانقلبت إلى ما يشبه مجتمع قائم بذاته يخترق جميع تكوينات سورية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويمسك بدفتها، ويستقل عنها، ويقرر مصيرها، من دون أن يكون لها أي تأثير جدّي منعكس عليه. في ظل هذه البنية، التي أبقت على خطة منع الطبقة الوسطى من إعادة تأسيس نفسها ككيان سياسي مستقل، وواصلت احتجاز الإصلاح، رغم الحاجة الجلية والعامة إليه، نشأ توتر متزايد بين شرائح واسعة من فئات تنتمي إلى هذه الطبقة والسلطة، تمت

معالجته أمنياً، غير أنه شحن من جديد المجال العام بظواهر غير مألوفة سوريّاً، عبّرت عن نفسها في مطالبات جهات مجتمعية واسعة ومتواصلة بإصلاح هيكلي يطاول السلطة، ولا يقف عند تدبيرها أو مؤسساتها البرّانية (الحكومة، مجلس الشعب، الإدارات المحلية... إلخ)، كما تجسد في وحدة القوى المعارضة لأول مرة منذ وصول حزب البعث إلى السلطة يوم الثامن من آذار/مارس ١٩٦٣، وفي تصدعات جلية أصابت النظام، كانشقاق نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام وانتحار وزير الداخلية غازي كنعان.

وبعد مؤتمر عقده حزب البعث عام ٢٠٠٥، اتُخذت قرارات إصلاحية متنوعة لم يطبق معظمها بحجة أن احتلال أمريكا للعراق أعطى المسألة الأمنية أولوية مطلقة، وحتم تأجيل الإصلاح، وخاصة السياسي منه الذي بدا ملحّاً بإجماع سائر السوريين، وإلا لما تعهد الرئيس بإنجازه منذ تموز/يوليو ٢٠٠٠. وللعلم، كان الرئيس قد قيد بعض صلاحيات الأمن، ثم، حين منح المسألة الأمنية أولوية، تعطل المسعى الإصلاحي، ووسع هذا من نفوذه وسط تذمر واضح من قادته وأجهزته، فاستغل الفرصة وأحكم قبضته على السلطة، فأخذت سورية تذهب سياسياً عكس الاتجاه الذي كانت قد وعدت أن تسير فيه، وشرع يظهر فارق عملي كثر الحديث عنه بين السلطة (الرئاسة) والنظام (الأمن). وهذا زاد من تراكم المشكلات، وأضاف إليها مشكلة لم تكن موجودة من قبل، تتصل بالحكم. ومما فاقم من التوتر ظهور أشكال حديثة من ممارسة الحرية وسبل الحصول على المعرفة والتواصل المفتوح، طورها قطاع واسع من شباب بلغت نسبة من هم دون سن الرابعة والثلاثين منهم حوالى ٧٩ بالمئة من الشعب السوري، حظي معظمهم بمستوى علمي مقبول من دون فرصة عمل، أو حق ممارسة حريته، ومنها حرية التواصل والمعرفة، فكان من المتوقع، بعد تجارب دولية وعربية متنوعة، أن يُسمِع صوته ومطالبه: الحصول الجماعي على الحرية وحق المعرفة والتواصل الحر في مجتمعه الواقعي، بعد أن حصل عليه فردياً في المجتمع الافتراضي.

لقد كان القميص السياسي الضيق يضغط على قوى تَخَلَّق جزء متعاظم منها خارجه، وشعر أنه يختنق فيه، من دون أن يجد تفهماً أو استجابة لدى سلطة تمسكت من جانبها بحقها في إعادة إنتاجه، أي ضبطه والتحكّم فيه، داخل إطارها الخاص بها، وبما يخدمها، مع أنه كان قد بدأ يملك مفاتيح العمل في إطار شأن عام أعاد اكتشافه بعد فشل الأيديولوجيا القومية الاشتراكية السائدة. لم

يعد، إذن، مطلب إصلاح النظام من داخله مغرياً أو مطروحاً، بل صار للإصلاح معنى ما لبث أن تبلور أكثر فأكثر، وهو إحلال نظام للحرية والمواطنة والدولة المدنية، وفصل السلطات، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة، محل النظام القائم.

(٢) **مجتمعياً**: تضافر النمو المجتمعي مع الجمود السياسي وتدهور مستويات معيشة قطاعات واسعة من المجتمع الأهلي، خاصة بعد تطبيق سياسات «اقتصاد السوق»، التي قوّضت موارد رزق أعداد هائلة من سكان الريف والمدن الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على الاقتصاد الريفي، وأجبرت كتلاً بشرية كبيرة على مغادرة أماكن عيشها التاريخية، وغيرت نمط حياتها وعاداتها. وبما أن الريف هو خزان موارد النظام البشرية، وحامله الرئيس كنظام مركزي/عسكري/أمني، فإن النهج الاقتصادي الجديد خرب علاقاته مع قاعدته البشرية والسياسية الرئيسية، كونها تعرّضت لانتهاكات لا تحتمل منها مصادرة أراضيها عبر عمليات استملاك قيل إنها لأغراض ومنافع عامة، وإفقارها، وتهجير بعضها من مناطق سكنها التاريخية إلى مدن الصفيح المحرومة من الخدمات في ضواحي المدن (غادر الجزيرة، المنطقة التي كان يقال إنها ستطعم سورية وجزءاً من الوطن العربي، ما بين ثلاثمئة ألف ونيف ومليون مواطن بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، وبدأت المنظمات الدولية توزّع هناك قرابة ثلاثة وعشرين ألف سلة غذاء يومياً)، بينما انخفضت قدرة الناس الشرائية العامة بحوالى ٢٨ بالمئة خلال العقد الأول من هذا القرن، مع تحوّل الاقتصاد من اقتصاد إنتاجي/ريعي عموماً إلى اقتصاد استهلاكي/ترفي غلب عليه طابع ريعي صارخ، وتدنّي حصة القوى العاملة (١٦ مليون سوري) إلى ٢٤ بالمئة فقط من الدخل الوطني، وتردّي نوعية الخدمات وارتفاع أسعارها، وفساد فادح في الجهاز الإداري.

بنمو قطاعات واسعة من المجتمع، نوعياً وكمياً، إنسانياً ومعرفياً، من دون أن تنال أي نصيب من الحرية، ومع تدهور قطاعات واسعة أخرى اجتماعياً واقتصادياً، من دون أن تستطيع الحفاظ على حقها في العمل، وعلى نصيب عادل من الدخل، ومع احتجاز الإصلاح وانفلات الإفساد، وتعاظم الهوة، وتركز الثروة بطريقة يصعب تصديقها، إذ جلبت معها نمط ترف أسطوري (كلف عرس في مدينة اللاذقية حوالى ٣٠٠ مليون ليرة سورية، أي قرابة ٦,٣ مليون دولار!)، وارتفاع نسبة بطالة الشباب إلى٧٠ بالمئة من إجمالي البطالة، ومع تعاظم الإفقار، الذي قالت الأرقام الحكومية إنه انخفض إلى ٧ بالمئة، مع أن خبيراً

اقتصادياً قدّره بـ ٣٧ بالمئة في حال احتُسبت عتبة الفقر بثلاثة دولارات في اليوم، وبـ ٥٢ بالمئة في حال انطلق الحساب من دولارين، وأخيراً مع اعتماد القبضة الأمنية للإبقاء على الأمر القائم وإغلاق أبواب أي حلّ إصلاحي، اجتمع من يريدون دوراً في الشأن العام مع من يريدون حصتهم من الثروة والرزق، وصار الانفجار ينتظر فرصة أو حادثاً.

(٣) **وطنياً**: تلازم موقف النظام من الاحتلال مع نقطة ضعف جوهرية بالنسبة إلى كثير من السوريين هي أنه ساعد حزب الله على تحرير جنوب لبنان بالقوة، في حين أحجم عن استخدام القوة لتحرير الجولان، وعجز، في الوقت نفسه، عن ممارسة ضغوط ـ محلية وقومية وإقليمية ودولية ـ لإجبار العدو الإسرائيلي على الانسحاب سلمياً. هكذا بدا وكأن قضية النظام الوطنية موجودة في لبنان، وأنه لا يرى الجولان المحتل كمسألة وطنية يجب أن يعاد إنتاج السياسة السورية في الداخل والخارج في ضوئها، إن لم يكن انطلاقاً منها. وزاد من خطورة المسألة تعارض الحدّ الخارجي للسياسة السورية مع حدّها الداخلي، حيث قام الأول على مواجهة بدا الثاني عاجزاً عن إنجازها أو ضمان نجاحها، وأيقن عدد متزايد من السوريين أنه تتم إدامة الثاني عبر استخدام أدواتي للأول يفرغه من مضامينه الوطنية العامة، ويربطه بمآرب النظام الخاصة، والممثلة حصراً في بقاء السلطة التي تدير أزمات سورية الداخلية المعقدة والمستعصية، وتبقيها بلا حلّ.

ب ـ الانفجار

هذه اللحظات الثلاث، تلاقت وتقاطعت في وعي جيل جديد من الشباب، متعلم وعاطل غالباً عن العمل، شكّل قطاعاً واسعاً من المجتمع المدني، وتطلع إلى الحصول على ما حرمت منه الأجيال السابقة: حصة عادلة من الحرية والثروة. من جانب آخر، فإن المجتمع الأهلي كانت قد كسرته سياسات اقتصاد السوق الاجتماعي وأفقرته وبدّلت شروط حياته (تخلّى ١٢ بالمئة من فلاحي بعض مناطق سورية عن الزراعة خلال الأعوام القليلة الماضية، نتيجة زيادة سعر الليتر الواحد من المازوت من ٧ ليرات إلى ٢٥ ليرة سورية، وسعر الطن من الأسمدة من ١٢ ألف ليرة سورية إلى ٤٨ ألف ليرة سورية، بينما جعل الفلاحون قرابة ١٥ بالمئة من أراضيهم المزروعة علفاً للمواشي، بعد أن وجدوا أنفسهم أمام أحد خيارين: إما موت الموسم الزراعي وإما موت مواشيهم!). ومن هنا، لا عجب إن تضافرت التطورات المتعاكسة ظاهرياً لتنجب في ظلّ الانسداد السياسي والاحتجاز الاقتصادي تمرّداً مجتمعياً واسعاً،

انفجر بعد أشهر من جلوس معظم المواطنين أمام التلفاز، لفهم دروس تمرّد تونسي وتمرّد مصري ناجحين جعلاهم يرون بأم أعينهم كيف يمكن لشعب مستضعف وأعزل أن يُنزل الهزيمة بدولة أمنية مدجّجة بالسلاح، وكم يمكن أن تكون جبارة وفاعلة قوته الرخوة، المستندة إلى حقوق شرعية يصمّم على نيلها بإصرار من لم يبق لديه أي خيار غير الحرية والكرامة أو الشهادة.

عندما توحّد المجتمعان المدني والأهلي، توحّدت قوة المعرفة الباحثة عن دور وقوة العمل اليائسة، قوة نخب معطلة، وقوة قطاعات شعبية واسعة محرومة، قوة الحداثة وقوة التقليد، قوة الفكر الساعي إلى ممارسة دور وقوة الأهالي الراغبين في مخرج عملي. ولأول مرة في تاريخ سورية المعاصر، وحين أتيحت للجماهير الفرصة (اعتقال وتعذيب أطفال درعا) نزلت إلى الشارع مطالبة بما تفتقر إليه: الحرية والعدالة الاجتماعية، بعد أن اختزن وعيها ما نقله إليه حراك المجتمع المدني منذ منتصف عام ٢٠٠٠ من قيم صنعت المجتمع الحديث: الحرية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، والدولة المدنية الديمقراطية، والعدالة والمساواة، وحكم القانون، وفصل السلطات، وتحديد هوية المجال السياسي، وممارسة الفاعلين فيه من خلال الإرادة الشعبية والعامة... إلخ. وذلك جعل التمرّد يحدث وكأنه في مجال ما بعد سلطوي، أي أنه تخطّى منذ أول يوم السلطة القائمة وعالمها السياسي وتجاوزها، وانتمى إلى حيّز مستقبلي بدأ يصير حرّاً بمجرد مطالبته بالحرية، تخلق خلال فترة غير قصيرة، سابقة للتمرّد ضد مجال رسمي عتيق مغلق وأيديولوجي فقد تماماً وظيفته العملية، ولم يعُد له جهد غير إدارة قمع المجتمع والدولة وإفسادهما. بهذا المعنى، فإن النظام الذي لطالما قال إنه طليعي ويعمل على نقل مجتمع متأخر/متخلّف إلى التقدم والمدنية، أثبت التمرّد أنه هو المتخلف/المتأخر بالمقارنة بالمجتمع الذي ثابر على تضحيات هائلة، فتبين أنه المتقدم والمدني، وإلا لما كان طالب بقيم يعيد تحقيقها إنتاج الدولة والمجتمع والسلطة والشأن العام في حاضنة لُحمتها وسداها الحرية والعدالة والمساواة. أما النظام، فإن حراك المجتمع كشف محافظته ورجعيته، وما بلغته أيديولوجيته الوظيفية من تهافت، حين رفض الاستجابة حتى لمطلب الحرية، مع أنه أحد شعاراته ووعوده التاريخية، وحوّل تمرّداً شعبياً إلى مؤامرة غامضة المعالم، فهي تارة من صنع الخارج، وأخرى من صنع قوى إسلامية متطرفة لم يستطع تحديد هويتها أو تقديم أدلة مقنعة على وجودها ونشاطها، واعتقل عشرات آلاف السوريين وقتل الآلاف منهم، ورفض اعتبار ما يحدث ردّاً مجتمعياً على أزمة تاريخية متعدّدة الأوجه.

تبقى الإشارة إلى أن وصف التمرّد بالمؤامرة يتطلب الحفاظ على النظام والتمسك به، بينما يستدعي وصفه بالأزمة تغييره وإجراء إصلاح عميق فيه يتناسب وعمق هذه الأزمة وجدّيتها، فالقضية في حقيقتها هروب من الإصلاح والتغيير، واتّباع حلول تستهدف ليس فقط عدم إجراء أي تغيير جدّي في النظام، وإنما إعادة إنتاج المجتمع في حاضنة تجبره من جديد على الرضوخ لواقع قريب قدر الإمكان من الحال التي كانت قائمة قبل يوم ١٧ آذار/مارس، يوم انفجار التمرّد المجتمعي الذي أخذ شكل عصيان يتسع أكثر فأكثر من يوم إلى آخر.

ج ـ إدارة الأزمة

تحمل الأزمة السورية الراهنة سمات تجعلها أصعب الأزمات المركّبة التي واجهتها البلاد طيلة تاريخها الحديث. وتزيد من خطورتها الطريقة التي اختارها النظام لمعالجتها، والتي تجافي تماماً طابعها كأزمة عامة ذات مضامين سياسية واجتماعية تتصل بحياة الدولة والمجتمع وبعلاقاتهما التي ليس بوسع العنف إيجاد حلول لها، بما أنها ليست أزمة أمنية أو من طبيعة عنيفة. وكما سبق القول، قامت هذه الطريقة في التعامل مع الأزمة منذ البداية على إنكار طابعها كأزمة، وترتبت على قراءتها كمؤامرة خارجية تقاطعت مع تعبيرات داخلية، لا تؤمن بالحرية وإن رفعت لواءها، ولا تريد الديمقراطية وإن تمسّحت بأعتابها، فهي مذهبية ومتطرفة، ويهدد نشاطها وحدة الوطن والشعب، وبالتالي فلا ينفع معها حلّ سياسي أو خيار غير عنيف، ولا بد من قمعها بالشدّة الضرورية. وكما يحدث عند نشوب صراع داخلي عنيف في أي مكان، عبأ النظام قوى مجتمعية ورسمية، عسكرية وشبه عسكرية، وزجّها في المعركة، لتحقيق هدفين: **أولهما** حرف النشاط الشعبي عن طابعه السلمي وتحويله إلى عنف يسهل القضاء عليه، لأن الجماهير التي تنزل إلى الشارع لن تبقى فيه إذا ما انقلب نضالها في سبيل حريتها وحقوقها إلى أعمال مسلحة؛ و**ثانيهما** استثمار ما في المجتمع السوري من نقاط ضعف بنيوي واختلافات متنوّعة قابلة للاستغلال، طبقية أكانت أم مناطقية أم مذهبية أم إثنية، ما دام تفعيلها يحوّل التمرّد من نضال في سبيل حقوق مشروعة إلى صراع داخلي بين فئات اجتماعية متناقضة/متعادية، مع ما يعنيه ذلك من تحويل السلطة من طرف إلى حَكَم، وتخفيف الضغط عليها وتفتيته بوضع أطراف التمرّد في مواجهة بعضهم البعض.

ومع أن الرئيس الأسد كان قد أقرّ في خطبة أولى له ألقاها في مجلس

الشعب بأن هناك مطالب شعبية محقّة، وإصلاحاً لا بد من إجرائه في السلطة، فضلاً عن عناصر فتنة، فإن المعالجة تجاهلت المطالب والإصلاح، وركّزت على الفتنة باعتبارها هدف الحراك الشعبي. جدير بالذكر أن هذا الحراك لم ينطلق أول الأمر من الشعب، وإنما استثارته تصرّفات ضابط أمن ومحافظ ضد أطفال من درعا، لم يتجاوز أي منهم سن الخامسة عشرة، اعتقلوا وعذّبوا بقسوة شديدة لأنهم كتبوا شعارات معادية للنظام على جدار مدرستهم. وحين طالب شيوخ عشائر وزعماء أسر حوران بإطلاق سراحهم واحتجازهم هُمْ بدلاً منهم، سمعوا كلاماً قاسياً وأقوالاً فاحشة ضد نسائهم وبناتهم، فانفجروا وانفجر الوضع في اليوم التالي، وبادرت قوات الأمن إلى إطلاق النار على المحتجّين والمتظاهرين، فقتلت ثمانية منهم بعضهم داخل بيته، ليتسع نطاق الاحتجاجات، التي لم تكن تطالب بغير الإصلاح والحرية من مدينة درعا إلى بقية مناطق حوران، ومنها إلى بقية مناطق سورية.

هتف المتظاهرون في كل مكان، من دوما قرب دمشق إلى اللاذقية على ساحل المتوسط، إلى القامشلي والبوكمال في أقصى شرق وشمال شرق سورية: «بالروح بالدم نفديك يا درعا»، وقُمعوا بدورهم بالرصاص الحيّ، فهتف متظاهرون في بانياس وحمص ودير الزور وإدلب وجسر الشغور... إلخ يعلنون أنهم يفتدون بدمهم سكان المناطق التي قمعت، فكان هتافهم أول تعبير واضح عن تخلّق وطنية تضامنية جديدة ومتماسكة على صعيد القاع المجتمعي والشعبي في مواجهة وطنية السلطة، التي بدا أنها لم تعُد قادرة على إنتاج أي قدر من الإجماع الطوعي، وأنها لم تكن غير وطنية ضبط وتحكّم وقمع وانقسام. وظهر أكثر فأكثر من تطور العلاقة الجديدة بين السلطة والشعب أن من المحال بناء أو إعادة بناء أي مشروع سياسي حديث عليها، في حال أراد النظام إصلاح أحواله. بكلام آخر: صار واضحاً أن النظام لم يعُد في صورته الراهنة مرجعية لأحد، بما في ذلك قادته، الذين يرفضون إصلاحاً يغيّره، لكنهم يعِدون على كل حال بإجراء إصلاح، وبالتالي لا مفرّ من أن يدفع هو خلال الحقبة القادمة ثمن التحولات التي تريدها سورية، والتي صار من المحتّم تحقيقها وذهابها في الاتجاه الذي يريده الشعب: نحو الحرية والديمقراطية والمواطنة والتعدّدية والدولة المدنية.

اختار النظام الحلّ الأمني لمشكلات لا تحلّ بالأمن، فأدخل البلاد في المجهول، وفتح أبوابها أمام صراع مفتوح على عنف قد يصل إلى حرب أهلية، وكشفها خارجياً ووضعها في مهبّ تدخلات متنوعة لا سبيل إلى كبحها أو الحدّ

منها، وقوّض بخياره قسماً كبيراً مما كان له من مكانة إقليمية ودولية، ووضع مجتمعه أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التعرّض لضربات عنيفة متلاحقة تزداد شدة وضراوة بهدف أن يؤدي استمرارها وتصاعدها إلى إرغامه على الردّ عليها بعنف مضاد، أو قبول الهزيمة والعودة إلى علاقة الرضوخ التي كانت سائدة في فترة ما قبل تمرّده. وبما أن دماء كثيرة سالت منذ أيام الاحتجاجات الأولى، والصفقة التي عرضها النظام لم تكن، ولن تكون، مقبولة من الشارع، فإن الاحتمال الأرجح هو أن تلجأ جهات متطرفة، تؤدي الآن دوراً جدّ محدود في حراك الشارع، إلى العنف، وبهذا يصيب النظام عصافير متعددة بحجر واحد: **أولاً** يحوّل الصراع إلى قتال بينه وبين عصابات مسلحة؛ **ثانياً** يؤكد نظرية المؤامرة التي تبنّاها وروّج لها؛ **ثالثاً** يمتنع عن التغيير؛ **رابعاً** يستنفر أكثر فأكثر الأقليات ضد الأغلبية، ويضع البلد على مشارف قتال مذهبي لا ترتضي قطاعات علمانية واسعة الانخراط فيه وتدينه وتقاومه، ويحمل قطاعات شعبية كبيرة مسالمة على الخروج من الشارع. وهكذا يحدث انقلاب في الوضع يجعله في حكم المحسوم لصالح النظام، ويتم تغيير بنية التمرّد الذي تشارك فيه:

ـ معارضة سياسية حزبية، ذات منابت يسارية وقومية واشتراكية، تعبّر عن نفسها في تكتلين، هما: «التجمع الوطني الديمقراطي» و«إعلان دمشق»، وفي تجمّعين كرديين يضمّان نيفاً وخمسة عشر تنظيماً.

ـ معارضة ثقافية فاعلة جداً أبرز تعبيراتها «لجان إحياء المجتمع المدني».

ـ معارضة شبابية، أو ما يسمّونه «معارضة شباب الفيسبوك»، وهي تتسع وتنظّم نفسها أكثر فأكثر في ما صار يعرف بـ «التنسيقيات»، أي الهيئات الشبابية التي تدير التمرّد وتقوده، وأدت دوراً حاسماً في إطلاقه وتنجح إلى اليوم في توسيعه وضبط حركته.

ـ معارضة المجتمع الأهلي، حامل التمرّد المجتمعي/القاعدي الرئيسي، الذي تعرّض لتغيرات هيكلية كبيرة خلال السنوات العشرين الماضية، سبق ذكرها، وقدم ويقدم يومياً تضحيات كان من الصعب تصديق وقوعها قبل أشهر قليلة، يساعده على ذلك تماسكه كمجتمع تقليدي متضامن، وأخلاقياته كمجتمع مسلمين، وطرفيته بالنسبة إلى نظام ركّز جهوده على ضبط المدن الكبيرة بالدرجة الأولى، وصعوبة اختراقه، وسهولة تحريكه، وأولوية طابعه الجماعي على فردية المنتسبين إليه.

ـ معارضة إسلامية متفرّقة، مجهولة وخفية غالباً، بعضها سلفي، وبعضها الآخر وهّابي أو قاعدي.

ـ ثمة مجلس وطني سوري غربي الهوى، ينبثق عنه مجلس وطني انتقالي مؤلف من عدد محدود من الأشخاص، يعتبره البعض ممثلاً للشعب السوري، بعد أن اعتُبر النظام فاقداً للشرعية، ووقعت مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحّي.

- الجيش الوطني الحر وقوامه ضباط منشقون يقولون إنهم سيحمون الشعب بالسلاح.

د ـ سيناريوهات المستقبل

في هذا الواقع، ثمة خطر كامن يتجلّى في نشوء ردّ فعل مسلح لدى المعارضة الإسلامية يمكن أن يكسب قطاعات وازنة من المجتمع الأهلي، غير الإسلامي سياسياً بعد، في حال تواصل ضغط الحلّ الأمني والعنف الرسمي، واستمر وضع الشعب في التردّي نتيجة الحصار والتضييق والقتل اليومي، ووجد نفسه مكرهاً على الدفاع عن نفسه بالقوة. في هذه الحال، التي بعد بلوغها أحد رهانات النظام، ستقع قيادة التمرّد بين أيدي بؤر إسلامية متطرفة، فيترتب على ذلك أمران خطيران:

الأمر الأول خروج قيادة الشارع من يد الذين تغلب عليهم صفة الحداثة والانتماء إلى المجتمع المدني وبؤر الإصلاح داخل النظام نفسه، فيتراجع وزن هؤلاء جميعاً في الحراك الراهن، بخروج قطاعات مسالمة واسعة من الشارع، وتحوّل المعركة من نضال في سبيل الحرية والعدالة والمساواة إلى قتال مذهبي الطابع يؤدي إخماده إلى كسر المجتمع، وحسمه إلى تقويض الدولة. وبحدوث هذا الأمر، سيقود التطرف المجتمع الأهلي بكتله الهائلة، وستفقد المعارضة السياسية والثقافية والشبابية الحديثة فاعليتها أكثر فأكثر، بما أنها لن تشارك، بطبيعة الحال، في العنف ولن تؤيده.

الأمر الثاني ذهاب سورية، دولة ومجتمعاً، إلى صراع تدميري بكل معنى الكلمة، طرفه الأول السلطة، والثاني المجتمع التقليدي، الذي يحمل الآن مطالب حديثة، لكنه سيتبنّى في حال اندلاع الصراع مطالب مذهبية/ طائفية، هي وقود لا بد منه للحرب الأهلية التي ستدقّ أبواب البلاد والعباد، فلا تبقى سورية بعدها ما كانت عليه قبلها، خاصة أن اتساع الاحتجاج وانتشاره إلى معظم

أراضيها ووصوله إلى الأرياف البعيدة والنائية، وانخراط كتل بشرية ضخمة في الحراك المجتمعي، سينقل الموت والدمار إلى كل شبر من أرضها وصل إليه الجيش والأمن ومن يساعدهما من قوى شبه عسكرية.

وكما سبق القول، فقد اختار النظام منذ ساعات الاحتجاج الأولى الحلّ الأمني، لإجبار الطرف المقابل على استخدام العنف واتخاذ مواقف طائفية أو تمييزية عنيفة، رغم أن هذا الحلّ يشرّع أبواب سورية أمام تدخلات خارجية مفتوحة، ويحول دون تحقيق مطالب المحتجّين، المحقّة، باعتراف قادة السلطة أنفسهم، ويمنع أي إصلاح في النظام قبل انتهاء المعركة الداخلية، ما دام حسمها لصالح النظام يعني إجراء إصلاحات جزئية تحافظ على جوهره، وإن زينت حواشيه الخارجية وبدلتها، فضلاً عن أنه يصيب بالشلل مجمل القوى الإصلاحية في السلطة وخارجها، ويقضي على دورها، وعلى إمكانية التقائها، ويضع البلد أمام حلّ صفري قاتل لا فائدة فيه لأحد، ولا حلّ بواسطته لأية أزمة. والدليل هو ما يصدر تباعاً من قوانين صحافة وأحزاب وانتخابات ودستور توطد جميعها النظام السلطوي بدل أن تفكّكه، وتثبت أن السلطة لا تأبه حقاً لمطالب الشعب، وليست جادة في التفاعل الإيجابي مع مطالبه المشروعة.

في المقابل، يطرح الواقع حلَّيْن ممكنيْن: **أولهما** كتلة تاريخية جديدة تضم قوى الإصلاح في الحزب والسلطة إلى المعارضة والمثقفين والشباب وقطاعات المجتمع الأهلي، وذلك لعزل التطرف والمتطرفين على جانبي الصراع، ووقف العنف، وفتح باب حوار وطني عام من شأنه أن يمهد لتسوية تاريخية تأخذ البلاد إلى طور انتقالي توافقي/مدني يؤسس لدولة ديمقراطية تكون الكتلة حاملها الرئيسي وحاضنتها السياسية؛ و**ثانيهما** كتلة تاريخية بديلة تضم المعارضتين الحزبية والثقافية إلى الشباب والمجتمع الأهلي، تقاوم سلمياً وشعبياً كلاً من الحلّ الأمني الذي يقمع الشعب ويقوّض المجتمع والدولة، والقوى المتطرفة العاملة في القاع الاجتماعي، التي لا بد من عزلها عن المجتمع الأهلي، بتحصينه ضدها والوقوف الصريح في مواجهتها.

ومع أن أياً من هذين الخيارين ليس سهلاً، بل ويبدو اليوم افتراضياً تمليه الرغبة في كسب معركة الحرية، فإنها السبيل إلى خروج سورية من وضعها الراهن إلى وضع بديل، يقوم حقاً على المواطنة والدولة المدنية والحرية والعدالة والمساواة وحكم القانون، إلا إذا حقق الحلّ الأمني انتصاراً سريعاً، كما يعِد

أربابه، وقرر النظام إجراء إصلاح يغيّر أشكاله الخارجية وبعض ممارساته، بينما يحافظ على جوهره القائم، بحيث يتمكّن من إعادة إنتاج المجتمع وضبطه انطلاقاً من السلطة التي تمثل مصالح القلة الحاكمة والمالكة.

إلى أين تذهب سورية إذا لم تتضافر جهود من أسميتهم «كتلة تاريخية جديدة» تتشكّل من داخل النظام وخارجه، أو على صعيد المعارضة والشباب والمجتمع الأهلي ومعتدلي التيارات الإسلامية؟ إنها ستتأرجح إلى درجة التمزّق بين حلّ أمني من فوق، وحلّ أمني مقابل من تحت، وسيكون القضاء على النظام السلطوي أمنية بعيدة المنال!

ماذا يمكن أن تكون الانعكاسات القومية لهذه الأزمة التي يرجّح أن لا تحسم في وقت قريب، لشدة ما هي متشعبة ومعقدة، ويحتمل جداً أن تأخذ أشكالاً متنوعة متجددة ستدوم إلى أمد بعيد، وذلك في حال هُزم التمرّد الشعبي أو حافظ النظام على بنيته الراهنة، خاصة إن سقطت الأنظمة في بلدان عربية رئيسية، أو جرى فيها إصلاح جدّي من شأنه أن يحرج النظام السوري، أو صعد فيها إلى السلطة تيار إسلامي أو ديمقراطي، أو بين بين، يجعل النظام غريباً في وطن عربي يختلف عنه ولا يقبله أو يستطيع التعايش معه؟ ليست هناك إجابة نهائية عن هذا السؤال، وإن كان ممكناً القول منذ الآن: إن نظاماً يكسر شعبه يخرج دوماً وهو محطّم أو شبه محطّم من المعركة ضده، يفقد بالتأكيد أية شرعية قومية أو ممانعة، ويجد نفسه في مواجهة عزلتين متحدّيتين: عزلة داخلية عن شعب أُخضع بالقوة التي حوّلت وطنه إلى حطام، وعزلة خارجية تحيط برموزه ومؤسساته، علماً بأن هاتين العزلتين ستكون لهما نتائج وآثار ستدوم لفترة طويلة، وستجعل المنتصرين يتمنّون لو أنهم هُزموا! خصوصاً مع المخاطر الجسيمة التي ستترتب على احتمالات التدخل العسكري الخارجي مسنوداً بالأسانيد القانونية اللازمة.

٣ ـ الاحتجاجات التي انتهت ببعض الإصلاحات السياسية، كما في المغرب والأردن والجزائر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي

اتخذت الدول المذكورة عالياً جملة إجراءات استهدفت بها تحقيق إصلاحات دستورية و/أو سياسية، فضلاً عن بعض التدابير الاقتصادية بقصد احتواء الحركات الاجتماعية وقطع الطريق على تحولها إلى ثورات. والملاحظة موضع الاهتمام هي أن كافة تلك الدول، عدا الجزائر، ذات نظم ملكية، فيما لم تشهد الجمهوريات الأخرى حراكاً مماثلاً صوب الإصلاح.

● **إصلاحات سياسية (تعديلات دستورية وقانونية)**

كان **المغرب** هو النموذج الأبرز في الأخذ بتلك التعديلات التي جاءت استجابة سريعة من الملك محمد السادس للاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في ٢٠ شباط/ فبراير؛ ففي ٩ آذار/ مارس ألقى الملك خطاباً أعلن فيه استجابته لأبرز المطالب التي دعا إليها المحتجّون، وتشكيله لجنة لدراسة التعديلات الدستورية يرأسها الفقيه الدستوري عبد اللطيف المنوني، بالإضافة إلى ثمانية عشر عضواً، من بينهم خمس نساء.

ركّزت التعديلات المذكورة على سبع نقاط أساسية، هي تعزيز فصل السلطات، وزيادة صلاحيات رئيس الوزراء مع حصر التشريع في مجلس النواب، وتفعيل دور المعارضة الذي تمثله الأقلية البرلمانية، ووقف حق الفتوى على المجلس العلمي الأعلى، وإعطاء مكانة خاصة للأمازيغية، وتكريس الطابع التعدّدي للهوية المغربية الموحّدة، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتطوير منظومة حقوق الإنسان؛ على أن تتشاور اللجنة مع مختلف الأحزاب والقوى الوطنية لصياغة دستور ترضى عنه جميع الأطراف. ومُنِحَت اللجنة مهلة ثلاثة أشهر لصياغة هذه التعديلات قبل عرضها على الاستفتاء الشعبي.

صوّت بالإيجاب على هذه التعديلات، وفق المصادر الرسمية الحكومية، ٧٣,٤٦ بالمئة من مجموع الناخبين، فيما قاطعت الاستفتاء حركة ٢٠ شباط/ فبراير. وفي معرض تقييم تلك التعديلات يمكن القول إنها لم تقم الملكية الدستورية كون الملك يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية واسعة، فيما لا يخضع للمساءلة. لكن على صعيد آخر، أرست التعديلات قاعدة التوازن بين الأغلبية والمعارضة على نحو لا يسمح لأية أغلبية بأن تستقوي بشعبيتها، وتأخذ النظام السياسي إلى حيث تريد، وتلغي بذلك أية إرادة للمعارضة. من هنا يمكن اعتبار الفصل العاشر المخصّص للمعارضة بالغ الأهمية كونه تضمّن اثني عشر حقاً للمعارضة البرلمانية، أبرزها أن تتولى رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع داخل مجلس النواب، الأمر الذي يجعل المعارضة شريكاً أساسياً في عملية صنع القوانين.

على صعيد آخر، فإن من الجوانب الإيجابية في التعديلات المذكورة تلك الحقوق الخاصة بإدماج المغتربين في شؤون الوطن، وتمكينهم ليس فقط من

التصويت، لكن أيضاً من الترشح في الانتخابات البرلمانية. كما أن ثمة تطوريْن مهميْن في مجال منظومة حقوق الإنسان.

تمثل **الأول** في التحول بالأمازيغية إلى لغة رسمية للدولة إلى جانب اللغة العربية، واستحداث مجلس وطني للغات واللهجات المغربية.

وتمثل **الثاني** في الاهتمام بالمرأة من خلال مخاطبتها مع الرجل في ثمانية فصول (١٤ ـ ١٦، ٢٧، ٣٠ ـ ٣١، ١٣٩، ١٥٤) بالقول: لـ «المواطنين والمواطنات»، وتخصيص فصل كامل (الفصل ١٩) لتأكيد المساواة بينها وبين الرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، واستحداث هيئة للتكافؤ ومكافحة كل أشكال التمييز، وتناوُل أوضاع الفئات الهشّة ومنها النساء (الفصل ٣٤).

وبناء على هذه التعديلات، أُجريت انتخابات مبكرة للبرلمان، تميّزت بقدر كبير من النزاهة، واستطاع فيها حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحصول على الأغلبية، ووفق التعديلات الدستورية التي نصّت على تعيين رئيس الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية في منصب رئيس الوزراء، عيّن الملك عبد الإله بن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، رئيساً للحكومة التي أصبحت هي أول حكومة يقودها إسلاميون منذ الاستقلال، إذ يذكر أن الحكومة تضم ٣٢ وزيراً، ١١ منهم من حزب الأغلبية، و٦ وزراء من حزب الاستقلال، و٤ من حزب الحركة الشعبية، و٤ من حزب التقدم والاشتراكية، بخلاف المستقلين. كما يُذْكَر أن نتائج الانتخابات البرلمانية في المغرب جاءت على النحو التالي: حزب العدالة والتنمية ١٠٧ مقاعد من إجمالي ٣٩٥ مقعداً، حزب الاستقلال ٦٠ مقعداً، حزب التجمّع الوطني للأحرار ٥٢ مقعداً، حزب الأصالة والمعاصرة ٤٧ مقعداً، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ٣٩ مقعداً، حزب الحركة الشعبية ٣٢ مقعداً، حزب الاتحاد الدستوري ٢٣ مقعداً، حزب التقدم والاشتراكية ١٨ مقعداً، و١٠ أحزاب تراوح نصيبها بين مقعد واحد وأربعة مقاعد.

في السياق نفسه، كلف الملك عبد الله الثاني عاهل **الأردن** لجنة لمراجعة نصوص الدستور برئاسة رئيس الوزراء الأسبق أحمد اللوزي، تمتع بعضويتها رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري، والنواب فيصل الفايز، ورئيس الوزراء السابق فايز الطراونة، ورئيس المجلس القضائي راتب الوزني، وعدد من الوزراء السابقين. وسلّمت اللجنة تعديلاتها إلى الملك في ١٤ آب/أغسطس٢٠١١، شاملة

ما يزيد على ٤٠ مادة، بالإضافة إلى وضع ١٥ مادة جديدة، وإلغاء العديد من المواد. اختصّت التعديلات بشكل أساسي بتعزيز صلاحيات السلطة التشريعية، وتحصين مجلس النواب من الحلّ، والنصّ على إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، وأن يكون الطعن في عضوية أعضاء مجلس النواب أمام القضاء العادي .كما نصّت التعديلات على إنشاء محكمة دستورية، وإلغاء المجلس العالي لتفسير الدستور، وهو مجلس قضائي يضم القضاة ويختصّ بشؤونهم، ومحاكمة الوزراء أمام القضاء العادي، هذا بخلاف مواد أخرى اعتُبرت بمثابة عودة لدستور ١٩٥٢ بنسبة كبيرة.

وفي ما يخصّ حقوق الإنسان، ورد النصّ على عدم جواز حجز أي مواطن في غير الأماكن التي يجيزها القانون، وعدم الاعتداد بالاعترافات التي تنتزع تحت التعذيب أو الإيذاء أو التهديد، وسرية جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال، بحيث لا تخضع للمراقبة أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي. لكن أُخذ على التعديلات في مجال حقوق الإنسان عدم الإشارة إلى المساواة بينهم بغضّ النظر عن الجنس، حيث نصّت المادة الرقم (٦) على ما يلي: «الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين». وبررت اللجنة الدستورية ذلك بكون كلمة «الأردنيين» دستورياً تشمل الرجل والمرأة، وأن التعديلات المقترحة لم تأخذ مسألة التأنيث والتذكير في الاعتبار انطلاقاً من فلسفة المساواة.

وأخيراً، في ما يتعلق بالحكومة، جاء في التعديلات أنه عند استقالة رئيس الوزراء أو إقالته أو وفاته، يعتبر جميع الوزراء مستقيلين حكماً. وبخصوص طلب الحكومة ثقة مجلس النواب، أو حجب مجلس النواب الثقة عن الحكومة أو أي وزير فيها، ساوت التعديلات بين الأغلبية المطلوبة في الحالتين (النصف+١)، وأكدت أن أية حكومة يحلّ مجلس النواب في عهدها يجب عليها الاستقالة خلال أسبوع من تاريخ الحلّ، علماً بأنه عند حلّ مجلس النواب تجري الانتخابات خلال أربعة أشهر من تاريخ الحلّ، وأن مدة الدورة العادية لمجلس النواب جرى تمديدها من أربعة أشهر إلى ستة، وأن مجلس النواب لا يحلّ للسبب نفسه مرتين.

كما يذكر أن التعديلات الأخيرة حظرت على الحكومة إصدار قوانين مؤقتة

إلا في حالة الكوارث العامة، والحرب، وإعلان حالة الطوارئ، والحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتمل التأجيل.

تبقى الإشارة إلى أن التعديلات المذكورة لم تُعرض على الاستفتاء الشعبي، بل جرى اعتمادها من قبل مجلسي النواب والأعيان، ومن ثم المصادقة عليها من قبل الملك. ورغم الاعتراضات التي واكبت تلك التعديلات التي رأت فيها المعارضة مجرد تعديلات شكلية، لكونها لم تعط الأغلبية النيابية حق تشكيل الحكومة، وحافظت على تعيين أعضاء مجلس الأعيان بيد الملك بدلاً من انتخابهم، إلا أن البعض رحّب بها باعتبارها خطوة أولية بحاجة إلى المزيد.

ومن جانبها، نحت **الجزائر** المنحى ذاته باتخاذ بعض التدابير الإصلاحية بهدف احتواء المطالب الشعبية، حيث ألقى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خطاباً أعلن فيه الشروع في مشاورات سياسية لتعديل الدستور، وذلك بالتوازي مع حزمة من الإجراءات الأخرى، أهمها إعادة صياغة العدّة التشريعية، ومراجعة قوانين الانتخابات والأحزاب والجمعيات، وقانون الولاية وتعزيز صلاحيات المجالس المنتخبة، علماً بأنه قد سبق كل ذلك إلغاء قانون الطوارىء وسنّ قانون مكافحة الإرهاب بديلاً له.

وفي السياق نفسه، تشكّلت هيئة المشاورات السياسية بهدف الحوار مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية، لإعادة صياغة جملة العدة التشريعية التي تقوم عليها قواعد الممارسة الديمقراطية، وأسندت رئاسة الهيئة إلى عبد القادر بن صالح، رئيس الغرفة العليا للبرلمان الذي عيّن له مساعديْن اثنيْن، هما المستشاران في رئاسة الجمهورية محمد علي بوغازي، والجنرال المتقاعد محمد تواتي. وقد أجرت الهيئة سلسلة لقاءات مع الأطراف المعنية على مدار شهر كامل ضمن الفترة المحدّدة بين ٢١ أيار/مايو و٢١ حزيران/يونيو ٢٠١١، نوقشت خلالها قضايا عديدة شملت مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وحالات التنافي مع العهدة الانتخابية، وصلاحيات المؤسسات الدستورية، وقانون الإعلام والإشهار وسبر الآراء.

وبالمصادقة على التعديلات المقترحة من قبل البرلمان ورئيس الجمهورية، فإنها أصبحت سارية، وهكذا تم تقنين مراقبة العملية الانتخابية من قبل قضاة، واستخدام صناديق اقتراع شفافة، وتسليم محاضر فرز أوراق الانتخاب إلى ممثلي المرشحين المنتمين إلى الأحزاب أو المستقلين. وفي ما يخصّ توسيع تمثيل المرأة على

مستوى المجالس المنتخبة، وضع مسار تدرّجي لرفع نسب الترشح النسائي في المجالس المنتخبة إلى ما بين ٢٠ و٥٠ بالمئة. كما أعاد القانون الخاص بالأحزاب السياسية، المتضمّن ٨٧ مادة، تنظيم العلاقة بين الإدارة والأحزاب، ونصّ على «احترام النظام الدستوري، وعدم المساس بالطابع الجمهوري للدولة، وقيم السيادة والاستقلال الوطني، والحفاظ على وحدة وسلامة التراب الوطني، والدفاع عن الوطن»، و«التزام عدم تأسيس أي حزب سياسي أو ممارسة أي نشاطات مخالفة لقيم ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ والإسلام والهوية الوطنية، أو على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو ممارسة طائفية أو تمييزية». واستحدث قانون الإعلام هيئتين للضبط: **الأولى** تختص بالصحافة المكتوبة (حلّت محل المجلس الأعلى للإعلام)، و**الثانية** تعنى بضبط الحقل الإعلامي السمعي البصري، وهو القطاع المدعو إلى الانفتاح. أما القانون الخاص بالجمعيات، فجاء متشدداً في موقفه من التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني. وفي كل الأحوال، فإن التعديلات المذكورة، وإن عزّزت بعض الحريات، لم تتطرق إلى تركيبة النظام وصلاحيات الرئيس ودور الجيش.

جدير بالذكر أن الانتخابات التشريعية الجزائرية جرت في أيار/مايو ٢٠١٢، وشارك فيها ٤٢,٩ بالمئة من الناخبين، وحصل حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم على ٢٢٠ مقعداً من أصل ٤٦٢ مقعداً، كما حصل التجمّع الوطني الديمقراطي، شريك الجبهة في التحالف الرئاسي، على ٦٨ مقعداً، فيما لم تحصل الأحزاب الإسلامية مجتمعة إلا على ٦٦ مقعداً، وتلك نتيجة تشذّ عن نتائج الانتخابات التشريعية في مصر وانتخابات المجلس التأسيسي في تونس.

وفي سلطنة **عُمان** أصدر السلطان قابوس بن سعيد مرسوماً بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة الذي يعدّ بمثابة دستور، جرى بموجبها توسيع صلاحيات مجلسي الدولة والشورى، بتعديل نصّ المادة الرقم (٦) من النظام الأساسي التي تحدد طريق انتخاب سلطان جديد بعد شغور المنصب، حيث نصّت المادة المعدلة على أن يقوم مجلس العائلة المالكة باختيار سلطان للبلاد خلال ٣ أيام من شغور المنصب، وأن يقوم مجلس الدفاع، بحضور رئيسي مجلس الدولة والشورى، ورئيس المحكمة العليا، وأقدم اثنين من نوابه، بتثبيت الشخص الوارد اسمه في الوصية التي أوصى بها السلطان. وكانت المادة نفسها من النظام الأساسي الذي صدر عام ١٩٩٦ قد أعطت مجلس الدفاع حق اتخاذ

القرار منفرداً في ما يخصّ تثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة كسلطان للبلاد.

وكما سبقت الإشارة، منحت التعديلات الجديدة صلاحيات أوسع لمجلسي الدولة والشورى تتمثل في ضرورة موافقتهما مجتمعيْن على كل القوانين التي تصدر عن مجلس الوزراء. كما أعطت المجلسيْن حق تعديل جميع القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل أن تُرفع إلى السلطان ويصدرها على هيئة قوانين نافذة، ومنحت مجلس الشورى منفرداً الحق في اقتراح القوانين، وأوجبت على السلطان دعوة مجلس الشورى إلى الانعقاد في جلسة سرية لانتخاب رئيس المجلس ونائبين له، فيما كان السلطان سابقاً هو من يعيّن رئيس مجلس الشورى بمرسوم سلطاني. كذلك عهدت التعديلات إلى لجنة عليا مستقلة يرأسها أحد نواب رئيس المحكمة العليا، بمهمة تنظيم انتخابات مجلس الشورى، والنظر في الطعون الانتخابية، بعد أن كانت وزارة الداخلية هي الجهة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات.

كذلك خوّلت التعديلات الدستورية مجلس الشورى الحق في استجواب الوزراء متى اتفق على ذلك خمسة عشر عضواً وتقدموا بطلب الاستجواب، فيما حدّد القانون أن تكون جميع جلسات مجلسي الدولة والشورى علنية، إلا إذا تم الاتفاق على أن تكون سرية. وأعطت التعديلات مجلس عُمان، الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى، أحقية مراجعة جميع القوانين التي تحال إليه من مجلس الوزراء، على أن يعطي مجلس الشورى مدة ثلاثة أشهر لمراجعة أي قانون وإجراء التعديلات عليه، وبعد ذلك يحال إلى مجلس الدولة، ويعطي مدة خمسة عشر يوماً فقط لمراجعته وإجراء التعديلات عليه، فإن لم يتفق المجلسان يدعو رئيس مجلس الدولة إلى اجتماع يضم مجلسي الشورى والدولة لمناقشة أوجه الاختلاف بينهما، وخلال الجلسة لا بد من أن يتم التصويت على تعديلات القوانين وإقرارها، ولا بد من أن يكون ذلك بالأغلبية المطلقة. وفي حالة إجراء تعديلات على القوانين يجوز للسلطان ردّها إلى المجلس لإعادة النظر فيها وإعادتها إليه. كما حدّدت التعديلات شروط عضوية مجلسَي الدولة والشورى وعدد الأعضاء، بحيث لا يزيد عدد أعضاء مجلس الدولة مع رئيسه على عدد أعضاء مجلس الشورى.

وكانت مملكة **البحرين**، قبل صدور هذا التقرير، هي آخر دولة يصادق فيها البرلمان في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على التعديلات الدستورية التي أثمرها الحوار

الوطني، وهي التعديلات التي استهدفت تعزيز المكوّن البرلماني للنظام السياسي عبر زيادة دور مجلس النواب في ممارسة عملية الرقابة على الحكومة عن طريق الأدوات البرلمانية المعروفة، وفي مقدمتها الاستجواب. جدير بالذكر أن البحرين شهدت حركة احتجاجية واسعة النطاق في عام ٢٠١١ واجهها النظام مستخدماً القوة المفرطة وتدمير دوار اللؤلؤة مركز التجمّع والاعتصام، ومعلناً حالة الطوارىء لمدة ثلاثة أشهر مع الاستعانة للمرة الأولى بقوات درع الجزيرة، ولا سيما بعد الدخول الكثيف لإيران على خط الأزمة وتركيزها على البعد الطائفي لها. ومع أن المملكة جمعت بين التعامل الأمني المشار إليه، وأيضاً التعامل السياسي من خلال الدعوة إلى حوار وطني برئاسة ولي العهد والإصلاحات الدستورية، فضلاً عن إجراءات اقتصادية سيلي ذكرها، إلا أن المصادمات تجدّدت في شباط/فبراير ٢٠١٢.

(١) تعديلات وزارية

كان **المثال الأردني** هو الأبرز في هذا الصدد، حيث أصدر ملك الأردن عبد الله الثاني في ١ شباط/فبراير ٢٠١١ قراراً بإقالة حكومة سمير الرفاعي التي كانت تحكم البلاد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وتكليف معروف البخيت بالإسراع في تشكيل حكومة جديدة تحقق مطالب الشعب وتقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية سريعة لتغيير الأوضاع السائدة. لكن هذه الخطوة لم تقابَل بالترحيب من قبل المعارضة، خاصة أن رئيس الحكومة الجديد سبق أن اصطدم مع المعارضة عام ٢٠٠٧ من جراء اتهامها له بتزوير الانتخابات البلدية والنيابية. وترتيباً على تلك الخلفية، اندلعت احتجاجات شعبية على حكومة البخيت، الأمر الذي حدا بالملك في ٢ تموز/يوليو إلى الإقدام على أول تعديل موسع لحكومة البخيت طال إحدى عشرة حقيبة وزارية، أهمها: العدل والصحة والداخلية والإعلام، علماً بأن الحقائب الثلاث الأولى أطاحت بها «فضيحة» سفر رجل الأعمال خالد شاهين لتلقّي العلاج في لندن بشكل مخالف للقانون، كونه سجيناً جراء إدانته في قضايا رشى وفساد.

ومع استمرار الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإقالة حكومة البخيت، ولا سيما بعد القرارات التي اتخذتها في التعاطي مع المشاكل الاقتصادية، إضافة إلى أسلوبها في التفاعل مع الحراك السياسي والاجتماعي الأردني، كلف العاهل الأردني في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عون الخصاونة بتشكيل حكومة جديدة بعد

استقالة حكومة البخيت ووجّه الملك رئيس الوزراء الجديد في كتاب التكليف إلى إعطاء أولوية لتحسين مستوى معيشة المواطنين، وإنجاز التشريعات والقوانين الناظمة للحياة السياسية، وفي مقدمتها قوانين الانتخاب والأحزاب والهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات وإدارتها، تمهيداً لإجراء الانتخابات النيابية القادمة، إضافة إلى قانون المحكمة الدستورية. غير أن تلك الحكومة، بدورها، لم تتمكّن من احتواء الغضب الشعبي، الأمر الذي أدى إلى إقالتها، وتكليف فايز الطراونة بتشكيل حكومة جديدة لمدة شهرين تتولى فيهما وضع قانون الانتخابات.

وفي سلطنة **عُمان** أجرى السلطان قابوس بن سعيد تعديلاً وزارياً واسع النطاق شمل سبعة عشر وزيراً في عام ٢٠١١، ومن بين هؤلاء وزراء الداخلية والاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والسياحة والتنمية الاجتماعية، فضلاً عن أهم وزيرين في الحكومة، وهما الفريق أول علي بن ماجد المعمري، وزير المكتب السلطاني، وعلي بن حمود البوسعيدي، وزير ديوان البلاط السلطاني، وذلك استجابة لمطالب المحتجّين الذين كانوا يتهمونهما بالفساد.

وفي مطلع آذار/مارس ٢٠١٢ أجرى السلطان قابوس التعديل الوزاري الثاني، حيث أقال وزير الإعلام، كما عينّ وزير السياحة السابق الشيخ عبد المالك الخليل وزيراً للعدل خلفاً لمحمد بن عبد الله الهناني الذي عُينّ مستشاراً في وزارة الخارجية، وتبادل وزيرا التجارة والصناعة والرياضة منصبيهما.

وفي **البحرين** أقيل أربعة وزراء بحسبان أنهم وزراء تأزيم، وهم وزير شؤون مجلس الوزراء، ووزير الماء والكهرباء، ووزيرا الصحة والإسكان.

ورغم أن **الكويت** طالما شهدت أزمات سياسية متكرّرة بين الحكومة ومجلس الأمة، إلا أن الربيع العربي أضاف إلى تلك العلاقة المتأزمة أبعاداً جديدة خرجت بها من أروقة المجلس إلى الشارع، حيث قاد نواب المعارضة مسيرة احتجاج ضمّت أكثر من خمسة عشر ألف متظاهر للمطالبة بتنحّي رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح، وكان بين المشاركين أطباء وكتّاب وجامعيون وشيوخ قبائل. وبالنظر إلى أن رئيس الوزراء كان قد شكّل أكثر من ست حكومات، منذ عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١١، كانت تنتهي أزماتها مع مجلس الأمة بحلّ المجلس، والدعوة إلى انتخابات جديدة مع إعادة تشكيل حكومة برئاسته مرة أخرى، أي أن الأصل كان بقاء الحكومة وتغيير المجلس، إلا أنه في عام

٢٠١١، ومع ظهور فضيحة الفساد التي تتعلق باتهامات لنواب موالين للحكومة بقبول رشى تناهز ٣٥٠ مليون دولار، استقال وزير الخارجية، إلا أن هذه الخطوة لم تمتصّ غضب المتظاهرين الذين توجّهوا في مسيرة إلى مقر رئيس الوزراء مردّدين «الشعب يريد إقالة الرئيس». وقد اعترضتهم قوات الشرطة، واستخدمت الهراوات لمنعهم من بلوغ هدفهم، فتحوّلوا صوب مجلس الأمة، واقتحموا المبنى، ودخلوا القاعة الرئيسية في تصعيد غير مسبوق. ومع الخشية من تصاعد وتيرة الأحداث وخروجها عن نطاق السيطرة، قدم رئيس الوزراء وحكومته استقالتهما في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقبلها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، كما جرى حلّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة

(٢) إجراءات ضد الفساد

من أبرز شعارات الثورات والاحتجاجات العربية: المطالبة باجتثاث الفساد ومحاسبة المتورّطين فيه؛ من هنا كان من الضروري أن تتخذ النظم الحاكمة بعض الإجراءات في هذا الصدد، خاصة أن الملف يشينها بفعل تورط بعض كبار المسؤولين فيه بشكل أو بآخر. وفي هذا السياق، دعا العاهل الأردني إلى ضرورة فتح هذا الملف ومحاسبة كل المتورّطين فيه، منوّهاً إلى أنه ما من أحد فوق القانون. وبالفعل جرى تحويل عدة ملفات إلى هيئة مكافحة الفساد التي قامت بدورها بتحويلها إلى القضاء. ومن أهم هذه الملفات ما يُعرف بقضية مصفاة البترول الأردنية، وقضية شركة موارد، وقضية الباص السريع وغيرها من القضايا التي تراوحت الاتهامات التي وجّهت إلى المتورطين فيها ما بين الرشوة وإهدار المال العام أو اختلاسه، ناهيكم عن قضية اتفاقية كازينو البحر الميت التي قامت لجنة نيابية بالتحقيق فيها، ثم صوّت مجلس النواب على قرارها بتبرئة رئيس الوزراء الأسبق معروف البخيت من الاتهام بالفساد، مع إدانة وزير السياحة الأسبق أسامة الدباس، كما صوّت على تبرئة ١٣ وزيراً من حكومة البخيت الأولى عام ٢٠٠٧، وقرر المجلس مخاطبة الحكومة للتحقيق مع موظفين رأت لجنة التحقيق التي شكّلها أنهم مذنبون، كما شرعت الحكومة في إعادة هيكلة الرواتب وتقليص الفجوة في ما بينها.

وفي **المغرب** كانت الحكومة قد بادرت إلى استصدار قوانين لمكافحة الفساد قبل حتى الشروع في التعديلات الدستورية، حيث أقرّت في جلسة ترأسّها الملك محمد السادس في الأول من نيسان/أبريل ٢٠١١ مشروع قانون لمكافحة الفساد

يوفر «الحماية للشهود والضحايا والمخبرين في جرائم الاختلاس واستغلال النفوذ وتبذير الأموال العامة».

وتجاوبت قرارات السلطان قابوس في **عُمان** مع مطالب المتظاهرين بمحاربة الفساد من خلال عزل بعض الشخصيات المتهمة بالفساد، وتوسيع صلاحيات جهاز الرقابة المالية للدولة ورفده بأعضاء من مجلس عُمان بعيدين عن الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري للدولة.

وفي **السعودية** أصدر الملك عبد الله بياناً ملكياً أعلن فيه عن إنشاء «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» ترتبط بالملك مباشرة، ضمن حزمة القرارات التي أعلنها على إثر عودته من الرحلة العلاجية بهدف التعاطي مع الدعوة إلى التظاهر في المملكة. الهيئة المذكورة تهدف إلى مكافحة الفساد الحكومي ورصده متى وقع، وقد ترأسها محمد بن عبد الله، وعيّن على درجة وزير، وامتد نشاطها إلى كافة القطاعات الحكومية، بحيث «لا يستثنى منها أحد»، كما أشار بيان التأسيس. يذكر أن الأمر الملكي وجّه جميع الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية إلى التعاون مع الهيئة وعرض كافة عقودها عليها.

(٣) تدابير اقتصادية واجتماعية

تعدّ الدول الخليجية هي المثال الأكثر وضوحاً في هذا السياق، كما تعدّ العربية السعودية هي التعبير الأوضح عن هذا المثال. ففي أعقاب عودة عاهل السعودية من رحلته العلاجية في الخارج، أمر بصرف بدل راتب شهرين لموظفي القطاع الحكومي، ومكافأة شهرين لطلاب الجامعات، وتخصيص بدل إعانة للعاطلين عن العمل. كما أعطى العاهل السعودي أوامره للتخفيف من الأعباء الاقتصادية على المواطنين، وهذا ما أدى إلى حزمة من الإجراءات التي شملت: تثبيت بدل غلاء المعيشة بنسبة ١٥ بالمئة ضمن الراتب الأساسي، ودعم ميزانية الهيئة العامة للإسكان بمبلغ خمسة عشر مليار ريال، ودعم صندوق التنمية العقارية بمبلغ أربعين مليار ريال بهدف تيسير الاقتراض، ورفع عدد أفراد الأسرة التي يشملها الضمان الاجتماعي من ثمانية إلى خمسة عشر، وتخصيص عشرة مليارات لهذا الغرض. ويعدّ هذا السخاء الاقتصادي السعودي بالغ الدلالة على اعتماده التمويل المادي للشرعية السياسية للنظام، هذا في الوقت الذي اشتغلت فيه الماكينة الدعوية والإعلامية من أجل صبغ المطالب الشعبية في حراك المنطقة الشرقية بالصبغة الطائفية، ووصف الحركات الاحتجاجية بالتخريبية. كما حال

الانتشار المكثف لقوى الأمن دون الاستجابة الواسعة لدعوات الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي للتظاهر في الرياض والمنطقة الغربية، وتولّت هذه القوى قمع المظاهرات التي انطلقت في المنطقة الشرقية بعنف والاعتقال للمشاركين فيها.

وفي **الكويت** أصدر الشيخ صباح الأحمد في شباط/فبراير قراراً بصرف منحة لجميع المواطنين قدرها ألف دينار كويتي (نحو ثلاثة آلاف وستمئة دولار أمريكي) بمناسبة الذكرى الخمسين لاستقلال البلاد من الحماية البريطانية، والذكرى العشرين لتحريرها من الغزو العراقي، والذكرى الخامسة لتوليه مقاليد الحكم، بالإضافة إلى صرف المواد الغذائية بالمجان لكلّ حاملي «البطاقة التموينية». وبرغم المسوّغات التي قيلت لتبرير هذه المنحة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال التعامل معها بمعزل عن التطورات التي شهدها الوطن العربي منذ نهاية عام ٢٠١٠.

وكذلك جرى في **عُمان** رفع الحدّ الأدنى لأجور العاملين في القطاع الخاص إلى مئتي ريال عُماني، وأمر السلطان قابوس برفع المخصّصات المالية الشهرية لطلبة الكليات والمعاهد والمراكز الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة، وإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، وتوفير خمسين ألف فرصة عمل للعاطلين، مع منح مبلغ مئة وخمسين ريالاً عُمانياً (ثلاثمئة وثمانية وثمانين دولاراً) شهرياً لكل باحث عن عمل من المسجلين لدى وزارة القوى العاملة إلى أن يجد عملاً، وزيادة المعاشات الشهرية للأسر المستفيدة من قانون الضمان الاجتماعي بنسبة ١٠٠ بالمئة. كما أمر بزيادة قيمة مستحقات التقاعد لجميع الخاضعين لقانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة من موظفي الحكومة العُمانيين بنسبة تصل إلى ٥٠ بالمئة للفئات المستحقة لأقل معاش تقاعدي. وأمر بزيادة الاستيعاب، بل ومضاعفته في مؤسسات التعليم العالي، ووجّه بدراسة إنشاء جامعة حكومية جديدة، وبعلاوة غلاء معيشة لكل موظفي الدولة، ورفع الحدّ الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص، وبدعم الضمان الاجتماعي بمنح إسكانية لا تستردّ وقروض ميسّرة لذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى إقامة استثمارات حكومية في مجال الثروة السمكية بمئة مليون ريال عُماني.

وفي **الإمارات** كان هناك تركيز على الدعم المالي في مجال زيادة الرواتب، والتركيز على الاستثمار في الإمارات الشمالية ذات المستوى الاقتصادي الأقل.

وفي **البحرين** أصدر ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قراراً يقضي بصرف ألف دينار بحريني (ألفين وستمئة واثنين وخمسين دولاراً أمريكياً) لكل أسرة بحرينية بمناسبة الذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطني، إلى جانب منح أخرى، والإعلان عن مشاريع خدماتية في مختلف المناطق، وإسقاط ٢٥ بالمئة من القروض الإسكانية على المواطنين. كما أعلن وزير الداخلية البحريني راشد بن عبد الله آل خليفة عن خطة لتوظيف عشرين ألف شخص لتغطية احتياجات مختلف أجهزة وزارة الداخلية، بالإضافة إلى الإعلان عن خطط لبناء خمسين ألف مسكن في البلاد، بتكلفة لا تقلّ عن ملياري دينار (٥,٣٢ مليار دولار).

جدير بالذكر أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد قام بدور أساسي في دعم كل من البحرين وسلطة عُمان مالياً، حيث سارع إلى إمدادهما بمساعدة قدرت بعشرين مليار دولار على مدى ١٠ أعوام.

وخارج نطاق الخليج، أُعلن في **الجزائر** على لسان وزير التجارة مصطفى بن بادة أن الحكومة قد تلجأ إلى بسط سيطرتها من جديد على إنتاج المواد الغذائية الاستراتيجية واستيرادها، وذلك بعد يوم واحد من تعليق الحكومة الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر. وتم رصد عشرين مليار يورو تخصّص لتمويل مختلف الإجراءات الاجتماعية، ولا سيما قروض الشباب من دون فوائد، والتخلّي عن أيّة تدابير لمكافحة التجارة غير النظاميّة، كما تمّت مضاعفة أجور مدرّسي الجامعات برفعها من خمسين ألفاً إلى مئتي ألف دينار (من خمسمئة إلى ألفي يورو). كما وُعِد العاطلون عن العمل بمساعدات مباشرة، وحصل موظفو الجهاز القضائي على زيادة على أجورهم بنسبة ١١٠ بالمئة.

وفي **الأردن** تم رفع أجور موظفي القطاع العام والعسكريين مع الإعلان عن خلق إحدى وعشرين ألف وظيفة في القطاع العام، منها ستة آلاف وظيفة في الشرطة والدرك، وخفض الرسوم على المحروقات والمواد الغذائية، بالإضافة إلى زيادة الموازنات المخصّصة لمشاريع التنمية في المناطق الأكثر فقراً.

وفي **المغرب** كان التركيز على الجانب الاقتصادي هو الأقل مقارنة بسواه، لكن لم يخلُ تعاطي النظام مع الحراك الشعبي منه، وذلك كون المطالبات الشعبية ضمّت مطالب اقتصادية إلى جانب المطالب الخاصة بالإصلاح السياسي. من هنا، فقد تم الإعلان عن زيادة بقيمة خمسة عشر مليار درهم (مليار ونصف

مليار يورو تقريباً) في موازنة صندوق دعم المواد الاستهلاكية، خصوصاً النفط والغاز.

وهكذا يمكن القول إنه في ما يخصّ هذه الفئة الثالثة من البلدان العربية التي أظهرت حتى الآن قدرة على التكيف مع أحداث الربيع العربي، واحتواء الحركات الاجتماعية بحزمة من التدابير القانونية والسياسية والاقتصادية/ الاجتماعية، إلا أنه من دون أن تتحول تلك التدابير إلى إصلاحات حقيقية، وتعكس المطالب التي رفعها المتظاهرون والمعتصمون، فإن الأبواب ستظلّ مرشحة على عدم الاستقرار السياسي وكل الاحتمالات، هذا مع العلم بأن حال الثورات العربية التي نجحت في إطاحة رأس النظام تبعث برسالتين متناقضتين: **الأولى** أن الشعوب العربية كسرت حاجز الخوف في مواجهة الماكينة الأمنية القمعية، و**الثانية** أن الفوضى واحتمالات الانزلاق إلى اقتتال داخلي، وربما تفكّك وطني، هي احتمالات واردة.

خامساً: الثورات العربية وفلسطين

في باكورة انطلاقتها، لم تهتم جموع المنتفضين والثائرين العرب، المنداحين في الميادين والشوارع، بالقضية الفلسطينية، ولا رفعت شعارات أو نداءات تتعلق بمفردات الصراع العربي ـ الصهيوني أو بالوحدة العربية، ومعظم، إن لم يكن كل الهموم العربية العابرة لحدود الدولة القطرية.

عوضاً عن ذلك، لوحظ التركيز على الشعارات والمطالب والنداءات المتعلقة بعوامل القهر الداخلي، وغياب معظم أسباب الاحتقان الداخلي العائدة إلى مصادر خارجية، كاستتباع النظم الحاكمة المغضوب عليها للقوى الدولية المهيمنة، والاستهتار الإسرائيلي بالعرب، وفشل التسوية السياسية العربية ـ الإسرائيلية والفلسطينية ـ الإسرائيلية، وذلك رغم التنازلات التي حظي بها الجانب الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين، والتهديدات المحلقة في أفق مستقبل قضية فلسطين، وبخاصة لجهة استفحال عمليات الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة وتهويد القدس.

والواقع أن عدم التوازن في مطالب الثائرين لصالح التركيز على شؤون الداخل القطري وشجونه، أثار أسئلة عن الأسباب والدواعي التي أفضت إلى هذا الخلل، قياساً بما كان عليه الحال في انتفاضات وثورات خمسينيات القرن العشرين وستينياته، فقد استذكر البعض كيف تعلّقت الغضبات العربية قبل خمسين عاماً برفض الضغوط الخارجية، وتحرّقت إلى التحرر من الهيمنة الاستعمارية، ونادت بالتصدّي للأطماع الإسرائيلية، وبتحرير فلسطين ونصرة شعبها.

لقد مثّل هذا الخلل دليلاً على اشتداد الإحساس الشعبي الراهن بوطأة القهر والاستبداد والدكتاتورية السياسية، والتفاوت الطبقي المروع على الصعيد

الاجتماعي، وتغوّل النهب للثروات واستشراء الفساد على الصعيد الاقتصادي بفعل التحالف الظاهر والمستتر بين أهل السلطة وأصحاب الثروة، وانتهاك الكرامة الإنسانية للمواطنين تحت ضغوط جبارة من السلطات التي تحوّلت كلياً إلى مربع النظم البوليسية المحكومة بعقلية «أمن النظام لا أمن الدولة».

علاوة على هذه الأسباب، ثمة مبررات للاعتقاد بأن وقوع قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني، وهموم القضية الفلسطينية، على مسافة من المطالب الثورية لبعض الوقت، يعود إلى أن ثوار ٢٠١١ ينتمون في معظمهم إلى الشرائح الشبابية، التي تمكّنت من الاحتكاك بتقنيات العصر وتسخيرها في خدمة تلاقيهم وائتلافهم. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الشريحة كانت الأكثر تضرّراً من تصرفات النظم الحاكمة، لوقوعها تحت طائلة الفقر والبطالة، وضبابية المستقبل وغموضه، وضعف الإمكانات وفرص الترقّي اجتماعياً واقتصادياً. هذا بالإضافة إلى تعرض الشبان الثائرين للتسطيح الفكري والثقافي والسياسي بأبعاد الصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين، بالنظر إلى المناهج الدراسية التعليمية المشوّهة، وتنحيتها لهذه الأبعاد وفراغها من تفاصيل الصراع والقضية، وتعرّضها للمعالجات الإعلامية العاجلة أو الهزلية لفترة طويلة نسبياً.

والحال أن الشعارات الثورية العربية ركّزت طوال النصف الأول من عام ٢٠١١ تقريباً على إسقاط النظم الاستبدادية، وعلى الإصلاح السياسي الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية والكرامة والحريات الأساسية، وتطهير البلاد من معالم الفساد بكل أنماطه، وكان ذلك موضوعياً تكتيكاً مقبولاً ومفهوماً حتى وإن لم يكن مقصوداً، وذلك لمنع توسيع دائرة العداء ومساحة الصدام من الداخل والخارج. وفي هذا الإطار، كان غياب فلسطين لافتاً، حتى إن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي تساءل في آذار/مارس ٢٠١١ عمّ إذا كان أحد قد سمع أن الثورات العربية ترفع شعارات ضد إسرائيل وأمريكا والغرب.

على أن هذه التنحية ظلت مؤقتة، إذ شهد النصف الثاني من عام ٢٠١١ عودة القضية الفلسطينية وتوابعها وتفصيلاتها إلى مقعدها من الاهتمام في الأوساط الثورية، وصحّ رأي القائلين إن هذه القضية تدخل في عداد الهموم والشواغل القدرية بالنسبة إلى الأمة العربية، وإنها سوف تفرض حضورها، وإنه لا مجال لطيّها بين يدي سواد العرب، بغضّ النظر عمّا يعتمل في الرحاب العربية من متغيّرات، ذلك لأن الاحتلال والاستيطان والتصرّفات الإجرامية الإسرائيلية بحق القدس،

والحفريات تحت المسجد الأقصى، وفشل عملية التسوية، وضرورة المصالحة الوطنية الفلسطينية، ورغبة إسرائيل في فرض هيمنتها الإقليمية. . . ذلك كله ونحوه يثير المشاعر العربية، ويجدد جاذبية القضية الفلسطينية في ظلّ المستجدات.

ويقع تعليل هذا التجديد والحضور في السياق العربي الثوري بشكلٍ خاص، وربما كان استثنائياً، في أن هذا السياق لا يسعه إلا إسقاط كل ما هو رديء ومنحرف وتابع للخارج، كما أن المظالم الفلسطينية ومسائل التحرر الوطني والوحدة العربيةً والعدالة الاجتماعية وعودة الوعي بالهوية العربية الجامعة. . . هذا كله ثابتٌ وقارٌ في الوجدان العربي الجمعي، شأنه في ذلك شأن مطالب الحرية والكرامة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ومطاردة الفساد والمفسدين.

وقد ثبتت صحة هذا التعامد بين مطالب الداخل وإشعاعاته على القضايا العربية العامة، وفي طليعتها القضية الفلسطينية، حين راحت جماهير الثائرين تخلي مكاناً لهذه القضية، وجرت تجربة إدراج بعض مفرداتها في برامج النظم الطالعة من رحم المدّ الثوري، مثلما حدث، على سبيل المثال، في مصر وتونس، وذلك على الرغم من عدم فراغ هذه النظم من توابع مرحلة التغيير النظامي وضغوط الداخل، بل والمعاناة من محاولات الردّة وتعطيل مسيرة التحول الديمقراطي، وتحركات القوى المضادة للانتكاس بالثورات وإدخالها في مشكلات داخلية شديدة التعقيد.

١ ـ الحراك الشعبي الفلسطيني وعدوى الربيع العربي

قبل أن تكتمل أصداء التحويل في الدول التي طالتها رياح المدّ الثوري الغاضب وإسقاط النظم، ظهرت تجليات ما يمكن تسميته بالعدوى الثورية في الرحاب الفلسطينية، ولا سيما لدى الأوساط الشبابية. وقد أخذت هذه العدوى مظهراً شبه منظّم تحت إطار عُرف بالحراك الشبابي الفلسطيني المستقل. ورغم ما يوحي به هذا العنوان من وجود مسافة بين العناصر والكوادر المشاركة في هذا الحراك من جهة، والتنظيمات والفصائل التقليدية من جهة أخرى، إلا أن كثيراً من هذه العناصر كان في حقيقة الأمر من المنتمين إلى بعض هذه الفصائل، الغاضبين من المشهد الفلسطيني العام الذي غلبت عليه معالم الانقسام الجغرافي والسياسي بين قطبي الحركة الوطنية الكبيرين، حركتي فتح والسلطة الوطنية في الضفة وحماس في قطاع غزة. تلك المعالم التي تطورت على مدار العقدين

الماضيين، وبلغت ذروتها بالصدام المسلح الذي انتهى في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالكامل، وانشقاق المجال السياسي إلى حكومتين: إحداهما بزعامة حركة فتح في الضفة، والأخرى لحركة حماس وحدها في غزة، وبينهما خلافات وإشكاليات بالغة الضراوة والتعقيد على صعيدي الفكر والبرنامج السياسي وأنماط التحالف الداخلية والخارجية.

في كل حال، بدأ هذا الحراك في منتصف آذار/مارس ٢٠١١ بخمسة عشر شاباً أعلنوا إضرابهم المفتوح عن الطعام، والاعتصام حتى نهاية الانقسام وإجراء المصالحة الوطنية، وتواكب ذلك مع دعوات من مدوّنين فلسطينيين إلى المشاركة في هذه الإجراءات، وعدم السلبية إزاء استمرار حالة الانقسام، كما دعوا الفصائل السياسية إلى العمل بوثيقة الوفاق الوطني التي وضعها الأسرى الفلسطينيون في أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد استمرت هذه الفعاليات في الضفة وغزة وبعض العواصم التي تقيم فيها جاليات فلسطينية لاجئة، وبمرور الوقت راحت تستقطب المزيد من المشاركين.

ولم يخفِ المشاركون في هذا الحراك أنهم يعملون متأثرين باللحظة الثورية العربية، وتماشياً مع دور الشباب في هذه اللحظة، وضرورة استثمارها في عودة الروح إلى الوحدة الوطنية على طريق التحرير، كمتطلب أساسي لهذا التحرير والاستقلال وإقامة الدولة، وأنهم يستشعرون أن القضية الوطنية قد استُلبت منهم لصالح تصرّفات فئوية فصائلية ضيّقة، ومن الضروري إعادتها إلى الشعب.

وظهر تأثر الحراك الفلسطيني بما يدور في المحيط العربي من طبيعة الشعارات التي رفعها الشباب «الشعب يريد إنهاء الانقسام»، وذلك على غرار الشعار العربي الثوري الشهير «الشعب يريد إسقاط النظام». وعلى الرغم مما يحمله الشعار الفلسطيني من تشابه بياني لجهة اللغة، إلا أنه ينطوي على خلافٍ موضوعي كبير في المحتوى والهدف مع الشعار العربي، فهذا الأخير يشير إلى ضرورة الخلاص من النظم الحاكمة المستبدة، وما يستتبعه من إصلاح ديمقراطي واجتماعي واقتصادي على طريقة الثورات ودلالاتها التغييرية الشاملة، فيما يشير الشعار الفلسطيني إلى مطلب الوحدة الوطنية التي أفضى تمزّقها إلى الهوان والضعف العام واستنزاف الحركة الكفاحية وفتور الاهتمام بقضية التحرر والاستقلال وإقامة الدولة في المجالين الإقليمي والدولي.

لكن هذا التمايز في الشعارات والتطلعات بين الانتفاضات العربية والحراك

الفلسطيني الشبابي الذي تأسى بها، راح يخفت بمرور الوقت حين تطورت النداءات الفلسطينية، وإن كان بشكل بطيء خالٍ من الصخب، في اتجاه التجديد الديمقراطي ومحاربة الفساد كمتطلبات ضرورية لتقوية الحركة الوطنية، وإفساح المجال السياسي أمام غير المصنّفين أو المنتمين فصائلياً.

ومما عزّز هذا الاستطراد الفلسطيني إلى التلاقي النسبي مع شعارات التحول الديمقراطي المرفوعة عربياً، الثقة التي نشأت في أوساط الشباب عقب الاستجابة الفصائلية لضغوطهم، وبخاصة من طرف حركتي فتح وحماس، وبشكل عاجل بعض الشيء... فغداة بدء الحراك وتظاهراته في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ بيوم واحد، عبّرت قيادتا هذين القطبين عن الرغبة في إنهاء الانقسام والشروع في تجديد جولات الحوار لإنجاز الوحدة الوطنية. وجاء على لسان الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) أنه «على استعداد للذهاب إلى غزة ليعرض على الإخوة في حماس تكوين حكومة تكنوقراط مهمتها إعادة بناء غزة والاستعداد للانتخابات التشريعية لكلٍ من السلطة الوطنية (المجلس التشريعي) ومنظمة التحرير الفلسطينية (المجلس الوطني)».

وحين مضت الوقائع في اتجاه تفعيل نية المصالحة بتوقيع اتفاق القاهرة بالأحرف الأولى في ٢٨/ ٤/ ٢٠١١، تحدّث الحراك الشبابي عن أن الفصيلين (فتح وحماس) قد انتهت شعبيتهما القانونية الانتخابية النيابية والرئاسية، وطالبوا بإشراكهم (أي الشباب) في عملية المصالحة من خلال تكوين لجنة رقابية شبابية تتعاون مع حكومة الكفاءات المزمعة وترصد أعمالها «لكي لا تتدخل الفصائل في شؤونها، وتكوين لجنة أخرى لمتابعة الانتخابات ومراقبتها».

كذلك طالب الحراك الشبابي بوقف اعتقال المواطنين على خلفية النشاط السياسي والثقافي، وإلا كان ذلك مصادرة لحق التعبير وحرية الرأي، ومحاسبة الأجهزة الأمنية وعناصرها عن انتهاكاتها بحق المواطنين، ومحاسبة الفاسدين لحماية المال العام، وتحويل قضايا الفساد إلى القضاء. ومضوا إلى أن القوى الشبابية ستتصدّى بالتظاهر والاعتصام لأية انتهاكات لحقوق المواطنين من جانب أية مؤسسة تستقوي بالسلطة عليهم.

ودفع الحراك الشبابي باتجاه أن الشرعية الشعبية الجماهيرية هي الشرعية الوحيدة المقبولة إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، ورفض تدخل أجهزة الفصائل السياسية في أعماله وتصرّفاته، لأن «الغضب الشبابي نشأ أصلاً

عن انحرافات هذه الأجهزة، وهو يهدف إلى إنهاء الانقسام الوطني، وتصحيح مسار الحركة الوطنية على طريق الانتفاض ضد الاحتلال».

من الواضح والحال كذلك أن مطلب إنهاء الانقسام قد ارتبط شعبياً بمطلب تطوير الحريات العامة والإصلاح السياسي والاقتصادي، وأكدت هذا الربط استطلاعات الرأي التي ذكر أحدها (في حزيران/يونيو ٢٠١١) أن الحراك الشبابي مسؤول بنسبة ٦٧ بالمئة عن دفع القيادات الفلسطينية الفصائلية إلى المصالحة بشكل جزئي أو كلي، وأن التحولات الثورية العربية بالجوار أسهمت بنسبة ٧٥ بالمئة في إشعال الحماس الفلسطيني الشعبي للضغط باتجاه إنجاز المصالحة الوطنية على نحوٍ أو آخر. واللافت أن هذا الاستطلاع أثبت أن ٧٦ بالمئة من المبحوثين غير راضين عن أداء الفصائل الفلسطينية، فيما عبّر ٥٩ بالمئة عن ضرورة إجراء تغييرات عميقة في عمل هذه الفصائل.

الشاهد أن الثورات الشعبية العربية كانت ملهمة حقاً للحراك الفلسطيني، وكان نجاح هذه الثورات في إزاحة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وإجبار الرئيس المصري حسني مبارك على التنحّي، ثم الإطاحة بنظام العقيد معمّر القذافي في ليبيا، وإسقاط الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، واشتعال الأرض من تحت النظام السوري وزعامة الرئيس بشار الأسد؛ كان هذا النجاح سبباً جوهرياً، وإن لم يكن وحيداً، في التعجيل بوتيرة الضغوط الفلسطينية نحو المصالحة الوطنية، وبدرجة أقل بالنظر إلى خصوصية الحالة، في إثارة مطلب الإصلاح السياسي والتغيير الديمقراطي فلسطينياً. ويمكن الاستدلال على هذه الحقيقة، علاوة على بيانات استطلاع الرأي، من أن الانقسام والركود السياسي كانا قبل هذه الثورات قد أوشكا على أن يصبحا من ثوابت هذه الحالة، ولم يكن لصوت الداعين إلى المصالحة والإصلاح أصداء قوية في الأفق السياسي الفلسطيني.

وإذا كانت ثورات التغيير في البيئة العربية قد أوحت لسواد الشعب الفلسطيني بالكيفية التي يمكن بها الضغط على الأطر التنظيمية والقيادية لتحقيق التطلعات الشعبية، كالتظاهر والاعتصام والإضراب عن الطعام، ونحو ذلك من الفعاليات الجماهيرية السلمية الضاغطة، فإن هذه الثورات فرضت على الحالة الفلسطينية مواجهة مستجدّات ومناخ وشروط موضوعية مغايرة للمعتاد والمستقر طويلاً، وبالتداعي كان على القوى الفلسطينية أن تستجيب لهذه البيئة ومتغيّراتها من تلقاء نفسها، وإلا لحقت بها أضرار بالغة.

المراد أن الحراك الشعبي الفلسطيني المتناغم مع البيئة المتغيّرة عربياً والمستلهم منها، جاء مواكباً ومزامناً لقراءة من جانب القوى السياسية لهذه البيئة. يفهم ذلك من تقديرات كل من حركتي فتح وحماس لما يدور حولهما.

فحركة فتح استشعرت أن انهيار النظام المصري، القريب منها، بالإضافة إلى استمرار إسرائيل في تصلّبها ضد المفاوض الفلسطيني واستخفافها به، والتأييد الأمريكي اللامحدود لإسرائيل، يمكن أن يضعضع مكانتها شعبياً، وأدركت أنه مهما كان حجم خلافها مع حماس، فلا سبيل أمنياً أمامها غير التعايش معها كشريك أساسي في النسيج الوطني.

ومن جانب آخر، أدى اهتزاز النظام السوري الحاضن لقيادة حركة حماس العليا في المحيط الخارجي إلى الاعتقاد بضرورة الوصل مع الشريك الفلسطيني، والاستعداد للأسوأ سورياً، ولا سيما في ظل الأوضاع المتردّية في غزة. وعلى الرغم من إرهاص التحولات العربية بصعود التيارات الإسلامية بالجوار، الذي وسع الآمال في بيئة أكثر مؤاتاة لحماس، إلا أنها قدرت أهمية الإسناد الداخلي، والتهيؤ لاحتمال دخول هذه البيئة في عدم استقرار ممتد يخصم من رصيد الانشغال بالقضية الفلسطينية.

وعلى هامش الاحتذاء الفلسطيني بالمناخ العربي الشعبي الفوّار، تنادى الحراك الشبابي الفلسطيني أيضاً إلى ما سمّي بميزة العودة إلى الأجزاء المغتصبة من فلسطين عام ١٩٤٨، وذلك انطلاقاً من بعض تخوم فلسطين التاريخية، عبر هضبة الجولان، وحاجز قلنديا في الضفة، وبيت حانون في غزة، وكان الهدف هو إثبات التمسك بحق العودة الفلسطيني بمناسبة الذكرى الثالثة والستين للنكبة الفلسطينية (١٥/ ٥/ ٢٠١١)، وكذا بمناسبة السنوية الرابعة والأربعين لاحتلال الضفة وغزة والقدس (٥/ ٦/ ٢٠١١)، وفي هاتين المناسبتين سقط ٢٤ شهيداً وعشرات الجرحى من المشاركين. وكانت الرسالة أنه لا تنازل عن حق العودة، بل وكان من الواضح أن بعض الشعارات التي رفعت في هذا الإطار يحمل تعبيرات الغضب من ممارسات بعض الفصائل والتلكؤ الملحوظ في إتمام إجراءات المصالحة الوطنية التي تم التوقيع عليها في القاهرة (٤/ ٥/ ٢٠١١).

ربما كان الحراك الشبابي بفعالياته وحضوره المتقطع في الشوارع والميادين من أبرز آيات تمثل الحالة الثورية العربية على الصعيد الفلسطيني، بيد أن التأثير الحقيقي لهذا التأسي لم يبلغ مقام هذه الحالة، ولا يجازف بالتقدير من يعتقد أن شيئاً من

الخصوصية لازم هذا الحراك، بما أوجد فارقاً في انعكاساته مقارنة بما انتهت إليه التفاعلات العربية. ومن الأسباب التي يمكن بها تعليل هذا الفارق ما يلي:

ـ موضوعة التداخل بين القضية الديمقراطية واستحقاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقضية الوطنية، وربط الشباب والرأي العام الفلسطيني، بعامة، بين شعارات مطلبية عديدة، كإنهاء الانقسام، وتصفية الاحتلال، وإجراء الانتخابات، والإصلاح السياسي، ومحاربة الفساد، وهي شعارات استوعبتها الفصائل، وبخاصة حركتا فتح وحماس، ولم تسندها جماهير واسعة في الداخل والخارج، ولا تحوّلت الفعاليات المعنية بها إلى تيار شعبي جارف على شاكلة النماذج التونسية أو المصرية أو اليمنية أو غيرها.

ـ تنوّع أوضاع التجمّعات الفلسطينية بما يفيد باختلاف أولويات الحركات الشبابية وصعوبة الائتلاف خلف شعارات وأهداف موحّدة بسهولة.

ـ طغيان التغلغل والوجود الفصائلي في صفوف الشباب، وتشكّل الحراك الشبابي على ضفاف الفصائل والقوى السياسية. وقد كانت الفصائل حذرة من هذا الحراك، وخشيت من تحوله إلى منافس لها، فقامت إما باستيعابه من خلال تبنّي شعاراته، وإما بالضغط عليه وقمعه.

ـ السمة الريعية للسلطة الفلسطينية واعتمادها وكوادرها وقطاع عريض من مجتمعها على الآخرين، وفي ذلك يقال إن البلدان العربية التي تحمل هذه السمة لم تشهد تحركات ثورية.

إلى ذلك ربما تكون الثورات العربية قد أدت إلى شيء من إرباك الحالة الفلسطينية، إذ إن كلاً من القطبين المتعارضين راح يراهن على نحو أو آخر على أن المستجدات الإقليمية وتوابعها قد تكون في صالحه، أو تنطوي على وعود بالنسبة إلى مكانته، فلعل حماس راهنت على صعود القوى الإسلامية وتحررها من القهر الذي لازم وجودها لعشرات السنين، وضمن ذلك الاعتقاد بأن مصر وتيارها الإسلامي سوف يمنحانها ظهيراً يغيّر من موازين القوى لصالحها. ولعل فتح راهنت على أن تغييراً قادماً في سورية ربما أخرج هذا الفاعل العربي مما يسمّى معسكر الممانعة، بما يفيض على توجهاتها وشعبيتها بمزيد من الصدقية. وقد سمحت التحولات العربية المفاجأة بمثل هذه المطامح، لكن التطورات قد لا تفضي إلى أي منها، وذلك بنشوء اصطفافات جديدة تدفع بالوضع الفلسطيني وخريطته الداخلية إلى ما لا يتوقّعه أحد.

٢ ـ الثورات العربية والمصالحة الفلسطينية: خيار المنهكين

عند إطلال الغضبة الثورية العربية في خواتيم عام ٢٠١٠ وإشراقة العام ٢٠١١، كانت جهود المصالحة الفلسطينية تراوح مكانها من دون نتائج حيوية، وذلك على الرغم من أن هذه الجهود لم تتوقف على مدار ٢٠١٠ تقريباً، برعاية مصرية أساساً، ووساطات ومحاولات توفيق سعودية وقطرية وتركية وسورية.

كان أقصى ما توصّلت إليه هذه الجهود والمداخلات هو القبول المصري بإلحاق ورقة تفاهمات تتفق عليها الفصائل بالورقة المصرية الأصلية للمصالحة، التي كانت القاهرة تصرّ في السابق، ومعها حركة فتح، على توقيعها من دون أية شروط أو إضافات أو تعديلات، وذلك تحت شعار أن «الورقة جاهزة للتوقيع فقط، وأن أية ملاحظات عليها ستؤخذ في الاعتبار عند التنفيذ».

غير أن التأخر في إنجاز المصالحة تطلّب بالفعل بعض التعديلات والتفاهمات الإضافية، فمثلاً تم تجاوز الموعد المحدد في الورقة المصرية للانتخابات (٢٨/٦/٢٠١٠)، مما اقتضى تحديد موعد آخر، وظهرت طروحات تؤكد ضرورة إلحاق ملاحظات بهذه الورقة على أن تكون جزءاً لا يتجزأ منها، كما حدثت خروقات إيجابية، مثل جلسات للحوار استضافتها دمشق في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، وجرى خلالها الاتفاق على تشكيل لجنة ومحكمة للانتخابات، وتعيين إطار مؤقت للقيادة إلى حين إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. ومع هذه التفصيلات الواعدة، إلا أن لغة الاتهامات سرعان ما عادت إلى الواجهة بين القطبين، فتح وحماس، مع زعم كلٍ منهما بمسؤولية الطرف الآخر عن إفشال الاتفاقات وعدم جدّيته في المصالحة.

على هذه الخلفية غير المبشّرة، جاءت أحداث الانتفاض العربي مطلع ٢٠١١ كي تضع الحالة الفلسطينية برمتها أمام واقع جديد، كان من بين حيثياته الغضب الشعبي والحراك الشعبي اللذان وضعا ضرورة إنجاز المصالحة الوطنية على رأس أولوياته، كما سلفت الإشارة. وفي حديث موصول بهذا المتغيّر العربي وتأثيره، ذكر الرئيس أبو مازن في تصريحٍ له أن «ثورة ٢٥ يناير في مصر هي سر المصالحة الفلسطينية، وأن ربيع الديمقراطية العربي قد غيّر كل شيء، وجعل المصالحة ممكنة».

والواقع أن الدبلوماسية المصرية لم تألُ جهداً في ديمومة العكوف على ملف المصالحة الفلسطينية، وذلك على الرغم من الأجواء الاستثنائية التي أحاطت بها

داخلياً في غمرة سقوط نظام مبارك، والسعي إلى بناء نظام بديل. لم يتجاوز أبو مازن الحقيقة في إحالته أمر التعجيل بالمصالحة إلى «هذا الجهد المصري المستأنف تحت مظلة جامعة الدول العربية، ومن ضمنها لجنة متابعة مبادرة السلام العربي». ومع ذلك، ثمة دوافع أخرى مهمة يمكن الاسترشاد بها في هذا الأمر، مثل:

ـ خيبة أمل فريق التفاوض الفلسطيني، بقيادة أبو مازن، في تحقيق اختراق تفاوضي مع إسرائيل يُرضي البرنامج السياسي لهذا الفريق، ويرتقي بالآمال الفلسطينية في تسوية تحقق الاستقلال والدولة بحدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ومفهوم الدولتين.

ـ يلحق بالسبب السابق محاولة المفاوض الفلسطيني امتصاص الغضب الشعبي، واحتمال تحوّله إلى انتفاضة ضد السلطة الفلسطينية وإسرائيل على حدٍّ سواء.

ـ اتجاه نية فريق التفاوض إلى رفع الملف الفلسطيني إلى الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، مشفوعاً بطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في هذه الهيئة الرفيعة المقام، وهو توجّه يقتضي جدلاً وحدة الموقف الفلسطيني. وقد تلاقى هذا الاتجاه مع رغبة من حركة حماس في رفع الحصار عنها، وعن قطاع غزة الذي تفاقمت أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، بعد تعطّل مشاريع الإعمار، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للحركة في الضفة من جراء الملاحقات الأمنية، وتوقعات الحركة بالاستفادة من الانفتاح العربي عليها في ظل الثورات العربية، وبحيث يمكنها خارجياً التحرك من دون ملاحقات أمنية أو مخاوف، بالإضافة إلى الثقة في موقف مصري أكثر حياداً. ومن طرفها التقطت الدبلوماسية المصرية هذه المؤشرات، وكثّفت جهودها في ملف تعرف كل تفاصيله.

وبخلاف المداخلة المصرية التاريخية في مفردات هذا الملف، وانشغالها برأب الصدوع الفلسطينية، من منطلقات مصرية وطنية تتعلق بمراعاة الأمن الوطني المصري، ومنطلقات قومية تتعلق بمواصلة الدور القومي والتضامن مع القضية الفلسطينية؛ بخلاف ذلك، ربما آنست القاهرة في تحقيق اختراق إيجابي على الصعيد الفلسطيني سبيلاً إلى إثبات أن وضعها الاستثنائي بعد الثورة وتوابعها الداخلية لم ولن يشغلها عن دورها الخارجي، ولا سيما بالنسبة إلى قضية تظل محل تعاطف شعبي مصري، أدت الثورة إلى اشتداده والانتباه إليه بعد الثورة بوقت قصير.

في كل حال، أبدت السياسة المصرية تغيّرات ملحوظة وسريعة نسبياً في التعاطي مع الشأن الفلسطيني، مثل التوسع في منح تسهيلات للمرور من خلال

معبر رفح من وإلى مصر، مع إعلان فتح المعبر بشكلٍ دائم، كما سمحت للفلسطينيين من أمهات مصريات بحمل الجنسية المصرية مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية، وأبدت غضبها ورفضها المطلق لأية توجهات عدوانية إسرائيلية ضد قطاع غزة، كما واصلت وساطتها إلى أن نجحت في إبرام صفقة تبادل الأسرى الفلسطينيين مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. حدث ذلك كله في سياق تحولات نظامية مصرية لبناء مؤسسات بديلة لنظام حسني مبارك.

وربما كان إتمام توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في ٤/ ٥/ ٢٠١١ ذروة هذه المداخلة المصرية التي لاقت نجاحاً، وجاءت بردود الأفعال الإيجابية المتوخّاة منها مصرياً وفلسطينياً وعربياً. وقد قامت هذه المصالحة على أساس الورقة المصرية لعام ٢٠١٠ مع إلحاقها بمذكّرة تفاهمات تعدّ جزءاً أصيلاً منها، وتم التوقيع عليها من جانب كافة الفصائل الفلسطينية في مقر «المخابرات المصرية» التي رعت هذه العملية منذ بدايتها.

وكان أهم ما ورد في الورقة والمذكّرة:

ـ تفعيل منظمة التحرير وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع الفصائل والقوى، مع ترسيخ مكانتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، وانتخاب مجلس وطني جديد لها وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي الكامل، وبقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذّر فيها إجراء الانتخابات، على أن تنتهي انتخابات هذا المجلس بالتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الوطنية، وبما لا يتجاوز العام منذ توقيع الاتفاق. وقد نصّ الاتفاق على قيام اللجنة المكلفة بتطوير المنظمة، بحسب إعلان القاهرة ٢٠٠٥، باستكمال تشكيلها كإطار قيادي مؤقت إلى حين انتخاب المجلس الوطني الجديد.

ـ إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطات الفلسطينية بما فيها القدس، وتحديد آليات لرقابة هذه الانتخابات، وتشكيل محكمة لها، ولجنة مركزية تشرف عليها.

ـ تشكيل الحكومة الانتقالية للسلطة بالتوافق، وتكون معنية بإعادة بناء الأجهزة الأمنية، والإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإعمار قطاع غزة، ومعالجة كافة القضايا الإدارية الناجمة عن الانقسام بين الضفة وغزة.

ـ الاتفاق على عدد الأجهزة الأمنية وبلورتها في ثلاثة (الأمن الوطني والأمن الداخلي والمخابرات العامة) مع تحديد اختصاصات كل جهاز منها، وتشكيل لجنة تتولى إعادة الهيكلة على هذه الأسس تحت إشراف مصري وعربي.

ـ تشكيل لجنة المصالحة الداخلية، وتوقيع ميثاق شرف لعدم عودة الاقتتال الداخلي.

ـ تشكيل لجان نوعية تتولى معالجة القضايا التي خلّفها الانقسام، كملفات المعتقلين السياسيين، وتشغيل المؤسسات، والحريات العامة، وجوازات السفر، وعودة الكوادر التي غادرت قطاع غزة، والمصالحة المجتمعية.

وبقدر ما أحدث هذا الاتفاق ارتياحاً واسع النطاق، فلسطينياً وعربياً، فإنه أثار حفيظة إسرائيل والولايات المتحدة.

ففي إسرائيل بلغ الامتعاض والغضب حدّ صدور دعوة عن رئيس أركان الجيش إلى الاستعداد للحرب على جميع الجبهات معاً. وذهب بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء، إلى أن «قلاعاً انهارت في المنطقة وزعماء تغيّروا، وهناك زلزال لم ينته بعد». وفي تحليلاتهم، أظهر الإسرائيليون عموماً، على المستويين الرسمي والشعبي، أن رهاناتهم على ديمومة الانقسام الفلسطيني ليست بلا نهاية، وراحوا يشيرون إلى مكتسبات مرحلة الانقسام، مثل الاستفراد بالضفة بتكثيف الاستيطان، وتهويد القدس، وإقناع الكثيرين دولياً بأن حكم حماس في قطاع غزة يمثل ثورة إرهاب، وهو ما توّج بالإعتداءات الشرسة ضد القطاع. هذا إلى جانب أن الانقسام ساعدها مطوّلاً في الضغط على حكومة أبو مازن ومفاوضيه، في الوقت الذي أذاعت فيه أن الرئيس الفلسطيني لا يسعه التفاوض إلى حدود التسوية أو صناعة السلام معها، لأنه لا يمثل كل الفلسطينيين، وأن عليه أن يختار بين السلام وحماس، لكنه لا يملك الخيارين معاً.

بصفة عامة ركّزت إسرائيل بعد المصالحة على خطاب تدور مضامينه حول:

ـ نزع الشرعية عن أية حكومة فلسطينية تنتج من المصالحة إذا رفضت الشروط الإسرائيلية (التي تم تدويلها، وهي الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية السابقة، ونبذ المقاومة بوصفها إرهاباً).

ـ استخدام الضغوط الاقتصادية إسرائيلياً ضد الطرف الفلسطيني، وإرسال مبعوثين إلى العواصم الغربية يحرّضونها على الفعل ذاته.

ـ الضغط على السلطة لأجل استمرار التنسيق الأمني، بما يؤدي إلى تشاحن فلسطيني، باعتبار أن هذا التنسيق يتناقض والمصالحة.

ـ استخدام الضغوط الممكنة ضد قيادات السلطة، وعلى رأسها الرئيس أبو مازن، مثل أن تُحجب عنهم حرية التنقل والاتصال.

من جهتها، أفصحت الولايات المتحدة عن موقف مستنسخ عمّا صرّحت به إسرائيل، إذ هدد الرئيس الأمريكي باراك أوباما الرئيس الفلسطيني بفرض عقوبات اقتصادية على السلطة الفلسطينية إذا ما مضى في المصالحة مع حماس، ولوّح الكونغرس الأمريكي بعدم المصادقة على مساعدة السلطة بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار سنوياً.

ويبدو أن هذا الإعراض الإسرائيلي ـ الأمريكي معطوف على ارتباك طرفي المصالحة الكبيرين (فتح وحماس) في تطبيق الاتفاق سريعاً، بالنظر إلى تردّد فتح في قطع الأمل في التفاوض مع إسرائيل، وتردد حماس في التعجيل بإجراءات المصالحة، ترقباً للمستجدات العربية الواعدة بالنسبة إليها. ويبدو أن هذه العوامل أدت ضمن غيرها إلى تأخر تطبيق بنود اتفاق المصالحة.

وقيل في هذا البطء والتردد إن الاتفاق كان تلاقياً بين أطراف مرهَقة متعَبة لا أكثر، وإنه لم يفلح في جسر الهوة بين شركاء النظام الفلسطيني؛ فالسلطة (فتح) لا تستطيع المضي في المصالحة لعدم استقلالية قرارها أمنياً ومالياً وسياسياً، وحماس تراهن على أن يؤدي فشل المفاوضات مع إسرائيل إلى تقوية حضورها وصدقيتها الوطنية، وأنه لا داعي إلى الإسراع في مصالحة تنتشل هذا المفاوض الفاشل من ورطته، لكنها أيضاً تخضع لضغوط الإحساس بأنها لم تعُد تقاوم بروح الخطاب التقليدي ونوعيته، الذي تبنّته مطولاً في ضوء مهادنتها لإسرائيل عسكرياً، ولا سيما منذ ما بعد العدوان الإسرائيلي الكاسح على غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩.

من الواضح أن الفصيلين المتناكفين كانت لديهما حوافز للإقدام على المصالحة، وأن هذه الحوافز كانت تواجه في الوقت ذاته بقدرٍ كبير من عوامل الكبح وعدم الهرولة. ونتج من هذا التضادّ والإرباك استمرار التراشق المتقطع بينهما بالإجراءات غير المشجعة، كالحملات الإعلامية السلبية المتبادلة، وتضييق كلٍ منهما على الكوادر التابعة للفصيل الآخر، والتردد في تبادل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتأخر انعقاد اللجان النوعية التي نصّ عليها الاتفاق أو

انعقادها بشكلٍ غير منتظم، وعدم تشكيل حكومة التوافق نتيجة للخلاف على رئاسة هذه الحكومة، وعدم الحسم بالنسبة إلى برنامجها وأهدافها.

وقد تفاقم هذا الوضع المرتبك بفعل إعلان فريق التفاوض، على لسان رئيس السلطة وبعض الرموز التفاوضية، بأن المصالحة لا تعني إغلاق الباب نهائياً أمام نهج التفاوض في حال استجابت إسرائيل للاستحقاقات الفلسطينية، وبخاصة الإقرار بحدود ١٩٦٧ للدولة الفلسطينية، والوقف الكلي للأنشطة الاستيطانية. ومع أن إسرائيل لم تقرّ إطلاقاً بهذه الاستحقاقات، بل راحت، كما أشرنا، تكثّف من عمليات الاستيطان، وبجرعة زائدة في رحاب القدس، إلا أن السلطة الفلسطينية قبلت في نهاية ٢٠١١ بالتفاوض في العاصمة الأردنية تحت عنوان «لقاءات استكشافية»، وقيل في تعليل هذه الانعطافة الحادة عن سياق الشروط الفلسطينية المعلنة أنها جاءت نتيجة لمطالب أو إرادة (ضغوط) ملكية أردنية.

واللافت أن حماس وبقية الفصائل الفلسطينية استنكرت هذا السلوك بحسبه يمنح إسرائيل ذريعة تغطي على تصرفاتها الاستيطانية والعدوانية على الأرض، وكذلك فعل الحراك الشبابي الذي نادى بالتوجه نحو تطبيق المصالحة الوطنية، عوضاً عن مفاوضات ثبت عقمها، لكن هؤلاء جميعاً لم يجنحوا إلى تصعيد الخلاف بهذا الخصوص، وكان ردّ فعل حماس منضبطاً إلى حدٍّ كبير، مما يوحي وكأن فريق المفاوضين وضعها في صورة هذا التصرّف الذي يدرك جيداً أنه لن يفضي إلى نتيجة، ولكنه يرضي الجانب الأردني، ويؤكد مجدّداً انكشاف ظهر إسرائيل ومخادعاتها على الصعيد العالمي، وبخاصة الرباعية الدولية (الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا).

والحاصل أن هذه الجولات لم تسفر عن أي تقدم تفاوضي، كما لم تسفر عن زيادة الصدوع في جدران المصالحة، بل ربما كان العكس صحيحاً، إذ عجّل الرئيس الفلسطيني بلقاء خالد مشعل، زعيم حماس، في الدوحة تحت رعاية قطرية أميرية في ٦/ ١/ ٢٠١٢، وخرج الجانبان باتفاق يؤكد مصالحة القاهرة، ويعلن عن جديد إيجابي في مسيرتها هو «الاتفاق على تشكيل حكومة توافق وطني من كفاءات مهنية مستقلة من كوادر غير فصائلية، يرأسها محمود عباس بنفسه، وتكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والبدء في إعمار غزة، واستمرار عمل اللجان التي تم تشكيلها بناءً على اتفاق القاهرة في أيار/ مايو ٢٠١١، المكلفة بمعالجة ملفات المعتقلين، والمؤسسات، وحرية السفر، وعودة

الكوادر إلى قطاع غزة، وجوازات السفر، والمصالحة المجتمعية، وبدء أعمال لجنة الانتخابات المركزية في الضفة وغزة والقدس. . .».

من بين الظواهر التي يمكن تفهمها على هامش هذا الاتفاق توسيع دائرة المداخلة العربية على خط المصالحة، وإعادة بناء النظام الفلسطيني، وهو أمر لم يزعج القاهرة، الراعي الأبرز لهذا الخط. كما يبدو أن هذه المداخلة رفعت عن الجانب الفلسطيني طرفاً من الضغوط الاقتصادية والمالية التي يتكرر التلويح بها أمريكياً وإسرائيلياً، باحتمال وجود البديل العربي للتمويل، وتعويض النقص في هذه الجوانب. ولذا لم يعر الرئيس الفلسطيني، وهو الراعي الأول لنهج التفاوض، الغضب الخارجي الإسرائيلي والأمريكي كبير اهتمام، ومضى على طريق المصالحة، واعتبر أن حماس جزء من النسيج الوطني، والتفاوض مع إسرائيل ليس بديلاً منها، وذهب إلى أن السياسة الفلسطينية سوف تغذ السير على طريق رفع الملف إلى الأمم المتحدة وتعزيز الاعتراف بالدولة في المحافل الدولية، ومساءلة إسرائيل عن احتلالها فلسطين في الأروقة القانونية الدولية، ومنها الأطراف السامية الموقّعة على اتفاقيات جنيف، وبقية المنظمات القضائية الدولية.

ومع ذلك، ينبغي أن يظل من المفهوم أن إسرائيل تملك أوراق ضغط وتأثير في سيرورة هذه المصالحة عند التطبيق، إذ إن بعض إجراءات المصالحة، كالانتخابات وحرية حركة الحكومة، قد لا تمرّ من دون ترتيبات مع الجانب الإسرائيلي. وربما تم اختبار هذه الضغوط عملياً في حال مضى الجانب الفلسطيني في طريق المصالحة إلى نهايته.

٣ ـ الدولة الفلسطينية على الساحة الدولية

أعلن المفاوض الفلسطيني في ربيع ٢٠١١ أنه لن يمكث في دائرة التفاوض غير المجدي مع إسرائيل إلى الأبد، وأنه سيطرق أبواب الدورة السادسة والستين للأمم المتحدة ليطلب عضوية فلسطين الكاملة فيها. ولم تكن هذه الغضبة بعيدة تماماً عن استلهام البيئة العربية الثورية؛ فقد استشعر هذا المفاوض نذر تخلّي الرأي العام الفلسطيني عن دعمه واحتمال الانفضاض من حوله، وساعد على هذا الاحتمال الحراك الشبابي الذي صرح برفض الاستمرار في «التفاوض العبثي»، ورفع شعارات مضادة له، فكان لا بد لفريق التفاوض من بديل يحمل وعوداً جديدة، ويصرف طاقة الغضب الشعبي خلفها، ويدلل أمام المعنيين، داخلياً وخارجياً، على أن ثمة خيارات أخرى لديه غير التفاوض إلى ما لا نهاية أو

الدخول في مغامرة التحول إلى المقاومة العنيفة غير المؤاتية، من وجهة نظره، للسياقين الداخلي والخارجي.

بخيار التوجه إلى المحافل الدولية للحصول على توكيد الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتطوير عضويتها وحضورها في هذه المحافل، حاول المفاوض الفلسطيني القيام بحراكٍ سياسي يعيد استقطاب الشارع الوطني من حوله، وذلك من دون الصدام العنفي غير المأمون العواقب مع الطرف الإسرائيلي ومحازبيه. وفي الوقت ذاته، بدا هذا الخيار مناسباً لمخاطبة القوى الدولية قانونياً وسياسياً، بما من شأنه الإبقاء على سبل التواصل معها، واختبار مستوى تأييدها لأهدافه العليا في إزاحة الاحتلال والتحرر وقيام الدولة في الحدود المقبولة لديها (حلّ الدولتين).

وفي خطابه المعلن، علّل المفاوض الفلسطيني خطوة التوجه إلى طلب عضوية الأمم المتحدة بما يلي:

ـ أن إسرائيل، ولا سيما تحت حكم ائتلاف الليكوديين ومحازبيهم من القوى الدينية واليمينية المتطرفة بزعامة بنيامين نتنياهو، ليست لديها النية، ولا التوجه، نحو السلام حتى بالمفهوم النسبي للتسوية العادلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة قوامها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ـ أن التفاوض لا يمكن أن يمضي قدماً بالتزامن والتوازي مع حملات الاستيطان الصهيوني، التي تقضم الأراضي الفلسطينية، وتهوّد القدس بوتيرة متعاظمة، وأن التفاوض بات غطاءً لانتهاك الحقوق الفلسطينية في قضايا الحلّ النهائي بخلاف القدس والاستيطان، كالحدود والمياه واللاجئين، فضلاً عن بقاء ألوف من الأسرى والمعتقلين رهن السجون الإسرائيلية في ظروف بالغة القسوة.

ـ أن إسرائيل انتهكت اتفاق أوسلو وتوابعه، ولم تنفّذ ما عليها من استحقاقات طبقاً لقرارات الشرعية الدولية بعامة، والقرارات الأممية الخاصة بقضية فلسطين بالذات، ولم تتجاوب مع مبادرة السلام العربية، ولا أصغت لنداءات اللجنة الدولية الرباعية. وأنها لا تبدي سلوكاً أو تتخذ سياسات توحي باقتناعها بحل الدولتين الذي تنشده مختلف المبادرات، بما فيها رؤيتا الرئيسين الأمريكيين بوش الابن وباراك أوباما حول هذا الحلّ.

ـ أن إسرائيل تبدو طليقة اليدين في التعدّي على الحقوق الفلسطينية في كنف رعاية أمريكية غير نزيهة ومنحازة إلى صالحها، وتعطل أدوار الأطراف

الأخرى، بما فيها الرباعية الدولية. ولذا لا بد من إيجاد وسائل أخرى لرعاية التسوية الفلسطينية أكثر عطفاً على الشرعية الدولية، وذات سمة حقوقية، سواء تجاه حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير أو إعلان دولته، ثم تحرير هذه الدولة وتثبيت استقلالها، وتخليص الشعب الفلسطيني من عذاباته الممتدة.

والحق أن التوسل بالأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الفلسطينية في عام ٢٠١١ لم يمثل فتحاً أو اكتشافاً جديداً بين يدي البحث عن تسوية للمعضلة الفلسطينية، بل كان في التحليل النهائي مجرد محاولة لاستعادة دور المنظمة، الممثل الأعلى للقانون والشرعية الدولية، التي قدرت لها المساهمة بدور فارق وبالغ الحساسية في نشوء هذه المعضلة منذ بداياتها الأولى. فمن رحم منظمة الأمم المتحدة صدر قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عام ١٩٤٧، وسلسلة قرارات لاحقة عن مجلس الأمن والجمعية العامة تخصّ مختلف أبعاد الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وذلك إلى الدرجة التي لم تغادر فيها هذه المنظمة صغيرة ولا كبيرة في غمار الصراع والقضية، إلا عالجتها بمواقف وقرارات محدّدة.

وعليه، يصحّ الاعتقاد بأن الأمم المتحدة ساهمت في هدر حقوق فلسطينية، كتخصيص أكثر من نصف فلسطين التاريخية للجانب الصهيوني من دون مسوّغات تاريخية أو جغرافية، وعدم صيانتها للأجزاء التي احتلتها إسرائيل لاحقاً، زيادة على ما تم تخصيصه لها بفعل حربي ١٩٤٨/ ١٩٤٩ و١٩٦٧، بما في ذلك القدس بشقيها الغربي والشرقي، لكنها ثبتت لهذا الشعب عدداً من الحقوق، كالحق في تقرير المصير والدولة المستقلة، وحق اللاجئين في العودة، وعدم الاعتراف بالتغييرات الجغرافية والسكانية التي أحدثتها إسرائيل في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني، واستقبالها عضواً مراقباً فيها.

المتصور أن الطرف الفلسطيني حمل ملف الاعتراف بالدولة وعضويتها إلى الأمم المتحدة وهو على إدراك بهذه الحقائق، وبالمعطيات التي تحيط بعملية التصويت على مطلبه من حيث موازين القوى، والتأثير داخل مجلس الأمن والجمعية العامة، وفي طليعة هذه المعطيات الإنذارات الأمريكية باستخدام هراوة الفيتو لمنع مرور هذا المطلب في مجلس الأمن إذا ما حصل على الأصوات التسعة المطلوبة لمروره، والتحريض الإسرائيلي ـ الأمريكي ضد الخطوة الفلسطينية في الأروقة والعواصم العالمية، بحسبها خطوة أحادية ستؤدي إلى عملية التسوية،

علاوة على التهديدات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تنذر الشعب الفلسطيني بحجب المنح والمعونات في حال تمسّكت قيادته بمطلبها وأصرّت عليه.

ومع ذلك آثرت هذه القيادة عدم التراجع، وقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس طلب عضوية الأمم المتحدة في ٢٠١١/٩/٢٣ مشفوعاً بخطاب أوضح فيه الظلم الذي لحق بالفلسطينيين، والأسباب التي دفعت بهم إلى هذا الخيار. وبتوجهها هذا، أكدت السياسة الفلسطينية انحيازها إلى التقييمات التي رجّحت تحقيق مكاسب بعينها، منها:

ـ إعادة الاعتبار للأبعاد القانونية لقضية فلسطين، وتوكيد الاعتراف بفلسطين كدولة محتلة، وشطب مفهوم الأراضي المتنازع عليها بالنسبة إلى إقليمها في حدود ١٩٦٧.

ـ جعل تصفية الاحتلال الإسرائيلي للدولة الفلسطينية العضو في الأمم المتحدة شأناً دولياً، عوضاً عن المفاوضات الثنائية بوساطة غير نزيهة، وهذا يعني تغيير قواعد التفاوض، وإنهاء غموض القرار الرقم (٢٤٢)، وبكلمات أخرى فإن فلسطين الدولة العضو في الأمم المتحدة سوف تستحوذ على أدوات ضغط في إطار القانون الدولي تعزّز موقفها التفاوضي.

ـ فتح المجال أمام فلسطين الدولة للانضمام إلى مؤسسات الأمم المتحدة جميعها، مع إمكان جرجرة إسرائيل وقادتها إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتوكيد خضوع الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الإجرامية للرقابة الدولية.

ـ توسيع دائرة الوسطاء على مسار التفاوض الفلسطيني، وتضييق مساحة الانفراد الأمريكي بهذه الوساطة تحت أية عناوين تمويهية، كالرباعية الدولية، التي تتحرك بوحي من المواقف والرؤى والقرارات الأمريكية.

ـ أنه حتى في حال فشلت الخطوة الفلسطينية أو أُفشلت في مجلس الأمن، فإن بوسع فلسطين الحصول على عضوية دولة مراقبة عن طريق الجمعية العامة، وهذا يمنحها ميزات لا تتوفر لمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة مراقبة.

بالإضافة إلى هذه المكتسبات ذات الجوهر القانوني أساساً، يُنظر إلى الخطوة الفلسطينية على أنها عبّرت عن قدرة الطرف الفلسطيني، معززاً بالظهير العربي، على فتح آفاق، وبلورة بدائل سياسية، سعياً وراء أهدافه، غير المسار الذي عكف عليه طويلاً، وثبت عقمه، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التحرك يقتضي

شحذ الإمكانات الوطنية الدبلوماسية وإدارة معركة قانونية وسياسية وإعلامية كبرى، تغطي مساحتها دول الأسرة الدولية في القارات الست تقريباً، وهو عمل يحتاج إلى جهود جبارة، لضمان نصرة أكبر عدد ممكن من هذه الدول.

في الواقع الفعلي، كان على الدبلوماسية الفلسطينية أن تخوض هذه الغمار محفوفة بقدر كبير من المحاذير؛ فالموارد الذاتية التي يمكن المساومة بها تكاد تكون محدودة إلى درجة الندرة، كما أن التحالف المعادي قارب الحراك الفلسطيني، وهو مستفزّ ومستنفر إلى أقصى المستويات، معتبراً إياها معركة لا ينبغي له خسارتها، وقد أباح لنفسه استخدام كافة أدوات التأثير والضغط لإحباط المسعى الفلسطيني. ومهما تكن النتائج، فربما تكون الدبلوماسية الفلسطينية قد خرجت بخبرات تفاوضية رفيعة حققتها في ظلّ سياقات، وتحت ضغوط ومحددات لم تعهدها من قبل.

ولقد أينعت بعض ثمار هذه الخبرات سريعاً بأن كسب الفلسطينيون أول جولة دبلوماسية خاضوها عقب تقديم طلب عضوية الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، عبر دعم اللجنة التنفيذية لليونسكو انضمام فلسطين عضواً كاملاً في هذه المنظمة المهمة، ثم التصويت لصالح هذه العضوية في المؤتمر العام لليونسكو لاحقاً.

في مقابل هذا التكييف الإيجابي للخطوة الفلسطينية، تقف رؤية أقل تفاؤلاً، وأكثر تحفظاً إزاءها، تستند إلى حيثيات وتقييمات سلبية، منها:

ـ أن الأمم المتحدة لم تكن في السابق، ولا هي في المرحلة الحالية، مؤهلة للانتقال بمفهوم الدولة، العضو الكامل أو المراقب، إلى حيّز التطبيق، فنمط صنع القرار في هذه المنظمة لا يوحي بقدرتها على فرض الانسحاب الإسرائيلي من فلسطين. ولذا، فإن المسعى الفلسطيني ينطوي على دلالات رمزية ومعنوية لا أكثر، بل لعل الهدف منه الضغط على إسرائيل للعودة إلى التفاوض، وصولاً إلى حلّ الدولتين.

ـ ويتصل بالتحفظ السابق أن آليات الأمم المتحدة لإعمال المطلب الفلسطيني تسمح بالمماطلة والتسويف والتأجيل إلى فترات ممتدة، ولن تقصر الولايات المتحدة في إيقاع هذا المطلب في أحابيل هذه الآليات، بغرض إرغام السياسة الفلسطينية على الخضوع للمساومات والحلول الأخرى. وليس من المستبعد أن يكون الحل المطروح هو إعادة تجميد الاستيطان الإسرائيلي لقاء العودة إلى

التفاوض مجدداً (وقد تجلّت بعض أعراض الضغوط الأمريكية ونتائجها في هذا الاتجاه، حين لم تتمكّن الدبلوماسية الفلسطينية من ضمان عدد الأصوات التسعة اللازمة لتأييد طلب العضوية، وذهبت لجنة الاعتمادات في مجلس الأمن في ٢٠١١/١١/١١ إلى أن انقساماً بين أعضاء المجلس بشأن هذا الطلب حال دون اتخاذ قرار حوله، مما سيفسح المجال أمام محاولات أخرى لتجديد الطلب، وهو ما سيستغرق وقتاً وجهداً).

ـ أن منظمة التحرير الفلسطينية أحرزت بالفعل إنجازات على الصعيدين الإقليمي والدولي تغنيها عن الخطوة الراهنة لعضوية الأمم المتحدة، كاستصدار قرارات عن الأمم المتحدة تشير إلى اعتبارها دولة، وأن الأراضي التي تطالب بتحريرها هي أراضٍ فلسطينية محتلة، وأن إسرائيل دولة قائمة بهذا الاحتلال وملزَمة باحترام كل القوانين الدولية.

ـ أن المطلب الفلسطيني تشوبه تقصيرات ونقائص ما كان ينبغي الوقوع فيها، مثل عدم المبادرة إلى نقل كل ملفات القضية الفلسطينية الأساسية، وبخاصة القدس واللاجئين والاستيطان، إلى جانب ملف العضوية إلى الأمم المتحدة، وذلك لاستصدار قرارات جديدة شاملة تردّ إلى هذه الملفات اعتبارها القانوني، وعدم طرح مضمون فتوى محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤ على مجلس الأمن والجمعية العامة، لتحويلها من رأي استشاري إلى قرار ملزِم، وعدم دعوة الجمعية العامة إلى مطالبة أطراف اتفاقية جنيف الرابعة بعقد مؤتمرها العام، كي يُلزم إسرائيل باحترام هذه الاتفاقية وتطبيقها، وعدم دفع عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة إلى مدارات التشكيك والنبذ، لكونها لم تلتزم بشروط هذه العضوية. وأهم من ذلك كله، عدم استناد الطلب الفلسطيني في الدولة والعضوية إلى قرار تقسيم فلسطين والتمسك به، كأساس لتحديد إقليم هذه الدولة.

لم ير أصحاب هذه التحفّظات أن هناك فوائد فارقة من إلقاء ملف عضوية الدولة في حِجْر الأمم المتحدة، لكنهم قدّروا أن ضرر هذه الخطوة سيكون أكبر من نفعها بالنسبة إلى قضيتي اللاجئين، وأحقية منظمة التحرير في تمثيل أبناء الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده.

ففي ما يتعلق بقضية اللاجئين، أثار البعض مخاوف من إمكان أن تؤدي عضوية فلسطين في الأمم المتحدة إلى فقدان اللاجئين حقّ العودة، وتفاقمت هذه المخاوف بفعل الفتاوى التي راح فقهاء القانون ورجاله يتداولون فيها تبريرات

وأسانيد حقوقية، توجب، في نظرهم، طيّ عودة اللاجئين إلى داخل إسرائيل، ما دام أصبح للشعب الفلسطيني دولة معترف بها عضو في الأمم المتحدة بوسعهم العودة إليها. وقد أثارت هذه الفتاوى جدلاً أفضى إلى تسكين الهواجس حول مصير حق العودة في ظلّ احتمال قبول عضوية الدولة الفلسطينية، وذلك لاعتبارات قانونية، منها:

ـ أنه ليس ثمة قاعدة حقوقية نظرية تقول إن الحقوق الأساسية للأفراد أو للشعوب تجبّ بعضها بعضاً، أو أن تحصيل بعض الحقوق وتأمينها، ومنها حق العودة، يُبطلان بالضرورة حقوقاً أخرى.

ـ أن قرار تقسيم فلسطين الرقم (١٨١) لعام ١٩٤٧، الذي تضمّن إنشاء دولة للشعب الفلسطيني، قد سبق صدور القرار الرقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨ الضامن لحق العودة الفلسطيني، ومع ذلك لم يتطرق القرار الأخير، لا بالتصريح ولا بالتلميح، إلى أن عودة اللاجئين ستكون إلى الدولة الفلسطينية. لقد كان صناع قرار العودة على دراية بتخصيص شق من فلسطين التاريخية، يستطيع الفلسطينيون إقامة دولتهم عليه، ومع ذلك لم تجل بخواطرهم، ولا هم ترجموا في قرارهم، فكرة عودة اللاجئين إلى هذه الدولة. والأرجح منطقياً أن النصّ على حق العودة الفلسطيني جاء متسقاً مع المبدأ الذي يقوم عليه هذا الحق عموماً، وهو العودة إلى الأماكن التي أُخرجوا منها كرهاً، بغضّ النظر عن وجود دولة فلسطينية من عدمه.

ـ أن النص الأممي على حق العودة الفلسطيني تكرر لاحقاً لأكثر من مئة مرة، من دون أن يقترن بتطبيق هذا الحق بقيام دولة فلسطينية، وفي ذلك حجة كافية للاقتناع بأن المكان المرشح الوحيد لعودة اللاجئين هو مساقط رؤوسهم ومراتع حياتهم التي غادروها في سياق حرب ١٩٤٧/١٩٤٨، وليس أي مكان آخر، ولو كان دولة فلسطينية تقام إلى جوار إسرائيل.

ـ أنه لا يصحّ لأحد الدفع بأن وجود الدولة الفلسطينية يبرر تطبيق حق العودة الفلسطيني في حدود هذه الدولة فقط، بزعم مواجهة مشكلات وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين داخل إطار الدولة الإسرائيلية بعد العودة، أو الزعم بأن هذه العودة سوف تغرق إسرائيل في بحر من الفلسطينيين، وذلك لسبب يغفل عنه كثيرون، وهو أن الجانب الصهيوني قَبِل عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين والشطر الذي خصصه القرار لدولته، وهو يعلم يقيناً أن هذا الشطر سيضم

جماعة وطنية فلسطينية وقومية عربية ضخمة، كانت لا تقل في ذلك الحين عن ٣٥٠ ألف نسمة، وكان هذا العدد يوازي تقريباً نصف سكان الدولة الصهيونية المزمعة من اليهود.

ـ علاوة على ذلك كله، ثمة ١٣٤ دولة من عالمنا المعاصر تعترف راهناً بالدولة الفلسطينية، لكن واحدة من هذه المجموعة الكبيرة لم تعلّق اعترافها على تخلّي الفلسطينيين عن حق العودة، فمن قال، إذن، إن قرار قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة سيكون مشروطاً بمثل هذا التخلي؟ إن شرطاً كهذا لا يمكن توقعه، ولا افتراض وقوعه، لعدم حجيته وانتفاء صحته القانونية.

أما بشأن تداعيات عضوية فلسطين الدولة في الأمم المتحدة على قضية تمثيل منظمة التحرير الفسطينية، فقد انتهى الجدل إلى أن حصر هذه الدولة في حدود ١٩٦٧ لا يفقد المنظمة أهلية تمثيلها لعموم الشعب الفلسطيني، من ناحية لأن هذا الشعب حرّ في اختيار الجهة التي تمثله، وهو حر في اختيار المصطلح أو المسمّى الذي يطلقه على هذه الجهة، ومن ناحية أخرى لأن إسرائيل فاوضت الحكومة الألمانية حول التعويضات الخاصة بضحايا العهد النازي من اليهود، رغم كونهم إبان ذلك العهد مواطنين ألماناً، فكيف بأحقية المنظمة في تمثيل عموم الفلسطينيين داخل حدود ١٩٦٧ وخارجها، الذين لا مواطنة لهم غير المواطنة الفلسطينية والتابعية الفلسطينية؟

لقد مثلت قضية عضوية فلسطين في الأمم المتحدة معركة حقوقية ودبلوماسية واسعة النطاق، كان فيها الفلسطينيون معزّزين بدعم عربي وإسلامي، وعالم ثالثي أساساً من جانب، وإسرائيل معززة بالظهير الأمريكي والتردّد الأوروبي من جانب آخر. ومع أن الطرف الأول نجح في استقطاب تأييد ١٣٤ دولة لمطلبه، إلا أنه لم يتمكّن من اجتياز اختبار التصويت على قبول العضوية في مجلس الأمن، وهو الاختبار الأهم في هذا الشأن، إذ تمكّنت الضغوط الأمريكية من منع الطلب الفلسطيني من الحصول على موافقة الأعضاء التسعة المطلوبة لتجاوز الفيتو الأمريكي، الذي لوّحت واشنطن باستخدامه، وعليه حجب الطلب عن التصويت من الأصل.

لكن هذه التجربة لم تخلُ من عوائد إيجابية بالنسبة إلى موقع فلسطين الدولة من السياسة الدولية، إذ تأكد أن سواد المجتمع الدولي يقبل بقيام هذه الدولة في حدود ١٩٦٧، ويرحب بها عضواً عاملاً في رحابه، وتأكد للكافة مدى الانحياز

الأمريكي إلى الطرف الإسرائيلي، وربما بدت الولايات المتحدة وإسرائيل أكثر عزلة عن المزاج الدولي العام تجاه عدالة قضية التحرر والاستقلال الفلسطيني. وقد تجلت هذه العزلة بين يدي الاختبار الثاني للتعامل الدولي الحقوقي مع هذه القضية، المتمثل في التصويت لعضوية فلسطين في منظمة اليونسكو، الذي انتهى بقبول هذه العضوية بعدد ساحق من الأعضاء، وبات من المؤكد في ضوء هذه التجربة أن الفيتو الأمريكي وحده تقريباً هو الحائل الأعظم أمام دخول فلسطين الدولة عضواً كامل العناصر في الأمم المتحدة.

وكان من المثير للسخرية في هذا الإطار تعليل الرفض الأمريكي ـ الإسرائيلي للطموح الفلسطيني للاندراج في زمرة دول التنظيم الدولي [الأمم المتحدة أو اليونسكو وسواهما] أن هذا الطموح يمثل خطوات أحادية الجانب تهدد عملية السلام، وأنه لا بديل من الجلوس إلى طاولة المفاوضات لمعالجة كافة القضايا. وهو تعليل يحق وصفه بالوقاحة، بالنظر إلى أن الجانب الفسطيني المفاوض قد استنفد كافة الوسائل، وتنازل عن حقوق أصيلة له لأجل بلوغ أهداف هي دون الحدّ الأدنى مما كفلته له الشرعية بين التاريخية والقانونية، كما أن الخطوات الفلسطينية هي أبعد ما تكون عن صفة الأحادية، كونها تعتمد على الشرعية الدولية، وتطرح قضية الاستقلال والدولة على أرفع المحافل الدولية. وضمن ردود الجانب الفلسطيني على هذا الاستحقاق، جرى التساؤل عمّ يمكن أن تسمّى به عمليات التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وطرد الفلسطينيين من بيوتهم وهدمها، التي تضطلع بها إسرائيل على مدار الساعة في الأرض المحتلة المرشحة للدولة الفلسطينية. غير أن التعليل الإسرائيلي يثبت صحة الاعتقاد بأن إسرائيل تتطلع إلى أن تخرج الدولة الفلسطينية [إن كان لا بد من خروجها] من تحت عباءتها ووفقاً لقياساتها.

أيضاً، كان من المستهجن ألا تقيم الولايات المتحدة وزناً لشبه الإجماع الدولي المؤيد للطموح الفلسطيني تجاه عضوية الأمم المتحدة واليونسكو، ومنح إسرائيل أولوية مطلقة في المقابل، وهو ما أضرّ بصورة الولايات المتحدة دولياً، وهي التي سعت إلى ترميمها في إدارة الرئيس باراك أوباما. ومن مفارقات هذا الموقف أن تكون هذه الإدارة، التي استبشر العالم بمجيئها، ونادت بالتعاون مع العالم، وتحدّثت عن مدّ يدها إلى العالم الإسلامي والتشاور مع القوى الدولية، هي التي قررت الانسحاب من اليونسكو، وحجبت عنها الإسهامات المالية، وذلك في حين كانت إدارة جورج بوش الابن هي التي أعادت انضمام الولايات

المتحدة إلى اليونسكو بعد سنوات من الانسحاب تعود إلى عام ١٩٨٤، في عهد إدارة رونالد ريغان.

وبين دلالات هذا الموقف الأمريكي، الاقتناع الفلسطيني بحالة التربّص، وربما العداء، الذي تكنّه واشنطن للطموحات الاستقلالية التي تتعارض حتى مع الرؤية الأمريكية لحلّ الدولتين، وأنه يكاد يكون من المستحيل مرور مطلب العضوية الفلسطينية الكاملة في الأمم المتحدة في ظلّ هذه الحالة، وربما راعى بعض الأطراف الدولية عدم الاصطدام بواشنطن إذا ما أراد الفلسطينيون تكرار تجربة الالتحاق بمنظمات دولية أخرى. وهكذا، فإن على السياسة الفلسطينية أن تقدّر جيداً متى يمكن لمطالبها أن تمرّ، ومتى يمكن لهذه المطالب أن تواجه بحائط الصدّ الأمريكي.

ومع ذلك، ما زال خيار التوجه إلى التنظيم الدولي لاكتساب المزيد من الاعتراف بفلسطين الدولة من أهم خيارات الدبلوماسية الفلسطينية، وذلك على اعتبار أن هذا الخيار يشكّل سياجاً يحمي الشرعية القانونية والسياسية لفلسطين العتيدة، ويحاصر معسكر أعداء هذه الشرعية، كما أنه خيار مأمون العاقبة في ظلّ اختلال موازين القوى المادية لصالح إسرائيل، واستبصار السياسة الفلسطينية على صعيد كل الفصائل، بما فيها القوى الراديكالية، كحماس والجهاد الإسلامي، بأن المقاومة الشعبية المدنية هي الوسيلة المناسبة لهذه المرحلة، ونحسب أن هذا التصوّر سوف يمتد إلى العمل السياسي الفلسطيني بعامة على مدار عام ٢٠١٢، المعبأه أجواؤه بتفاعلات إقليمية ودولية لا يدرك أحد بالضبط إلى أي اتجاه تقود: هل إلى الاستقرار على طريق التحول الديمقراطي الحقيقي، أم إلى الفوضى غير الخلاقة؟

سادساً: قضايا قطرية

يركز هذا الجزء من التقرير على بعض أهم القضايا العربية التي برزت على مدار الفترة موضع التحليل، وتلك هي **قضايا العراق ولبنان والسودان** على التوالي.

١ ـ التطورات السياسية والأمنية في العراق

مرّ العراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وهي عام ٢٠١١ والربع الأول من عام ٢٠١٢، بعدد من التطورات المهمة في تحديد مستقبله السياسي ومستقبل علاقاته الإقليمية والدولية، بعض هذه التطورات ارتقى إلى مستوى الأزمة التي استعصى حلها استناداً إلى نصوص الدستور العراقي الدائم، مثل أزمة شرعية حكومة المالكي، التي تفاقمت بعد مقاطعة ممثلي القائمة العراقية اجتماعاتها. كما ارتبط بعضها الآخر، بتعزيز السلطات الأمنية للحكومة العراقية بعد اكتمال انسحاب القوات القتالية الأمريكية من العراق في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. كذلك شهد العراق خلال هذه الفترة، بعض التطورات المتعلقة بمعاودة فتح ملف المصالحة الوطنية، خاصة مع تصاعد أزمة القائمة العراقية، وبداية تحسن في العلاقات العراقية ـ الخليجية خاصة بعد تغير موقف العراق الرسمي من الأزمة في سورية.

أ ـ الوضع السياسي

مرّ العراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بثلاث أزمات سياسية، هزت شرعية الحكومة العراقية، عززتها مظاهرات الربيع العراقي التي اندلعت تأثراً بالثورات العربية، كما تجددت في العراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير،

قضية تحول المحافظات إلى أقاليم، وهي من القضايا الشائكة التي ظل هناك توقع مستمر بتفجرها في أي لحظة. وفيما يلي استعراض العناصر السابقة.

(١) تفاقم «أزمة» شرعية الحكومة

بعد انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠، مرّ العراق بمرحلة طويلة من المفاوضات بين القوى السياسية، وطرح العديد من المبادرات الإقليمية لحل أزمة تشكيل الحكومة، حيث اقترحت دمشق استضافة مؤتمر يجمع كل القوى السياسية، كما اقترحت السعودية عقد مؤتمر مماثل في الرياض. وكان جوهر هذه الأزمة مرتبطاً بعدم اتفاق القوى الفائزة في الانتخابات، على من له حق تشكيل الحكومة العراقية، وهل هو من حصل على أكبر عدد من الأصوات أم من تحالف مع قوى أخرى بعد التصديق على نتائج الانتخابات مشكلاً الكتلة الأكبر داخل البرلمان؟ وهو جدل مرتبط بتفسير المادة (٧٦) من الدستور العراقي. فاستناداً إلى نتيجة الانتخابات، حصلت القائمة العراقية التي يرأسها إياد علاوي، التي ضمّت قوى شيعية وسنية، على ٩١ مقعداً من مقاعد البرلمان، وهو عدد يجعلها القائمة الفائزة، إذا ما فسرت المادة (٧٦) على أنها تعني أحقية القوى الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات في تشكيل الحكومة، حيث أتت قائمة دولة القانون التي يرأسها نوري المالكي، في مرتبة ثانية، وحصلت على ٨٩ مقعداً. لكن القضاء العراقي تبنّى تفسير هذه المادة على أنها تمنح الحق للكتلة الأكبر في داخل البرلمان، وحيث إن قائمة المالكي نجحت في تشكيل الكتلة النيابية الأكبر بعد تحالفها مع قوى أخرى، أبرزها المجلس الإسلامي والتيار الصدري، مكوّنة الائتلاف الوطني، أصبحت هي صاحبة الحق في تشكيل الحكومة، كما نجح المالكي في طرح نفسه مرشح الائتلاف لمنصب رئيس الوزراء. وبالتالي، أصبح حل هذه الأزمة مرتبطاً بمنح قائمة علاوي نصيباً من السلطة يجعلها تقبل بالتمديد للمالكي كرئيس للوزراء.

وقد انتهت أزمة تشكيل الحكومة بنجاح الأكراد في إقناع القوى العراقية بالمبادرة التي عرفت بـ«اتفاق أربيل»، الذي تم بموجبه التوصل إلى صيغة لتقاسم السلطة، تمّ بموجبها ترشيح نوري المالكي لمنصب رئيس الوزراء، وجلال طالباني لمنصب رئاسة الجمهورية، وترشيح القائمة العراقية مرشحاً لرئاسة البرلمان، وآخر لرئاسة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا، الذي تقرر أن يتم إنشاؤه وفقاً للاتفاق، إلى جانب حصولها على منصبي نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء و١٢ وزارة.

ورغم أهمية هذا الاتفاق، وما حققه من إنجاز من حيث إنهاؤه حالة الشلل السياسي التي استمرت في العراق طوال الفترة من آذار/ مارس ٢٠١٠ حتى ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ حين وقّع الاتفاق، إلا أنه أدخل العراق في **أزمات سياسية متتالية**، صحيح أنها أقل شدة من أزمة تشكيل الحكومة، لكنها أكثر أهمية من حيث استهدافها شرعية الحكومة الحالية، والشراكة التي استندت إليها.

كانت **الأزمة الأولى** خاصة بمرشحي القائمة العراقية للوزارات، خاصة الوزارات الأمنية، التي ظل نوري المالكي يدير شؤونها بالوكالة، وهي الداخلية والدفاع والأمني الوطني، وقد برر ذلك بمسألة عدم كفاءة الأسماء المرشحة لهذه الوزارات. وتزامنت بداية هذه الأزمة مع منح البرلمان العراقي الثقة لحكومة المالكي «غير المكتملة» في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، حيث عرض على البرلمان ٢٩ وزارة فقط من أصل ٤٢ وزارة، وقد برّر المالكي ذلك بسببين، يتعلق السبب الأول بحرصه على وجود تمثيل نسائي في حكومته، وهو ما لم يكن متحققاً حينها، ويتعلق السبب الثاني، بعدم وجود ذوي الكفاءة والخبرة بين الأسماء المطروحة. ويلاحظ أنه في الشهور التالية، تم تكليف شخصيات بتسع وزارات، ولكن لا تزال الوزارات الأمنية الثلاث يديرها المالكي بالوكالة.

وارتبطت **الأزمة الثانية** بالمجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية، حيث نصّ اتفاق ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر على أن تكون رئاسته من نصيب القائمة العراقية. ومتابعة كيفية تعامل المالكي مع هذه المسألة، تفيد بمحاولته إفراغ المجلس من مضمونه، إذا كان سيشكل، في حين كانت فكرة هذا المجلس هي الإنجاز الرئيسي لاتفاق أربيل، ولكنه كان إنجازاً ملغوماً، فالاتفاق على إنشاء سلطة جديدة في العراق غير منصوص عليها في الدستور، يعني عملياً ترك الباب مفتوحاً أمام القوة الرئيسية التي تشكل الحكومة للتنصل منه في أي لحظة، لكونه غير دستوري، وهو ما حدث فعلاً من خلال المماطلة في إقرار القانون المنظم لعمل المجلس.

وتعلقت **الأزمة الثالثة**، بالاستهداف المباشر لقيادات القائمة العراقية، من قبل حكومة نوري المالكي بعد اكتمال انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، حيث صدرت مذكرة توقيف في حق نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، بتهمة تورطه في عمليات إرهابية، وكانت هذه القضية عرضت من قبل على الرئيس العراقي جلال طالباني منذ

ثلاث سنوات، ولم يتم اتخاذ إجراء فيها، نظراً إلى إفادة عدد من المستشارين القانونيين الذين استعان بهم طالباني، بأن التهم لا تستند إلى دليل مادي. كما اتجه المالكي إلى التهديد بسحب الثقة من نائبه صالح المطلك، الذي ينتمي إلى القائمة العراقية أيضاً. ورداً على ذلك، عملت القائمة العراقية على مقاطعة جلسات مجلس النواب العراقي، ممّا أدى إلى توقف أعمال المجلس، كما قاطع وزراؤها اجتماعات الحكومة الأسبوعية.

وقد عنى هذا الوضع من الناحية العملية، انتهاء شرعية حكومة المالكي، وهو ما سعت القائمة العراقية إلى الترويج له من خلال طرحها فكرة الانتخابات المبكرة التي أيدها التيار الصدري، وفي المقابل، طرح المالكي فكرة حكومة الأغلبية، ممّا عنى عملياً إنهاء الشراكة مع القائمة العراقية.

وفي ظل هذا الوضع تحركت قيادات القائمة العراقية، من أجل الضغط على الولايات المتحدة للتدخل لإنهاء الأزمة، وتحدث كل من إياد علاوي وأسامة النجيفي ورافع العيساوي عن ثلاثة مطالب لإنهاء الأزمة، تتمثل في الالتزام باتفاق أربيل، لا سيما البند الخاص بالمجلس الوطني للسياسات، والإفراج عن كل المعتقلين الذين اعتقلوا مؤخراً، وتشكيل لجنة من كبار السياسيين للإشراف على الإجراءات القضائية بحق المتهمين، بما في ذلك طارق الهاشمي.

وقد كشفت هذه الأزمة عن أن القائمة العراقية، كانت مجرد شريك اسمي للمالكي في حكومته، حيث لم تشارك في اتخاذ أي قرارات «استراتيجية» للدولة العراقية، ومن ذلك القرارات الخاصة بتحقيق التوازن الوطني في المؤسسات العراقية، التي أفاد صالح المطلك بأنه تم الاتفاق عليها في أربيل، حيث كشف المطلك عن أن المالكي شكّل لجنة من نوابه الثلاثة، من أجل بيان وضع التوازن الوطني في المؤسسات، فاتضح أن هناك هيمنة واضحة لصالح حزب الدعوة الذي يرأسه المالكي، حيث يسيطر على ٨٠ بالمئة من وظائف الدرجات العليا، وينتمي كبار الضباط في الوزارات الأمنية إلى التحالف الوطني، خاصة حزب الدعوة، في حين إن ٢٠ بالمئة من وظائف الدرجات العليا من نصيب باقي القوى السياسية والجماعات الإثنية، بينما تستحق القائمة العراقية بالنظر إلى النسبة التي تمثلها من سكان العراق، استناداً إلى نتيجة انتخابات آذار/ مارس ٢٠١٠، ١٦٨ بدرجة مدير عام، و٢٠ موظفاً بدرجة وزير، و١٦ بدرجة وكيل وزير، و٢٠ بدرجة مستشار.

في ظل هذه الأزمات المتتالية، حاولت واشنطن أن تضغط على المالكي حتى يدخل في حوار وطني يجمع كل القوى السياسية، بما فيها القائمة العراقية، في محاولة للتوصل إلى قواعد جديدة، أو إلى تعديل القواعد القديمة التي نص عليها اتفاق أربيل، كما سعت إيران إلى الضغط بشكل ما أيضاً، ولكن اتضح أن هناك «**حدوداً» للعامل الخارجي، سواء الأمريكي أو الإيراني.** صحيح أن المالكي كان الرجل «القوي» الذي استطاع أن يحمي مصالح إيران والولايات المتحدة في العراق، إلا أنه من الواضح أنه «خارج» عن السيطرة، حتى من جانب إيران، حيث يبدو أنه من خلال ما كان يسعى إليه من إقصاء لممثلي القائمة العراقية من السنّة تحديداً، أدركت إيران عدم خدمته لمصالحها على المدى الطويل، ولذا تدخلت من أجل التوسط في قضية طارق الهاشمي، وهذا ما أكده قياديون في القائمة العراقية وقائمة دولة القانون.

ومن ناحية واشنطن، فإنها تجد نفسها اليوم أمام تحدٍّ قد يؤكد فشلها السياسي في العراق، فما نجحت في إنجازه في صورة تشكيل حكومة تمثل كل القوى العراقية بعد انتخابات ٢٠١٠، مستفيدة في ذلك من وجودها العسكري الذي منحها قدراً من السلطة، وقبلته إيران على مضض، لا يوجد ما يضمن استمراره.

إلى جانب ذلك، حاولت القوى الكردية لعب دور الوسيط مرة أخرى، بعد نجاح وساطتها بعد انتخابات آذار/ مارس ٢٠١٠، حيث تبنّت الدعوة الأمريكية، ودعت إلى عقد مؤتمر وطني يجمع كل القوى السياسية، وهو ما وافقت عليه القوى العراقية، ولكنه لم يعقد حتى وقت كتابة التقرير.

لكلّ هذه الأزمات دلالاتها المهمة، بالنسبة إلى مستقبل الوضع السياسي في العراق. فمن **ناحية** تترك الولايات المتحدة العراق بنظام سياسي لا تحكمه **قواعد مقبولة** من القوى السياسية، كما لا تتوافر لدى تلك القوى القدرة على بناء التوافق الذي يسمح بتوليد قواعد جديدة تعمل على تقدم العملية السياسية في العراق، وهذا من شأنه أن يسهل عملية الانقلاب على تلك القواعد، فضلاً عن استمرار وضع الأزمة بكل ما له من تداعيات أمنية.

ومن **ناحية ثانية،** أصبحت «مدنية» السلطة السياسية في العراق من القضايا الشائكة، خاصة مع احتمال وقوع «انقلاب» عسكري قد تدعمه القوى الإقليمية أو الدولية، وإن كان هذا السيناريو يواجه عقبات عدة في ضوء الانسحاب

الأمريكي، والنفوذ السياسي والمخابراتي للقوى الإقليمية، خاصة إيران، فنجاح الانقلاب يحتاج إلى دعم تلك القوى، ومع ذلك، يظل هذا السيناريو قائماً، حيث طرحت بعض دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة منذ نهاية عام ٢٠٠٦، فكرة دعم انقلاب عسكري للإطاحة بنظام نوري المالكي، بعد ما أظهره من فشل في خفض مستوى العنف في العراق، وفي الحفاظ على التحالف الذي أوصله إلى السلطة. وارتكزت في طرح هذا السيناريو على عاملين:

ينصرف العامل **الأول** إلى خبرة العراقيين في تنفيذ الانقلابات العسكرية، فعلى سبيل المثال، حين سئل أحد جنرالات الجيش العراقي البارزين عن احتمال وقوع انقلاب من قبل أحد القادة السياسيين، شرح خطة مفصلة لكيفية تنفيذ انقلاب، من خلال قلب عدد من الشاحنات لسد الطريق بين القاعدة الأمريكية الرئيسية والمنطقة الخضراء، والاستيلاء على محطة التليفزيون ومحاصرة البرلمان.

وينصرف العامل **الثاني** إلى محاولات الانقلاب على مستوى المحافظات التي حاولت أن تنفّذها الأجهزة الأمنية المحلية، ومن ذلك محاولة الإطاحة بمحافظ ديالى، رائد راشد، من قبل مناصري رئيس الشرطة في المحافظة، غانم القريشي، في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وقد جاءت هذه المحاولة بعد عدة أشهر ممّا يمكن تسميته بـ «الحرب الباردة» بين محافظ ديالى والقريشي حول الصلاحيات الأمنية للأخير.

وبالنظر إلى خبرة الانقلابات في العراق، وحداثة الممارسة الديمقراطية فيه، فإن انقلاب الشعب على الانقلابيين إذا نجحوا في السيطرة على السلطة، وفي ضوء هشاشة الوضع الأمني في المدن هو احتمال ضعيف، وهذا يعني أنه إذا اضطرت الإدارة الأمريكية إلى دعم انقلاب ما في العراق خلال الفترة المقبلة ظناً منها أن في ذلك حماية لمشروعها هناك، فإن ذلك سيكون في جوهره بداية انهيار المشروع الأمريكي في العراق القائم على فكرة مدنية السلطة السياسية والتداول السلمي لها من خلال الانتخابات.

(٢) مظاهرات «الربيع» العراقي

لم يكن العراق بعيداً عن التأثر بالثورات التي اندلعت في عدد من الدول العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠، التي نجحت في الإسقاط السلمي للنخب الحاكمة، كما هو في حالة تونس ومصر، أو من خلال حرب أهلية كما في

حالة ليبيا، أو عن طريق تدخل طرف ثالث كما هو في حالة اليمن؛ حيث شهدت ساحة التحرير في العراق، على سبيل المثال، عدداً من المظاهرات خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١١، اعتبرها البعض من أكبر المظاهرات منذ الاحتلال.

ويفيد تحليل القوى الرئيسية التي دعت إلى هذه المظاهرات، وتلك التي شاركت فيها، يفيد بتأثر العراق بما كان يجري في الثورتين المصرية والتونسية، حيث تمت الدعوة إلى هذه المظاهرات من خلال صفحة «الثورة العراقية الكبرى» على الفيسبوك، التي تبعها حينها ٣٥ ألف عراقي. كما استخدم المتظاهرون بعض الشعارات التي استخدمت في مصر وتونس، مثل «جمعة القرار» و«جمعة الرحيل». وشملت مطالبهم تحسين الأداء الحكومي، خاصة في المجالين الخدمي والأمني، والإصلاح السياسي وضمان حرية التعبير. ويفيد العديد من التقارير أن المشاركين في هذه الاحتجاجات من المواطنين العاديين، ومن الشباب، ولم يكن هناك حضور للأحزاب السياسية، باستثناء الحزب الشيوعي العراقي، وهو غير ممثل في حكومة المالكي. وقد اضطرت هذه المظاهرات ثلاثة محافظين ينتمون إلى ائتلاف دولة القانون إلى تقديم استقالاتهم، وهم محافظو البصرة وواسط وبابل.

وتكشف متابعة كيفية تعامل الحكومة العراقية مع هذه المظاهرات عن إدراكها خطورة عدم التحرك استجابة لهذه المظاهرات في ضوء ما يحدث في دول مجاورة، حيث دعا أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب إلى عقد انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والمجالس المحلية، حتى تعمل على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، كما تحدث المالكي عن مهلة ١٠٠ يوم من أجل تحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين، وعن تنفيذه إصلاحات خاصة بمكافحة الفساد، وعن توفير ٢٨٠ ألف وظيفة حكومية وخفض سن التقاعد.

ثم مع استمرار المظاهرات، اقترحت الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠١١ مشروعاً على البرلمان العراقي لاستثمار ٣٧ مليار دولار من أجل تحسين البنى التحتية، موزعة على المواصلات، والتعليم العالي، والمياه والصرف الصحي، والصحة والزراعة. لكن هذه الخطوات لم تكن كافية لامتصاص غضب الشارع العراقي، لأنه عملياً لم يتحسن شيء من حيث مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين، ولذا لا تزال فكرة التظاهر، رغم ما يصاحبها من اشتباكات مع قوات الأمن العراقية، قائمة.

ويعتبر تردي الوضع الأمني في العراق مسؤولاً بدرجة كبيرة عن تردّي

مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين، حيث يعتبر العامل الأمني العامل الرئيسي في وقف الاستثمارات الموجهة إلى البنى التحتية في المدن العراقية، فاحتمال وقوع أية عملية تفجير في أية لحظة، يجعل الاستثمار في البنى التحتية من المجالات الخطرة، وقد يكون مشروع الحكومة بداية لتحفيز المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع.

(٣) تحدي «الأقاليمية»

شهدت الفترة المصاحبة لاكتمال انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق مطالبة بعض المحافظات بالتحول إلى أقاليم إدارية واقتصادية، خاصة من قبل صلاح الدين والأنبار وديالى، ، وهذه المحافظات، خاصة في حالة الأنبار، كان قد سبق ورفضت فكرة التحول إلى إقليم، وقد فسر صالح المطلك، نائب رئيس الوزراء العراقي، هذا التحول بسياسات المالكي تجاه هذه المحافظات، وتوغل السلطة الأمنية لحكومة بغداد في داخلها.

كما يعتبر هذا التحرك من قبل المحافظات الثلاث رد فعل على سياسات المالكي التي استهدفت السنّة والقائمة العراقية التي تمثل قطاعاً مهماً من السنّة، حيث شنّت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات لأساتذة وأكاديميين في جامعة تكريت، ولضباط سابقين بتهمة انتمائهم إلى حزب البعث، وتدبيرهم انقلاباً عسكرياً، كما استهدف نوري المالكي نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، ولعب دوراً في استصدار مذكرة اعتقال في حقه، وسعى إلى سحب الثقة من نائبه صالح المطلك، وكلاهما من قيادات القائمة العراقية. كما تعتبر الأقاليمية رد فعل على فشل المالكي في تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي في البلاد، خلال المئة يوم التي تحدث عنها بعد تشكيل حكومته.

لقد ظلت فكرة فدرالية الدولة العراقية منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق، وتحول المحافظات إلى أقاليم استناداً إلى المادة (١١٥) من الدستور العراقي، من **القضايا الشائكة** التي توقع كثيرون أنها قد تفجر العراق، خاصة مع ارتباطها **بصراع كامن** حول النفط، فثروات العراق النفطية تتركز في المحافظات الشمالية بنسبة ٢٠ بالمئة وفي المحافظات الجنوبية بنسبة ٨٠ بالمئة ممّا يترك الوسط فقيراً نفطياً، كما أنها ترتبط **بصراع آخر متحول** في طبيعته، مرتبط بإقصاء السنّة عن المؤسسات السياسية والأمنية.

ويمكن القول إن **جوهر** مشكلة الأقاليمية مرتبط بالعلاقة بين الحكومة المركزية

في بغداد والحكومات المحلية في المحافظات من ناحية، وبينها وبين حكومة إقليم كردستان من ناحية أخرى؛ ففيما يتعلق بـ **الحكومات المحلية**، شهدت الفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١١) نزوع المالكي إلى تكريس سلطة الحكومة المركزية على حساب الحكومات المحلية، ممّا خلّف حكومات محلية ضعيفة، غير قادرة على الاستفادة من البنود المخصصة لها في ميزانية الدولة في تطوير الوضع الخدمي فيها، فضلاً عن عدم قدرتها على محاسبة الشرطة المحلية على التقصير في توفير الأمن فيها.

وترتبط بهذا البعد مشكلة خاصة بكيفية تشكيل الأجهزة المحلية، خاصة اختيار مديري هيئات الاستثمار في المحافظات، فمنذ الانتخابات المحلية الأخيرة، بدأت حركة تغيير في إدارات هيئات الاستثمار في ضوء نتائج الانتخابات، واتجهت قائمة المالكي في المحافظات الجنوبية باعتبارها الفائز الأكبر فيها، إلى السيطرة على اختيار رؤساء الإدارات من دون الاهتمام باعتبارات الكفاءة والمهنية، ومن دون الشراكة مع القوى الأخرى. وقد ردت كتلتا «شهيد المحراب» التابعة للحكيم، و«الأحرار» التابعة للصدر، على هذا السلوك في محافظة ذي قار على سبيل المثال، بتعليق عضويتهما في مجلس المحافظة.

وبالنظر إلى المطالب العشرين التي قدمتها محافظة الأنبار لحكومة المالكي، كشرط لتراجعها عن فكرة التحول إلى إقليم، يمكن القول، إن تطبيق مزيد من اللامركزية يمكن أن يجنّب العراق مشاكل الأقاليمية، حيث شملت مطالب الأنبار منحها صلاحيات في إدارة الملف الأمني في المحافظة، وإشراكها مع وزارة النفط العراقية في تخطيط المشاريع التي ستنفذ في المحافظة، وتظل الإشكالية مرتبطة بمرونة حكومة المالكي ومدى استجابتها لهذه المطالب، فحتى وقت كتابة التقرير، اتجه المالكي إلى التواصل مع العشائر العراقية في الأنبار التي لا تؤيد تحول المحافظة إلى إقليم، في محاولة للالتفاف على مطالب المحافظة.

وفي **حالة حكومة إقليم كردستان**، التي تعتبر الإقليم الوحيد الموجود حالياً في العراق، يدور الخلاف بينها وبين الحكومة المركزية حول صلاحيات كل منهما في مواجهة الأخرى، حيث تصاعدت الخلافات بين الجانبين حول عدد من القضايا، أبرزها حدود دور قوات البشمركة، فبينما يتعامل معها إقليم كردستان كقوة نظامية تابعة له يمتد نطاق عملياتها إلى المناطق المتنازع عليها في نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى التي تنظمها المادة (١٤٠) من الدستور، ترى حكومة المالكي أن الجيش العراقي هو المسؤول عن تأمين الأوضاع في المناطق

المتنازع عليها. وقد تطور هذا الخلاف حول حدود الصلاحيات إلى مواجهات وقعت بين فرق الجيش العراقي التي انتشرت في مدينة كركوك لحماية العرب والتركمان، وقوات البشمركة الموجودة هناك بعد انتخابات المجالس المحلية.

كما يختلف الجانبان حول كيفية إدارة حقول النفط والغاز الواقعة في إقليم كردستان، فبينما تنزع حكومة الإقليم إلى التفرد بإبرام عقود النفط مع الشركات الأجنبية، ترى الحكومة المركزية أنها صاحبة الحق في ذلك. بعبارة أخرى، تسعى حكومة كردستان إلى مزيد من الاستقلالية، بينما ترفض حكومة المالكي هذا المسعى، وتدفع نحو مزيد من المركزية في إدارة شؤون البلاد بما يضمن تبعية الإقليم للحكومة المركزية. مثل هذا التناقض من شأنه تأزيم الموقف، فالأكراد يرون في استمرار هذه السياسات خطراً يهدد ما حصلوا عليه من مكاسب، خاصة أن هناك حديثاً عن اتجاه إقليم كردستان إلى الإعلان عن حقه في تقرير المصير إذا ما تم الإخلال بمواد الدستور التي تعالج القضايا الشائكة بين كردستان والحكومة المركزية، خاصة تلك المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، كما كرر الرئيس العراقي جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني. وتظل مسألة حق الإقليم في تقرير المصير، من القضايا التي تصرّ القيادات الكردية على تأكيدها، فعلى سبيل المثال، خلال احتفال إقليم كردستان بالذكرى السنوية السادسة والستين لتأسيس جمهورية مهاباد الكردية، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، أكد مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان، حق الإقليم في تقرير مصيره، كما أكد رافع عبد الجبار النائب من التحالف الوطني، على هذا الحق، وأشار إلى أنه «لا يمكن لأي طرف أن يحرم طرفاً آخر من هذا الحق المعترف به دولياً».

هذا وتفيد متابعة قضية طارق الهاشمي، بحجم الاستقلال الذي أصبح يتمتع به إقليم كردستان من الناحية العملية، الذي أصبحت حكومة بغداد تقبل به كأمر واقع، فمن ناحية أشاد الهاشمي باستقلال القضاء في الإقليم مقارنة بقضاء بغداد، وفضّل محاكمته هناك، ومن ناحية ثانية، طلب نوري المالكي في مقابلة مع صحيفة **عكاظ** في ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ من حكومة إقليم كردستان تسليم الهاشمي للسلطات في بغداد، كما طالبت وزارة داخلية بغداد من وزارة الداخلية في كردستان رسمياً في ٤ آذار/مارس ٢٠١٢ تنفيذ أمر القبض على الهاشمي وتسليمه لها، بعد تردد عدة تقارير عن احتمال مغادرته كردستان، وهذا التعامل يفيد بقبول بغداد فكرة استقلال كردستان عن الحكومة المركزية.

ب ـ الوضع الأمني

يعاني العراق منذ الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي يعتبر الحدث الأهم خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إشكالية خاصة باستعادة الأمن (Security) والنظام (Order) في المدن العراقية، بالاعتماد على قواته فقط، وترتبط هذه الإشكالية في جوهرها بأن القوات العراقية ليست الطرف الوحيد الذي يحتكر امتلاك السلاح، أو استخدام العنف، فضلاً عن ضعف تلك القوات وتدني كفاءتها.

وينصرف مفهوم **النظام** إلى الحياة الطبيعية في المدن، ويعني عملياً غياب حظر التجول والحواجز الأسمنتية الفاصلة بين شوارع المدن، وعودة المدارس وحركة الأسواق وعدم الاعتداء على الملكيات الخاصة، وهو لا يرتبط بالضرورة بارتفاع معدل الأمن، فقد يكون هناك نظام على شاكلة النظام الذي فرضه التيار الصدري في مدينة الصدر قبل آذار/مارس ٢٠٠٨، في ظل انعدام الأمن. ولا تزال المدن العراقية تشهد حالات من غياب النظام، وهذا ما تفيد به الحوادث المتكررة لسرقة محلات الصاغة في بغداد ومحلات الصيرفة والبنوك.

وفيما يتعلق بـ **أمن** المدن الذي يقاس بحجم أعمال العنف أو الهجمات المسلحة، فما زال أمن المدن العراقية يعتمد على الوجود الفعلي المادي للقوات، خاصة في المناطق المتنازع عليها. كما لا تزال هناك مدن غير آمنة، ومناطق غير آمنة داخل بعض المدن.

وقد اتسم أمن العراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بل وخلال فترتي ولاية نوري المالكي، بالهشاشة، نتيجة استمرار **الأسباب الهيكلية** للعنف من دون أن تتم معالجتها بجدية، وتتمثل تلك الأسباب في انعدام الثقة، واستمرار الإقصاء السياسي، والولاءات الضيقة. كما اعتمد المالكي في تقييمه للوضع الأمني خاصة خلال فترة ولايته الأولى، على الوجود المادي للقوات الأمنية في المدن، سواء العراقية أو الأمريكية، فمثلاً اهتم في الغزالية بزيادة عدد القوات، من دون الاهتمام بإقناع من هجر بيته بسبب غياب الأمن بالعودة إليه، حيث يقدر عدد السكان في الغزالية ببغداد بحوالى ١٣ ألف مواطن، ويوجد بها ٥٠٠ جندي من الجيش و٧٠٠ عنصر من الشرطة الوطنية، و٤٠٠ عنصر من الصحوات، وعدد من قادة الشرطة العاديين والشرطة السرية وشرطة المرور، ورغم ذلك لا يزال بيت من كل ٥ بيوت مهجوراً حتى اليوم.

ويعتبر **ارتفاع منحنى العنف** خلال الفترات الانتقالية لنقل السلطات والمسؤوليات الأمنية، مؤشراً مهماً على هشاشة الوضع الأمني، فخلال الفترة من تموز/ يوليو ٢٠١١ وحتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، حين اكتمل انسحاب القوات القتالية الأمريكية، ارتفعت معدلات العنف مقارنة بنظيراتها في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٠ (انظر الشكل الرقم (١)).

الشكل الرقم (١)
أعمال العنف(*) في المدن العراقية في الفترة
من تموز/ يوليو ٢٠١١ ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١

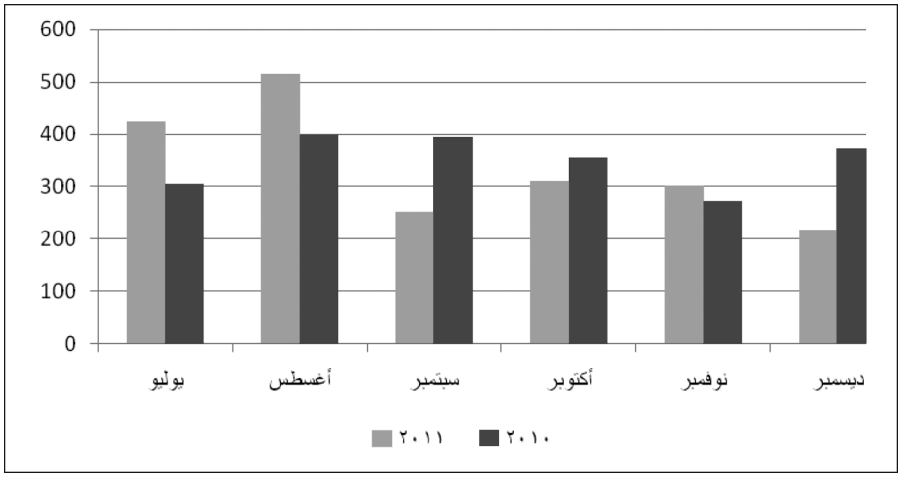

(*) يعبّر هذا الرسم عن عدد أعمال العنف، التي أدت إلى وقوع ضحايا من المدنيين ومن أجهزة الأمن العراقية وعناصر الصحوات.

المصـــدر: «Incidents for the Period July - December 2011», Iraq Body Count, <http://www.iraqbodycount.org/database/incidents/page1>.

كما يكشف الوضع في العراق عن أن المليشيات المسلحة قد تتمكن من فرض النظام في المدن العراقية، وذلك في الوقت الذي تمثل فيه مظهراً من مظاهر انعدام الأمن في العراق، وهنا تظل **إشكالية أولوية النظام على الأمن هي التحدي الذي يواجه الحكومة العراقية**، فهل تتجه الحكومة إلى التخلي عن النظام من أجل تحقيق الأمن؟ وهل ستنجح في تحقيق ذلك في الوقت الذي لم تنجح فيه في ضمان النظام اعتماداً على قواتها، أو في ضمان أمن حقيقي مستقر في المدن حيث لا تزال هناك أعمال عنف تستهدف المدنيين؟ ويرتبط بهذه الإشكالية عدد

من التحديات الأمنية، التي من المتوقع أن تصبح خلال الفترة المقبلة حاكمة للوضع في العراق ومصدر تهديد حقيقي له، ونتناول كلاًّ منها على حِدَة.

(١) «تحدي» رفع كفاءة القوات العراقية

ترجع هشاشة الوضع الأمني في المدن العراقية في جزء منها إلى اعتبارات فنية خاصة **بكفاءة** قوات الأمن العراقية، وقدرتها على منع أي تهديد أمني وعلاج تبعاته في حال وقوعه، وجاهزيتها لمنع وقوعه أو تكراره في المستقبل. فاستناداً إلى تقرير المحقق العام الخاص بإعادة البناء في العراق، الذي قدّمه إلى الكونغرس في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت القوات الأمريكية تقدم حتى فترة إعداد التقرير الدعم اللوجستي والجوي، المعلوماتي والاستطلاعي للقوات العراقية أثناء قيامها بأية عملية مداهمة أو في حال انخراطها في أية مواجهات مع الجماعات المسلحة، وحتى اكتمال الانسحاب في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لم يتم بناء هذه القدرات، وقد أكد التقرير أن تطوير هذه القدرات يحتاج عدة سنوات. كما أكد التقرير استمرار تواضع كفاءة القوات العراقية، سواء قوات الجيش، خاصة في مجالات الدفاع الجوي والبحري، أو قوات الشرطة، خاصة في مجال حماية البنى التحتية والحدود ومكافحة الإرهاب.

إلى جانب ذلك، لا تزال القوات المعنية بحماية قطاع النفط، التي يبلغ عددها ٤٠ ألف عنصر، تعاني تدني مستوى الكفاءة، فحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان هناك تشكك لدى المدير العام لشرطة النفط اللواء حامد إبراهيم، في قدرة هذه القوات على حماية المنشآت والمواقع النفطية في العراق ككل بالاعتماد على نفسها، خاصة أن الولايات المتحدة ظلت تقدم الدعم الجوي لهذه القوات حتى انسحابها، مع ملاحظة أن المسؤولية الأمنية عن هذا القطاع انتقلت بالكامل إلى الحكومة العراقية منذ ٢٠٠٥. وفي محاولة من الحكومة العراقية للتغلب على هذا النقص في القدرات، بعد اكتمال الانسحاب الأمريكي، سعت إلى الاتفاق مع شركة بي. بي. البريطانية لتدريب القوات العراقية ورفع قدرتها على حماية المنشآت النفطية.

ويفسّر هذا الوضع غياب الثقة لدى السياسيين العراقيين، ولدى القيادات الميدانية الأمريكية والعراقية في جاهزية القوات العراقية لتأمين نفسها بعد الانسحاب الأمريكي، خاصة مع استمرار أجهزة الأمن العراقية، وبالذات عناصر الشرطة، هدفاً رئيسياً للهجمات المسلحة، فاستناداً إلى قاعدة البيانات الخاصة

بعدد القتلى في العراق (Iraq Body Count)، كانت عناصر الشرطة الفئة الأكثر استهدافاً طوال الفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١، حيث بلغ عدد القتلى من الشرطة ٩٠١٩، كما ظلت الشرطة هدفاً للعمليات التي نفذت خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، فعلى سبيل المثال، استهدفت تفجيرات قضاء حديثة في ٥ آذار/ مارس ٢٠١٢، نقاط تفتيش، وذهب ضحيتها ٢٦ شرطياً، من بينهم عدد من كبار الضباط.

وفي هذا السياق، يمكن فهم حديث روبرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي عن احتمال حدوث «انهيار تام في القوات العراقية يستدعي تدخلاً من القوات الأمريكية»، وحديث مسؤولين في الجيش الأمريكي عن وجود «عمليات مشتركة» مع قوات الأمن العراقية في المواقف «الحرجة»، وإمكانية دعمهم للقوات العراقية في مجال التغطية الجوية باستخدام طائرات هليكوبتر عسكرية ومقاتلات وطائرات بدون طيار. ولعل هذا سبب حالة الانقسام في الحكومة العراقية حول التمديد لوجود القوات الأمريكية إلى ما بعد ٢٠١١، وحول إبرام اتفاق منفصل خاص بالمدربين الأمريكيين.

ويمكن تفسير استمرار ضعف أجهزة الأمن العراقية بثلاثة عوامل:

يتعلق **العامل الأول** باستمرار كونها مجالاً لإعمال منطق الإقصاء الطائفي في مواجهة السنّة من ناحية، والإقصاء العرقي في مواجهة العرب من ناحية أخرى، حيث يغلب على تشكيل الجيش الاتحادي المكوّنان الشيعي والكردي، ويغيب المكوّن العربي عن جيش إقليم كردستان. وقد يرجع ذلك إلى أن بناء تلك الأجهزة تم قبل أن يتم التوصل إلى صيغة مرضية لتسوية الصراع الدائر في العراق الذي تفجر مع الاحتلال، فقد كان من الممكن أن تكون هذه الأجهزة إحدى أدوات استقرار الوضع في العراق لو تأخر تشكيلها إلى حين التوصل إلى تلك الصيغة، ففي المجتمعات المنقسمة تزداد فاعلية هذه الأجهزة كلما غاب عن تشكيلها المنطق الحاكم للصراع بين الجماعات.

ويتعلق **العامل الثاني** بضعف الولاء لدى عناصر هذه الأجهزة، فقد انضم هؤلاء إلى تلك الأجهزة إما هروباً من البطالة، وإما لخدمة الإثنية التي ينتمون إليها. وهذا كان واضحاً بشدة في جهاز الشرطة. وتشير عدة تقارير إلى أن نسبة مهمة من هؤلاء هم أعضاء صوريون في الشرطة أو الجيش، وأنهم يقتسمون رواتبهم مع آمر الوحدة العسكرية الذي يتستر عليهم، وعادة ما يعمل بعضهم

في جهة حكومية أخرى مدنية، ورغم ما تحقق من تقدم نسبي في عهد ديفيد بترايوس في هذا المجال، إلا أن الفراغ الأمني الذي خلّفه انسحاب القوات القتالية، قد يتسبب في أن يستحوذ على هذه العناصر ولاؤها الإثني.

وينصرف **العامل الثالث** إلى اختراق هذه الأجهزة من قبل المليشيات المسلحة، التي منها ما هو تابع للأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في العراق، خاصة منظمة بدر، وجيش المهدي، والقاعدة، فعلى سبيل المثال، تخلّف العديد من عناصر الشرطة والجيش عن تأدية واجبهم في المواجهات المسلحة التي دارت بين جيش المهدي والقوات الحكومية بدعم جوي من القوات الأمريكية في مدينة البصرة في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٨، التي تلاها قرار وزير الداخلية العراقي بطرد ١٣٠٠ عسكري من الشرطة والجيش. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة العراقية سعت إلى سدّ النقص في القوات الأمنية بعد قرار الطرد عن طريق تجنيد ١٠ آلاف عنصر من المناطق الشيعية في الأجهزة الأمنية، متغافلة بذلك عن طلبات الدمج التي قدمتها عناصر الصحوات منذ عدة أشهر من دون أن يتم النظر فيها. كما كشفت السلطات العراقية عن أن عمليات الحديثة التي وقعت في ٥ آذار/ مارس ٢٠١٢، قد نفذتها عناصر من تنظيم القاعدة كانت ترتدي زي قوات الأمن الخاص، واستخدمت ١١ سيارة مصفحة سوداء كانت تستخدمها القوات الأمريكية في العراق، وكانت تحمل أوامر باعتقال مطلوبين للسلطات الأمنية في بغداد.

إن استمرار ضعف هذه الأجهزة، يجعلها غير قادرة على ضبط الأوضاع في المدن العراقية بعد إنهاء العمليات القتالية في العراق، وسيسمح هذا الوضع لتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة بالاحتفاظ بمعاقلها إذ ستكون مرحلة نقل السلطات الأمنية إلى القوات العراقية مرحلة ملائمة لها لمعاودة نشاطها في العراق.

إلى جانب ذلك، هناك تدنٍّ في ثقة المواطنين في عناصر الشرطة العراقية، فضلاً عن محدودية عددهم، فهناك حاجة إلى عنصر شرطة واحد لكل ٤ مواطنين حتى تتم استعادة الأمن، خاصة أن الأمن في العراق لا يزال يعتمد على إظهار القوة.

وبالتالي، يظل التحدي الذي يواجه الحكومة العراقية خلال الفترة المقبلة خاصاً برفع كفاءة الأجهزة الأمنية العراقية، ورفع مستوى ثقة المواطن العراقي بها، واختيار الجهات التي ستقوم بذلك، وهل ستكون من خلال الدول الإقليمية، أو من خلال قبول العروض الأمريكية. وإذا استمر الصراع بين القوى

السياسية محكوماً بالديناميكية ذاتها فإن تحقق رفع الكفاءة يكون أمراً مستبعداً، لكون هذه المهمة من أصعب المهام التي يمكن إتمامها في المجتمعات المتصارعة.

(٢) مشكلة «الجماعات» المسلحة

لم ينته وجود الجماعات المسلحة السنية أو الشيعية في العراق، وذلك رغم العديد من عمليات الاعتقال والمداهمة التي نفذتها القوات العراقية بالتعاون مع القوات الأمريكية قبل الانسحاب، ويمكن في هذا الخصوص التمييز بين ثلاث مجموعات مسلحة. تتمثل المجموعة الأولى في «**جيوب**» **تنظيم القاعدة**، حيث استعاد تنظيم «أنصار الإسلام»، الذي يسمّى بكتائب القاعدة في إقليم كردستان، نشاطه في شمال العراق، خاصة في الموصل، حيث لا تزال القاعدة تحظى بدعم هناك، وذلك بحسب الناطق باسم قائد القوات الأمريكية السابق في العراق ديفيد بيركيز. وقد تزامن ذلك مع ما تردد حول تحالف القاعدة مع بعض الجماعات البعثية، خاصة في مدينتي كركوك ونينوى. ويرى بيركيز أن وجود القاعدة في الموصل لا زال مهماً بالنسبة إليها حتى تتمكن من الاستمرار في العمل داخل العراق، ورأى حينها أن تمكّنها من السيطرة على بغداد يعني انتصارها على الحكومة العراقية والقوات الأمريكية.

وتتمثل المجموعة الثانية في **الجماعات المسلحة السنية**، وتحديداً جيش رجال الطريقة النقشبندية الذي ينشط في شمال العراق ووسطه، ويلاحظ تزايد استهدافه لقوات الأمن العراقية، وعناصر الصحوات، ومسؤولين حكوميين ونشطاء في المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال، خلال الفترة من تموز/يوليو وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تم اغتيال أو محاولة اغتيال أو الهجوم على ٦٦ مسؤولاً حكومياً.

وتتألف المجموعة الثالثة من **المليشيات الشيعية** التي تمثّل تحدياً كبيراً للحكومة العراقية. واستناداً إلى تقرير المفتش العام الخاص بإعادة بناء العراق تتألف هذه المليشيات من جيش المهدي، وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله في العراق، التي رغم انخفاض معدل نشاطها خلال هذه الفترة، إلا أن شبكات دعمها مادياً ولوجستياً لا تزال قائمة، خاصة في المحافظات الجنوبية.

ومن المتوقع أن يترتب على انسحاب القوات الأمريكية القتالية مزيد من تفكيك سلطة الدولة الأمنية وفقدانها عملياً لصالح نمو السلطة الأمنية لهذه الجماعات، خاصة وأنها عادة ما تستهدف قوات الأمن العراقية، وبالذات

الجماعات الموالية لتنظيم القاعدة، التي استناداً إلى تقرير أنتوني كوردسمان، باتت قادرة على التكيف مع البيئة الأمنية المتغيرة، ولا تزال قادرة على شن عمليات تسقط عدداً كبيراً من الضحايا.

وربما ترتبط خطورة هذه الجماعات المسلحة أكثر بعلاقتها بالقوى السياسية، واحتمال لجوء الأخيرة إلى هذه الجماعات لإدارة صراعها السياسي مع غيرها من القوى، خاصة في حالة المليشيات الموالية للتيار الصدري، ومنظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي(*).

وفي ختام هذه النقطة يمكن تحديد ثلاثة **سيناريوهات** أمام الحكومة العراقية للتعامل مع هذا التحدي:

ينصرف السيناريو **الأول** إلى التفاوض مع الجماعات المسلحة والوصول إلى صيغة مشابهة لوضع الصحوات، بحيث تكون هذه الجماعات جزءاً من القوات العراقية، على أن تمارس مهام محددة، وبالتالي تسهم في الحفاظ على النظام، ولكن نجاح هذه الصيغة يتطلب أولاً من الحكومة العراقية حل مشكلة الصحوات.

ويتمثل السيناريو **الثاني** في التفاوض مع هذه الجماعات والحوار معها على غرار عملية التفاوض مع طالبان في أفغانستان، بحيث يتم إعطاؤها مكاسب سياسية، وربما أمنية في مجال حفظ النظام.

وينصرف السيناريو **الثالث** إلى الدخول معها في مواجهة مسلحة، وهذه الحالة ستكون انتقائية، حيث ستكون حكومة المالكي أقل نزوعاً إلى الدخول في مواجهة مسلحة مع الجماعات المدعومة من إيران.

(٣) استعصاء «دمج» الصحوات

تختلف هذه المشكلة في طبيعتها عن مشكلة الجماعات المسلحة، من حيث شرعية وجودها التي ارتبطت بكيفية تشكلها، والإنجاز الأمني الذي حققته، ومن

(*) وقّع أعضاء المجلس السياسي في محافظة البصرة على وثيقة «محرم الحرام» التي تعهدوا بموجبها بحفظ الأمن في المحافظة بعد انسحاب القوات الأمريكية، وتجنب استخدام السلاح لأغراض سياسية، والسعي إلى ضمان نجاح الانتخابات المحلية بعد الانسحاب، وهي وثيقة شبيهة بوثيقة «الزهراء» التي تم توقيعها في ٢٠٠٦ التي لم تكن فاعلة.

حيث ضمانها تمثيل السنّة تحديداً في أجهزة الأمن العراقية، التي لا يزال تشكيلها مختلاً، على نحو يضرّ بكفاءتها. ومشكلة الصحوات مرتبطة بتحولها إلى قضية سياسية يتجاذبها المالكي مع القوى الأخرى، فضلاً عن وجود مقاومة من داخل الأجهزة الأمنية العراقية لدمجها، إلى جانب تحولها إلى هدف للعمليات المسلحة.

وقد أثار انسحاب القوات المقاتلة الأمريكية مخاوف الصحوات من إمكانية تفكيكها، خاصة مع تعثر عملية دمجها، ولذا كانت قيادات الصحوات قد فضلت عدم الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من العراق تجنّباً لأية فوضى أمنية، فعلى سبيل المثال فضّل مستشار الصحوات أبو عزام التميمي بقاء عدد محدود من القوات الأمريكية، واقترح بقاءها وتبعيتها للحكومة العراقية. ويمكن تفسير هذه المخاوف بارتباط وجود الصحوات بوجود القوات الأمريكية، فهي من قام بتشكيلها ابتداء. إلى جانب ذلك، تتخوف قيادات الصحوات من تحولها إلى هدف سهل للقاعدة بعد الانسحاب الأمريكي، خاصة وأنها قد استخدمت لمحاربة القاعدة، حيث اعتبر أحد قادة قوات الصحوة في سامراء أن انسحاب القوات الأمريكية يفتح أمام مقاتلي القاعدة «باب الانتقام» من الصحوات، حيث أكد أن «الإرهابيين يعتبروننا أبناء الأمريكيين، وأقسموا أن يقضوا علينا بعد رحيلهم».

ويُعَدُّ تسييس قضية الصحوات، سابقاً على الفترة التي يغطيها التقرير، وقد ارتبط بنقل مسؤولية الصحوات فعلياً من القوات الأمريكية إلى الحكومة العراقية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ورغم أهمية هذه الخطوة، إلا أنها لم تأت بما هو متوقع، سواء من قبل القوات الأمريكية أو من قبل عناصر الصحوة ورؤساء العشائر، فرغم انتقال مسؤولية ٨٢ ألفاً من عناصر الصحوة في ثماني محافظات إلى الحكومة العراقية خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وحتى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، لم يتم دمج عدد كاف منهم في الأجهزة الأمنية استناداً إلى القرار ١١٨، كما اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات التي تهدف بطبيعتها إلى تصفية عناصر الصحوة، ومنها التأخر في دفع رواتبهم، وملاحقة عدد من عناصر الصحوة على ما ارتكبوه من جرائم قبل الانضمام إلى مجالس الصحوة. وبحسب تصريح زهير الجلبي، مسؤول ملف الصحوات في الحكومة العراقية، «لم يبق سوى ٥٢ ألف عنصر من قوات الصحوة اليوم (آب/أغسطس ٢٠١٠) وهم يتوزعون على تسع محافظات من أصل ١٨». وقد أدى تأخر دمج الصحوات إلى انصرافهم عن العمل، فمثلاً في سامراء توجه ١٧٥٠ من أصل ٤٨٠٠ عنصر صحوة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى كسب العيش بعيداً عن الصحوات، وقتل منهم ١٦

عنصراً والتحق ٧٥٠ عنصراً بقوات الأمن، وبقي في سامراء ٢٣٠٠ عنصر.

وقد كان الاتفاق على استئناف دمج الصحوات منصوص عليه في اتفاق أربيل السابق الإشارة إليه، وكان من العوامل التي سهّلت تشكيل الحكومة الحالية، ولكن لم يتم اتخاذ خطوات فعلية لتنفيذه. وقد نجحت القاعدة في استقطاب عناصر منها إلى صفوفها، حيث نجحت في تجنيد ٤ من كل ألف عنصر بحسب إحصاءات الحكومة العراقية. كما أخذت القاعدة تستهدف نقاط التفتيش التي تديرها عناصر الصحوات، وتستهدف قادتها وعناصرها، فعلى سبيل المثال، تم استهداف قائد الصحوات في التاجي في شمال العراق، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ويمكن فهم هذه الهجمات كإشارة من القاعدة على قدرتها على هدم الأمن الذي ساهمت في تحقيقه الصحوات.

ومع انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق، من المتوقع أن تستغل التيارات السياسية المعارضة لتشكيل الصحوات سيطرتها على أجهزة الدولة لتقوم بتصفيتها، ومن المحتمل أن تتحول الصحوات إلى سبب في عودة العنف مرة أخرى إلى العراق، سواء كهدف للقاعدة أو كمجندين لها، خاصة مع استمرار تأخر دفع رواتبهم وعدم تسليحهم، وعدم منحهم تراخيص حمل السلاح واستخدامه وتواصل عمليات الاعتقال. وبالتالي، تظل عناصر الصحوة تشكل خطراً على أمن العراق إذا لم يتم التعامل معها بما يضمن لها تمثيلاً في أجهزة الأمن، وفي حال استمرار التعامل معها كـ «غطاء للمتمردين».

ج ـ أبعاد الوجود العربي في العراق

ظل الوجود العربي في العراق طوال الفترة التي يغطيها التقرير متواضعاً مقارنة بالوجود الأمريكي والإيراني. فعلى مستوى العلاقات الدبلوماسية، يبلغ عدد الدول العربية التي تتمتع بتمثيل دبلوماسي في العراق ١٢ دولة من أصل ٢٢ دولة عربية، هي الأردن والإمارات والبحرين وسورية والكويت ومصر ولبنان والسلطة الفلسطينية وتونس والمغرب والسودان والجزائر.

وقد شهدت **العلاقات بين العراق والدول الخليجية** توتراً على خلفية موقف العراق من الاحتجاجات في البحرين، حيث أيد العراق ممثلاً في رئيس وزرائه نوري المالكي والسيد السيستاني والتيار الصدري تحرك المعارضة البحرينية وأدان تعامل النظام البحريني معها. فلقد اعتبر نوري المالكي في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١

أن دخول قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين سيعقّد الأوضاع في المنطقة و«يؤجّج العنف الطائفي»، وبعد دخول تلك القوات فعلاً إلى البحرين، صرح في ٢٥ آذار/مارس بأن تدخل «أي دولة سنّية في المنامة يمكن أن يؤدي إلى حرب طائفية»، واعتبر في حديثه مع قناة الـ «بي. بي. سي.» البريطانية في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١١ أن القضية أصبحت قضية بين الشيعة والسنّة، وأن «دخول قوات من دول عربية مصنفة على أنها سنّية إلى جانب الحكومة السنّية في البحرين، وضع الشيعة أمام حالة وكأنها عملية حشد سنّي ضد الشيعة»، وأن هذه القضية ستكون «أشبه بكرة الثلج.. كلما أهملت كلما كبرت».

وعند مقارنة موقف العراق من الاحتجاجات في سورية، رغم قربها الجغرافي من العراق مقارنة بالبحرين على سبيل المثال، واحتمال تأثرها بأي تغيير قد يقع فيها، نجد أن رئيس الوزراء نوري المالكي اكتفى بإصدار بيان رسمي من مكتبه بعد لقائه وزير الخارجية السوري وليد المعلم في ١ حزيران/يونيو، أي بعد مرور حوالى شهرين على بدء الاحتجاجات في سورية، ورد فيه أن الإصلاحات في سورية ضرورية من أجل تحقيق الاستقرار فيها.

كما تعاون العراق مع إيران في تقديم الدعم لنظام الأسد، حيث وفّر العراق للأسد ١٤ جهازاً متطوراً حصل عليها من إيران، استخدمت في تتبع المعارضة إليكترونياً، كما يعتبر العراق السوق الرئيسية لتصريف المنتجات السورية بعد فرض تركيا والجامعة العربية عقوبات على سورية، فاستناداً إلى إحصاءات هيئة تنمية الصادرات السورية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حصل العراق على ٧٠ بالمئة من إجمالي الصادرات السورية إلى الدول العربية، كما يعتبر العراق وفق بيانات المفوضية الأوروبية الشريك التجاري الثاني لسورية بعد دول الاتحاد الأوروبي. كذلك أغلقت الحكومة العراقية مخيّماً أقامته الأمم المتحدة للاجئين السوريين في العراق غرب الموصل، تخوفاً من لجوء متشددين سنّة سوريين إليه، وبعد أن تردد عرض الأهالي السنّة تقديم الدعم للمتظاهرين السوريين. كما أن هناك تقارير تحدثت عن إرسال السيد مقتدى الصدر عدداً من الجماعات المسلحة لمساندة النظام السوري.

وقد كان لموقف العراق من البحرين تحديداً، أثره السلبي في العلاقات العراقية ـ الخليجية عامة، والعلاقات العراقية ـ البحرينية خاصة، فمن **ناحية** أعلنت البحرين استنكارها للتصريحات الصادرة عن القيادات العراقية، واعتبرتها من قبيل التدخل في شؤونها الداخلية. وإثر تنظيم أحمد الجلبي رئيس المؤتمر

الوطني العراقي قافلة مساعدات للتوجه إلى البحرين لنصرة المعارضة هناك، أصدرت وزارة الخارجية البحرينية بياناً شديد اللهجة يندد بسلوك الجلبي ويعتبره تدخلاً جديداً في شؤون البحرين، وفي اليوم التالي استدعت الخارجية البحرينية القائم بالأعمال العراقي في البحرين. كان نوري المالكي قد رفض انطلاق السفينة من دون الحصول على موافقة من البحرين.

ومن **ناحية ثانية**، كان هذا الموقف مبرراً لتأجيل عقد القمة العربية في بغداد التي كان مقرراً عقدها في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، حيث أعلن وزير خارجية البحرين الشيخ خالد حمد آل خليفة في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١١ أن دول مجلس التعاون الخليجي طلبت إلغاء القمة العربية إثر تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي ومسؤولين آخرين نددوا فيها بالتدخل السعودي في البحرين، وكان لهذا الموقف تأثيره في تأجيل انعقاد القمة بداية إلى آذار/مارس ٢٠١٢، وقد أرجع ممثل العراق في جامعة الدول العربية قيس العزاوي التأجيل إلى ما نشأ من توتر بين الحكومة العراقية ودول خليجية بعد دخول قوات هذه الأخيرة البحرين، وهذا ما أكده أحمد بن حلي نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، في تصريح لجريدة **الشرق الأوسط**.

إلى جانب ذلك، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير تطوراً على صعيد **موقف السعودية من إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق**، حيث تم تعيين سفير غير مقيم لدى العراق، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ حرب تحرير الكويت. وكان موقف السعودية من مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بغداد يتسم بالتردد، وذلك رغم مطالبة قرارات مجلس الجامعة العربية الدول العربية بإعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية في العراق، ومن ذلك قرار مجلس الجامعة في دورته العادية ١٣٣ التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٠. وقد بررت السعودية في أكثر من مرة موقفها باعتبارات خاصة بالوضع الأمني في العراق وبطبيعة النخبة السياسية الحاكمة، خاصة مع تحول الدبلوماسيين العرب المعتمدين لدى بغداد إلى أهداف للجماعات المسلحة، فعلى سبيل المثال، تم استهداف القنصلية المصرية في بغداد في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ونتج من ذلك جرح أربعة من القناصل العاملين فيها، وذلك رغم وجود القنصلية داخل المنطقة الخضراء التي تعتبر من أكثر المناطق أمناً في العراق، كما شهدت الأعوام الماضية أعمال عنف متفرقة استهدفت رؤساء بعثات البحرين وباكستان.

وتجدر الإشارة إلى أن السياق الذي تمّت فيه استعادة العلاقات السعودية مع العراق، يفيد بأن المبرر الأمني لم يكن السبب الوحيد لعدم إقامة علاقات دبلوماسية مع العراق، حيث تم الإعلان عن تعيين سفير في العراق بعد أن بدأ الموقف العراقي من الأزمة في سورية يتغير منذ شباط/فبراير ٢٠١٢ باتجاه إدانة قمع الأسد للمتظاهرين، وفتح الحدود الشرقية للعراق أمام النازحين السوريين وأمام تدفق الأسلحة إلى داخل سورية، في حين كان العراق قبل ذلك متمسكاً بفكرة أن ما يحدث في سورية هو مؤامرة على النظام السوري.

في المحصلة الأخيرة، وفي ضوء معطيات هذا الجزء من التقرير يمكن القول إن قضايا الأمن والسياسة تعدّ من القضايا الحاكمة لمستقبل الدولة العراقية بعد اكتمال انسحاب القوات الأمريكية، وهي مرتبطة بعاملين، يتعلق العامل **الأول** بكيفية إدارة القوى السياسية خلافاتها ومدى قدرتها على الاحتفاظ بالطابع السياسي لتلك العملية وبناء توافق فيما بينها؛ ويتعلق العامل **الثاني** بموقف قوات الأمن العراقية، حيث تفيد متابعة التقييمات الأمريكية للوضع في العراق بوجود قناعة ما بمحورية دور تلك القوات، حيث تحدث نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن عن احتمال تدخل الجيش العراقي في عملية تشكيل الحكومة بعد تعثر تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠.

وإذا كانت الإشكاليات الأمنية والسياسية التي تمت مناقشتها، مرتبطة بالوضع داخل العراق، من حيث نطاق معالجتها، فإن كيفية معالجتها تترتب عليها تداعيات تتخطى حدود الدولة العراقية، فمن **ناحية** ستحدد كيفية علاج الإشكاليات السياسية السابق مناقشتها، وإشكالية دمج الصحوات إلى مدى بعيد مستوى الثقة بين العراق والدول العربية، خاصة دول الخليج العربي الست، لا سيما أنها قد عبرت في أكثر من مرة منذ عام ٢٠٠٣ في إطار اجتماعات ٥+٢ التي اشتركت فيها مع الولايات المتحدة، ومنتديات حوار المنامة الذي يعقد سنوياً، عن حساسية مسألة إقصاء السنّة من العمليتين السياسية والأمنية، واعتبرت ذلك مبرراً لانخفاض تمثيلها الدبلوماسي في العراق.

ومن **ناحية ثانية**، ستحدد مسألة التداول السلمي للسلطة وكفاءة القوات العراقية طبيعة علاقة العراق مع إيران، وستلعب دوراً مهماً في تحديد مسار هذه العلاقات، وهل ستتجه نحو الصراع، أم سيظل العراق تابعاً سياسياً لإيران. كما ستحدد من **ناحية ثالثة** نمط العلاقات مع الولايات المتحدة، وهل سيتحول العراق

إلى «محمية» أمريكية، أم إلى «حليف» استراتيجي «جديد» في المنطقة. وبالتالي، تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية خاصة في تحديد مستقبل الصراع والاستقرار في العراق، فضلاً عن وضع الأسس المحددة لعلاقاته الإقليمية والدولية في المستقبل.

٢ ـ لبنان بين إشكاليات المحكمة الدولية والموقف من الثورات العربية

تمحورت الأوضاع السياسية في لبنان في عام ٢٠١١ حول قضيّتين، المحكمة الدولية وهي قضية مستمرّة منذ إنشائها موضوع خلاف بين اللبنانيين ومؤثّر في حياتهم العامة، والثورات العربية من حيث هي قضية طارئة ومؤثرة في ازدياد حدّة توتّرهم وانقساماتهم السياسية.

أ ـ لبنان ٢٠١١ والمحكمة الدولية

(١) الموقف الرسمي

شدّد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في غير مناسبة وتصريح على ضرورة أن تحتفظ المحكمة بنزاهتها وعدالتها بعد أن كثر الكلام حول عدم حياديتها بدليل ما تسرّب إلى وسائل الإعلام من أخبار أثبت لاحقاً القرار الاتهامي صحّتها. وفي هذا السياق ذكر سليمان أن المطلوب من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أن تستعيد صدقيتها لدى الرأي العام، بابتعادها عن التسييس. ورأى أن المحكمة موجودة بقرار دولي، واعترف بها جميع الفرقاء السياسيين في مؤتمر الحوار الوطني وفي البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة، وأنّ لبنان يلتزم القرارات الدولية. هنا يلاحظ أن الرئيس يتحدث عن المحكمة بحذر بالغ، يعلن تأييده لها، لكنه في الوقت نفسه يتوجس من نتائج قرارها الاتهامي، ذلك أنّ الأولوية بالنسبة إليه هي الحفاظ على الاستقرار الداخلي. كما أعلن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بدوره غير مرّة التزامه رسمياً القرار ١٧٥٧، وأكّد احترام لبنان للقرارات الدولية وتمنّى أن يبقى عمل المحكمة في إطاره القانوني بعيداً عن الاستنساب أو الاستخدام السياسي.

(٢) وجهة نظر مؤيّدي المحكمة

إن المحكمة حقيقة قائمة، وهي تعمل بعيداً عن أيّ تأثير سياسي، فهدفها الوحيد هو تطبيق القانون وتحقيق العدالة، وذلك من خلال إجراء محاكمات عادلة، وضمان التكافؤ بين الادعاء والدفاع ومراعاة أسمى لمعايير العدالة الدولية. «العدالة آتية» وبروتوكول المحكمة سيمدّد مهما كان رأي الحكومة

اللبنانية، فرأيها ليس ملزماً للأمم المتحدة كي تسير في التمديد. إن الاتفاق الموقّع بين لبنان والأمم المتحدة بشأن المحكمة الدولية هو بمثابة معاهدة، والدستور اللبناني ينص على أن الاتفاقات والمعاهدات الدولية تسمو على ما سواها.

إن عمل المحكمة قضائي لا يتأثر بالضوطات السياسية لأن العدالة الدولية التي تتحكم فيها ضوابط عدة لا يمكن مقارنتها بأي قضاء محلي قد يخضع لوصايات معيّنة أو تدخلات تؤثر في نزاهته، والمحكمة الدولية التي أنشئت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أصبحت كياناً قائماً بذاته لا يمكن نقض شرعيته المنبثقة من المجتمع الدولي.

في هذا الإطار فإنه ليس من مصلحة «حزب الله» إطلاقاً أن تعتمد المحكمة المحاكمات الغيابية، لأنه إذا كان هذا الحزب يرى أنه غير مدان فعليه أن يذهب إلى المحكمة، ويقدم لها الأدلة، ليس فقط لتبرئة أفراده، وإنما لتجريم الأطراف الأخرى مثل إسرائيل.

وجهة النظر هذه عزّزتها ورشة عمل قانونية حول المحكمة الدولية، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ عقدت الهيئة العلمية لنشر الثقافة القانونية في العالم العربي ورشة عمل قانونية حول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في فندق البستان ـ بيت مري، حيث جمعت عدداً من القضاة والمحامين وأساتذة القانون، وممثلين عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. وكان من أبرز نتائج الورشة ما يلي:

ـ قرار إنشاء المحكمة الدولية ملزم للدولة اللبنانية.

ـ قرارات مجلس الأمن تعتبر بمثابة تشريع دولي له حرمته التامة، لا سيما من حيث وجوب تنفيذها انصياعاً، وتحديداً حين يتخذ المجلس مثل هذه القرارات بموجب الفصل السابع.

ـ منظمة الأمم المتّحدة تتشكل من دول ذات سيادة، ومع ذلك تبقى المنظمة متميزة وأسمى من هذه الدول ذات السيادة.

ـ الاتفاقية التي انعقدت بين المحكمة الدولية اللبنانية والأمم المتحدة ليست اتفاقية تجارية أو سياسية أو ثقافية أو جمركية، بل اتفاقية دولية لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ـ يتوجب على الدولة اللبنانية تمويل المحكمة طوال وجودها وحتى نهاية

أعمالها بما في ذلك تنفيذ أحكامها وتصفية موجوداتها، ولاً يمكنها التنصل من الموجبات المالية التي تلتزم بها قانوناً.

ـ المحكمة الدولية مستمرة وستستمر ما دام المجتمع الدولي راغباً في استمرارها.

(٣) وجهة نظر رافضي المحكمة

إن الاتفاق بين الدولة اللبنانية ومنظمة الأمم المتحدة بشأن إنشاء محكمة خاصة بلبنان لم يقترن بالإبرام النهائي من قبل السلطات المختصة في لبنان وفقاً للمادة (٥٢) من الدستور، وذلك لأسباب سياسية وقانونية، ومبعث ذلك هو انتفاء تلاقي الإرادتين لإنشاء الاتفاق نتيجة غياب إلإرادة اللبنانية. وحول هذا المعنى صرّح أحد كبار مسؤولي حزب الله بالقول «لا مانع لدى الحزب من أن يتعاطى رئيس الحكومة بكل إيجابية مع المحكمة، لكن هذا لا يمنع من أن يكون موقف الحزب رافضاً كلّياً وغير مبالٍ بالمحكمة، ويعتبر أنّها غير موجودة. إنّه موقف مختلف عن موقف الحكومة، لكنهما يصبّان في مصبّ واحد هو أنّ لا إمكانيّة لتنفيذ أيّ أمر تتّخذه المحكمة».

● **محاور الخلاف بين وجهتي نظر مؤيّدي المحكمة ورافضيها**

(أ) ملفّ شهود الزور

إن ملفّ شهود الزور ملفّ خلافي آخر بين الأطراف اللبنانيين داخل السلطة وخارجها. بالنسبة إلى قوى الرابع عشر من آذار/ مارس لا ملف اسمه «شهود الزور» لأنَّ هؤلاء لم يدلوا بشهاداتهم داخل قاعة المحكمة، والمحكمة بذاتها غير معنية بأنّهم شهدوا زوراً أمام لجنة التحقيق الدولية، ويعود أمر هؤلاء إلى القضاء اللبناني العادي، فالذين يُعتبرون شهود زور هم الأشخاص الذين يمثلون أمام المحكمة ويدلون بشهادة كاذبة أمام القاضي بعد حلف اليمين بأنهم سيقولون الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة، وما في الملفّ حتى الآن هو ما لدى المدعي العام الذي تحدث مع عشرات الأشخاص داخل لبنان وخارجه.

أما قوى الثامن من آذار/ مارس التي أسقطت حكومة الرئيس الحريري على خلفية هذا الملفّ الذي رفضت الحكومة إحالته إلى المجلس العدلي، فإنها لم تعمد هي نفسها بعد تسلّمها السلطة إلى الإقدام على الخطوة التي كانت تطالب الحريري بالإقدام عليها!

من هنا نستنتج أن ملف شهود الزور سياسي أكثر منه قانوني.

(ب) تمويل المحكمة وتسديد حصّة لبنان

لم تكن الأجواء السياسية تسمح بطرح تمويل المحكمة على مجلس الوزراء فموقف «حزب الله» الرافض لتمويل المحكمة الدولية لا اجتهاد فيه، وفي هذا السياق نقل عن مصادر قيادية في قوى «٨ آذار» أن «وعود ميقاتي بشأن تمويل المحكمة لا تعبّر إلا عن موقفه الشخصي، أما الأكثرية في مجلس الوزراء فهي غير معنية بهذه الوعود، بل هي تقف خلف الأمين العام لـ «حزب الله» حسن نصر الله الذي جزم أمام كل من التقاهم برفضه تمويل المحكمة، وأن هذه المسألة خط أحمر غير مسموح تجاوزه، لا في مجلس الوزراء ولا في مجلس النواب». من هنا بدا أن طرح الموضوع على طاولة مجلس الوزراء قد لا ينال الموافقة ممّا ينعكس سلباً على التفاهم بالحدود الدنيا داخل الحكومة نفسها وعلى الاستقرار السياسي النسبي في البلد، ما استدعى تفاهماً أسهم في إيجاده نبيه برّي رئيس مجلس النواب، فتمّ تأمين المبلغ المطلوب لتمويل المحكمة من جمعية مصارف لبنان عبر صندوق الهيئة العليا للإغاثة. هذه الصيغة أبعدت عن الحكومة تجرّع الكأس المرّة، وأكّدت التزام رئيسها نجيب ميقاتي المعنوي والأدبي والقانوني القرار (١٧٥٧) وسائر القرارات الدولية من دون انتقائية انطلاقاً ممّا يصبّ في مصلحة لبنان.

ما سبق أسهم في إيجاد صيغة المعادلة الآتية: «الرئيس نجيب ميقاتي وحزب الله يعلمان تماماً ما سينتظر الحكومة إذا لم تتخذ القرار بتمويل المحكمة الدولية، والفرق في أداء كل منهما أن ميقاتي لا يريد أن يدفع شخصياً ثمن مخالفات قرارات الشرعية الدولية، فيما لا يريد حزب الله أن يدفع ثمن إسقاط الحكومة».

لم تحرج صيغة التمويل حزب الله، وأراحت سياسياً الرئيس ميقاتي الذي يشكّل استمراره على رأس الحكومة مصلحة كبرى للحزب، بغضّ النظر عن التباين المستمر بخصوص المحكمة الدولية.

(ج) التجديد للمحكمة

توجّهت الأنظار إلى استحقاق بارز آخر يتصل بالمحكمة تمثّل في انقضاء الأعوام الثلاثة الأولى من الاتفاق على إنشائها بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٢، حيث تدافعت الأسئلة عن مصير الاتفاق ومدى القدرة على تجديده أو عدمه،

لكن هذا البروتوكول قد أُرفق بالقرار (١٧٥٧) الصادر عن مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من ميثاق هذا المجلس، الذي ينصّ بدوره على تدابير زجرية في حق الدول غير المتعاونة مع مجلس الأمن، وبالتالي فلبنان ملزم بتطبيق القرار الدولي وفقاً للفصل السابع، تحسباً ممّا يمكن أن يتّخذه مجلس الأمن من عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية، ممّا سمح بتجديد البروتوكول بصيغة تحرّر الحكومة اللبنانية من «عبء التعاون مع المحكمة»، تماماً كما حصل في ملف التمويل بإيجاد مخرج لا يحرج الحكومة ولا يضعها في مواجهة المجتمع الدولي، ذلك أنّ القرار النهائي يبقى لأمين عام الأمم المتّحدة وحده. وهذا ما أقدم عليه فعلاً الأمين العام، إذ اتّخذ قراره بتجديد البروتوكول في منتصف شهر شباط/فبراير مكتفياً باعطاء العلم للحكومة اللبنانية.

(د) إمكانية ضلوع إسرائيل في جريمة الاغتيال

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ذكرت صحيفة **الأخبار** اللبنانية أنه جرى التداول بوثيقة يدلّ مضمونها على أنها مذكرة مرسلة إلى قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان دانيال فرنسين، تضمّنت معلومات يمكن أن ترقى إلى مستوى الأدلة الظرفية، تتحدث عن ضلوع جهاز «الموساد» الإسرائيلي ورئيسه السابق مئير داغان في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وقد عرض الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله مجموعة قرائن تشير إلى مراقبة جوية للطرقات التي كان يسلكها موكب الحريري تقوم بها طائرة تجسس إسرائيلية في سماء بيروت لحظة وقوع الجريمة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، لكن المحقّق السابق في المحكمة نيك كالداس رفض اتهامات السيد حسن نصر الله له، ووصفه له بأنه «دمية بيد إسرائيل وجهاز الاستخبارات الأمريكية سي. آي. إيه.»، وقال كالداس: «إن هذه الاتهامات ادعاءات مؤذية، لم يقدم (نصر الله) أي دليل عليها». كذلك فإنه رفض ما أسماه «ادّعاءات حزب الله» بأنّ دليل الاتصالات الذي استندت إليه تحقيقات المحكمة في جريمة الاغتيال يدحضه الخرق الإسرائيلي لقطاع الاتصالات في لبنان.

- **القسم الأوّل من القرار الاتهامي**

في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١، سلّمت المحكمة القرار الاتهامي إلى النائب العام سعيد ميرزا، وتضمّن القرار أربع مذكرات توقيف بحق أربعة متهمين، هم

التالية أسماؤهم: مصطفى بدر الدين وسليم العياش وحسن عيسى وأسد صبرا، وطلبت نشر اللوائح مع صور هؤلاء الأشخاص والاتهامات المسندة إليهم في الصحف اللبنانية التي تصدر باللغات العربية والأجنبية. جاء "مضمون القرار ليثبت أن الاتهامات محصورة بالأفراد وليس بجماعات، وإن يكن لا يبرّئ ولا يجرّم أو يتهم أي طرف في سياق سرده للوقائع، وخصوصاً مع لحظة وجود متهمين مجهولين آخرين، وهذا يعني أن الباب لا يزال مفتوحاً على صدور موجة أخرى من الاتهامات، ويعني تالياً أنّ الاتّهام لا يربط هؤلاء المتّهمين بـ «حزب الله».

- **القسم الثاني من القرار الاتّهامي**

أبلغ المدّعي العام بلمار المسؤولين اللبنانيين في أثناء زيارته لبنان أنّه يعمل على تحديث قراره الاتهامي الأوّل بمزيد من الأدلّة والأسماء، ومن المرجّح أن يكون «مكتب الادعاء» العام للمحكمة قد سلّم قيادة «الأنتربول» أسماء متّهمين إضافيين ستصدر في القسم الثاني من القرار الاتهامي، وذلك قبل أن تعلن السلطات اللبنانية عجزها عن العثور عليهم لأسباب سياسية معروفة. هذا الإجراء الاستباقي جاء على خلفية أن حزب الله قد يكون قد أخفى جميع العناصر الذين تم استجوابهم من قضاة لجنة التحقيق الدولية التي كان يرأسها بلمار، على اعتبار أن المتّهمين الأربعة في القسم الأول من القرار الاتهامي هم أيضاً ممن تم استجوابهم، وأنّ ما سرى عليهم قد يسري على الآخرين.

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ أكد الناطق باسم المحكمة الدولية الخاصة بلبنان مارتن يوسف أنّ «هناك ملحقاً للقرار الاتهامي لم يُكشف عنه للحفاظ على الشهود ومجريات التحقيق»، موضحاً أنّ «لدى القاضي دانيال بلمار أدلة إضافية غير قرينة الاتصالات». هذا الملحق للقرار الاتّهامي طرح غير تساؤل حول ما ستقدم عليه الحكومة، خصوصاً إذا ما طلبت المحكمة توقيف متّهمين جدد ينتمون إلى «حزب الله»، ومن درجات عالية في المسؤوليات الحزبية. عندئذ من المرجّح استقالة حكومة الرئيس ميقاتي وتحويلها إلى حكومة تصريف أعمال تفادياً لأيّ إحراج أو انزلاق إلى فراغ دستوري يعيد لبنان إلى مربّعات الفوضى وشلل المؤسسات، وإذا صح هذا الاحتمال فإنّ الشلل الحكومي سيحصل بعناوين لا تتعلق مباشرة بالمحكمة بل بأزمات سياسية وإدارية ومعيشية داخلية.

- **موقف حزب الله من القرار الاتهامي**

أكّد «حزب الله» أنه غير معني بالقرار الاتهامي، ويعتبره «قراراً أمريكياً

وإسرائيلياً»، وأنّ المحكمة قد أنشئت لغرض سياسي، كما اعترف الحزب بأنّ المتّهمين ينتمون إلى صفوفه، لكنه نفى وجود أية صلة لهم باغتيال الحريري.

وإجمالاً رفض السيّد حسن نصر الله كل ما يصدر عن المحكمة الدولية من اتهامات وأحكام، مؤكداً أنه لن يكون في الإمكان توقيف عناصر حزبه الواردة أسماؤهم في القرار الاتهامي. وقال في خطاب مباشر عبر تلفزيون «المنار» التابع لحزبه تعليقاً على القرار الاتهامي، إن «هذه المحكمة وقراراتها وما ينتج عنها بالنسبة إلينا أمريكية إسرائيلية بوضوح. بناء عليه نرفضها ونرفض كل ما يصدر عنها من اتهامات باطلة أو أحكام باطلة ونعتبرها عدواناً علينا وعلى مقاومينا وظلماً لشرفاء هذه الأمة». وأضاف «لن يكون في الإمكان توقيف المتهمين لا في ثلاثين يوماً أو ستين يوماً أو ثلاثين سنة أو ثلاثمئة سنة»، كما وصف المتهمين الأربعة الصادرة في حقهم مذكرات توقيف دولية بأنهم «مجاهدون» و«مقاومون، بعضهم له تاريخ طويل وعريق في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي». وفي المقابل فإن «كل الضباط والمحققين والمستشارين (في المحكمة) معادون للمقاومة»، لأن «الذين أوكل إليهم أمر اكتشاف الحقيقة (. . .) بعضهم قاتل ومتآمر وجاسوس، وأغلبهم مرتبطون بأجهزة الاستخبارات الأمريكية».

وقد أرفق نصر الله بخطابه «وثائق وأفلاماً» قال إنها دليل على فساد المحققين والقيمين على المحكمة، وعلى ارتباطهم بأجهزة استخبارات غربية وبإسرائيل.

ومن جانبه، شبّه النائب نوّاف الموسوي بدوره هؤلاء المتّهمين بـ «القدّيسين» الذين يستحقّون أن يكونوا «أيقونات» على الصدور.

كان هذا ما انطوى عليه الموقف السياسي، أما الموقف القانوني فقد عبّر عنه عضو المجلس الدستوري السابق القاضي سليم جريصاتي، في المؤتمر الصحافي الذي عقده مع النائب محمد رعد إذ قدّم دراسة قانونية عن القرار الاتهامي، من أبرز ما جاء فيها ما يلي:

ـ القانون الجنائي الدولي يشهد راهناً، في معرض إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان وعملها، انحرافاً عن مساره.

ـ أدلّة الاتهام لا تتوافر فيها شروط الحد الأدنى من الكفاية والدقة والتعليل، ومن هنا جاء الاتهام استنسابياً.

ـ استعان بلمار بالأدلة الظرفية حصراً، من دون الاستعانة بالأدلة القطعية، وارتكز بصورة شبه حصرية على تحليل بيانات اتصالات هاتفية نقالة.

ـ لا إفادات في قرار الاتهام المنشور بل هو تضمّن إيحاء بوجود شهود.

ـ إذا كانت أي قرينة غير ثابتة يقيناً بل مجرد فرضية فإنها لا تصلح مصدراً للاستنباط.

- **ردّ الفعل الشعبي على القرار الاتهامي**

أجرى «مركز بيروت للأبحاث والمعلومات» استطلاعاً للرأي عن توقيت إصدار القرار الاتهامي ومدى ثقة اللبنانيين باستقلالية المحكمة الدولية. نُفِّذ الاستطلاع بين ١٣ و١٦ تموز/يوليو ٢٠١١، وشمل عيّنة من ٨٠٠ مستطلع، واعتُمدت فيه منهجية إحصائية تلحظ التوزع الطائفي والمناطقي، بالإضافة إلى الفئات العمرية المختلفة من الجنسين.

ويبدو أن حملة حزب الله الاستباقية على المحكمة قد نجحت في الحدّ من مفاعيل القرار الاتهامي على المستوى الشعبي؛ إذ أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن أكثرية اللبنانيين يرون أن المحكمة الدولية مسيّسة؛ وأن نحو ٦٤ بالمئة يعتبرون أن تسريب مضمون القرار منذ سنتين في وسائل الإعلام يضع صدقية المحكمة موضع شك. والجدير ذكره أن ٤٦ بالمئة من المستطلعين السنّة رأوا ذلك أيضاً. ورأى أكثر من ٦٠ بالمئة منهم أن تعامل المدعي العام بلمار مع القرائن التي قدمها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله لم يكن مهنياً، الأمر الذي يعني التشكيك بصدقية المدعي العام.

كذلك عبّر ٦٠ بالمئة من المستطلعين عن عدم ثقتهم بالمحكمة الدولية، وهذا يتوافق مع نتيجة استطلاع كان قد أجراه «مركز بيروت للأبحاث والمعلومات» في شهر آب/أغسطس من عام ٢٠١٠، بشكل تام، علاوة على أنه أوضح أن ٧٠ بالمئة من المستطلعين يعتقدون أن على المحكمة الدولية محاكمة شهود الزور، قبل البدء بمحاكمة المشتبه فيهم، علماً بأن نحو ٦٣ بالمئة من السنّة يطالبون بذلك.

وفي السؤال عن الجهة صاحبة المصلحة باغتيال الحريري، اتهمت أغلبية وازنة من المستطلعين إسرائيل و/أو أمريكا، فيما لم يتهم حزب الله وسورية سوى ١٣,٨ بالمئة. وأظهر الاستطلاع أن أكثرية المستطلعين رأت أن القوى المؤيدة للمحكمة تهدف إلى تحقيق مآرب سياسية، لا تحقيق العدالة بخلاف ما يشاع.

● **مذكرات التوقيف والمحاكمة الغيابية**

تمّ تبليغ الحكومة اللبنانية قرار الاتهام لكي توقف المتهمين الأربعة، وذلك ضمن مهلة ثلاثين يوماً، وبعد انقضاء هذه المهلة ردّت الحكومة ممثلة بمدعي عام التمييز بأنه لم يكن بمقدورها أن توقف هؤلاء لأنها لم تجدهم (يرى متابعون لعمل المحكمة أنّ مدّعي عام التمييز سعيد ميرزا أوضح في تقارير للمحكمة أنّ لبنان عاجز عن توقيف المتهمين لأنّ مثل هذا الإجراء قد يؤدّي إلى حرب أهليّة. وربّما يكون ذلك صحيحاً، لأنّ حزب الله رفض بصورة قاطعة وجازمة تسليم هؤلاء لمحكمة مسيّسة كان الهدف من إنشائها النيل من رأس المقاومة).

إن لبنان يمر بظروف حساسة وخاصة تمنعه من توقيف المتهمين وعدم تجاوب السلطات اللبنانية المعنية بتنفيذ مذكرات التوقيف لا يمكن اتّخاذه ذريعة لاعتبار لبنان الرسمي غير متعاون مع المحكمة، وتالياً من الدول المارقة التي تحمي الإرهابيين. وعليه يبدو أنّ المطلوب هو انتزاع إقرار بأن حزب الله يعرقل توقيف المتهمين، ما يتيح ملاحقة مسؤولين في هرمية هذا الحزب، وربما في هرمية السلطات اللبنانية أيضاً لعدم قيامهم بما يتوجب عليهم.

ولذلك فلقد أبدى مدعي عام المحكمة رغبته بسؤال السلطات اللبنانية، ممثلة بالنائب العام التمييزي، عن الأسباب الحقيقية التي حالت دون ذلك لأن ما قدّمته هذه السلطات من تبريرات لم يقنعه، تاركاً للمحكمة أن تقدّر ما إذا كانت السلطات اللبنانية قد اعتمدت كل السُبل المعقولة لتوقيف هؤلاء المتّهمين، وما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها كافية ومعقولة. وعلى قاعدة أنّ العدالة يجب أن تتأمّن في كلّ الأحوال، اتّخذت المحكمة قراراً بإجراء محاكمات غيابية، وتمّ تعيين ثمانية محامين للدفاع عن المتّهمين وأقسموا اليمين أمامها في منتصف شباط/فبراير، على أن تبقى مذكرات التوقيف سارية خلال المحاكمات وبعدها، لكن المحاكمة الغيابية تجري من دون حضور المتهم أو من دون وجوده في عهدة المحكمة، ولم يسبق أن أُقيمت محاكمات من هذا النوع في المحاكم الدولية المعاصرة الأخرى، ما يضفي مزيداً من الشكوك في نزاهة هذه المحكمة.

وفي ختام النقطة الأولى من هذه الجزئية من التقرير تجدر الإشارة إلى ثلاث زيارات عرفتها بيروت، لها علاقة مباشرة بالمحكمة الدولية، وجاءت لتؤكّد مرّة أخرى مدى التزام المجتمع الدولي باستمرارية عمل المحكمة، مع الحرص على

التنسيق والتفاهم مع المسؤولين اللبنانيين, كما ينصّ البروتوكول الموقّع بين الأمم المتّحدة والحكومة اللبنانية.

ـ الزيارة الأولى قام بها رئيس المحكمة الدولية

وكان قد أعلن غداة تعيينه أنّه «يقتضي اكتساب ثقة الشعب بالمحكمة والالتزام الصارم بسيادة القانون. ومن حق الشعب اللبناني أن تطبّق المحكمة أرفع معايير العدالة من دون خوف أو انحياز أو سوء نيّة». ثمّ زار لبنان لطمأنة القيادات اللبنانية «إلى أن المحكمة ستعمل بكل نزاهة وتجرد للوصول إلى الحقيقة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري والاغتيالات الأخرى المتلازمة معها، وإلى أنّ قضاة المحكمة ليسوا عملاء لأي دولة وهم غير منحازين لأي طرف أو جهة، وكل هدفهم إجراء محاكمة عادلة ونزيهة وشفافة، ولا سلطة لأحد عليهم إلا الضمير والقانون».

ـ الزيارة الثانية قام بها الأمين العام للأمم المتحدة

في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ وصل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى بيروت لإجراء محادثات مع المسؤولين اللبنانيين حول القرارات الدولية المتعلقة بلبنان. وبعد لقاءات أجراها مع المسؤولين اللبنانيين عبّر عن «سعادته» لتحويل حكومة لبنان نسبة الـ ٤٩ في المئة التي تقع على عاتقها إلى موازنة المحكمة الدولية، وعن ثقته في أن الحكومة اللبنانية «ستواصل احترام واجباتها وتعاونها» مع هذه المحكمة، مشيراً إلى أنه سيتخذ قريباً قرار تمديد التفويض الممنوح للمحكمة بموجب الاتفاق بين الأمم المتحدة ولبنان، وذلك بالتشاور مع مجلس الأمن والحكومة اللبنانية تحت بند الفصل السابع، وإلى أنه سيعيّن مدعياً عاماً جديداً للمحكمة.

ونقلت المصادر عن بان كي مون قوله «إن التجديد للمحكمة أصبح وراءنا ولا ضرورة لإقحام لبنان في سجال في شأنه طالما أنه من صلاحية الأمين العام للأمم المتحدة».

ـ الزيارة التي قام بها دانييل بلمار

في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ زار المحقّق دانييل بلمار بيروت وأبلغ المسؤولين اللبنانيين أنّه قدّم قضية صلبة وقوية، وأن المحكمة ماضية في التحقيقات بكل الجرائم التي وقعت منذ عام ٢٠٠٤، ونقل إليهم انطباعاً شبه أكيد بصدور قرار

اتهامي جديد قبل نهاية شهر شباط/فبراير يربط بين اغتيال الرئيس رفيق الحريري واغتيال الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي ومحاولتي اغتيال وزير الدفاع السابق إلياس المر والنائب مروان حمادة. ثم غادر بيروت مخلفاً انطباعاً لدى من التقاهم بأنه واثق بمتانة نتائج التحقيقات التي أجراها والتي استند إليها في قراره الاتهامي الأول.

وعليه، فإن لبنان يمر بفترة انتظار صدور قرار اتهامي جديد من جهة، والمباشرة بالمحاكمات الغيابية من جهة ثانية ما سيكون له بالطبع تداعيات قويّة على مسيرة الاستقرار واسترجاع الحياة الطبيعية.

ب ـ لبنان والثورات العربية

تختلف النظرة اللبنانية إلى الثورات التي انطلقت في عدد من الدول العربية باختلاف مواقف الأطراف السياسية ومواقعها الطائفية، فمنها من يرى أنها ثورات على الفساد والاستبداد طلباً للكرامة والحرية والديمقراطية (قوى الرابع عشر من آذار/مارس ترى فيها امتداداً لما تسمّيه ثورة الأرز وتدّعي أبوّتها)، ومنها من يرى في بعضها مؤامرة أمريكية/غربية على أنظمة المقاومة والممانعة، وتحديداً النظام السوري (قوى الثامن من آذار/مارس).

المفارقة في مواقف القوى السياسية اللبنانية إزاء تطوّر الأوضاع في دول الربيع العربي تظهر في تأييد فريق من القوى للثورات في بعض الدول ومناهضتها في البعض الآخر (قوى ١٤ آذار/مارس لم تأخذ موقفاً موحداً من الثورات العربية فهي تستثني من التأييد البحرين وقوى ٨ آذار/مارس تستثني سورية) ولكلّ طرف خلفيته ودعواه!

(١) **الواقع الشعبي اللبناني**: ينقسم هذا الواقع بين مؤيّد للثورات ومناهض لها، هذا علماً بأن التحركات الشعبية لم تأخذ مداها في الشوارع والساحات، خصوصاً في بيروت، فالداعم منها (تحديداً للثورة السورية) يقتصر على بعض المناطق في الشمال والبقاع وصيدا، والمناهض منها يقتصر على التظاهر أمام السفارة السورية في بيروت. التحرّكات بمجملها لم تصل إلى المرحلة التي يقال عنها حراك شعبي داعم أو حراك شعبي مناهض. الحذر هو سيّد الموقف باستثناء مناوشات عسكرية وقعت في النصف الأوّل من شهر شباط/فبراير في مدينة طرابلس بين جبل محسن وباب التبانة على خلفية خلاف تاريخي مزمن بين هاتين

المنطقتين جاءت الأحداث في سورية لترفع من حدّته. ومع ذلك يبدو أنّ الجميع حريصون حتى اليوم على عدم الاحتراب الداخلي.

(أ) موقف الحكومة اللبنانية: يتباين هذا الموقف من تطورات الأوضاع في بعض الدول العربية، فهو مؤيّد للثورة الليبية على خلفية القضايا العالقة بين الدولتين، خصوصاً قضية إخفاء الإمام موسى الصدر، وهو غامض إزاء ما يحصل في البحرين على خلفية ما للبنانيين من مصالح فيها بخاصة، وفي دول الخليج العربي بعامة، وهو معترض على قرارات جامعة الدول العربية ونأى بنفسه عن قرارات الأمم المتّحدة المتعلّقة بالشأن السوري.

(ب) مواقف «حزب الله»: فيما يلخص أحداث المنطقة سياسياً وإعلامياً، فإن مواقف حزب الله تبرز في دعم الحراك الشعبي في ليبيا والبحرين ومصر واليمن وتونس، وفي مناهضتها له في سورية.

هذا التباين في المواقف سببه مواقف الأنظمة المعنية من المقاومة ومن الصراع العربي/الإسرائيلي ومن مسألة الإصلاح الداخلي. وهذا ما عبّر عنه السيد حسن نصر الله بقوله: «كانت لنا مواقف واحدة إلى جانب الشعوب في تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين»، مضيفاً: «موقفنا ينطلق من أي ساحة عربية أو ثورة عربية أو تحرك شعبي من زاويتين، الأولى موقف هذا النظام من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والزاوية الثانية هي عدم وجود أي أفق للإصلاح على المستوى الداخلي، وانطلاقاً من هاتين الحيثيتين نحن نتخذ موقفنا».

ومن وجهة نظر حزب الله فإنّ الثورات انتصرت في تونس ومصر مع خشية من عدم استكمالها أو احتوائها أو حرفها عن أهدافها.

يكمن في خلفية موقف الحزب تطلّعه إلى أن تنعم البلاد العربية والإسلامية «بالانسجام بين الحكومات والشعوب، وأن تحمل الأنظمة هموم شعوبها، وأن تعيش بلادنا أفضل حالات الأمن والنمو، وأن تكون حكوماتنا بمستوى طموحات هذه الأمة وبمستوى المواجهة المركزية التي تحملت هذه الأمة مسؤوليتها».

وينبّه الحزب بلسان أمينه العام إلى ضرورة توخي الحيطة والحذر حيال المخططات الأمريكية/الإسرائيلية الهادفة إلى مصادرة هذه الثورات، «فالذين وقفوا إلى جانب حسني مبارك إلى آخر لحظة يتدخلون بعد الثورة لمصادرة دماء المصريين».

أما الإنجاز الحقيقي لهذه الثورات في رأي حزب الله فهو الوحدة الوطنية واجتناب الاقتتال الداخلي.

(ج) مواقف القوى السياسية في لبنان: كما لبنان الرسمي، هنّأت تلك القوى الشعب الليبي بنجاح ثورته داعية إياه إلى إعادة بناء دولته وإعادة العلاقات اللبنانية/الليبية إلى مجراها الطبيعي بعد قطيعة دامت ما يقارب ثلاثة عقود إثر إقدام النظام الليبي السابق على إخفاء الإمام موسى الصدر ورفيقيه الشيخ محمّد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين، ومتمنّية على المسؤولين الجدد المساعدة في تحديد مكان احتجازهم وإعادتهم إلى الحرية. وفي هذا السبيل قام وفد لبناني رسمي برئاسة وزير الخارجية عدنان منصور بزيارة ليبيا وعاد منها مطمئنّاً إلى عزم المسؤولين الليبيين على متابعة الموضوع بجدية ومسؤولية قضائية بالتعاون مع القضاء اللبناني المختصّ. وذلك مع الإشارة إلى أنّ وليد جنبلاط كان أوّل الزائرين والمهنّئين بالتغيير الذي حصل في ليبيا. كذلك فعل رئيس مجلس النوّاب الأستاذ نبيه برّي.

(٢) وفيما خص تطور الأحداث في سورية تمحور الموقف الرسمي للبنان حول أربع نقاط:

ـ عدم الإضرار بموقع النظام السوري الداعم للمقاومة.

ـ تأييد مسيرة النظام الإصلاحية والإسراع في إنجازها.

ـ تأكيد حقّ الشعب السوري في الحرية والكرامة والديمقراطية.

ـ الدعوة إلى الحوار سبيلاً وحيداً لمنع تفاقم الأزمة وإنهائها.

في خلفية هذا الموقف يبرر الحرص على مصلحة الشعبين السوري واللبناني، وهو ما جرى تظهيره بالشكل الآتي:

ـ الاعتراض على قرار جامعة الدول العربية تعليق عضوية الوفد السوري في الجامعة.

ـ عدم الموافقة على إرسال مراقبين لبنانيين في عداد المراقبين العرب.

ـ عدم الموافقة على سحب السفير اللبناني من دمشق ورفض المقاطعة الدبلوماسية.

ـ رفض تقديم دعم لبناني للمعارضة السورية.

ـ عدم الموافقة على وقف التبادلات التجارية بين سورية ولبنان.

وكما قال رئيس الجمهورية ميشال سليمان فإن لبنان ضد العزل، والموقف اللبناني كما أكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي يستند إلى اعتبارات ومواقف تاريخية وجغرافية تراعي الخصوصية اللبنانية.

لكن الموقف الرسمي من تطوّرات الأوضاع في سورية، وما ترتب عليها من مواقف وقرارات عربية وإقليمية ودولية، بات مادة انقسام داخلي مرشح لمزيد من التصاعد مع اشتدادِ المواجهة في سورية، فضلاً عن ارتفاع حدة الخطاب السياسي المتبادل بين طرفي النزاع في لبنان بسبب قضايا داخلية خلافية. فقوى الرابع عشر من آذار/مارس ترى فيه تبعية تامة للنظام السوري وإخراجاً للبنان من المجموعتين العربية والدولية، وإضراراً بمصلحة الشعب اللبناني. وقوى الثامن من آذار/مارس ترى فيه إسهاماً لبنانياً في صدّ مؤامرة خارجية على موقع سورية الممانع ودورها في الصراع العربي/الإسرائيلي، وتجد أنّ في هذا الموقف تنفيذاً لوثيقة الوفاق الوطني (خصوصية العلاقات اللبنانية/السورية) والتزاماً بالمعاهدات والاتفاقات المعقودة بين الدولتين، وترى تالياً أنّه يجنّب لبنان المشاكل ويساعد على تثبيت الاستقرار الداخلي. بهذا المعنى أشار وزير خارجية لبنان عدنان منصور إلى أنّ «موقف لبنان هو التزامه عدم التدخل بالشؤون السورية، وإلى أنّ هذا الموقف هو لمصلحة لبنان وسورية».

وكان وزير الخارجية قد سارع إلى الإعلان عن أن مواقفه المتتالية في الجامعة إنما هي تعبّر عن موقف الحكومة اللبنانية مجتمعة، وليست مواقف شخصية، كما روّج إعلام قوى الرابع عشر من آذار/مارس. فكيف يسوّغ الوزير منصور هذه المواقف؟

ـ يرى أنّ قرارات الجامعة في الشأن السوري تأخذ منحى خطيراً يتجاوز سورية إلى المنطقة برمّتها.

ـ تحمل القرارات بنوداً خطيرة، منها: وقف العلاقات الدبلوماسية، وتشديد العقوبات تجارياً واقتصادياً، ووقف التعاملات، ودعم المعارضة السورية بكل الوسائل السياسية والمادية، وهذا يزج بلبنان في أمور معقدة وخطيرة لا يستطيع السير بها.

ـ تدويل الملفّ السوري، وهو أمر خطير قد يمهّد لتدخّل عسكري ما.

ـ رفض توزيع قرار يقضي بالاعتراف بالمجلس الوطني السوري ممثّلاً شرعياً للشعب السوري وبديلاً من السلطات القائمة.

من هنا نستنتج أنّ لبنان الرسمي يمرّ بحالة قلق من تداعيات ما يجري في سورية، خصوصاً في ظل الانقسام السياسي السائد فيه. فقوى ١٤ آذار/مارس وفي طليعتها «تيار المستقبل» أعلنت منذ اليوم الأول للتحرّكات الشعبية في سورية أنها تؤيّد هذه التحرّكات وتدعمها إلى أقصى حدود الدعم الممكن. وقوى الثامن من آذار/مارس أعلنت موقفها الداعم للنظام في العمل على التصدّي لها. وفضلت «**الجماعة الإسلامية**» أن يكون لها موقفها الخاص في مؤازرتها، وهذا ما فعله **النائب وليد جنبلاط** رئيس «جبهة النضال الوطني» النيابية حين سجّل استغرابه وشجبه للموقف الرسمي اللبناني «الذي تحفّظ عن البيان العربي الذي كان الهدف منه رفع الظلم ووقف التنكيل والإبادة التي تُمارس بحق الشعب السوري»، سائلاً: «لماذا هذا التهرب من المسؤولية السياسية والإنسانيّة والأخلاقيّة في دعم الشعب السوري؟». وبعد لقائه وزير خارجية الاتحاد الروسي لافروف لخّص وليد جنبلاط موقفه الحقيقي ممّا يجري في سورية كما يلي:

ـ حثّ النظام السوري على تطبيق الإصلاحات السريعة كونها تحمي سورية.

ـ انتقاد أنظمة الممانعة.

ـ إبداء الخوف على سورية والحرص عليها وعلى لبنان، فما ينقذ سورية ينقذ لبنان نظراً إلى الترابط العضوي بينهما في السياسة كما في الأمن، وتلك معادلة تاريخية كرّسها اللبنانيون في وثيقة وفاقهم الوطني في الطائف.

وفي واقع الأمر، فإن القلق الرسمي من تطورات الوضع في سورية له ما يسوّغه، لأنّ استغلال الساحة اللبنانية لتوجيه رسائل بين الطرفين المتنازعين إقليمياً ودولياً بدأ يظهر على الأرض، ومن مؤشراته:

ـ المظاهرات والمظاهرات المضادّة أمام السفارة السورية في بيروت.

ـ المظاهرات الأسبوعية (يوم الجمعة) في طرابلس التي تقودها جماعات إسلامية مناهضة للنظام السوري.

ـ الاشتباكات المسلّحة بين منطقتي جبل محسن وباب التبانة في طرابلس.

ـ الإعلان عن تحالف بين قوى الرابع عشر من آذار/مارس والمجلس

الوطني السوري من خلال الرسالة التي وجّهها المجلس في إحياء ذكرى مرور سبع سنوات على اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

ـ إطلاق الإشاعات حول وجود عناصر من تنظيم القاعدة في بعض المناطق اللبنانية (عرسال).

- إطلاق الإشاعات حول مشاركة عناصر من حزب الله في المواجهات العسكرية الجارية في سورية (مع الإشارة إلى أنّ الحزب بلسان أمينه العام نفى ذلك نفياً قاطعاً وجازماً)، كما نفى «حزب الله» الأخبار التي تروّجها بعض وسائل الإعلام العربية والإسرائيلية وعدد من المواقع الإلكترونية عن مشاركته في المواجهات العسكرية الدائرة في بعض المناطق السورية وعن سقوط شهداء للحزب، وورد عنه أن «هذه الشائعات تأتي في خانة التحريض المذهبي والطائفي، وفي سياق المؤامرة نفسها التي تستهدف سورية وحركات المقاومة».

ـ إطلاق الإشاعات حول وجود عناصر من «الجيش السوري الحرّ» في منطقة وادي خالد، ترافقها إشاعات عن احتمال تدخّل الجيش السوري لملاحقة هذه العناصر.

ـ اختراقات الجيش السوري للحدود اللبنانية في منطقة البقاع.

ـ تصاعد الكلام عن اغتيالات سياسية وتفجيرات أمنية ممكنة، فضلاً عن كلام آخر حول إمكان تسخين الجبهة مع الكيان الصهيوني تقابله تهديدات إسرائيلية مباشرة للبنان خصوصاً بعد توجيه الاتّهام إلى «حزب الله» بانفجار نيودلهي الذي استهدف سيّارة دبلوماسية تابعة لسفارة إسرائيل وبمحاولة تفجير سيارة أخرى في تبليسي عاصمة جورجيا.

وتتعزز حالة القلق اللبناني بفعل تسارع التطورات في سورية، ما دفع المسؤولين اللبنانيين إلى إعادة البحث في إحياء هيئة الحوار الوطني لاستيعاب المرحلة المقبلة وحماية الاستقرار ربطاً بما ستؤول إليه الأوضاع في سورية، وخوفاً من انتقال التوتر إلى الداخل اللبناني وتفجير الأوضاع على خلفيات مذهبية، واستشعاراً بالعجز عن وضع حد لأي انزلاق نحو الفتنة بغياب الحوار والتفاهم على وسائل درئها، خصوصاً في ظل اختلال توازن القوى.

وبالانتقال إلى مواقف قوى ١٤ آذار/ مارس من تطورات الأوضاع في سورية نجدها، كما سبقت الإشارة، داعمة للثورة السورية ومناهضة للنظام السوري،

فلقد دعت عبر أمانتها العامة إلى الاعتراف بولادة «المجلس الوطني السوري» بعد ساعات من تشكيله، وتبادلت معه رسائل التأييد والتنسيق السياسي والإعلامي، وحصلت منه على وثيقة عدّتها تاريخية لجهة الاعتراف باستقلال لبنان وسيادته التامة، وإلغاء المجلس الأعلى اللبناني/السوري، وترسيم الحدود بين البلدين بدءاً من مزارع شبعا.

وراهنت قوى ١٤ آذار/مارس على أنّ العد العكسي لسقوط النظام السوري قد بدأ، وشرعت هذه القوى في الاستعداد والتخطيط الاستراتيجي لمرحلة ما بعد الرئيس السوري، معتبرة أن «سقوط النظام السوري سيشكل تغييراً في لبنان هو الأول من حيث طبيعته منذ أربعين عاماً..».

كما أنها انتقدت بعنف موقف الحكومة المؤيد لسورية في جامعة الدول العربية، وشنّت هجوماً على وزير الخارجية عدنان منصور متّهمة ايّاه بأنّه يتلقّى التوجيهات من وزير خارجية سورية، ومشيدة بقرار الجامعة العربية فرض عقوبات اقتصادية على سورية بزعم إنّ العقوبات موجهة ضد النظام وليس ضد الشعب السوري. وعلى الجملة وصف سعد الحريري وأقطاب في الرابع عشر من آذار/مارس موقف الحكومة اللبنانية بالموقف «المخجل».

أما **موقف حزب الله** من تطوّرات الأوضاع في سورية فمؤيّد، كما سلف ذكره، للموقف اللبناني الرسمي، وفي يقينه أنّ النظام السوري المقاوم يحمي لبنان من خطورة الهجمة الاستعمارية الغربية على سورية ولبنان معاً، وأنّ الرهان على سقوط النظام خائب والرئيس الأسد باقٍ في السلطة كي يقود مسيرة الإصلاح والتغيير، وهذا ما أكده أمين عام حزب الله السيّد حسن نصر الله، وكذلك العماد ميشال عون حين قال إن الوضع في سورية سائر إلى نهايته لصالح النظام.

وعلى خلفية هذا اليقين دعا الأمين العام لحزب الله السوريين إلى الحفاظ على بلدهم ونظامهم المقاوم والممانع وإلى مساعدة هذا النظام على استكمال مشروعه الإصلاحي. وفي هذا الإطار ورد قوله «ندعو السوريين إلى الحفاظ على بلدهم ونظامهم المقاوم والممانع وإعطاء المجال للقيادة السورية بالتعاون مع كل فئات شعبها لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة».

وبهذه المعادلة (الممانعة والإصلاح) يكون حزب الله قد وقف إلى جانب تطلعات كلّ الشعب السوري بدون تفريط بالنظام الممانع، فموقفه تفرضه استراتيجية المواجهة.

وفي التحليل الأخير يمكن القول إن مآل الأوضاع في لبنان بات رهن مآلها في سورية، لجملة اعتبارات، منها ما هو جغرافي/سياسي، ومنها ما هو عسكري/أمني، ومنها ما هو اقتصادي/اجتماعي، فضلاً عن توزّع القوى السياسية في لبنان على محاور إقليمية ودولية ما يجعل منه ساحة مفتوحة على شتّى الاحتمالات والتوظيفات خدمة للمشاريع المتصادمة في منطقة الشرق الأوسط: المشروع الأمريكي/الصهيوني ولواحقه الغربية والأطلسية وبعض الأنظمة العربية، والمشروع الإيراني/السوري المدعوم من قوى دولية صاعدة كروسيا والصين. فهل تقع المنطقة برمّتها، وتالياً لبنان مجدّداً في فخّ الحروب الباردة بين دولة عظمى تتهاوى عظمتها في غير موقع في هذه المنطقة وفي العالم وتسعى إلى الاحتفاظ بما تبقّى لها منها، وبين دول تتعاظم قوّتها لكي تعيد التوازن إلى نظام عالمي فقد توازنه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي؟

٣ ـ السودان: استحقاقات ما بعد الانفصال

بدأ عام ٢٠١١ في السودان بعقد الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوبه في التاسع من كانون الثاني/يناير، وهو استفتاء كانت نتيجته محسومة مسبقاً. فقد كانت العلاقات بين شريكي اتفاقية السلام (حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان) قد تدهورت كثيراً خلال الفترة الانتقالية التي بدأت عام ٢٠٠٥، وتحولت العلاقة إلى حالة حرب حقيقية، فيها الكثير من الكرّ والفرّ، بدلاً من أن تتحول إلى شراكة، فقد استمر الصراع بين الطرفين حول الصلاحيات والقوانين وتوزيع عائدات النفط، وعملية الإحصاء، وانتخابات عام ٢٠١٠، وكل شيء تقريباً، وهي خلافات أدت إلى انسحاب وزراء الحركة الشعبية من الحكومة أكثر من مرة للضغط على الشريك لقبول مطالبهم. وانتقلت المواجهات إلى الإعلام، حيث دأب الإعلام الموالي للحركة الشعبية على توجيه الانتقادات إلى سياسات الحكومة، بينما تبنت صحيفة سودانية يومية يملكها أحد أقرباء الرئيس عمر البشير حملة تروج للانفصال باعتبار أنه يخلّص البلاد من عبء الجنوب. وقد وصلت الخلافات إلى درجة اشتعال النزاع المسلح في منطقة أبيي المتنازع عليها في جنوب كردفان في أيار/مايو ٢٠٠٨ (تفجر الصراع مجدداً في أيار/مايو ٢٠١١).

وقد أعلنت الحركة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٠ أنها ستدعو الجنوبيين إلى التصويت للانفصال، بعد أن كانت حتى ذلك الوقت تعلن تمسكها بالوحدة

المشروطة، خاصة وأن اتفاقيات السلام كانت تلزم الطرفين ببذل أقصى جهد لدعم الوحدة والترويج لها. وفي حقيقة الأمر لم تكن الحركة بحاجة إلى إعلان دعم الانفصال لكي تعطيه دفعة قوية، لأن التيار المؤيد للانفصال كان قد أصبح جارفاً بحيث إن الحركة كانت ستجازف بخسارة سياسية كبيرة لو أنها لم تركب الموجة الانفصالية. المفارقة هي أن المؤتمر الوطني ساهم في دعم هذا التيار، ليس فقط عبر تصعيد التوتر والخلاف مع شريكه في الحكم، ولكن كذلك بدعم حركات جنوبية مناوئة للحركة الشعبية كانت بدورها تزايد على الحركة الشعبية في الترويج للانفصال وركوب موجته. إضافة إلى ذلك فإن الجنوب كان قد انفصل عملياً عن الشمال منذ إكمال انسحاب الجيش السوداني من الإقليم في نهاية عام ٢٠٠٦، حيث أصبحت للإقليم حكومته المستقلة وجيشه وأجهزته الأمنية والشرطية. ولم يكن وقتها ممكناً، حتى لرئيس الجمهورية، زيارة الإقليم من دون إذن حكومة الجنوب.

لم يكن مستغرباً إذن أن يصوّت الجنوبيون للانفصال بغالبية كبيرة، ولكن المفاجأة كانت في حجم الغالبية التي بلغت ٩٨,٨٣ بالمئة، أي ما يشبه الإجماع. وقد توقع كثيرون أن تقود صدمة نتيجة الاستفتاء إلى ثورة شعبية ضد الحكومة، ولكن هذا لم يحدث، رغم التكهنات بأن تصيب السودان عدوى الربيع العربي. وبالفعل كان بعض الشباب قد دعا (عبر الفيسبوك ومواقع انترنت أخرى تيمّناً بشباب مصر وغيرهم) إلى مظاهرات احتجاجية حدد لها يوم الثلاثين من كانون الثاني/يناير، واستجاب للدعوة عشرات من الشباب. ولكن الشرطة فرقتهم بالقوة واعتقلت كثيرين منهم. وقد تكررت محاولات تنظيم المظاهرات خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، ولكنها لم تحقق اختراقاً يذكر، لا في عدد المتظاهرين ولا في القدرة على البقاء والاستمرار في مواقع التظاهر.

ولعل أبرز المحاولات للاحتجاج كانت تظاهرة دعت إليها كل الأحزاب المعارضة الرئيسية في العاشر من آذار/مارس ٢٠١١ للتضامن مع الثورات العربية، ولكن المظاهرة لم تنطلق من الأساس، لأن الشرطة سبقت المتظاهرين إلى موقعها في قلب العاصمة الخرطوم، وقامت باحتلاله وإغلاق الطرق المؤدية إليه، واعتقال الأعداد القليلة من المتظاهرين التي وصلت إلى موقع التظاهر، ومن أبرزهم زعيم الحزب الشيوعي السوداني محمد إبراهيم نقد، ولكن اللافت كان قلة من حاولوا الوصول إلى موقع التظاهر أصلاً.

أ ـ العلاقة مع الجنوب

بعد إعلان نتيجة الاستفتاء اعترفت حكومة السودان بحق الجنوب في الانفصال رسمياً في التاسع من تموز/يوليو ٢٠١١، كما هو منصوص عليه في اتفاقية السلام. وتسارعت في الأشهر اللاحقة الخطى لتحقيق الانفصال عملياً، وكانت مفاوضات قد بدأت في الأشهر السابقة برعاية الاتحاد الأفريقي ولجنته العليا برئاسة رئيس جنوب أفريقيا السابق تابو أمبيكي، وعضوية رؤساء سابقين من بوروندي (توم بويويا) ونيجيريا (عبد السلام أبوبكر) وشخصيات مرموقة أخرى، لمعالجة بعض القضايا العالقة التي لم تحسمها اتفاقية السلام. وعلى رأس هذه القضايا كانت قضية المواطنة والإقامة، وقضية الديون، وقضية النفط والحدود ومنطقة أبيي.

وتعتبر قضية أبيي، وهي منطقة تقع في الشريط الحدودي بين إقليمي جنوب السودان وشماله. وتسكنها قبيلة جنوبية، أكثر هذه القضايا التهاباً، فالمنطقة تواجه إشكالاً يذكر بإشكال دارفور، حيث إن قبيلة المسيرية العربية تشارك دينكا نوك الجنوبية الأصل في أجزاء من هذه المنطقة عبر القرون وتستخدمها للرعي الموسمي، وهذا يخلق الإشكال نفسه الذي فجّر الصراع في دارفور بين الرعاة الرحل والقبائل الزراعية المستقرة، وقد زاد من حدّة التوتر بروز المشاعر القومية الجنوبية بين شباب دينكا نوك منذ السبعينيات، ومطالبتهم بضم الإقليم إلى جنوب السودان. وكانت اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ قد نصّت على إجراء استفتاء في أبيي حول ضمها إلى الجنوب، ولكن هذا المطلب لم ينفّذ، ممّا أدى إلى قيام تمرد مسلح في المنطقة في عام ١٩٨١، أي قبل عامين من إعلان قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان وعودة الحرب إلى الجنوب. وعليه كان هناك حضور قوي لأبناء أبيي في الحركة الشعبية ونفوذ سياسي كبير فيها. من هذا المنطلق أصرّت الحركة الشعبية على أن يتضمن اتفاق السلام ملحقاً خاصاً سمّي بروتوكول أبيي، ينص على إجراء استفتاء في المنطقة حول ضمّها إلى الجنوب.

وقد فجّر هذا البروتوكول **أول** خلاف بين شريكي السلام، لأن اللجنة التي كوّنت بموجبه خرجت بتوصية حول حدود المنطقة لم يوافق عليها المؤتمر الوطني، وأدى التنازع حول القضية إلى تفجّر الحرب مجدداً في عام ٢٠٠٨، حيث قام الجيش السوداني باحتلالها وإخراج الإدارة الموالية للحركة الشعبية منها، واتفق الشريكان بعد ذلك على رفع الخلاف إلى قسم التحكيم الدولي في محكمة العدل

الدولية، حيث صدر قرار على هذا الأساس في عام ٢٠٠٩ كان أقرب إلى موقف المؤتمر الوطني، إذ حكم بأن المناطق النفطية تقع خارج المنطقة المتنازع عليها، ولكن الخلافات استمرت لأن الطرفين لم يتفقا على من يحق له التصويت في الاستفتاء المزمع عقده، فالجنوبيون يصرّون على أن دينكا نوك وحدهم يحق لهم التصويت، بينما تصر الحكومة على أن كل سكان المنطقة، بمن فيهم المسيرية، يحق لهم ذلك. وبسبب هذه الخلافات لم يمكن إجراء الاستفتاء. وقد أدى تصاعد التوتر إلى دخول الجيش السوداني مجدداً إلى المنطقة في أيار/مايو ٢٠١١، ممّا أدى بدوره إلى نزوح عشرات الآلاف من سكانها، وقد توصل الطرفان بعد ذلك إلى اتفاق تتولى بموجبه قوات إثيوبية مهمة حفظ السلام في المنطقة، ولكن لم يتم بعد الاتفاق على وضعها النهائي، ممّا جعلها مصدر توتر مستمر، والمعوق الأكبر للتوافق على القضايا الأخرى.

الخلاف **الثاني** كان حول حق المواطنة، حيث اقترحت الحركة الشعبية منح مواطني البلدين المواطنة المزدوجة، ممّا يسمح لمئات الآلاف من الجنوبيين المقيمين في الشمال منذ عقود بالاستمرار في الإقامة هناك، بينما كان المؤتمر الوطني يرى أن اختيار الجنوبيين للانفصال يعني رفضهم المواطنة السودانية، وأن منحهم المواطنة يعني استمرار المشكلة. وعليه منح الجنوبيون المقيمون في الشمال مهلة حتى الثامن من نيسان/أبريل عام ٢٠١٢ لتسوية أوضاعهم، إما بالمغادرة أو تأمين الإقامة كأجانب. ورغم عقد اتفاقيات فيما بعد حول أوضاع الطلاب من البلدين، والإعلان عن مرونة في موقف الحكومة السودانية من الجنوبيين، إلا أن عشرات الآلاف من الشماليين المقيمين في الجنوب، ومئات الآلاف من الجنوبيين في الشمال، قد أجبروا على النزوح والعيش من ثم في ظروف صعبة، وكانت الحركة الشعبية قد دعت الجنوبيين إلى التوجه إلى الجنوب عشية الاستفتاء، واستجاب الآلاف، ولكن عدداً كبيراً ما يزال عالقاً في ميادين عامة في الخرطوم، أو في نقاط في الطريق، ينتظر وسائل نقل لم تستطع الحركة توفيرها حتى الآن.

كذلك ما تزال الخلافات الاقتصادية حول تقاسم عائدات النفط والديون بغير حسم، حيث فقد الشمال حوالى ٧٠ بالمئة من عائدات النفط بعد الانفصال، وكان من المنتظر أن يعوض عن ذلك عبر مساعدات دولية لم تصل بعد. وهناك خلاف بين الطرفين حول رسوم تصدير النفط الجنوبي عبر خطوط الأنابيب وموانئ الشمال، فحكومة الجنوب رأت أن الرسوم يجب أن تضاهي الرسوم

الدولية التي لا تزيد على دولار واحد أو دولارين اثنين للبرميل، بينما ترى حكومة السودان أن ملكية الشمال لأنابيب النفط والموانئ والمصافي تفرض تكلفة ورسوماً أعلى بكثير. ومع استفحال الخلاف، قررت حكومة الجنوب إيقاف ضخ النفط عبر الشمال في كانون الثاني/يناير الماضي والشروع في إنشاء خط أنابيب بديل، ولكن هذا القرار سبّب أزمة مالية حادة للجنوب الذي تأتي ٩٠ بالمئة من ميزانيته من عائدات النفط.

إلا أن أكبر أزمة تفجرت بين شمال السودان وجنوبه تمثلت في عودة الحرب في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهما ولايتان كان للحركة الشعبية وجود فيهما، وقد شملتهما بروتوكولات ألحقت باتفاقية السلام، وحددت طريقة إدارتهما وإجراءات ما بعد الفترة الانتقالية. وبحسب هذه البروتوكولات، تدار كل ولاية شراكة بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني على أساس (٤٥ بالمئة للحركة و٥٥ بالمئة للمؤتمر) حتى إجراء الانتخابات، ونصّت الاتفاقية كذلك على إجراءات سمّيت «المشورة الشعبية» تجرى في نهاية الفترة الانتقالية للتوافق على شكل الحكم في الولايتين بعد نهاية الفترة الانتقالية، خاصة بعد انفصال الجنوب، وقد أصبحت هذه الآلية بدورها مصدر نزاع بين أطراف الاتفاق فيما بعد.

وفي انتخابات عام ٢٠١٠ فازت الحركة الشعبية بحكم ولاية النيل الأزرق، بينما تأجلت انتخابات جنوب كردفان حتى أيار/مايو ٢٠١١ بسبب خلاف على إحصاء السكان وقوائم الناخبين. وعندما أعلن فوز مرشح المؤتمر الوطني فيها رفضت الحركة الشعبية النتائج واتهمت المؤتمر الوطني بالتزوير، ممّا أدى إلى اندلاع القتال فيها بعد الانفصال مباشرة عندما رفضت قوات الحركة الشعبية المرابطة في الإقليم نزع سلاحها. وعلى الخلفية نفسها اندلعت الحرب في ولاية النيل الأزرق عندما رفضت قوات الحركة نزع سلاحها وتمركزت في مواقع حدودية في الولاية. وقد قام رئيس الجمهورية إثر ذلك بخلع والي الولاية وإعلان حالة الطوارئ.

وقد تحولت هذه المواجهات إلى بؤرة توتر جديد، خاصة مع اتهام الخرطوم لحكومة الجنوب بدعم التمرد هناك، وتزويد قواته بالمال والسلاح. وبالمقابل تتهم جوبا الخرطوم بمساندة منشقين عن الجيش الشعبي ومليشيات متمردة. وفي الوقت نفسه أدى رفض الخرطوم السماح بمرور المساعدات الدولية لمناطق التمرد إلى حملة دولية ضد السودان.

ب ـ الحكومة والمعارضة

في المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية ائتلفت قوى المعارضة المناوئة للمؤتمر الوطني في تحالف عرف بمسمّى «تحالف جوبا» أو «تحالف قوى الإجماع الوطني»، وهو تحالف ضم مع الحركة الشعبية معظم أحزاب المعارضة الشمالية، وعلى رأسها حزب الأمة بزعامة الإمام الصادق المهدي، والمؤتمر الشعبي بزعامة الشيخ حسن الترابي، إضافة إلى الحزب الشيوعي وبعض الزعامات المستقلة (قاطعه الحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة السيد محمد عثمان الميرغني). وقد بدأ التحالف الذي أعلن في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٩ في الضغط على الحكومة باتجاه تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وإعادة صياغة بعض القوانين، خاصة قانون الأمن الوطني. وأدى عدم استجابة الحكومة لهذه المطالب إلى زيادة التوتر والخلاف بين الطرفين، ممّا أفضى بأحزاب التحالف إلى مقاطعة الانتخابات، إلا أن المؤتمر الشعبي قرر خوضها، كما أن الحركة الشعبية خاضتها في الجنوب وفي السباق الرئاسي. ولكن التحالف، وإن استمر رسمياً، إلا أنه عانى بعض الخلافات والمشاكل بعد الاستفتاء، حيث اتجه حزب الأمة نحو الحوار مع المؤتمر الوطني. ورغم أن الطرفين لم يتفقا حول القضايا الأساسية، إلا أن ما يشبه الهدنة بينهما تم التوصل إليه، وقد انعكس ذلك في تعيين نجل زعيم حزب الأمة، العقيد عبد الرحمن الصادق المهدي، مساعداً لرئيس الجمهورية لدى إعلان أول حكومة بعد الانفصال في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. أما الحزب الاتحادي فقد قرر أن يسير في الطريق إلى نهايته، حيث شارك في الحكومة بعدد من الوزراء، إضافة إلى تعيين نجل زعيمه، جعفر الصادق محمد عثمان الميرغني، مساعداً لرئيس الجمهورية. وقد أثارت هذه الصفقة جدلاً داخل الحزب، إلا أن الميرغني فرض قبولها.

وعليه فإن المعارضة النشطة للنظام في الشمال اقتصرت على المؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي، وبعض الأحزاب الأخرى والقوى السياسية والمنظمات المدنية. وقد نشطت بعض الاحتجاجات الطلابية المعادية للنظام، كما نفذ المتضررون من إنشاء سد مروي من منطقة المناصير اعتصاماً في عاصمة ولاية نهر النيل للمطالبة بتعويض عادل وإتمام ما وعدت به الحكومة من مشاريع توطين، ودام الاعتصام الذي شارك فيه الآلاف قرابة أربعة أشهر، حتى خشيت الحكومة من أن يساعد في إشعال انتفاضة شاملة، كما حدث مع احتجاجات سيدي بوزيد في تونس، وقد تم التوافق على فض الاعتصام في الأسبوع الأول من آذار/ مارس بعد أن استجابت الحكومة لمعظم مطالب المعتصمين.

من جهة أخرى تواجه أحزاب المعارضة انتقادات داخلية وخارجية بسبب ضعفها ودورها السلبي وسياساتها. فقد واجه السيد عثمان ميرغني تحدياً من قيادات في حزبه بسبب تحالفه مع النظام. جدير بالذكر أن نائب الميرغني في الحزب، المحامي علي محمود حسنين، كان قد أعلن في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٠ تشكيل ما سمي «الجبهة الوطنية العريضة» بهدف إسقاط النظام في السودان، إلا أن الحزب نفى أية علاقة له بالجبهة التي تعرضت فيما بعد لانقسامات ولم يظهر لها أثر على الأرض في السودان. بالقدر نفسه تعرّض الإمام الصادق المهدي لانتقادات من داخل حزبه، ورفعت مجموعة من الناشطين مذكرة تطالب بالإصلاح، إلا أن المهدي رفضها. وفي تطور آخر، أعلن نائب المهدي في رئاسة الحزب، ابن عمه نصر الدين الهادي المهدي، في آذار/مارس الماضي، انضمامه إلى الجبهة الثورية السودانية باسم حزب الأمة (انظر أدناه) إلا أن الإمام الصادق المهدي تبرّأ من هذه الخطوة.

وكانت الحكومة قد اتفقت مع المعارضة على بدء حوار حول إقرار دستور جديد للبلاد بعد الانفصال، ولكن التقدم في تبنّي الآليات التي تسمح بهذا الحوار لم يحدث بعد. وعليه فإن هناك استقطاباً بين القوى التي انحازت إلى الحكومة وتلك التي تقف في المعارضة.

هذا على الصعيد المدني السلمي. أما عسكرياً فإن الحركة الشعبية ـ قطاع الشمال، التي ظلت تقاتل الحكومة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، تحالفت مع بعض الحركات المسلحة في دارفور، ومنها حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان (جناح مناوي)، وحركة تحرير السودان (جناح عبد الواحد نور)، لتشكيل ما سمّي بالجبهة الثورية السودانية، التي أعلنت رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقالت إن هدفها إسقاط الحكومة. وتقود هذه الجبهة حالياً الحرب ضد الحكومة في جنوب كردفان. وكان مني مناوي، مساعد رئيس الجمهورية السابق، وهو منصب تولاه بعد توقيع اتفاقية سلام دارفور عام ٢٠٠٦، قد ترك منصبه وانتقل إلى جوبا بعد خلافه مع النظام، قبل أن ينضم إلى التحالف الذي رعته حكومة الجنوب.

ج ـ دارفور

أما في دارفور نفسها فقد تم في منتصف تموز/يوليو ٢٠١١ التوقيع على «وثيقة الدوحة لسلام دارفور»، وهي توافق بين الحكومة السودانية وحركة

التحرير والعدالة التي خرجت إلى الوجود عبر مسار الدوحة للسلام، وتزعمها د. التجاني السيسي، وهو خبير اقتصادي دولي، وكان حاكماً لدارفور عن حزب الأمة في فترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩). وكان منبر الدوحة قد افتتح في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بعد فشل جهود السلام ووصولها إلى طريق مسدود منذ نهايات عام ٢٠٠٧ بسبب مقاطعة معظم الحركات الدارفورية لها وتعذر توحيد الفصائل، ولكن حركة العدل والمساواة كانت الوحيدة التي قبلت حضور اللقاءات، وتوصلت مع الحكومة في مطلع ٢٠١٠ إلى ما سمّي باتفاق «حسن نوايا»، من ضمن بنوده إطلاق المعتقلين من الحركة لدى الحكومة. إلا أن الاتفاق تعثر بسبب إصرار الحكومة على توقيع وقف لإطلاق النار أولاً، كما أن حركة العدل والمساواة رفضت مشاركة أي طرف دارفوري آخر في المفاوضات، وخاصة حركة التحرير والعدالة التي أعلن تشكيلها قبيل توقيع اتفاق الدوحة، واعتبرت العدل والمساواة أن حركة التحرير والعدالة «حركة مصنوعة»، لأنه لم يكن لها وجود في الميدان، وزعيمها خبير اقتصادي جيء به من الأمم المتحدة، ولم يشارك في القتال من قبل.

إلا أن حركة العدل والمساواة واجهت مشاكل خاصة بها؛ فبعد أن انسحبت من الدوحة احتجاجاً على مشاركة التحرير والعدالة اعتقل زعيمها خليل إبراهيم لدى وصوله إلى التشاد في أيار/مايو ٢٠١٠ ثم أبعد إلى ليبيا. وكانت التشاد قد توصلت إلى توافق مع الخرطوم بعد توتر في العلاقات على خلفية دعم المعارضة في البلدين، ولهذا رفضت السماح لإبراهيم بعبور أراضيها ليصل إلى دارفور كما كان يفعل في السابق، وقامت بمصادرة وثائق السفر التشادية التي كان يحملها، وأصبح إبراهيم نتيجة لذلك في ما يشبه الاعتقال في طرابلس التي أرادت بدورها استخدامه ورقة نفوذ إقليمي ودولي.

وكانت حركة التحرير والعدالة قد تشكلت من فصائل متعددة، بعضها كان منشقاً عن العدل والمساواة. وقد قصد منها أن تمثل قبيلة الفور، إحدى أهم قبائل دارفور، وكان يمثلها من قبل عبد الواحد نور المقيم في باريس، والمتهم من الوسطاء بالتعنت وضعف الأداء. وقد سعى الوسطاء إلى تعويض غياب الحركات بدعوة ممثلي المجتمع المدني ووجهاء دارفور إلى المشاركة في المفاوضات ومناقشة الوثيقة المقترحة. وقد بذلت الحكومة القطرية جهوداً مكثفة (ورصدت موارد كبيرة)، بالتعاون مع الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي جبريل باسولي، وبدعم دولي وإقليمي واسع، لإنجاح عملية السلام. وكنتيجة لكل هذه

الجهود، تم توقيع الاتفاق، وأعقب ذلك وصول قادة حركة التحرير والعدالة إلى السودان، ثم إلى دارفور.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تمّ تعيين د. السيسي رئيساً للسلطة الانتقالية الجديدة في دارفور، كما أعلن في مطلع عام ٢٠١٢ تقسيم دارفور إلى خمس ولايات بدلاً من ثلاث. وقد اعتبر هذا الترتيب حلاً وسطاً بين المطالب بإعادة دارفور إلى إقليم موحّد والمطالبين باللامركزية، فإقامة سلطة انتقالية موحّدة يلبّي الطلب الأول، بينما زيادة عدد الولايات يلبّي مطالب بعض القبائل، وخاصة الفور والمساليت، التي ترغب في أن تكون لها ولايات تشكل فيها الأغلبية وتتولى قيادتها.

حتى الآن، يبدو أن هناك قبولاً شعبياً واسعاً للاتفاق الجديد، أو على الأقل عدم اعتراض نشط عليه. ورغم أن كل الحركات الأخرى استمرت في معارضتها له، إلا أن نشاطها المسلح في دارفور نفسها كان ولا يزال شبه معدوم. وكان خليل إبراهيم قد نجح في الهرب من ليبيا والعودة إلى دارفور في الأيام الأخيرة لنظام القذافي، وأخذ يعيد تجميع صفوف الحركة. إلا أنه قتل في ظروف غامضة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أثناء مواجهات بين الحركة والجيش السوداني في ولاية شمال كردفان، وخلفه شقيقه جبريل إبراهيم في زعامة الحركة التي أصبحت، كما أسلفنا، أحد مكونات الجبهة الثورية السودانية. ولكن الملفت أن الحركات الدارفورية نقلت عملياتها المسلحة إلى خارج دارفور، خاصة جنوب كردفان.

د ـ المتغيرات الدولية والإقليمية

كان لا بد أن يؤثر زلزال الربيع العربي في أوضاع السودان، خاصة أنه تزامن مع زلزال فصل الجنوب. وقد توقّع الكثيرون أن يعضد أثر الزلزالين كل منهما الآخر. بل إن كثيرين، كما أسلفنا، قد تنبأوا بزلزال السودان قبل أن يكون زلزال العرب في الأفق. وقد عضد هذا التوقع أن الغضب والصدمة من نتائج انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠ في السودان قد شابها ما شهدته مصر في انتخاباتها في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام. ففي الحالين اكتسح الحزب الحاكم كل مقاعد البرلمان، في ظل مقاطعة من جلّ قوى المعارضة، ممّا اعتبر تجاوزاً للمحظورات حتى بمقاييس تلك الأنظمة. ولكن الزلزال المتوقع مع انفصال الجنوب وفقدان عائدات النفط لم يقع، بل حدث أمر مغاير تماماً،

حيث إن النظام السوداني خرج رابحاً من إعصار الربيع العربي.

كان سقوط كلٍّ من نظامي مبارك في مصر والقذافي في ليبيا مكسباً كبيراً للخرطوم، رغم العلاقات الطيبة في ظاهرها بين السودان وتلك الأنظمة. ذلك أن النظام المصري ناصب الخرطوم العداء طويلاً، ولم يقبل الهدنة معها إلا على مضض، للحفاظ على ما بقي من مصالحه، بعد أن ضعف تأثيره في السودان، ولم يستطع منع انفصال الجنوب، وأصبح نصيبه من مياه النيل مهدداً بعد أن تكتلت الدول الأفريقية الأخرى ضده. أما ليبيا فقد كانت الداعم الأكبر لمعظم حركات دارفور المسلحة، وكانت تستخدمها ورقة للضغط على الخرطوم حيناً، ولرفع أسهمها في البورصة الإقليمية والدولية أحياناً أخرى. وعليه فإن سقوط النظامين رفع عن كاهل الخرطوم عبئاً ثقيلاً. وقد زاد الكسب حين وصل حلفاء النظام من الإسلاميين إلى الحكم في كل من مصر وتونس. أما في ليبيا فإن كل القوى السياسية أصبحت صديقة للسودان الذي كان من أول الدول العربية في تقديم المساندة العسكرية المباشرة للثوار، حيث أمدّهم بالسلاح ووضع مخابراته في خدمتهم.

من جهة أخرى فإن سقوط القذافي وثق التقارب السوداني ـ التشادي بسبب زيادة حاجة التشاد إلى السودان، وغياب العامل الليبي في العلاقات. وقد ساعد هذا في الإسراع بعقد اتفاق دارفور، خاصة مع تعزز موقع قطر الإقليمي والدولي، وتراجع دور الحركات الدارفورية بعد خروج القذافي من اللعبة. إضافة إلى ذلك واصل السودان تعزيز علاقاته مع بقية الجيران، خاصة إثيوبيا التي أصبحت تلعب دوراً متزايداً في الشأن السوداني، وكذلك مع إريتريا وأفريقيا الوسطى.

عربياً تلقّى السودان دعماً دبلوماسياً واقتصادياً من كل من قطر والسعودية والكويت، كما تلقى وعوداً بمزيد من الدعم، على الأقل على صعيد الاستثمار في السودان. إلا أن العلاقة مع سورية خلقت بعض الإشكالات، خاصة حينما بدا أن النظام السوداني يميل إلى دعم بشار الأسد، فقد أدلى الرئيس السوداني بتصريحات عقب لقائه مع نائب وزير الخارجية السوري في الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ رددت مقولة بشار الأسد بكون سورية ضحية مؤامرة قصد منها إضعاف العرب. وقد أثار هذا الموقف ضجة داخل السودان قبل غيره، خاصة في أوساط مؤيدي النظام من الإسلاميين، وتضافر هذا مع الضغوط العربية لدفع النظام إلى تغيير موقفه ودعم قرارات الجامعة العربية ضد سورية، ولكن الالتباس

عاد مرة أخرى حين تعرض رئيس فريق المراقبين العرب في سورية، الفريق محمد أحمد الدابي، وهو سوداني مقرب من الرئيس البشير، لانتقادات حادة بسبب اتهام فريق المراقبين العرب بممالأة النظام في سورية والتغطية على جرائمه. وقد اضطر الفريق الدابي إلى تقديم استقالته في شباط/فبراير ٢٠١٢.

ولكن أكبر المشاكل التي واجهت البلاد كانت العلاقة مع دولة الجنوب الجديدة، خاصة في ظل تصاعد الحرب في ولايات «الجنوب الجديد» (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، واستمرار الخلافات حول الحدود والمواطنة والجنسية والنفط وغيرها، فقد احتدم القتال في المناطق الحدودية، وتصاعدت الاتهامات بين البلدين حول تسليح المتمردين. وكان الجنوب قد واجه بدوره تصاعد القتال الداخلي وعمليات التمرد، خاصة بعد نتيجة انتخابات ٢٠١٠، التي تمرد بعدها قادة كبار من الجيش الشعبي بعد اتهامهم حكومة الجنوب بتزوير الانتخابات. وقد اتهمت حكومة الجنوب بدورها حكومة السودان بدعم هؤلاء المتمردين. الملاحظ أن أحد أبرز قادة التمرد، وهو الجنرال السابق في الجيش الشعبي، جورج أطور، قتل على الحدود مع يوغندا في الوقت نفسه الذي كان رئيس حكومة الجنوب سلفا كير يزور فيه إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ممّا قد يشي بتعاون مخابراتي بين البلدين ضد المتمردين هناك.

وقد ارتفع التوتر أكثر مع توقف تصدير النفط في كانون الثاني/يناير الماضي، وتصاعد أكثر عندما قامت «الجبهة الثورية السودانية» بأول وأكبر هجوم لها في جنوب كردفان في نهاية شباط/فبراير الماضي، وقد تدخلت الوساطة الأفريقية وبعض الدول الأفريقية والقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، للضغط باتجاه التهدئة، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ضد استراتيجية «الجبهة الثورية» لإسقاط الحكومة السودانية عبر العنف، خوفاً من الاستقطاب العرقي الذي سيتولد عن هذه الاستراتيجيا بسبب تشكل الجبهة من عناصر غير عربية في غالبيتها. وهناك محاذير كذلك من أن يؤدي إيقاف تدفق النفط مع تصاعد المواجهة مع السودان إلى انهيار دولة الجنوب الجديدة الهشة، التي يعتمد اقتصادها بصورة شبه كلية على عائدات النفط.

وكان خبراء نرويجيون قد حذروا دولة الجنوب قبل الانفصال بأن فكرة تحويل تصدير النفط عبر منافذ أخرى تمثل إشكالية من الناحية الاقتصادية، لأن نفط الجنوب سينفد خلال عقد من الزمان، وبناء خط أنابيب جديد قد يستغرق بين

عامين إلى ثلاثة أعوام، ويكلف بلايين الدولارات، ولن تتحمس الشركات الكبرى للاستثمار في مشروع كهذا، وهي تعلم أن النفط سينفد بعد سنوات قليلة. ولعل حكومة الجنوب كانت تتوقع أن تتلقى مساعدات خارجية تغطي عجزها بسبب توقف النفط، وهو ما لم يحدث، ويتخوف الجنوبيون من أن تتعرض الدولة إلى أزمة إنسانية ومجاعات، خاصة وأن احتياطيها النقدي سينفد خلال شهرين، وكانت قبل ذلك تواجه مشاكل لا حصر لها. على سبيل المثال فإن حكومة الجنوب ما تزال عاجزة عن نقل عشرات الآلاف من مواطنيها العائدين من الشمال العالقين على الحدود، فضلاً عن إيوائهم وإطعامهم بعد وصولهم.

مع تدخل الوسطاء تم التوصل في منتصف آذار/مارس إلى اتفاقية إطارية تمهد لحسم القضايا العالقة، ولكن الاتفاقية واجهت معارضة من بعض العناصر المتشددة في الحكومة السودانية والجيش. وتتعقد الأمور مع بروز حملة سياسية وإعلامية ضد حكومة السودان في الأوساط الدولية، وخاصة في الولايات المتحدة، على خلفية اتهامات بتعويق وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهناك مشروع قانون تتم مناقشته حالياً في الكونغرس الأمريكي يدعو إلى إجراءات عقابية ضد السودان، ويتبع أنصار هذه الحملة تكتيكات تشبه تلك التي عبّأت الرأي العام العالمي حول دارفور، وكثير من الأشخاص والهيئات التي تتولى أمرها من مخضرمي حملة دارفور. وقد كانت أولى نتائج هذه الحملة انسحاب الولايات المتحدة من مؤتمر المانحين الذي كان مقرراً عقده في استانبول نهاية آذار/مارس الماضي، ممّا أدى إلى تعليق المؤتمر إلى أجل غير مسمى، وعليه فإن من المنتظر أن تشهد الفترة المقبلة تدهوراً في علاقات السودان مع الدول الغربية.

خلاصة

واجه السودان العام الماضي العام واحداً من أكثر الأعوام اضطراباً ومأساوية في تاريخه، حيث فقد ربع سكانه وربع مساحته الأغنى بالموارد الطبيعية. وقد تضاعفت المأساة لأن هذه الخسارة، التي كان الكثيرون مستعدين لتقبلها ثمناً للسلام، لم تأت بالسلام، بل أصبحت مدخلاً إلى حرب جديدة طاحنة، وتوتر سياسي واقتصادي واجتماعي. ويواجه الملايين حالياً معاناة كبيرة، خاصة مواطني جنوب السودان العالقين في الشمال، وسكان المناطق المتأثرة بالحرب. وهناك معاناة يشارك فيها جميع السودانيين بسبب تدهور الحالة الاقتصادية جراء فقدان عائدات

النفط، وما تبع ذلك من تدهور سريع في سعر الجنيه السوداني الذي فقد قرابة نصف قيمته خلال الأشهر الماضية، وقد أدى هذه بدوره إلى ارتفاع حاد في الأسعار وتراجع في الخدمات وارتفاع في نسبة البطالة المرتفعة أصلاً.

ورغم وجود تطورات إيجابية، مثل اتفاق سلام دارفور الجزئي، والتوافق السياسي النسبي بين الحكومة والمعارضة، إلا أن تعثر التوصل إلى اتفاق سياسي شامل حول عملية الانتقال الديمقراطي يساهم في استمرار الأزمة وتعقيدها، فتأخر مثل هذا الاتفاق مسؤول جزئياً عن تفجر الحرب في ولايات «الجنوب الجديد»، وكذلك استمرار الأزمة في دارفور. ذلك أن عدم التوافق على الترتيبات السياسية في فترة ما بعد الانفصال، وخاصة الدستور الجديد، يدفع بالبعض إلى حمل السلاح، ولا يشجع من يحملون السلاح على وضعه.

ولعل المطلوب حالياً هو تحرك سريع لوقف النزاعات المسلحة في كل مناطق السودان، ثم اتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء آلية متفق عليها لكتابة دستور جديد للبلاد، ثم التحرك لترتيب انتخابات جديدة تشارك فيها كل القوى السياسية، ويتم التوافق على شروط سلامتها ونزاهتها. فبغير ذلك يبدو أن السودان مقبل على فترة طويلة من عدم الاستقرار، وربما مشاريع تقسيم جديدة.

سابعاً الانعكاسات الاقتصادية للاحتجاجات الشعبية العربية الأخيرة

١ ـ استعراض عام لأثر الاحتجاجات الشعبية في الاقتصادات العربية

إن الاضطرابات غير المسبوقة التي شهدها، ويشهدها، بعض الدول العربية، التي أثرت بشكل غير مباشر في دول أخرى، كانت لها انعكاسات اقتصادية بالغة الشدة، ومن ثم فهي تفرض تبنّي نموذج اقتصادي جديد، يقوم على المشاركة الفعّالة بين كل قطاعات المجتمع، وتتطلب الإسراع بوتيرة الإصلاحات والاهتمام بمطالب فئة الشباب بصفة خاصة.

ومن المتوقع أن تستمر الانعكاسات والتأثيرات الاقتصادية السلبية للاضطرابات العربية في المدى القصير إلى المتوسط، لكنها ستحقق آثاراً إيجابية على المدى الطويل؛ فشعوب المنطقة احتجت أساساً ضد الفقر والفساد والبطالة، وتطالب بإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية. وقد أدت التظاهرات في مصر وتونس وليبيا إلى الإطاحة بقادة تلك الدول بعد سنوات طويلة في الحكم، وامتد أثر تلك التظاهرات إلى اليمن والبحرين وسورية وعُمان والمغرب والأردن.

ومن المثير في الأمر أن الدول التي شهدت احتجاجات، كانت تسجل نمواً اقتصادياً قوياً بلغ ٥,٢ بالمئة في مصر و٤,٦ بالمئة في تونس قبل الأحداث، لكن الاستفادة من هذا النمو لم تصل إلى كافة قوى المجتمع، حيث حافظت تلك الدول على معدلات بطالة ونسب فقر عالية، أي أن النمو لم يكن متحيزاً إلى التشغيل أو مناصراً للفقراء. وهذا الوضع يتطلب الحديث عن نموذج اقتصادي

جديد يعبّر عن إرادة المجتمع، ويحقّق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية.

والمنطقة العربية تمر بمرحلة انتقالية من الصعب تحديد كم ستأخذ من الوقت بالضبط، وخلال تلك المرحلة من المنطقي أن نتوقع معدلات نمو أقل إن لم تكن سالبة، وأكثر القطاعات تأثراً هي قطاعات السياحة والتجارة والتمويل والعقارات، كما قد تتراجع تحويلات العاملين في الخارج، وسيؤثر ذلك سلباً في الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، وفي أسواق الأسهم والسندات والعملات. ولكن الآثار البعيدة المدى ستكون إيجابية، ومن أهمها: تغير الفاعلين الاقتصاديين، وانحسار الفساد، وزيادة مستوى الرقابة العامة، وكل هذه التغيرات ستؤدي إلى تحسن أوضاع الاقتصادات العربية عموماً.

ونعالج هنا موضوعين: أثر الاحتجاجات الشعبية العربية في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية المعنية، وأثرها في القطاعات الفاعلة في الاقتصادات العربية ذات الصلة.

أ ـ أثر الاحتجاجات الشعبية العربية في المتغيرات الاقتصادية الكلية

سوف نتناول أثر الاحتجاجات الشعبية في بعض المتغيرات الكلية من خلال التركيز على النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي، والأسعار المحلية (معدل التضخم)، والاحتياطي من النقد الأجنبي، وأسعار الصرف.

(١) معدل النمو الاقتصادي

المتتبع لمعدلات نمو الناتج الحقيقي بالدول العربية يجد أنها سجلت مؤشرات إيجابية خلال السنوات العشر (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)، وتجاوز المتوسط العام للدول العربية نحو ٦ بالمئة في بعض السنوات. وبالرغم من الأزمة المالية العالمية، فإن الدول العربية عموماً حافظت على معدلات نمو إيجابية يقودها القطاع النفطي أساساً.

وقد خفض صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في المنطقة للعام ٢٠١١ عمّا كان عليه في نيسان/أبريل من العام نفسه من ٥,١ بالمئة إلى ٤ بالمئة مقابل نمو للاقتصاد العالمي بنحو ٤,٥ بالمئة، كما خفض توقعاته لعام ٢٠١٢ من ٤,٢ بالمئة إلى ٣,٦ بالمئة، وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

(٢) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٩ ـ ٢٠١١

الدولة	٢٠٠٩	٢٠١٠	تقديرات ٢٠١١	
			قبل الاحتجاجات	بعد الاحتجاجات
الأردن	٥,٥	٢,٣	٤,٢	٢,٥
الإمارات	ـ ٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٣
البحرين	٣,١	٤,١	٤,٥	١,٥
تونس	٣,١	٣,١	٤,٨	٠,٠
الجزائر	٢,٤	٣,٣	٤,٠	٢,٩
جيبوتي	٥,٠	٣,٥	٥,٤	٤,٨
السعودية	٠,١	٤,١	٤,٥	٦,٥
السودان	٤,٦	٦,٥	٦,٢	ـ ٠,٢
سورية	٦,٠	٣,٢	٥,٥	ـ ٢,٠
العراق	٤,٢	٠,٨	١١,٥	٩,٦
عُمان	١,١	٤,١	٤,٧	٤,٤
قطر	١٢,٠	١٦,٦	١٨,٦	١٨,٧
الكويت	ـ ٥,٢	٣,٤	٤,٤	٥,٧
لبنان	٨,٥	٧,٥	٥,٠	١,٥
ليبيا	ـ ٢,٣	٤,٢	٦,٢	٠,٠
مصر	٤,٧	٥,١	٥,٥	١,٢
المغرب	٤,٩	٣,٧	٤,٣	٤,٦
موريتانيا	ـ ١,٢	٥,٢	٥,١	٥,١
اليمن	٣,٩	٨,٠	٤,١	ـ ٢,٥
إجمالي الدول العربية	٢,٦	٤,٤	٥,١	٤
العالم	ـ ١,٧	٦,١	٤,٢	٤,٥

المصدر: International Monetary Fund [IMF], «World Economic Outlook,» (September 2011).

يتضح من الجدول أعلاه وجود مسارين في أداء اقتصادات الدول العربية؛ ففي المسار الأول تشهد اقتصادات الدول المصدرة للنفط، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، نمواً مرتفعاً نتيجة لارتفاع أسعار النفط ووصول متوسط سعره إلى ١٠٥ دولارات للبرميل في العام ٢٠١١، ؛ فقد ارتفع معدل نمو الناتج في الإمارات والسعودية وقطر والكويت على التوالي من ٣,٢، ٤,١، ١٦,٦، ٣,٤ في المئة عام ٢٠١٠ إلى ٣,٣، ٦,٥، ١٨,٧، ٥,٧ في المئة عام ٢٠١١، على

التوالي. وأكثر من ذلك، فقد تحسنت القيم المعدلة المتوقعة لتلك الدول بعد الاحتجاجات عنها قبلها، نظراً إلى عدم تعرضها بشكل كبير لاحتجاجات شعبية باستثناء البحرين، بل إن الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في بعضها كانت سبباً، ولو غير مباشر، لزيادة الإنفاق العام بتلك الدول تحت مسميات مختلفة، وخاصة في السعودية والكويت، ممّا أسهم في ارتفاع معدل نمو الناتج بها.

ففي **السعودية**، أطلقت السلطات في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ ما أشير إليه على أنه «طفرة إنفاقية» في المملكة، من خلال إصدار عشرين قراراً تضمّنت: صرف رواتب ومكافآت، ومقابل شهري للباحثين عن عمل، واستحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية جديدة، واعتماد ٢٥٠ مليار ريال لدعم الخطط الإسكانية. ويبلغ الحجم المالي لهذه القرارات، طبقاً لبعض التقديرات، نحو ٣٥٠ مليار ريال. وبإضافة تكلفة القرارات التي كانت قد صدرت في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١، وقدرها ١٣٥ مليار ريال، فإن التكلفة الإجمالية لهذه القرارات تكون قد بلغت نحو ٤٨٥ مليار ريال (١٢٩ مليار دولار)، بما يوازي ٨٣ بالمئة تقريباً من حجم المصروفات العامة للسعودية عام ٢٠١٠. وبعد الاضطرابات السياسية التي شهدتها البحرين وسلطنة عمان أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي تخصيص مبلغ ٢٠ مليار دولار للبحرين وعُمان، يوجه لتحسين الظروف المعيشية في الدولتين.

وفي المقابل شهدت التوقعات بشأن الأداء الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط انخفاضاً كبيراً، فبعد أن توقع صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ نمواً اقتصادياً قوياً في هذه الدول يفوق نظيره في الدول المصدرة للنفط ويصل إلى ٥,٢ بالمئة، عاد ليتوقع معدل نمو لا يتجاوز ١,٤ بالمئة، كما خفض توقعاته للنمو في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٦ بالمئة بعد أن توقع نمواً بواقع ٤,٥ بالمئة في نيسان/أبريل ٢٠١١. والسبب الرئيسي وراء هذه التوقعات الضعيفة هو الأحداث السياسية في الدول التي شهدت احتجاجات شعبية واسعة؛ حيث لحقت أضرار فادحة بالقطاع السياحي خاصة، الذي وصلت خسائره إلى نحو ١٣ مليار دولار أمريكي حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. كما أن حالات هروب رؤوس الأموال، وتوقف أو تدهور نشاطات قطاعات اقتصادية رئيسية، كالنفط والنقل والخدمات، وتضرر البنية التحتية بصورة كبيرة، ألقت بظلالها على النمو الاقتصادي في الدول المعنية.

وفي **ليبيا** مثلاً تفيد توقعات وحدة معلومات «الإيكونومست» بأن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل ٢٨ بالمئة عام ٢٠١١. وفي **سورية**

باتت معظم قطاعاتها المالية والمصرفية تحت ضغط قوى، وتراجع الاستهلاك، وتعثر القطاع الخاص في مواجهة الأحداث. وتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد سورية انكماشاً بنسبة ٢ بالمئة خلال العام ٢٠١١. أما **اليمن**، الذي يعيش نحو ٤٠ بالمئة من سكانه البالغ عددهم ٢٣ مليوناً، على أقل من دولارين يومياً، فيعاني نوعاً من الشلل الاقتصادي، فالأسعار مرتفعة والمصانع معطلة، دعك من حالة الأمن.

وهناك عوامل أخرى ساهمت في الأداء المتواضع لاقتصادات الدول المعنية، أهمها تراجع الأداء الاقتصادي في أوروبا الذي أدى إلى تداعيات سلبية قوية عليها، حيث يوجد ارتباط قوي بين الاقتصادات الأوروبية واقتصادات الدول المستوردة للنفط في المنطقة العربية عبر السياحة والتجارة وتحويلات العاملين.

(٣) الاستثمار الأجنبي

على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، توقع تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، صدر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أن تتراجع هذه الاستثمارات بواقع ١٧ بالمئة في ٢٠١١، مشيراً إلى أن التراجع سيكون أشد في دول الاحتجاجات الشعبية الواسعة؛ إذ سيسجل ٩٢ بالمئة في مصر، ٦٥ بالمئة في سورية، ٣٦ بالمئة في البحرين، و٢١ بالمئة في تونس.

وطبقاً لبعض المصادر، فإنه فيما يتعلق بـ **تونس**، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً بنسبة ٢٧ بالمئة في الفترة (كانون الثاني/يناير ـ أيلول/سبتمبر ٢٠١١) مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠، حسب إحصاءات «وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي» التونسية؛ فقد بلغت قيمة الاستثمارات ١٢٣٨ مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ٢٠١١ مقابل ١٦٩٨,٨ مليون دينار خلال الفترة ذاتها من السنة السابقة عليها. وشمل انخفاض الاستثمار بالخصوص قطاع السياحة (بنسبة ٨٦,٨ بالمئة)، والصناعات التحويلية (بنسبة ٢٧ بالمئة)، والطاقة (بنسبة ١٨,٣ بالمئة)، وسجلت هذه الفترة دخول ٢٤٨ مشروعاً حيز النشاط، منها ١١٢ مشروعاً جديداً.

وفي **مصر** تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (كانون الثاني/يناير ـ أيلول/سبتمبر ٢٠١١) بمعدل ٧٢,٤ بالمئة ليقتصر على ٤٤٠ مليون دولار، مقابل نحو ١,٦ مليار دولار خلال الفترة المقابلة من العام السابق (كانون الثاني/يناير ـ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، حسب تقرير البنك المركزي.

وفي **سورية**، وعلى سبيل المثال، أعلنت شركة «الديار» العقارية القطرية الحكومية إيقاف مشروع لها في وسط دمشق كان من المقرر أن يشمل مباني على مساحة على ٢,٥ مليون متر مربع، كما توقف مشروع أصغر حجماً للشركة كان قد بدأ في مدينة الساحلية، وكانت قطر قبل ذلك من المستثمرين الكبار في سورية في القطاعات غير النفطية إلى جانب الإمارات. وأعلنت شركة «دريك أند سكل» الهندسية العالمية، ومقرها الإمارات، أنها أوقفت العمل في مشروع بتكلفة ٢٨ مليون دولار في مدينة حمص.

وفي **اليمن** كان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي سابقاً على اندلاع الثورة، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٦٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلى نحو ١٩٦ مليون دولار عام ٢٠١٠، محققة نسبة انخفاض بلغت نحو ٧٠ بالمئة. وفي ظل عدم الاستقرار السياسي والغياب الأمني النسبي، من المتوقع أن يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر مزيداً من التدني.

(٤) معدل التضخم

تشير البيانات إلى معاناة معظم الاقتصادات العربية من التضخم، بما له من آثار اقتصادية واجتماعية عديدة، خلال السنوات الماضية. وبالرغم من أن مسبباتها قد تختلف من دولة عربية إلى أخرى، فإن معظم دول «الاحتجاجات الشعبية الواسعة» قد شهد ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار خلال الفترة كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١١ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠، بشكل أكبر من باقي الدول العربية بصورة عامة؛ وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

(٥) معدل التضخم لدول عربية مختارة (٢٠٠٩ ـ ٢٠١١) كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو (نسبة مئوية)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١٠	كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١١
الأردن	ـ ٠,٧٠	٥,١٠	٥	٤,٦٠
الإمارات	١,٦٠	٠,٩٠	٢,٠٠	١,٤٣
البحريـن	٢,٨٠	١,٩٠	٢,٠٠	٣,٠٠
تونس	٣,٥٠	٤,٥٠	٤,٠٠	٣,٦
الجزائر	٥,٧٠	٣,٩٠	٣,٥	٣,٦

يتبـع

تابــع

السـعودية	٥,١٠	٥,٣٠	٤,٩٠	٦,٠٠
السـودان	١١,٣٠	١٣,٠٠	١٤,٦٠	٢٠,٧٠
سورية	٢,٨٠	٤,٤٠	٤,٣٥	٦,٠٠
العـراق	ـ ٢,٢٠	٢,٤٠	٤,٠٠	٥,٠٠
عُمـان	٣,٥٠	٣,٢٠	٣,٥٠	٤,٠٠
قطـر	ـ ٤,٩٠	ـ ٢,٤٠	٣,١٠	٤,١٠
الكويت	٤,٠٠	٤,٠٠	غ.م	٤,٦٠
لبنان	١,٢٠	٤,٥٠	٥,٠٠	٦,٠٠
ليبيـا	٢,٨٠	٢,٤٠	غ.م	غ.م
مصـر	١٦,٢٠	١١,١٠	١٠,٦٠	١٢,٢٠
المغرب	١,٠٠	٠,٩٠	١,٨٠	٢,٩٠
اليمن	٣,٧٠	١٢,١٠	غ.م	غ.م

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠ ـ ٢٠١١**، والمواقع الإلكترونية للبنوك المركزية والأجهزة الإحصائية للدول العربية.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كافة الدول العربية قد شهدت ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، باستثناء الأردن والإمارات وتونس. إلا أن الظاهرة العامة في الدول العربية التي شهدت ثورات أو احتجاجات شعبية هي ارتفاع المستوى العام للأسعار بدرجة أكبر من غيرها بصفة عامة.

(٦) الاحتياطي من النقد الأجنبي

يعدّ الاحتياطي من النقد الأجنبي (لدى البنك المركزي) وسيلة أساسية لضمان استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية الرئيسية، ويقاس مدى كفاية هذا الاحتياطي من خلال تغطيته لعدد معيّن من الأشهر للواردات. وقد ارتفع مستوى الاحتياطي في معظم الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية وأصبح قادراً على تغطية الواردات لنحو ٥٥ شهراً في ليبيا مثلاً، وان كان المتوسط العام للدول العربية يبلغ نحو ١٢ شهراً. وقد شهد احتياطي النقد الأجنبي انخفاضاً في دول الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١.

والجدول التالي يوضح تطور الاحتياطي من النقد الأجنبي خلال الفترة ٢٠٠٩ ـ حزيران/ يونيو ٢٠١١:

إجمالي الاحتياطيات الدولية لدول عربية مختارة (٢٠٠٩ ـ تموز/ يوليو ٢٠١١)

(بالمليار دولار)

الدولة	٢٠٠٩	٢٠١٠	تموز/ يوليو ٢٠١١	معدل التغير
الأردن	١١,١١	١٢,٤٧	١١,٦٠	٦,٩٥ ـ
الإمارات	٣٦,١٢	٤٢,٨١		غ.م
البحرين	٣,٨٠	٥,٠٨		غ.م
تونس	١٠,٦٤	٩,٤٦	٧,٨٠	١٧,٥٦ ـ
الجزائر	١٤٩,٠٤	١٥٢,٦١	١٧٤,٠٠	١٤,٠١
السعودية	٤١٠,٠٤	٤٤٤,٧٢	٤٩٧,١٦	١١,٧٩
السودان	٠,٦٨	٠,٦٤		غ.م
سورية	١٥,٩٢	١٨,٤٩	١٣,٤٠	٢٧,٥٢ ـ
العراق	٤٤,١٣	٥٠,٣٨	٥٨,٠٠	١٥,١٣
عُمان	١٢,٢٠	١٣,٠٢	٩,٩٠	٢٣,٩٩ ـ
قطر	١٨,٣١	٣٠,٦٢	٦٧,٦٠	١٢٠,٧٦
الكويت	٢٠,٢٦	٢١,٢٨	٢٢,١٠	٣,٨٥
لبنان	٢٩,١٠	٣١,٥١	٣٢,٠٠	١,٥٤
ليبيا	١٠٠,١٥	١٠٢,٧٦	غ.م	غ.م
مصر	٣٢,٢٨	٣٥,٨٦	٢٧,٢٠	٢٤,١٥ ـ
المغرب	٢٣,٠٦	٢٢,٤١	٢١,٦٠	٣,٦١ ـ
اليمن	٧,٣٤	٦,٢٣	٤,٦٠	٢٦,١٥ ـ

المصدر: المصدر نفسه، والمواقع الإلكترونية للبنوك المركزية والأجهزة الإحصائية للدول العربية.

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى انخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي بالدول العربية التي شهدت احتجاجات وثورات شعبية خلال عام ٢٠١١، وهذا الانخفاض يأتي بعد سنوات من الزيادة المطّردة في حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي في معظم الدول العربية، إن لم يكن كلها.

واللافت للنظر في البيانات أن حدّة انخفاض الاحتياطي بدول «الاحتجاجات الشعبية» تتماشى إلى حد ما مع طول الفترة التي استغرقتها الاحتجاجات، وذلك باستثناء عُمان التي انخفض فيها الاحتياطي بنسبة ٢٤ بالمئة، خلال النصف الأول من عام ٢٠١١. وتأتي سورية في مقدمة الدول التي شهد احتياطيها من النقد الأجنبي انخفاضاً خلال الفترة نفسها، حيث هبط

بنسبة ٢٧,٦ بالمئة ليبلغ نحو ١٣,٤ مليار دولار في حزيران/يونيو ٢٠١١ بعد أن كان ١٨,٥ مليار دولار في نهاية ٢٠١٠، ثم اليمن الذي انخفض الاحتياطي لديه من ٧,٣ مليار دولار إلى ٦,٢ مليار دولار، محققاً بذلك نسبة انخفاض بلغت ٢٦ بالمئة، فمصر التي انخفض الاحتياطي لديها خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ بنسبة ٢٤ بالمئة، ليهبط من ٣٥,٩ مليار دولار إلى نحو ٢٧,٢ مليار دولار، ثم تأتي تونس بنسبة انخفاض بلغت ١٧,٦ بالمئة ليبلغ احتياطيها من النقد الأجنبي ٩,٥ مليار دولار في تموز/يوليو ٢٠١١ بعد أن كان ١٠,٦ في نهاية عام ٢٠١٠، ثم الأردن والمغرب بنسبة انخفاض خلال الفترة نفسها بنحو ٧ بالمئة و٣,٦ بالمئة على التوالي.

أما الدول العربية النفطية التي لم يشهد معظمها احتجاجات شعبية، فكان لارتفاع أسعار النفط آثاره الإيجابية في رصيدها من احتياطي النقد الأجنبي، فقد ارتفع في قطر والعراق والجزائر والسعودية بنحو ١٢٠ بالمئة، ١٥ بالمئة، ١٤ بالمئة، ١١,٨ بالمئة على التوالي خلال الفترة نفسها.

(٧) أسعار الصرف

تعد أسعار الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الوضع الاقتصادي لأية دولة، وتتأثر بعوامل سياسية واقتصادية متعددة. ولم تنعكس الاحتجاجات والثورات الشعبية على أسعار صرف العملات العربية عام ٢٠١١ بشكل واضح، نظراً إلى تدخل الدول العربية بما لديها من احتياطيات لدعم عملتها.

ويلاحظ هنا أن الدول التي انخفضت قيمة عملتها عام ٢٠١١ هي الإمارات، السودان، قطر ومصر. وهذه الدول باستثناء مصر كانت خارج دائرة الاحتجاجات، ففي مصر تراجعت قيمة الجنيه أمام العملات الرئيسية بشكل واضح بلغت نسبته نحو ٥,٤ في المئة أمام الدولار الأمريكي، وذلك خلال الفترة من ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢ حزيران/يونيو ٢٠١١، ممّا اضطر البنك المركزي المصري إلى التدخّل في سوق الصرف من خلال استخدام جزء من احتياطي النقد الأجنبي. وتشير البيانات المتاحة عن شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى انخفاض قيمة الليرة السورية والجنيه اليمني بشكل كبير، ثم تواصل الانخفاض بعد ذلك.

ب ـ أثر الاحتجاجات الشعبية في القطاعات الفاعلة في الاقتصادات العربية ذات الصلة

بالرغم من تأثير الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية المعنية في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، إلا أنه لأغراض الدراسة سيتم التركيز على ثلاثة قطاعات رئيسية. وقد تم اختيار تلك القطاعات نظراً إلى أهميتها في اقتصادات الدول العربية، ولكونها من القطاعات المتوقع أن تؤثر فيها الاحتجاجات بشكل مباشر، وهي: السياحة، والصادرات، وأسواق الأوراق المالية، ثم نتناول الأثر الخاص في مشكلة البطالة، وذلك على النحو التالي:

(١) السياحة

مثّلت الإيرادات السياحية العربية أكثر من ٧ بالمئة من الإيرادات السياحية العالمية عام ٢٠١٠، بعد أن كانت نحو ٢,٣ بالمئة عام ٢٠٠١، وقد بلغت الإيرادات السياحية لنحو سبع عشرة دولة عربية نحو ٥٤ مليار دولار عام ٢٠١٠.

ولكن عام ٢٠١١ شهد انخفاضاً كبيراً في الإيرادات السياحية؛ وكما تشير البيانات فإن مصر وتونس ـ اللتين تمثلان نحو ٢٨ بالمئة من الإيرادات السياحية العربية ـ انخفضت إيرادات السياحة فيهما بنسبة عالية؛ فقد انخفضت في تونس بنسبة ٤٣ بالمئة و٥٥,٧ بالمئة خلال الربعين الأول والثاني من عام ٢٠١١، وكذلك الحال في مصر التي انخفضت فيها الإيرادات السياحية بنسبة ٣٤ بالمئة و٣٥,٤ بالمئة خلال الربعين الأول والثاني من عام ٢٠١١ أيضاً. وبالطبع، ففي ظل الأوضاع التي تمر بها كل من سورية واليمن فإن الإيرادات السياحية بها، من المتوقع أن تكون انخفضت هي الأخرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١١.

وقد انعكست الثورات العربية على تنافسية السياحة بالدول العربية، ففي الوقت الذي تحسن فيه ترتيب خمس دول عربية في الترتيب العالمي لمؤشر تنافسية السياحة والسفر عام ٢٠١١ مقارنةً بعام ٢٠٠٩، انخفض ترتيب ثماني دول عربية، وهي الدول التي شهدت ثورات واحتجاجات شعبية، بالإضافة إلى قطر. ويصدر هذا التقرير عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» (منتدى دافوس)؛ فقد تأخر ترتيب سورية عشرين مركزاً، وذلك باحتلالها المركز ١٠٥ في عام ٢٠١١، بعد أن كانت في المركز ٨٥ في عام ٢٠١٠، وذلك نظراً إلى انخفاض قيمة مؤشرها بنحو ٦,٤ بالمئة، ثم ليبيا بتأخرها إلى المركز ١٢٤ في عام ٢٠١١ بعد أن كانت

في المركز ١١٢ في عام ٢٠١٠ نتيجة لانخفاض قيمة المؤشر بنسبة ٣,١ بالمئة، ثم مصر بتأخرها ١١ مركزاً، فالأردن، موريتانيا، المغرب، تونس، قطر.

(٢) الصادرات العربية

جاءت الصادرات مخالفة لكافة التوقعات؛ فقد شهدت ارتفاعاً في كافة الدول العربية، سواء ممن شملتها الاحتجاجات والثورات العربية أو غيرها، وجاء لبنان في المقدمة، محققاً معدل نمو بلغ تقريباً ٤٥ بالمئة. وهذا الارتفاع في قيمة الصادرات خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ يرجع إلى عدة أسباب، أهمها:

ـ تركيز بعض المصنّعين في الدول العربية المعنية على تخصيص الجانب الأكبر من المبيعات للتصدير تخوفاً من تراجع حركة البيع والشراء داخل السوق المحلي.

ـ التوجه نحو تنويع الأسواق التصديرية، في حالة مصر مثلاً، من خلال محاولة التغلغل في أسواق دول حوض النيل ووسط أفريقيا بعد غياب طويل.

ـ تراجع سعر صرف عملات دول «الربيع العربي» أمام الدولار، وهو ما أدى إلى زيادة تنافسية منتجات تلك الدول في الأسواق الخارجية سعرياً فزاد الإقبال عليها.

ـ ارتفاع أسعار بعض السلع عالمياً (المواد الأولية والنفط) خلال ٢٠١١ ساهم في زيادة القيمة الإجمالية لصادرات الدول العربية ذات الصلة.

(٣) أسواق الأوراق المالية

انعكس التحسن في أداء الاقتصادات العربية خلال عام ٢٠١٠ في استمرار المنحنى التصاعدي التدريجي لمؤشرات أسواق المال العربية خلال العام ٢٠١٠ بصورة عامة، وإن كانت هذه المؤشرات لا تزال بعيدة عن مستوياتها التي كانت سائدة قبل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ في معظم الأسواق.

إلا أن هذا النشاط خلال عام ٢٠١٠ لم يستمر في دول «الاحتجاجات الشعبية» وبعض الدول العربية الأخرى خلال النصف الأول من عام ٢٠١١؛ فقد انخفض مؤشر البورصات في آخر حزيران/ يونيو ٢٠١١ مقارنة بآخر حزيران/ يونيو ٢٠١٠ باستثناء بورصات أبو ظبي والسعودية وقطر. وكانت القيم أكثر انخفاضاً في «دول الاحتجاجات الشعبية»، فقد بلغت نسبة الانخفاض نحو ٣٦ بالمئة في مصر، و١٢,٦ بالمئة في تونس، ثم تراوحت نسبة الانخفاض بين ١١ بالمئة في بورصة بيروت، و٢,٢ بالمئة في بورصة الدار البيضاء.

(٤) أثر الاحتجاجات الشعبية في التشغيل والبطالة

بلغ معدل البطالة بين الشباب العربي أكثر بقليل من ٢٣ بالمئة عام ٢٠١٠؛ وهذه النسبة ترتفع في أوساط النساء إلى أكثر من ٣٠ بالمئة. وفي حين أن عامل البطالة كان القاسم المشترك في كافة الثورات العربية. فإنها مارست أثراً سلبياً في مستوى التشغيل بالدول العربية المصدرة للعمالة خلال عام ٢٠١١، من خلال العوامل التالية:

ـ عودة العمالة من الدول العربية التي شهدت احتجاجات إلى الدول العربية المصدرة للعمالة، وخاصة مصر وتونس؛ وتعتبر العمالة المصرية المرتدة من ليبيا أبرز مثال على ذلك.

ـ ضعف قدرة الحكومات الانتقالية ومؤسساتها على فتح أسواق جديدة للعمالة، في ظل الأداء الاقتصادي المتردي في الدول العربية التي شهدت ثورات، وهذا ما أثر سلباً في الوضع العام للعمالة بتلك الدول.

ـ إهمال التدريب والتأهيل في ظل الاهتمام بالشأن السياسي والأمني، ليس في الدول التي شهدت ثورات فحسب، ولكن في معظم الدول العربية، في ظل التخوف من هاجس «الاحتجاجات الشعبية».

ـ الشلل الاقتصادي في كل من ليبيا وسورية واليمن خلال عام ٢٠١١، ممّا ضاعف من حجم البطالة في تلك الدول.

(٥) معدل البطالة في الدول العربية (٢٠٠٩ ـ حزيران/ يونيو ٢٠١١)

الدولة	٢٠٠٩	٢٠١٠	يناير ـ يونيو ٢٠١٠	يناير ـ يونيو ٢٠١١
الأردن	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٠	١٣,٠
الإمارات[١]	٤,٢	٤,٢	غ.م	غ.م
البحرين[٢]	٤	٣,٨	٣,٧	٣,٧
تونس	١٣,٣	١٣,٠	١٤,٠	١٦,٣
الجزائر	١٠,٢	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
السعودية[٣]	١٠,٥	١١	١٢,٤	١٣,١
السودان	٢٠,٠	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٤
سورية	٩,٢	٨,٤	٨,٤	غ.م

يتبع

تابــع

قطر[٤]	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٦
الكويت[٥]	١,٤	١,٨	٢,١	١,٦
لبنان	٦,٤	غ.م	غ.م	١٣,١
ليبيا	١٨,٢	١٩,٥	غ.م	غ.م
مصر	٩,٤	٨,٩	٩,٠	١١,٨
المغرب	٩,١	٩,١	١٠,٠	٩,١
اليمن	١٥,٦	غ.م	غ.م	٤٥,٠

(١) مواطنون وغير مواطنين حيث تقدر البطالة بين المواطنين بنحو ١٤ بالمئة.
(٢) مواطنون فقط.
(٣) مواطنون فقط، بينما بلغ معدل البطالة العام ٥,٤ بالمئة (سنة ٢٠٠٩).
(٤) يقدر معدل البطالة بين المواطنين بنحو ٢,٣ بالمئة.
(٥) يقدر معدل البطالة بين المواطنين بنحو ٦ بالمئة.
المصدر: المصدر نفسه، والمواقع الإلكترونية للبنوك المركزية والأجهزة الإحصائية للدول العربية.

يتضح من الجدول أعلاه التأثير الواضح للثورات العربية في معدل البطالة، فالأوضاع العربية التي أثرت بشكل لافت في القطاع السياحي، الذي يمثل واحداً من أهم قطاعات الدخل في مصر وتونس، مارست أثراً سلبياً في التشغيل، كما أن عودة العاملين من البلاد التي تشهد اضطرابات سياسية مثل ليبيا زاد من حدة تلك المشكلة، خاصة في تونس ومصر، ففي تونس ارتفع معدل البطالة من ١٣,٣ بالمئة خلال الفترة كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ إلى نحو ١٦ بالمئة في كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١١، أي أنها ارتفعت بنحو ٣ بالمئة تقريباً، ومما يعمق من تلك الزيادة أن معدل البطالة المسجل قبل الثورة مرتفع أساساً (١٣,٣ بالمئة)، وبالتالي فإن زيادته لها انعكاسات سلبية كبيرة ليس على الجوانب الاقتصادية فقط، ولكن على الجوانب الاجتماعية والأمنية أيضاً.

وفي **سورية**، رغم عدم توافر إحصاءات عن معدل البطالة فيها عام ٢٠١١، إلا أن كافة الشواهد تشير إلى ارتفاع معدل البطالة في ظل انتشار الاحتجاجات الشعبية في ربوع سورية.

وفي **مصر**، ارتفع معدل البطالة بنحو ٣ بالمئة، فقد زاد من ٩ بالمئة خلال الفترة كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ إلى ١١,٨ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١١، وكان هذا المعدل في مصر مرشحاً لمزيد من الارتفاع لولا التعيينات الواسعة للحكومة الانتقالية بعد الثورة. أما في اليمن، فبالرغم من عدم توافر

بيانات رسمية عن معدل البطالة، إلا أن تقديرات منظمات دولية تشير إلى أنه يتراوح بين ٣٥ و٤٥ بالمئة، في ظل ما يشهده اليمن من احتجاجات واسعة النطاق.

وشهد **المغرب** انخفاضاً في معدل البطالة خلال فترتي المقارنة، بالنظر إلى محدودية الاحتجاجات التي شهدها أصلاً. وقد بادر المغرب إلى إصدار عدد من القرارات والمراسيم خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، ركز بعضها على قضية التشغيل، ممّا ساهم في خلق وظائف لبعض المتعطلين عن العمل، كما أن التحسن الإيجابي للاستثمار في المغرب ساهم هو الآخر في خلق فرص عمل إضافية.

أما **باقي الدول العربية**، فبالرغم من عدم ارتفاع معدل البطالة بها انعكاساً لاحتجاجات شعبية، إلا أن معدل البطالة بها مقلق إلى حد كبير، ففي الأردن بلغ ١٣ بالمئة، وفي الإمارات بلغ نحو ١٤ بالمئة بين المواطنين (٤,٢ بالمئة بين المواطنين وغير المواطنين)، وفي الجزائر والسعودية ولبنان تراوحت معدلات البطالة بين ١٠ بالمئة و١٣ بالمئة.

ووجه الخطورة في مشكلة البطالة في الدول العربية ليس في عدد العاطلين فحسب، ولكن أيضاً في نوعية المتعطلين، لأن معظم العاطلين من ذوي المؤهلات العالية والمتوسطة، وهذه الفئة هي الأكثر وعياً وطموحاً في المجتمع، ووجودهم في هذا الوضع قد يجعلهم أكثر إحباطاً وتمرداً، بالإضافة إلى أن الدولة تنفق الكثير على تعليم هؤلاء من دون أن تجني منهم أي فائدة تذكر. وفي واقع الأمر فإن البطالة لا تؤثر فقط في الأفراد العاطلين، بل إنها تمتد أيضاً إلى أسرهم، ويظهر ذلك في انخفاض دخل الأسرة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومن ثم يجب العمل بكافة الطرق للتصدي لها بقوة، وتقديم حلول جادة لها، على أن تشتمل تلك الحلول على خطط وإجراءات محددة لتنشيط القطاعات الاقتصادية، بالشكل الذي يضمن انخراط الشباب العاطل عن العمل مثلاً في مشروعات صغيرة ومتوسطة منتجة، وليس استيعابهم بفرص عمل وهمية.

٢ ـ البعد الاقتصادي للاحتجاجات الشعبية العربية: ملاحظات تحليلية أساسية، مع إشارة خاصة إلى الحالة المصرية

تختلف المصاحبات الاقتصادية للثورات العربية الجارية بين بلد وآخر، ممّا يجعل من الملائم استخدام طريقة حالة بحالة لمعالجة الموضوع.

في كلٍّ من **تونس** و**مصر**، اتخذت الثورة مساراً سلمياً، تمت المحافظة من

خلاله على تماسك المجتمع، ووحدة القوات المسلحة، برغم حدوث قدر أو آخر من الفوضى الأمنية، وانحلال نسبي للمؤسسة الأمنية صاحبة الدور الأبرز في الحفاظ على النظام السابق. يضاف إلى ذلك قصر المدة التي استغرقتها الأحداث «العنيفة» في البلدين (زهاء ثلاثة أسابيع في تونس، وأسبوعين في مصر)، وتوّجت الأحداث بالإنجاز الناجح للمرحلة الأولى للعمل الثوري، بإسقاط رأس النظام السياسي وما يرتبط به مباشرة من هياكل مؤسسية ومناصب قيادية. وجرت إثر ذلك حركة التفاعل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي في الإطار الإقليمي والعالمي، وفق حالة توازنات القوى الاجتماعية السائدة، والظروف الموضوعية المحيطة بحركة التطور الاجتماعي. وكانت الآثار الاقتصادية للحدث الكبير ممّا يمكن توقعه في مثل الظروف التي وقعت فيها، رغم جسامتها.

أما في **ليبيا** (المثال المقابل مباشرة للنموذج التونسي ـ المصري)، فقد استحالت حركة الثورة مباشرة إلى حالة «حرب داخلية ذات بعد دولي أطلسي» إثر انشطار المؤسسة العسكرية ـ الأمنية للنظام، واستدعاء التدخل العسكري الأجنبي، ممّا أطال أمد النزاع. وأدى النزاع المسلح إلى ارتفاع مأساوي في أعداد الضحايا من القتلى والمصابين، وإلى تدمير متفاوت للبنى الأساسية للبلاد والمرافق العمومية، وكذا تحطيم الآلة العسكرية النظامية وشبه النظامية للحكم السابق. يضاف إلى ذلك حدوث «شرخ» رأسي في البنية ذات الطابع القبلي للمجتمع. وعلى سبيل المقارنة مع هذا كله، تبدو الآثار والمصاحبات والمضاعفات الاقتصادية الخالصة للحدث الليبي أكبر بكثير ممّا جرى في الحالتين التونسية والمصرية. ورغم طغيان صورة التدمير الكلي على المشهد الليبي، فإن الآثار الاقتصادية المباشرة كانت بادية من خلال تردّي الأوضاع الصحية بشكل خاص، بالإضافة إلى الأثر على مرافق الخدمات العمومية مثل الإمداد بالمياه والكهرباء.

أما في **اليمن**، فقد أدت إطالة أمد الصراع حول الهدف المباشر للثورة الشعبية المستحقة، وهو «إسقاط رأس النظام»، إلى إعطاء نظام الحكم فرصة لالتقاط الأنفاس وإعادة ترتيب الأوراق ومعاودة الهجوم، ليأخذ المشهد صورة تنازع بين طرفين، يحظى أحدهما (وهو النظام الحاكم) بدعم غير مباشر غالباً من قوى خارجية، سواء من منطقة الجوار (مجلس التعاون الخليجي) أو من خارجها (الولايات المتحدة). وأدت إطالة أمد الصراع وتعقد المشهد المعبر عنه إلى استفحال الآثار الاقتصادية المباشرة، ممثلة في التعطل الجزئي أو شبه الكلي للجهاز الإنتاجي، وتدهور حالة المرافق العمومية والبنى الأساسية والأجهزة الخدمية.

ولولا استمرار وحدة المؤسسة العسكرية بشكل عام (رغم انشقاق محدود على مستوى القيادة للفرقة الأولى المدرعة) وامتناع التدخل الأجنبي العسكري المباشر، لكان اليمن لحق بليبيا، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع حصيلة الضحايا في اليمن، ولو بوتيرة متواضعة نسبياً، رغم أحداث عنف بالغة المأساوية في بعض لحظات الصراع، من جراء التدخل القمعي للمؤسسة العسكرية ضد المظاهرات الجماهيرية الحاشدة.

وفي **سورية** يتجلى الاصطفاف المتقابل المزدوج للنظام والمعارضة، والطريق المسدود الذي يواجه أي لقاء محتمل بين خطين متوازيين، وإصرار كل منهما على موقفه رغم مرور الوقت. يضاف إلى ذلك العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ومن بينها حظر استيراد النفط السوري ومنع المشاركة في أعمال التنقيب والاستكشاف والاستخراج للنفط أو تقييدها، وإيقاف تصدير وقود السيارات إلى سورية أو تقييده، وكذا فرض القيود على التعامل مع المؤسسات المالية السورية. ويؤدي كل ذلك إلى آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، ليس أقلها انخفاض معدل النمو الاقتصادي الإجمالي للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢ جراء التعطل الجزئي للجهاز الانتاجي، والحد من مستوى الواردات الضرورية أو بعضها على الأقل، وهو ما تم تطبيقه بالفعل من خلال قرارات رسمية بتقنين الاستيراد في إطار سياسة «تقشفية». ويصعب الحكم على المسار المقبل الذي ستتخذه الأحداث في سورية، وما يمكن أن يصاحبه أو ينجم عنه من آثار اقتصادية في المجالين المالي والعيني.

أما في **البحرين**، فقد تم كبح الاحتجاجات الشعبية، بعد تدخل عسكري من قبل قوة «درع الجزيرة» التابعة لمجلس التعاون الخليجي، الذي تنتمي البحرين إلى عضويته، ولكن اضطرابات متقطعة ما تزال تجري. ورغم صعوبة الحساب الدقيق للآثار الاقتصادية لوقائع العنف البدني والمعنوي الممارسة من قبل النظام المدعوم خليجياً ضد المعارضة السياسية البحرينية ـ التي تتركز نواتها ضمن الأغلبية العددية للبلاد (الشيعة)، فإنه يمكن الافتراض بانخفاض مستوى النشاط في «المركز المالي» بالعاصمة البحرينية (المنامة) وارتفاع معدل البطالة بين المواطنين البحرينيين، ممّا يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في المملكة الصغيرة.

وفي بعض البلدان الخليجية الأخرى حدثت حركة احتجاجات، في **سلطنة عمان** خاصة، وإلى حد معينّ في **العربية السعودية**، وتمت مواجهتها بمزيج من

الأدوات الأمنية وإعمال أدوات السياسة الاقتصادية والمالية، حيث استخدمت تلك الأخيرة بشكل موسع في السعودية بوجه خاص، حتى توقفت الاحتجاجات ولو إلى حين، وخاصة في المنطقة الشرقية.

أما في **الأردن** و**المغرب**، فكان الوضع مختلفاً، وأثره الاقتصادي مغايراً نسبياً، فقد تفاقم معدل التضخم السعري، المرتفع أصلاً، في الأردن، وخاصة للسلع الأساسية من الغذاء والوقود، بآثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية في القاعدة الاجتماعية المحدودة الدخل، واستمرت الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح السياسي والتعديلات الدستورية، وبمكافحة الغلاء.

وأما **المغرب**، فقد شهد حركة احتجاجية أوسع، أثمرت تعديلاً دستورياً أجريت بموجبه انتخابات تشريعية أسفرت عن تغير إيجابي ـ ولو محدود ـ في المشهد السياسي، في إطار ما يطلق عليه «الملكية البرلمانية»، من خلال نقل شطر من سلطات رأس الدولة إلى البرلمان والحكومة المنتخبة.

ومن الصعب تتبع آثار اقتصادية مباشرة للحركة الاحتجاجية في المغرب والأردن على صعيد الجهاز الإنتاجي للسلع والخدمات، ومرافق الدولة والخدمات العمومية، وحالة البنى الارتكازية، وإنما يمكن ملاحظة آثار غير مباشرة تجري، وسوف تتلاحق، على صعيد تغير بمعنى معين في السياسات الاقتصادية، باتجاه تلبية بعض مطالب الحركة الاحتجاجية في الفترة القادمة.

ومما يدعم النهج المتبع في هذه الورقة ـ نهج «حالة بحالة» ـ أن بلدانا عربية بدت هادئة نسبياً على صعيد حركة الاحتجاج الشعبية، رغم ملاصقتها بحكم الجوار الجغرافي لبلاد أخرى شهدت احتجاجات بل وأعمال عنف واسعة، وتلك حال **السودان** جارة مصر اللصيقة، وكذا **لبنان** بالنسبة إلى سورية، و**موريتانيا** إلى حد ما، بالنسبة إلى المغرب، وحالة **الجزائر** (ذات الظرف الخاص جداً) بالنسبة إلى تونس. أما **العراق**، فيشهد بين الحين والآخر تحركات تظاهرية بمطالب سياسية أو اقتصادية، ولكن حالة العراق تتطلب معالجة خاصة، بالنظر إلى ظرفها الخاص، وقد أخذت حظها من كأس العنف المرّ، جراء الغزو الأمريكي اعتباراً من آذار/ مارس ٢٠٠٣، وعلى مدى نحو تسع سنوات تقريباً، بما يشكل «عشرية سوداء» في الألفية الجديدة، مناظرة اقتصادياً واجتماعياً إلى حد ما، لعشرية الجزائر السوداء في تسعينيات القرن المنصرم.

كيف ستتشكل الصورة النهائية والكاملة للأحداث الجارية في البلدان

العربية، من حيث خواتيمها السياسية وانعكاساتها الاقتصادية ـ الاجتماعية؟ وكيف بالتالي سيتحدد «الثمن الاقتصادي» النهائي والكامل للثورات العربية الجارية؟ ذلك ما لا تمكن الإجابة عنه، إلا على سبيل التكهن و«المضاربة» الفكرية، ومن خلال منهجية «المسارات المستقبلية المتصورة» أو (السيناريوهات). وقد يكون من المناسب، للإجابة عن السؤالين السابقين، أن نشير بشكل مركز إلى حالة بعينها، هي الحالة المصرية في إطار ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

قبل أن ندلف إلى موضوعنا، علينا أن نعيّن مدلولاً مختصراً لبعض المصطلحات التي سنستخدمها، وهي: المجتمع، والشعب، والثورة.

ونقصد بالمجتمع ذلك الكيان الجماعي المتولد عن منظومة علاقات محددة رابطة بين أعضائه. أما الشعب فهو الكائن الإرادي المحرك للمجتمع، والمعبّر عنه على صعيد الجسد السياسي. والثورة هي عملية حركية معبّرة عن حالة معيّنة من حالات المجتمع الذي يديره ويريده الشعب.

ترتيباً على ما سبق، نطرح السؤال حول مصر: «ما الثمن الاقتصادي» الذي يتعيّن دفعه في السياق الراهن؟ وللإجابة عن هذا السؤال نجد أن للثمن وجهين: الوجه الأول هو الثمن الذي يدفعه ـ أو يجب أن يدفعه ـ «الشعب» من أجل نجاح «الثورة»، والوجه الآخر هو الثمن الذي تدفعه ـ أو تضطرّ إلى أن تدفعه ـ «الثورة» من أجل جلب رضاء «الشعب» وتحقيق مصلحة «المجتمع» في المستقبل.

فأما الثمن بالمعنى الأول في الظروف المصرية الراهنة، فإنه يتمثل فيما نجم وينجم عن اندلاع الثورة، كفعل شعبي إرادي، من مصاحبات وآثار ومضاعفات في الميدان الاقتصادي يتعذر اجتنابها؛ والثمن بالمعنى الثاني يتحدد بما ينبغي على حركة الثورة أن تمثله من إجابة عن المسائل المتراكمة خلال العهد البائد، أي النظام السابق عليها، وعن المعضلات والتحديات الكبرى التي تخلقها المواجهة مع إرث ذلك النظام.

من أهم الأشكال التي يتخذها النوع الأول للثمن الاقتصادي للثورة ما ينجم عن التضخم السعري وعن الفقدان النسبي للأمن، وكلاهما ممّا يترافق عادةً مع الأحداث الاجتماعية الكبرى وما يصاحبها من اضطراب، ومن سيادة مناخ من الفوضى العامة و«التسيّب»، وما يطلق عليه في مصر «الانفلات الأمني».

ففي ظل تراجع الدور الحاكم لجهاز الدولة، عينياً أو رمزياً، ولو من خلال

الظهور «السيميائي» لرجل الشرطة، وهنا ينفلت جهاز الأسعار من عقاله، وتنطلق «قوى السوق» ـ العرض والطلب ـ حرة من غير رقيب أو مرشد، لتكتسح في طريقها السدود الحامية للفئات الاجتماعية الضعيفة، وخاصة من خلال التضخم السعري الجامح، من جهة أولى، وتعرية الفرد والجماعات الصغيرة من غطاء الأمن الذي تتدثر به في لحظات الشعور بالخوف والهلع، من جهة ثانية.

ولا يمكن الركون بسهولة إلى سلامة الإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية في مصر، ومع ذلك فإنه طبقاً لهذه الإحصاءات ارتفع معدل التضخم على أساس سنوي إلى ما يزيد على ١٢ بالمئة في أيار/مايو ٢٠١١ (مقابل أقل من ١١ بالمئة في أيار/مايو ٢٠١٠)، ويتوقع أن يكون قد زاد على ذلك في الفترة التالية، وخاصة مع تواصل انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية القوية، وفي مقدمتها الدولار الأمريكي. وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن معدل التضخم بلغ في بعض المجموعات السلعية الفرعية (الغذائية بشكل خاص) نحو ٢٥ بالمئة على أساس سنوي.

ويقع العبء الرئيسي للتضخم على العاملين بأجر في القطاع الحكومي (الخدمة المدنية) وشركات القطاع العام، والعاملين لحساب الغير في «القطاع غير المنظم» من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعاملين لحساب أنفسهم في المؤسسات الصغرى والصغيرة ببعض القطاعات، وكذا كاسبي الأجور في الشركات الخاصة الكبيرة المشتغلة فيما قد يسمّى بالقطاعات «غير النشيطة» من الاقتصاد، كالصناعة التحويلية، بالإضافة إلى المزارعين من أصحاب الملكيات «القزمية» والصغيرة.

إن هذه الفئات الاجتماعية (المسمّاة بأصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة) تتلقى أثر التضخم من دون أن تستطيع تعويضه، عكس الحال مع الفئات ذات الدخل المتغير، من شريحة «رجال الأعمال» والشريحة العليا من المهنيين (مثل كبار الأطباء والمحامين والمحاسبين) الذين يستطيعون تعويض أثر التضخم من خلال رفع أسعار السلع ورسوم الخدمات التي ينتجونها أو يوردونها. وهكذا فإن الفئات العاملة بالأجر، من الطبقة العاملة، و«شبه البروليتاريا» الريفية، والشريحتين: المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل من الطبقة الوسطى، وشرائح واسعة من العاملين في القطاع غير الرسمي، تمثل الكتلة الاجتماعية الأكثر تضرراً من ارتفاع معدل التضخم بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير.

هذا عن التضخم، أما انفلات الأمن، فقد لا يمثل مشكلة كبيرة للكتلة الاجتماعية المضارة، من حيث أثره في مستوى الدخل المادي، ولكنه يمثل مشكلة كبرى بالنسبة إليها، من حيث أثره المعنوي والروحي، متمثلاً في تنامي الشعور بـ «الفقدان» و«الاستلاب البشري» الناجم عن الشعور بعدم القدرة على حماية الذات، على مستوى الفرد والأسرة النووية والعائلة الممتدة.

ولكن مشكلة الأمن لعبت دوراً في تقلص النشاط السياحي الذي يعمل فيه ـ حسب بعض التقديرات ـ نحو ٣ ملايين مشتغل، حيث تفيد البيانات الصادرة عن البنك المركزي مثلاً بانخفاض الإيرادات السياحية خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى حزيران/ يونيو ٢٠١١ بمعدل ٤٧,٥ بالمئة لتحقق ٣,٦ مليار دولار فقط مقابل ٦,٩ مليار دولار خلال الفترة من تموز/ يوليو إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠. وتتمثل المفاجأة في ارتفاع التحويلات الخاصة، ومن أهمها تحويلات المصريين العاملين في الخارج بمعدل ٣٠,٢ بالمئة خلال السنة المالية الممتدة من أول تموز/ يوليو ٢٠١٠ إلى نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١١، لتبلغ نحو ١٢,٤ مليار دولار مقابل ٩,٥ مليار دولار في السنة المالية السابقة بالطريقة نفسها، ارتفعت قيمة الرسوم المحصلة من المرور في قناة السويس خلال العام المالي (٢٠١٠ ـ ٢٠١١) بمعدل ١٢ بالمئة لتصل إلى ٥,١ مليار دولار مقابل ٤,٥ مليار دولار في العام المالي السابق.

ويمتد «الثمن الاقتصادي» للثورة إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي الرئيسية على النحو التالي:

- معدل النمو، حيث لم يتجاوز خلال العام المالي (٢٠١٠ ـ ٢٠١١) ١,٨ بالمئة، وكان قد انخفض إلى ـ ٤,٢ بالمئة خلال فترة كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠١١ مقابل معدل يتراوح بين ٤ بالمئة و٥ بالمئة في العام المالي السابق.

ـ معدل البطالة، حيث ارتفع إلى ١٢ بالمئة تقريباً خلال فترة كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠١١، بعد أن كان يقدر بنحو ٩ بالمئة خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٠ حسب التقديرات الرسمية، ووفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن عدد المتعطلين زاد خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى آذار/ مارس ٢٠١١ بنحو ٧٠٠ ألف شخص.

ـ الاستثمار، حيث يفيد بعض التقديرات الرسمية بانخفاض قيمة رؤوس أموال الاستثمار المباشر الإجمالي (الأجنبي والمحلي) بنسبة ٤٨ بالمئة خلال الفترة

من كانون الثاني/ يناير إلى حزيران/ يونيو ٢٠١١ مقارنة بالفترة المناظرة من ٢٠١٠، وانخفض عدد الشركات التي تم تأسيسها في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠١١ بمعدل ٥٧ بالمئة، ووصل إلى ٢٣ بالمئة خلال فترة كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١١، ثم ٢٠ بالمئة خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى آب/ أغسطس ٢٠١١.

أما عن الاستثمار الأجنبي، فقد تراجع الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر تراجعاً حاداً، حسب تقديرات البنك المركزي، حيث سجّل تغيراً سالباً بمقدار ٦٥ مليون دولار ـ خلال فترة كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١١ في حين كانت شهدت فترة تموز/ يوليو ـ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٠ تدفقاً موجباً صافياً بنحو ٢,٣ مليار دولار.

أما الاستثمار الأجنبي الخاص غير المباشر ـ عبر سوق الأوراق المالية ـ فقد سجّل خروج رؤوس الأموال من مصر بمقدار ٧,١ مليار دولار تقريباً خلال فترة كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠١١، مقابل تدفق للداخل بمقدار ٤,٦ مليار دولار في فترة تموز/ يوليو ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

ـ احتياطي النقد الأجنبي، نظراً إلى نزيف رأس المال الأجنبي ـ المضارب غالباً ـ من سوق الأوراق المالية، وتزايد فاتورة الواردات (٥٠,٨ مليار دولار خلال العام المالي تموز/ يوليو ٢٠١٠ ـ حزيران/ يونيو ٢٠١١) ـ فقد انخفض الاحتياطي المسجل للنقد الأجنبي لدى البنك المركزي من نحو ٣٥ مليار دولار في العام المالي السابق إلى نحو ٢٥ مليار دولار في نهاية آب/ أغسطس ٢٠١١، حسب تقديرات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وواصل انخفاضه بعد ذلك.

ـ عجز الموازنة العامة: نظراً إلى انخفاض الإيرادات الضريبية وإيراد الهيئات الخدمية العامة وشركات قطاع الأعمال العام، وتزايد النفقات الموجهة لتلبية مطالب العاملين في الدولة (المطالبات الفئوية)، فقد تزايد عجز الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١١/ ٢٠١٢ إلى نحو ١٣٤ مليار جنيه، في اتجاه مستمر خلال العام، حيث زادت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تموز/ يوليو ٢٠١٠ ـ أيار/ مايو ٢٠١١ بحوالى ١ بالمئة لتبلغ ٨,٢ بالمئة من الناتج، ويقدر أن النسبة الأخيرة قد بلغت أكثر من ١٠ بالمئة في آب/ أغسطس ٢٠١١.

ومن النقطة الأخيرة بالذات يبرز الوجه الكلي للثمن الاقتصادي للثورة

المصرية الراهنة الذي تدفعه ـ تضطر إلى دفعه، بالأحرى ـ حركة «الثورة»، إلى «الشعب» و«المجتمع» من أجل تحقيق استمرارها. إنه الثمن المتمثل فيما يسمّى بالمطالبات الفئوية، حيث تتزاحم الشرائح الاجتماعية التي تراكَم الظلم على كاهلها بفعل الاختلال النوعي في هيكل الثروة والدخل وتوزيعها خلال العهد البائد وليله المظلم الطويل، وقد تعمق شعورها بالحرمان من جراء ارتفاع معدل التضخم السعري بعد الثورة، كما أشرنا. يتمثل ذلك في موجة الإضرابات والاعتصامات والتوقف الجزئي عن العمل والمظاهرات المطالبة بتحسين مستوى الأجور والدخول من شرائح اجتماعية متنوعة المنابت الطبقية: عمال سكك الحديد، هيئة النقل العام بالقاهرة الكبرى، عمال الشحن والتفريغ في المطار، أطباء المستشفيات العامة، معلمو المدارس وبعض أساتذة الجامعات، عمال الشركات التابعة للشركة العامة القابضة للغزل والنسيج، والشركات التي تمت خصخصتها على عجل بالمخالفة لصحيح القانون، موظفو هيئة الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو)... إلخ.

فإلى أين من هنا؟

هل سوف يستطيع «الشعب» في «مجتمعه المتحول»، تحمل «الثمن الطبيعي» للحدث الذي قطع تسلسل جميع الأحداث، نقصد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وهو الثمن الذي رأينا أمثلة عليه من تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي؟ وهل سوف تستطيع «الثورة» أن تلبّي متطلبات الثمن الاضطراري الذي يجب عليها أن تقدمه إلى «مجتمعها» لتعويضه عن الحرمان الطويل وعن آثار الظرف المستجد؟

وفي جَمْع لشتات السؤالين في سؤال مركّب: هل يستطيع الشعب والمجتمع والثورة عبور المرحلة الانتقالية من خلال دفع كلفتها الواجبة وثمنها المستحق؟ أم أن الحَمْل أكبر من طاقة الحامل المفترض، فينفرط العقد، عقد المجتمع والثورة في آن معاً؟

تنبع أهمية السؤال المركّب من أن «المرحلة الانتقالية»، في عرف الثورة، كفعل إرادي عميق، دائم ومستمر، كما ينبغي له، هي مجرد «فترة ترانزيت»، إذا صح هذا التعبير، نحو زمن آتٍ، ليواجه التحديات الكبرى المتراكمة بدورها من عورات نظام بائد استمر في الحقيقة أربعين عاماً، على مدى حقبتي السادات ومبارك (١٩٧١ ـ ٢٠١١).

إن هذه التحديات تطال المجالات الآتية:

المجال الأول: مواجهة قضايا «الكتلة الاجتماعية المهملة»، ومنها شرائح ظلت مهمَّشة أو مستبعَدة بفعل إقصائي مصمم على امتداد العقود الزمنية الأربعة، وأهم هذه الشرائح: الفلاحون والبدو، خاصة بدو شبه جزيرة سيناء.

المجال الثاني: مواجهة قضايا «المناطق المهملة»، وأهمها:

ـ جنوب مصر، وخاصة «الصعيد الأعلى» في محافظات سوهاج وقنا وأسوان.

ـ مناطق الحدود الدولية، وخاصة منطقة النوبة أقصى الجنوب، وشاطىء البحر الأحمر الجنوبي وقبائله من البشارية والعبابدة، ومنطقة الواحات و«الوادي الجديد» في الصحراء الغربية.

ـ منطقة سيناء التي تعطل مشروعها التنموي، وتُركت فريسة للمؤسسة الأمنية السابقة، فغدت مستوطنة للبؤس والعنف والمظالم.

المجال الثالث: مواجهة التحديات الاجتماعية الناشئة والناشبة، وفي مقدمتها:

ـ فقدان الأمن، كتحدٍّ ناشئ بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير.

ـ تنامي سلوكيات العنف والعنف العائلي، كتحدٍّ ناشب، تنمو أظفاره في بيئة سياسية واجتماعية غير مستقرة.

ـ جذوة الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط.

ـ مشكلات العيش في الأحياء والمناطق العشوائية.

ـ إسكان الشباب، وتزايد تكاليف الزواج.

ـ انتشار السلاح الأبيض وغير الأبيض.

ـ إدمان المخدرات، وخاصة بين الطلبة والحرفيين.

ـ مشكلة التخلص من النفايات الصناعية والقمامة المنزلية.

فهل تستطيع الثورة وشعبها ومجتمعها دفع ثمن مستحق للمرحلة الانتقالية أولاً، ثم لمواجهة تحديات ما بعد مرحلة الانتقال؟

في ظننا، إن أمر الاستطاعة متوقف على حسن إدارة المرحلة الانتقالية التي

يتحمل مسؤوليتها الأساسية مركّب «المجلس العسكري ـ القوى السياسية». فهل يستطيع هذا المركب الثنائي قيادة الثورة والشعب والمجتمع لعبور مرحلة الانتقال الآمن، والذهاب إلى المستقبل العريض؟ وهل يستطيع شحذ هِمّة الشعب والمجتمع لبذل الجهد الإنتاجي المبدع، وتحمل التكاليف الضرورية؟

بيد أن شحذ الهمة مرتبط باستمرار حركة الثورة نحو آفاقها الضرورية، وخاصة الأفق التنموي المرتبط بالرخاء وعدالة توزيع الثروة والدخول، انطلاقاً من إعادة توزيع الأصول الإنتاجية بالذات، وبخاصة أيضاً الأفق الديمقراطي المرتبط بتحقيق المشاركة الفعالة للشعب في إدارة سلطة المجتمع، وصولاً إلى حكم الشعب نفسه بنفسه في الأجل الطويل.

لكن كيف لمصر بهذا وذاك (التنمية والديمقراطية) إذا كان الحال على ما هو عليه: حيث المجلس العسكري عاكف على تثبيت شرعيته بعد قيامه على رأس السلطة يوم ١٠ أو ١١ شباط/فبراير ٢٠١١؟ وحيث القوى السياسية منصرفة بصفة شبه كلية إلى الانغماس في لعبة السلطة الجديدة من خلال الآلية الانتخابية ـ التمثيلية؟ وحيث شباب الثورة غير قادر، بحكم طبيعة الأمور، على تولّي زمام القيادة، والاستمرار بالثورة إلى آفاقها الضرورية؟

إن إدارة المرحلة الانتقالية هي مفتاح النجاح، من أجل تحمّل الشعب والمجتمع ثمن الثورة الطبيعي، وتحمل الثورة الثمن لكسب رضا الشعب والمجتمع عبوراً إلى مواجهة التحديات المستقبلية الكبرى، وأداء مهمات «الحركة الوطنية ـ القومية التقدمية»: إنجاز البُعد العروبي والتحرري والتقدمي والديمقراطي لثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير المباركة.

فهـــــرس

ـ أ ـ

آل ثاني، حمد بن خليفة: ٨٨
آل خليفة، حمد بن عيسى: ١٩١
آل خليفة، خالد حمد: ٢٣٧
آل خليفة، راشد بن عبد الله: ١٩١
آل سعود، عبد الله بن عبد العزيز: ١٠٣
الإبادة الأرمنية (١٩١٥): ٧٢
إبراهيم، حامد: ٢٢٩
إبراهيم، خليل: ٢٦٣-٢٦٤
ابن أحمد، خالد: ٨٨
ابن بادة، مصطفى: ١٩١
ابن بلّة، أحمد: ١١٩
ابن جعفر، مصطفى: ١٢٧
ابن حلي، أحمد: ٢٣٧
ابن شملان، فيصل: ١٣٧
ابن صالح، عبد القادر: ١٨٣
ابن عبد العزيز، مقرن: ٨٧
ابن عبد العزيز، نايف: ٨٧
ابن علي، زين العابدين: ٤٣، ١٢٢-١٢٣، ١٢٨، ١٣٠، ١٤١، ١٩٨
ابن عمر، جمال: ٥٤، ١٤٤
ابن كيران، عبد الإله: ١٨١
أبو بكر، عبد السلام: ٢٥٨
أبو الغيط، أحمد: ٦٠
أبو مرزوق، موسى: ٩٥
الاتحاد الافريقي: ١٠١، ٢٥٨، ٢٦٣
الاتحاد الأوروبي: ٧-٨، ٢٤-٢٥، ٢٧، ٣٣-٣٥، ٣٧، ٥٣، ٥٦-٥٧، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ١٠٥، ٢٠٦، ٢٣٦
اتحاد القوى الشعبية اليمنية: ١٣٧
الاتحاد المغاربي: ١١، ١٠١-١٠٣، ١٠٦-١٠٧
اتفاق ٢٠ يونيو (السودان، ٢٠١١): ٢٥٩
اتفاق أربيل الرباعي (٢٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٢): ٢١٨-٢٢١، ٢٣٥
اتفاق أوسلو (١٩٩٣): ١١٢، ٢٠٨
الاتفاق الثلاثي لتبادل اليورانيوم بين تركيا وإيران والبرازيل (أيار/ مايو ٢٠١٠): ٩٣
اتفاق حسن نوايا (٢٠١٠): ٢٦٣
اتفاق سلام دارفور الجزئي (٢٠١١): ١٨، ٢٦٨
اتفاق الطائف (١٩٨٩): ٢٥٣
اتفاقية أديس أبابا (١٩٧٢): ٢٥٨
الاتفاقية الإيرانية ـ العراقية ـ السورية لنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط (٢٠١١): ٨٩
اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩): ٢١٢
اتفاقية سلام دارفور (٢٠٠٦): ٢٦٢
اتهام إيران بمحاولة اغتيال السفير السعودي لدى واشنطن (٢٠١١): ٧٦، ٨٧
احتجاجات البحرين (٢٠١١): ٩، ٦٢، ٧٦، ٨٦-٨٨، ٩٥، ١٨٦، ٢٣٥
الاحتجاجات الشعبية: ١٢-١٣، ١٨-١٩، ١٢٣، ١٣١، ١٨٠، ١٨٦، ٢٦٩-٢٧٠، ٢٧٢-٢٧٦، ٢٧٨-٢٨٢، ٢٨٤
احتلال إيران جزيرة أبو موسى (١٩٧١): ٩٦
احتياطي النفط الليبي: ١٠٨
احتياطي النقد الأجنبي: ١٩، ٢٧٠، ٢٧٥-٢٧٧، ٢٨٩
أحداث ٨ آذار/ مارس (سورية، ١٩٦٣)
إحراق محمد البوعزيزي نفسه (٢٠١٠): ٥٩
الأحزاب الإسلامية: ٧٤، ١٨٤
الأحمر، صادق: ١٣٥، ١٤٠
الأحمر، عبد الله بن حسين: ١٣٤-١٣٥، ١٤٠
الأحمر، علي محسن: ١٣٨-١٤٠
الأحمر، محمد صالح عبد الله: ١٣٩

إحياء الخلافة الإسلامية: ٦٠
الإخوان المسلمون: ٦٠-٦١، ٦٧، ١١٤، ١١٨، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠-١٣١
إدارة شؤون العالم: ٢٨، ٣١، ٥٧
ارتفاع أسعار السلع: ٢٧٩، ٢٨٧
ارتفاع أسعار النفط: ٢٧
ارتفاع معدل البطالة (الولايات المتحدة): ٢٤
ارتفاع معدل التضخم: ٣٦، ١٦٦، ٢٨٧، ٢٩٠
أردكاني، آزاده: ٧٨
أردوغان، رجب طيب: ٦٠-٦٢، ٦٤، ٦٦-٦٨، ٧٠-٧٣
الإرهاب: ٢٨، ٣١، ٣٤، ٣٨، ٧٣، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٩-١٥٠، ١٨٣، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٤٧
أزمة انتخابات الرئاسة الجمهورية الإيرانية (٢٠٠٩): ٧٨، ٨١
أزمة دارفور: ١٨، ٢٦٨
أزمة الديون السيادية (الاتحاد الأوروبي): ٢٤، ٣٧
الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨): ٢٤، ٢٩، ٢٧٠، ٢٧٩
الأزمة المالية اليونانية (٢٠١٠): ٢٤-٢٥
الاستثمار الأجنبي: ١٩، ٢٧٠، ٢٧٣-٢٧٤، ٢٨٩
الاستثمار الصيني في الولايات المتحدة: ٣٧
استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (٢٠١٠): ٣٦
الاستفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان (٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١): ٢٥٦
استقالة الحكومة الكويتية (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١): ١٨٨
استقالة الفريق الدابي من رئاسة بعثة المراقبين العرب لسورية (١٢ شباط/ فبراير، ٢٠١٢): ٢٦٦
استقلال ليبيا (١٩٥١): ١٠٨، ١١٠
الاستيطان الصهيوني: ١١٢، ٢٠٨، ٢١١
الأسد، بشار: ٥١، ٦٥-٦٦، ٨٩، ٩١، ٩٣، ١١٨، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٧، ١٩٨، ٢٥٥، ٢٦٥
الأسد، حافظ: ١٦٩
الأسعد، رياض: ٦٥
إسقاط النظم الإستبدادية: ١٩٤
الإسلام السياسي: ٦٨، ١١٨-١١٩
الاشتباكات المسلّحة في شمال لبنان (٢٠١٢): ٢٤٩، ٢٥٣
الإصلاح الديمقراطي: ٤٤، ١٩٤، ١٩٦
الإصلاح السياسي: ١٢٥، ١٦٨، ١٩١، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٢٣، ٢٨٥
أطور، جورج: ٢٦٦
إعادة إعمار غزة: ٢٠٣
الاعتراف بالدولة الفلسطينية: ٧٣، ٢٠٨، ٢١٠
إعلان القاهرة (٢٠٠٥): ٢٠٣
إعلان الولايات المتحدة عن استراتيجية دفاعية جديدة (٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١٢): ٣٢
أعمال العنف: ٤٧، ٥١، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٨٥
اغتيال جورج حاوي (لبنان، ٢٠٠٥): ٢٤٩
اغتيال الرئيس رفيق الحريري (١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥): ٢٤٣، ٢٤٥-٢٤٦، ٢٤٨-٢٤٩، ٢٥٤
اغتيال رئيس اليمن الشمالي (١٩٧٨): ٩٨
الاقتصاد الاجتماعي: ٤٢
الاقتصاد الأمريكي: ٢٤-٢٥
الاقتصاد الأوروبي: ٢٤-٢٥، ٢٧٣
الاقتصاد التركي: ٦٤، ٧١
الاقتصاد السوري: ٦٤
اقتصاد السوق: ٤٢، ١٧١-١٧٢
الاقتصاد الصيني: ٣٧
الاقتصاد العالمي: ٢٤، ٣١، ٣٧، ٤٢، ١٥٧، ١٦٦، ٢٧٠
الأمازيغ: ١٦١، ١٦٥، ١٨٠-١٨١
امبيكي، تابو: ٢٥٨
الأمم المتحدة: ٨، ١٠، ١٤-١٥، ١٧، ٢٨-٢٩، ٣٩، ٤٩، ٥١، ٥٤، ٥٩، ٦٤، ٧٣، ٨٢، ٨٦-٨٧، ٩٤، ٩٦، ١٤٤، ١٥٩، ١٦٢، ٢٠٢، ٢٠٦-٢١٦، ٢٣٦، ٢٤٠-٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦٣

ـ الجمعية العامة: ٩، ٧٣، ٨٢، ٨٧-٨٨، ٩٤، ٢٠٩، ٢١٢
ـ ـ القرار الرقم (١٩٤)
ـ مجلس الأمن: ٨-١٠، ١٥، ٢٧، ٤٩، ٥٢، ٥٤-٥٦، ٥٨، ٩٠، ٩٤، ٩٨-١٠٠، ٢٠٩-٢١٢، ٢١٤، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٨
ـ ـ القرار الرقم (١٨١): ٢٠٩
ـ ـ القرار الرقم (٢٤٢): ٢١٠
ـ ـ القرار الرقم (١٧٥٧): ٢٣٩، ٢٤٢-٢٤٣
ـ ـ القرار الرقم (١٩٢٩): ٩٣
ـ ـ القرار الرقم (١٩٧٣): ٤٩
ـ ـ القرار الرقم (٢٠١٤): ٥٤، ٥٦، ١٣٣
ـ محكمة العدل الدولية: ٧١-٧٢، ٢١٢، ٢٥٩
ـ منظمة التربية والعلوم (اليونسكو): ١٥، ٢١١، ٢١٥-٢١٦
ـ الميثاق (الفصل السابع): ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٨
الأمن الاجتماعي: ٤٢
الأمن الدولي: ٢٤٠
الأمن القومي الأمريكي: ٣٦
الأمن القومي الروسي: ٢٧
أنان، كوفي: ١١، ٥١، ١٠١
الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠١٠): ١٦، ٢١٨، ٢٢٠-٢٢١، ٢٣٨
الانتخابات البرلمانية المصرية (٢٠١١ ـ ٢٠١٢): ١٢٧، ١٨٤
الانتخابات البرلمانية المغربية (٢٠١١): ١٨١
الانتخابات التشريعية الجزائرية (أيار/ مايو ٢٠١٢): ١٨٤
الانتخابات العامة (السودان، ٢٠١٠): ٢٦٦
انتخابات المجلس التأسيسي (تونس، ٢٠١١): ١٨٤
انتشار الاسلحة النووية: ٢٨
إنديك، مارتن: ٤٥
انسحاب القوات الأمريكية من العراق (٢٠١١): ١٦، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٣٨
انفجار سيّارة دبلوماسية تابعة لسفارة إسرائيل (نيودلهي، ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢): ٢٥٤
انفصال جنوب السودان (٩ تموز/ يوليو ٢٠١١): ١١، ٩٨، ١٠٩، ٢٦٠-٢٦١، ٢٦٤-٢٦٥
الانقسام الداخلي في فلسطين (٢٠٠٧): ١٠٩، ١٩٦
أوباما، باراك: ١٦، ٢٤، ٢٦-٢٧، ٣٢، ٤٣، ٤٥-٤٩، ٨٨، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٥، ٢٣٨
أوغلو، أحمد داوود: ٦٠، ٦٣-٦٤، ٦٦-٦٧، ٦٩-٧١
أوغلو، كمال كيليتشدار: ٦٦، ٧٠
أونال، سلجوق: ٧٢

ـ ب ـ

بارزاني، مسعود: ٢٢٦
باسولي، جبريل: ٢٦٣
بالمر، جيفري: ٥٩
بان كي مون: ٢٤٨
بايدن، جو: ١٦، ٢٣٨
بترايوس، ديفيد: ٢٣١
البخيت، معروف: ١٨٦-١٨٨
بدر الدين، عباس: ٢٥١
بدر الدين، مصطفى: ٢٤٤
برّي، نبيه: ٢٤٢، ٢٥١
البرنامج النووي الإيراني: ١٠، ٩٦
البشير، عمر: ٢٥٦، ٢٦٦
البطالة: ٢٤، ١٧١، ٢٧٨، ٢٨٠-٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٨
البعجة، فتحي: ١٦٤
البقري، سيف: ١٣٩
بلمار، دانيال: ٢٤٤، ٢٤٦
البنك المركزي المصري: ٢٧٧
ـ تقرير (يناير/ سبتمبر، ٢٠١٠): ٢٧٣
بوتفليقة، عبد العزيز: ١٠٦، ١٨٣
بوتين، فلاديمير: ٢٦، ٤٩

بورقيبة، الحبيب: ١١٩، ١٢٨
البوسعيدي، علي بن حمود: ١٨٧
بوش، جورج (الإبن): ٢٠٨، ٢١٥
بوغازي، محمد علي: ١٨٣
بونيفاس، بسكال: ٥٠
بويويا، توم: ٢٥٨
بيركيز، ديفيد: ٢٣٢
البيض، علي سالم: ١٣٦
البيئة العولمية: ١٦٦

ـ ت ـ

التَّعددية السياسية: ٦٤، ١٦٠-١٦١
التَّعددية القطبية: ٢٧-٢٨
التجارة الخارجية الصينية: ٣٧
التجمع السبتمبري (اليمن): ١٣٧
التجمع الوطني الديمقراطي (سورية): ١٧٦
التجمع اليمني للإصلاح: ١٣٣-١٣٤، ١٣٧
تحرير جنوب لبنان (٢٠٠٠): ١٧٢
التحوّل الديمقراطي: ١٢-١٣، ١٨، ٤٣-٤٤، ٦٤، ١٢١، ١٢٥، ١٤٨، ١٥٢-١٥٧، ١٦٠، ١٦٣-١٦٤، ١٩٥، ١٩٧-١٩٨، ٢١٦، ٢٦٨
التداول السلمي للسلطة: ٢٢٢
التدخل الإثيوبي في الصومال (٢٠٠٦): ٩٨
التدخل الفرنسي في جزر القمر (٢٠٠٨): ٩٨
التدخل في الشؤون الداخلية السورية: ٥٥
التدخل في الشؤون الداخلية للدول: ٧، ٣٩-٤٠، ٥٤، ٦٠، ٨٦
التدخل في الشؤون الداخلية الليبية: ٤٩، ٥٦-٥٨، ٩٩
التدخل في الشؤون الداخلية المصرية: ٦٠
الترابي، حسن: ٢٦١
تراجع قوة دول الاتحاد الأوروبي الاقتصادية: ٢٤
تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية: ٢٤
الترشح النسائي: ١٨٤
تغيّر المناخ: ٣١، ٣٨
تقديم طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة (٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١): ٢١٠
تقرير بالمر (٢٠١١): ٨، ٥٩، ٦٧، ٧٠، ٧٢-٧٣
تكافؤ الفرص: ١٥٧
تكتل إعلان دمشق: ١٧٦
التكنولوجيا البيئية: ٤٢
التلميح بتورط إيران في أحداث بلدة العوامية (السعودية، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١): ٨٧
التمرد المجتمعي: ١٦٧، ١٧٤، ١٧٦
التميمي، أبو عزام: ٢٣٤
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري: ١٣٧
التنمية المستدامة: ١٤٦، ١٦٧
تهديد إيران الأمن الوطني الخليجي: ٨٦
تهويد القدس: ١٩٣، ٢٠٤، ٢٠٨
تواتي، محمد: ١٨٣
التويتر: ١١٧
التيار الإسلامي: ١٥، ٤٥، ٧٤، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٠
التيار الصدري (العراق): ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٥
تيار المستقبل (لبنان): ٢٥٣

ـ ث ـ

الثمن الاقتصادي للثورة: ٢٨٦، ٢٨٨-٢٨٩
الثورات العربية (٢٠١١): ٧-٨، ١٠-١٢، ١٤، ١٦-١٧، ٢١، ٢٣، ٣٢، ٤٢-٤٣، ٥٥-٥٩، ٦٢، ٦٤، ٦٩، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨٥-٨٦، ٨٩-٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥-١٠٧، ١١١، ١١٤، ١١٨، ١٢١-١٢٢، ١٣١، ١٨٧-١٨٨، ١٩٢-١٩٦، ٢٠٠-٢٠٢، ٢١٧، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٦٤-٢٦٥، ٢٧٦، ٢٧٨-٢٨٢، ٢٨٦
ثورة الأرز (لبنان، ٢٠٠٥): ٢٤٩
الثورة الإسلامية (إيران، ١٩٧٩): ١٠١

ثورة تونس (٢٠١١): ٤٣، ٥٩، ٨٠، ٩٤-٩٥، ١٢٢، ١٢٨، ١٣١-١٣٢، ٢٢٣، ٢٦٩
الثورة الدستورية اليمنية (١٩٤٨): ٩٨
ثورة سورية (٢٠١١): ٨-١٠، ٥٠-٥١، ٥٥، ٦٥-٦٦، ٧٤، ٧٦، ٩٣، ٩٥، ١٠١، ١١٢، ١٦٨، ١٧٤، ٢٤٩، ٢٥٤
الثورة العراقية (١٩٥٨): ٩٩
ثورة ليبيا (٢٠١١): ٤٧، ٥٥، ٦١، ٩٥، ١٠٧، ١٢٢، ١٣١، ١٥٠، ١٥٢، ١٦٤، ٢٥٠، ٢٦٥، ٢٦٩
ثورة مصر (٢٠١١): ٤٤-٤٥، ٦٠-٦١، ٨٠، ٩١-٩٢، ٩٤-٩٥، ١٢٢، ١٢٨-١٢٩، ١٣١-١٣٢، ٢٠١، ٢٢٣، ٢٦٩، ٢٨٩
ثورة اليمن (٢٠١١): ٥٣-٥٤، ٩٥، ٩٩، ١٢٢، ١٣١-١٣٣، ١٣٥، ١٤٠
الثورة اليمنية (١٩٦٢): ٩٩
ثورة يوليو (مصر، ١٩٥٢): ٩٩

- ج -

جامعة الدول العربية: ١٠، ١٧، ٤٩، ٥١-٥٢، ٥٥، ٥٧-٥٨، ٦٣، ٩٢، ٩٧-١٠١، ١٠٤، ٢٣٦-٢٣٧، ٢٥٥، ٢٦٥
ـ تعليق عضوية مصر (١٩٧٩): ٩٨
ـ قرار فرض عقوبات اقتصادية على سورية (٢٠١١): ١٠٠، ٢٥٥
جائزة القذافي العالمية: ٦١
الجبالي، حمادي: ١٢٧
الجبهة الثورية السودانية: ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٦
الجبهة الديمقراطية (إيران): ٨٤
الجبهة الشعبية للإصلاحات (إيران): ٨٤
جبهة الصمود (إيران): ٨٤
الجبهة المتحدة للأصوليين (إيران): ٨٤
جبهة النضال الوطني (لبنان): ٢٥٣
الجبير، عادل: ٨٧
الجدارة الائتمانية: ٢٤
جرائم الإنترنت: ٣٨
جرائم ضد الإنسانية: ٥١
جريصاتي، سليم: ٢٤٥
الجلبي، أحمد: ٢٣٦
الجلبي، زهير: ٢٣٤
جلعاد، عاموس: ٧٢
الجماعة الإسلامية (لبنان): ٢٥٣
جمعية علماء اليمن: ١٤٣
جنبلاط، وليد: ٢٥١، ٢٥٣
الجنزوري، كمال: ١٢٦
الجهاد الإسلامي (فلسطين): ٢١٦
جهاز الإستخبارات الأمريكية (سي. آي. إيه): ٢٤٣
جهاز الإنتربول: ٢٤٤
جهاز الموساد الإسرائيلي: ٢٤٣
الجهوية: ١٥١، ١٥٦
الجيزاوي، أحمد: ١١٦
الجيش السوري الحر: ٥١-٥٢، ٦٥، ٦٧، ٢٥٤
جيش المهدي (العراق): ٢٣١-٢٣٢

- ح -

حادثة أسطول الحرية (٢٠١٠): ٦٩-٧١
حادثة اصطدام سفينة صيد صينية بسفن حرس السواحل اليابانية (٢٠١٠): ٣٣
حدود (١٩٦٧): ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٨-٢١٠، ٢١٤
الحراك الشبابي: ١٥٦، ١٩٥، ١٩٧-٢٠٠، ٢٠٦-٢٠٧
الحراك الفلسطيني: ١٩٥-١٩٦، ١٩٨-١٩٩، ٢١١
الحراك المجتمعي: ١٦٩، ١٧٨
الحرب الباردة: ٤٠، ٢٢٢
حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ١٠١، ١١٥
حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١): ٢٣٧
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥): ٢٥، ٤٠
الحرب العربية ـ الإسرائيلية
ـ (١٩٤٨): ٢٠٩، ٢١٣
ـ (١٩٦٧): ٢٠٩

ـ (غزة، ٢٠٠٨): ٦٣
ـ (غزة، ٢٠٠٩): ٢٠٥
ـ (لبنان، ٢٠٠٦): ١٠٩
الحرب على الإرهاب: ٥٣، ١٣٨
الحرس الثوري الإيراني: ٨٠
حركة التحرير والعدالة (السودان): ٢٦٣-٢٦٤
حركة حماس: ١٥، ٦١، ٩٣، ٩٥، ١٠٩، ١٩٦-١٩٧، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٦
الحركة الشعبية لتحرير السودان: ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٢
حركة العدل والمساواة: ٢٦٢-٢٦٣
حركة فتح: ١٠٩، ١٩٥-١٩٧، ١٩٩-٢٠١
الحريات العامة: ٤١، ١٦٠، ١٨٠، ١٩٨، ٢٠٤
حرية التنقل: ٢٠٥
الحريري، رفيق: ٦٣، ٢٤٣، ٢٤٨-٢٤٩، ٢٥٤
الحريري، سعد: ٢٤١، ٢٥٥
حزب آفاق تونس: ١٢٧
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (المغرب): ١٨١
حزب الاتحاد الدستوري (المغرب): ١٨١
الحزب الاتحادي الديمقراطي (السودان): ٢٦١
حزب الاستقلال (المغرب): ١٨١
الحزب الاشتراكي اليمني: ١٣٤، ١٣٧
حزب الإصلاح: ١١٨، ١٣٤، ١٣٧-١٣٨، ١٤٠
حزب الله (العراق): ٢٣٢
حزب الله (لبنان): ١٠، ١٧، ٩١، ٩٣-٩٤، ١٧٢، ٢٤٠-٢٤٤، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٥٠-٢٥١، ٢٥٤-٢٥٥
حزب الأمة (السودان): ٢٦١-٢٦٣
حزب البعث العربي الاشتراكي: ١١٩، ١٣٧، ١٦٧، ١٧٠، ٢٢٤
حزب التقدم والاشتراكية (المغرب): ١٨١
حزب التكتل الديمقراطي (تونس): ١٢٧
حزب جبهة التحرير الوطني (الجزائر): ١٨٤
حزب جبهة المشاركة (إيران): ٨٠، ٨٤
الحزب الجمهوري (الولايات المتحدة): ٤٣
حزب الحركة الشعبية (المغرب): ١٨١
حزب الحرية والعدالة (مصر): ١١٨-١٢٠، ١٢٨
حزب الحق (اليمن): ١٣٧
حزب الدعوة الإسلامية (العراق): ٢٢٠
الحزب الديمقراطي التقدمي (تونس): ١٢٧
حزب السلام الديمقراطي (مصر): ١٢٨
الحزب الشيوعي السوداني: ٢٥٧، ٢٦١
حزب العدالة والتنمية (تركيا): ٦١، ٦٣، ٦٧-٦٨، ٧٤-٧٥
حزب العدالة والتنمية (المغرب): ١٨١
حزب العمال الكردستاني: ٦٤، ٦٨، ٧٢
حزب الليكود: ٢٠٨
الحزب المسيحي الديمقراطي (ألمانيا): ٤٤
حزب المؤتمر الشعبي اليمني: ١١٨، ١٣٤، ١٤٧
حزب المؤتمر الوطني (السودان): ٢٥٦
حزب النهضة الإسلامي (تونس): ١١٨-١٢٠، ١٢٦
حزب النور (مصر): ١١٨، ١٢٠، ١٢٨
حزب الوفد (مصر): ١٢٨
حسنين، علي محمود: ٢٦٢
حسين، صدام: ١١٥
الحسيني، شمس الدين: ٧٩
الحصار على غزة: ٦٧
الحضارة البشرية المعاصرة: ١٦٦
حق تقرير المصير: ٢٠٩، ٢٢٦
حق العودة: ١٩٩، ٢١٢-٢١٤
حق المعرفة: ١٧٠
حق النقض (الفيتو): ٩، ٢٧، ٥١-٥٢، ٩٠
حقوق الإنسان: ٣٤، ٤٠-٤١، ٥١، ٦٧، ١٤٦، ١٦٧، ١٧٣، ١٨٠-١٨٢، ١٩٥
حقوق المرأة: ١٣٠
حقوق الملكية الفكرية: ٣٦
حل الدولتين: ٢٠٨، ٢١١، ٢١٦
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٢٥، ٢٨، ٤٨-٤٩، ٥٣، ٥٧، ٦١، ٦٦، ٧٢-٧٣، ٩٣، ٩٨-١٠٠، ١٥٩

حماية البيئة: ٣١
الحوثي، حسين بدر: ١٣٦
الحوثيون: ١٣٦-١٣٧، ١٤٦-١٤٧، ١٤٩
حوكمة الاقتصاد العالمي: ٣١

- خ -

خاتمي، محمد: ٧٩-٨١، ٨٥
خامنئي، علي: ٧٥، ٧٧-٧٨، ٨١-٨٤، ٩٥-٩٦
خدام، عبد الحليم: ١٧٠
الخليل، عبد المالك: ١٨٧
الخميني، روح الله الموسوي: ٨٢

- د -

الدابي، محمد أحمد: ٢٦٦
داغان، مئير: ٢٤٣
الدباس، أسامة: ١٨٨
الدَّين الأمريكي: ٢٦
الدرع الصاروخي الأطلسي: ١٠، ٢٦
ـ الاتفاق مع بولندا (٢٠٠٨)
ـ الاتفاق مع تركيا (٢٠١١): ٨
الدول الممانعة: ١٦٨
الديمقراطية الليبرالية: ٣٠، ٩٣

- ذ -

الذكرى الأولى للاحتجاجات في البحرين (١٤شباط/ فبراير ٢٠١٢): ٨٦

- ر -

رأس المال الاجتماعي: ١٥٨
راسموسين، أندريس فوغ: ٦٦
راشد، رائد: ٢٢٢
الربيع الإسلامي: ١١٩-١٢٠
الربيع الإيراني: ٨٥
رحيمي، محمد رضا: ٨٩
رضائي، محسن: ٨٣
رعد، محمد: ٢٤٥
الرفاعي، سمير: ١٨٦
الرقابة على النساء والشابات غير المتزوجات: ٧٦
ريغان، رونالد: ٢١٦

- ز -

زاده، محمد شريف مالك: ٧٨
زيباري، بابكر: ٨٩

- س -

السادات، أنور: ٢٩٠
ساركوزي، نيكولا: ٤٣، ٤٨، ١٩٤
السبسي، الباجي قائد: ١٢٣، ١٣٠
سحب السفير التركي من تل أبيب (٢٠١١): ٧١
سليمان، عمر: ٤٦، ١٢٣
سليمان، ميشال: ٢٣٩، ٢٥٢
سليماني، قاسم: ٨٩، ٩٤
السنحاني، أحمد: ١٣٩
السنوسي، أحمد: ١٠٧
سوق الأوراق المالية: ٢٨٩
سياسة التكامل الأوروبي (١٩٥٧): ١٠١
السيستاني، علي الحسيني: ٢٣٥
السيسي، التجاني: ٢٦٣-٢٦٤

- ش -

الشاطر، خيرت: ١٣٠
شاهين، خالد: ١٨٦
شبكات التواصل الاجتماعي: ٧، ٤٢
شرف، عصام: ١٣٠
شركة بي بي البريطانية: ٢٢٩
شركة (دريك أند سكل) الهندسية العالمية (الإمارات): ٢٧٤
شركة الديار العقارية القطرية: ٢٧٤
شفيق، أحمد: ١٢٣، ١٢٦

- ص -

صالح، أحمد علي عبد الله: ١٣٨
صالح، طارق محمد عبد الله: ١٣٩
صالح، علي عبد الله: ١٢، ٥٤-٥٦، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١-١٤٤، ١٩٨
صالح، عمار محمد عبد الله: ١٣٩
صالح، يحيى محمد عبد الله: ١٣٩

صالحي، علي أكبر: ٨٦-٨٨، ٩٠، ٩٢
الصباح، صباح الأحمد: ١٨٨، ١٩٠
الصباح، ناصر المحمد: ١٨٧
صبرا، أسد: ٢٤٤
الصدر، موسى: ٢٥٠-٢٥١
صراع أصولي ـ أصولي: ٧٦، ٨٣
الصراع بين المرشد والرئيس (إيران): ٧٧-٧٨
الصراع بين المرشد ورئيس الوزراء (إيران): ٨٢
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٩٥، ١٠٣، ١١١، ٢٠٩، ٢٥٠، ٢٥٢
الصناعة التحويلية: ٢٨٧
صندوق النقد الدولي ـ تقرير (أيلول/ سبتمبر ٢٠١١): ٢٧٠
صنع السلام: ٣٨-٣٩

ـ ط ـ

الطاقة البديلة: ١٦٧
الطاقة النظيفة: ٣١
طالباني، جلال: ٢١٨-٢١٩، ٢٢٦
الطراونة، فايز: ١٨١، ١٨٧

ـ ع ـ

عادل، غلام علي حداد: ٨٤
عباس، محمود: ١٥، ١٩٧، ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٤-٢٠٦، ٢١٠
عبد الله بن الحسين (ملك الأردن): ١٨١، ١٨٦، ١٨٨
عبد الجبار، رافع: ٢٢٦
عبد العظيم، حسن: ٦٧
عبد الجليل، مصطفى: ٦١، ١٠٨
عبد الناصر، جمال: ١١٣، ١١٩
العدالة الاجتماعية: ١٨، ١٧١، ١٧٣، ١٩٤-١٩٥، ٢٧٠
العدالة الانتقالية: ١٤٦، ١٦٥
العدالة الدولية: ٢٣٩-٢٤٠
العدوانية الصينية: ٣٣
العربي، نبيل: ٩٢
العريان، عصام: ٦٠
العزاوي، قيس: ٢٣٧
عصائب أهل الحق (العراق): ٢٣٢
عضوية فلسطين في الأمم المتحدة: ٢٠٧، ٢١٤-٢١٥
عضوية فلسطين في منظمة اليونسكو: ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٤-٢١٥
عضوية الولايات المتحدة في اليونسكو: ٢١٥
العطاس، حيدر: ١٣٦
عقيدة ولاية الفقيه: ٧٥، ٨١، ٨٣، ٨٥
العكيمي، أمين: ١٣٤
علاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل: ٢٥
العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية: ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٥
العلاقات البحرينية ـ الإيرانية: ٨٨
العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: ٨، ٥٩، ٦٨-٦٩، ٧١، ٧٤، ٩٣
العلاقات التركية ـ الأمريكية: ٩٣
العلاقات التركية ـ الإيرانية: ٥٩، ٦٦، ٧٦
العلاقات التركية ـ الغربية: ٦٢
العلاقات التركية ـ الفرنسية: ٦٢
العلاقات التركية الخارجية: ٦٦
العلاقات التونسية ـ الليبية: ١٠٦-١٠٧
العلاقات الخليجية ـ الإيرانية: ٨٨، ٩٢
العلاقات السعودية ـ الإيرانية: ٨٨
العلاقات السعودية ـ العراقية: ٢٣٧-٢٣٨
العلاقات السودانية ـ الغربية: ٢٦٧
العلاقات السورية ـ الإيرانية: ٩١
العلاقات السورية ـ التركية: ٨، ٦٣
العلاقات الصينية ـ الروسية: ٣٥
العلاقات العراقية ـ الإيرانية: ١٦، ٨٨، ١١٣، ٢٣٨
العلاقات العراقية ـ البحرينية: ٢٣٦
العلاقات العراقية ـ التركية: ٦٦
العلاقات العراقية ـ الخليجية: ١٥، ٢١٧، ٢٣٥-٢٣٦
العلاقات العراقية ـ المصرية: ١١٥
العلاقات العربية ـ الأفريقية: ١٠٢

العلاقات العربية ـ الإيرانية: ٩٥
العلاقات العربية ـ التركية: ٥٩، ٧٥
العلاقات العربية ـ العربية: ١٠-١١، ٩٧، ١١٤
العلاقات الفلسطينية ـ الإيرانية: ٩٥
علاقات القوة: ٧، ٢٣، ٢٧، ٣٦، ٥٦
العلاقات اللبنانية ـ التركية: ٦٦
العلاقات اللبنانية ـ السورية: ٢٥٢
العلاقات اللبنانية ـ الليبية: ٢٥١
العلاقات الليبية ـ الجزائرية: ١٠٧
العلاقات المصرية ـ الإماراتية: ١١٩
العلاقات المصرية ـ الأمريكية: ٩٢
العلاقات المصرية ـ الإيرانية: ٩، ٩١-٩٢
العلاقات المصرية ـ الجزائرية: ١١٧
العلاقات المصرية ـ السعودية: ١١، ١١٤، ١١٧-١١٨
العلاقات المغربية ـ الجزائرية: ١٠٦
علاقة سورية بحزب الله اللبناني: ٩١
علاوي، إياد: ٢١٨، ٢٢٠
العلمنة: ٦٠
العمالة المصرية: ١١٥-١١٦، ٢٨٠
العمل الدبلوماسي: ٢٨، ٥٢
العملة الأوروبية الموحدة (اليورو): ٢٤
العملة الصينية (اليوان): ٢٦، ٣٦
عملية إعادة البناء الاقتصادي: ١٥٧
العنف الطائفي: ٢٣٦
عون، ميشال: ٢٥٥
العياش، سليم: ٢٤٤
العيساوي، رافع: ٢٢٠
عيسى، حسن: ٢٤٤

ـ غ ـ

الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣): ٦٣، ١٠٩، ١١٣، ٢٨٥
غصن، فايز: ٩٥
غليون، برهان: ٦٥، ٩١
الغنوشي، محمد: ١٢٢-١٢٣
غول، عبدالله: ٦٠
غيتس، روبرت: ٤٥، ٢٣٠

ـ ف ـ

الفايز، فيصل: ١٨١
الفتنة الطائفية (مصر): ٢٩١
الفدرالية: ١٣، ١٠٤-١٠٥، ١٠٩-١١٠، ١٣٦، ١٥١، ١٥٧-١٥٨، ١٦٣
فرنسين، دانيال: ٢٤٣
الفساد المالي في مؤسسات القطاع الخاص (الولايات المتحدة): ٢٤
الفصل بين الجنسين: ٧٥
فصل الدين عن الدولة: ٨١
الفضاء الألماني: ٥٧
الفضاء الروسي: ٢٦، ٣٢
الفضاء الفرنسي: ٥٧
فلسفة المساواة: ١٨٢
فؤاد، محمد: ١٢٣
الفيسبوك: ١١٧، ١٧٦، ٢٢٣، ٢٥٧
فيلتمان، جيفري (مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى): ٥٤

ـ ق ـ

قابوس بن سعيد (سلطان عمان): ١٨٤، ١٨٧، ١٨٩-١٩٠
قاسمي، رستم: ٧٧
قانون الإنساني: ١٤٦
القانون الدولي: ٣٣، ٤٠، ٧٠، ١١٧، ٢١٠
القانون الدولي الإنساني: ٤٠
القبلية: ١٥١، ١٥٦
قبيلة سنحان: ١٣٤
قبيلة القذاذفة: ٤٧
القدرات العسكرية الأمريكية: ٢٦
القذافي، معمر: ٦١، ٩٩، ١٠٨، ١٥٠-١٥٢، ١٥٥، ١٩٨
القروي، نبيل: ١٣٠
القريشي، غانم: ٢٢٢
قضية أبيي (السودان): ٢٥٨
قضية الإمام موسى الصدر: ٢٥٠

قضية شركة موارد: ١٨٨
قضية الصحراء الغربية: ١٠٢، ١٠٦-١٠٧
القضية الفلسطينية: ١٤، ٦١، ٧٠، ٧٤، ١١٢، ١٩٣-١٩٥، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٨-٢١٠، ٢١٢
قضية كازينو البحر الميت: ١٨٨
قضية لواء الإسكندرون: ٦٤
قضية مصفاة البترول الأردنية: ١٨٨
القضية اليمنية: ٥٤، ١٤٦
قمة عدم الانحياز (إندونيسيا، ٢٥ آيار/ مايو ٢٠١١): ٩٢
قمة لشبونة (٢٠١٠): ٧٢
قوات درع الجزيرة: ١٠٥، ١٨٦، ٢٣٦
القوة الاقتصادية الأمريكية: ٢٦
القوة الخشنة: ٦٨
القوة المفرطة: ٥١، ٧٣، ١٨٦
القوة الناعمة: ٦٧-٦٨
قوى ١٤ آذار (لبنان): ٩٤، ٢٤٩، ٢٥٣-٢٥٥
قوى ٨ آذار (لبنان): ٢٤١-٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٢-٢٥٣
القوى الكبرى: ٣٠-٣١، ٣٦، ٥٣-٥٥

ـ ك ـ

كالداس، نيك: ٢٤٣
كاميرون، ديفيد: ٦٠
الكتلة المصرية: ١٢٨
الكرامة الإنسانية: ٤٠، ١٩٤
كروبي، مهدي: ٨٠، ٨٣
كلينتون، هيلاري: ٤٥-٤٦، ٥٤، ٦٩
كنعان، غازي: ١٧٠
كني، آية الله مهدوي: ٨٣
كوردسمان، أنتوني: ٢٣٣
كير، سلفا: ٢٦٦
كيلو، ميشيل: ٦٧

ـ ل ـ

لامرت، نوربرت: ٤٥
اللوزي، أحمد: ١٨١
ليبرمان، أفيغدور: ٧٣

ـ م ـ

المالكي، نوري: ١٥، ٨٩، ٩٦، ٢١٧-٢٢٠، ٢٢٢-٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٥-٢٣٧
مبارك، حسني: ٤٤-٤٦، ٦٠-٦١، ٩٢، ١٢٩، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٥٠، ٢٦٥، ٢٩٠
المبزع، فؤاد: ١٢٣
المتغيرات الاقتصادية: ١٩، ٢٧٠
المجتمع الافتراضي: ١٧٠
المجتمع الأهلي: ١٣، ١٦٩، ١٧١-١٧٣، ١٧٦-١٧٩
المجتمع الدولي: ٢٥، ٤١، ٤٧، ٤٩، ١٠٠، ٢١٤، ٢٤٠-٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٧
المجتمع المدني: ١٣، ٤٠، ٤٧، ١٢٥، ١٤٦-١٤٧، ١٥٥، ١٥٧، ١٦١، ١٦٩، ١٧٢-١٧٣، ١٧٦-١٧٧، ١٨٣-١٨٤، ٢٣٢، ٢٦٣
مجزرة صنعاء (١٨ آذار/ مارس ٢٠١١): ١٤١
مجلس التعاون العربي: ١٠١-١٠٢
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٩، ١١، ٥٣، ٥٧، ٦٢، ٨٦، ١٠١-١٠٥، ١٠٧، ١٢٢، ١٤٢، ١٤٤، ١٧٩، ٢٣٧، ٢٧١-٢٧٢، ٢٨٣-٢٨٤
ـ الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية (الرياض، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١١): ٨٦
مجلس جامعة الدول العربية ـ الدورة العادية الرقم ١٣٣ (القاهرة، ٢٠١٠): ٢٣٧
مجلس الشؤون الخارجية الأمريكي ـ تقرير (أيلول/ سبتمبر ٢٠١١): ٣٨
المجلس الوطني السوري: ٥٠، ٦٥، ٩١، ٢٥٣-٢٥٥
محاربة الفساد: ١٤، ١٤٨، ١٨٩، ١٩٧، ٢٠٠
محاولة اغتيال الياس المر (لبنان، ٢٠٠٥): ٢٤٩
محاولة اغتيال مروان حمادة (لبنان، ٢٠٠٤): ٢٤٩
محسن، علي: ١٣٧-١٤٠
المحكمة الجنائية الدولية: ٥١، ٢١٠

المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: ١٦-١٧، ٢٣٩-٢٤٨
المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ـ ملفّ شهود الزور: ٢٤١-٢٤٢
محمد السادس (ملك المغرب): ١٨٠، ١٨٨
محمد، علي ناصر: ١٣٦
المرزوقي، المنصف: ١٠٦، ١٢٧
مركز بيروت للأبحاث والمعلومات: ٢٤٦
مركز العلاقات الدولية (باريس): ٥٠
المساعدات الإنسانية: ٥١، ٥٣، ٢٦٧
مشائي، إسفنديار رحيم: ٧٨
مشروع مارشال (١٩٤٧): ٢٥
مشعل، خالد: ٢٠٦
المصالح الاستراتيجية الروسية في المنطقة العربية: ٣٦
المصالح الاستراتيجية الصينية في المنطقة العربية: ٣٦
المصالحة الفلسطينية: ١٤، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥
المصالحة الوطنية: ١٥، ١٦٥، ١٩٥-١٩٦، ١٩٨-١٩٩، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٧
مصلحي، حيدر: ٧٥، ٨٤، ٨٧
المطلك، صالح: ٢٢٠، ٢٢٤
مطهري، علي: ٧٨، ٨٣، ٨٥
المظاهرات أمام السفارة السورية في بيروت: ٢٥٣
مظاهرات الربيع العراقي (٢٠١١): ٢١٧، ٢٢٢-٢٢٣
المعارضة البحرينية: ٢٣٥
معارضة ثقافية: ١٧٦
المعارضة السورية: ٥٠، ٥٣، ٦٥-٦٧، ٩١، ٢٥١-٢٥٢
معارضة شبابية: ١٧٦
معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٩): ٤٦، ٩٨، ١٠٢، ١١٤
معاهدة وستفاليا (١٦٤٨): ٤١
المعلم، وليد: ٥٨، ٢٣٦
المعمري، علي بن ماجد: ١٨٧
مقتل خليل ابراهيم (٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١): ٢٦٤
مكافحة الإرهاب: ٣٤، ١٣٨، ١٤٣، ١٨٣، ٢٢٩
الملف النووي الإيراني: ٢٧، ٧٥، ٨٥، ٩٣
مناوي، مني اركو: ٢٦٢
المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس): ٢٧٨
منصور، عبد ربه: ١٣٧، ١٤٥
منصور، عدنان: ٢٥١-٢٥٢، ٢٥٥
المنظمات الإقليمية: ٧، ٣٨-٣٩، ٤٣، ١٦٢
المنظمات الدولية: ٧، ٣٨-٣٩، ٤٣، ١٦٢
المنظمات غير الحكومية: ٤٤، ١٢٦
منظمة الآسيان: ٣٣
منظمة التجارة العالمية: ٢٨-٢٩
منظمة التحرير الفسطينية: ٢١٤
منظمة التحرير الفلسطينية: ١٩٧، ٢٠١، ٢١٠، ٢١٢
منظمة هيئة الإغاثة الإنسانية التركية: ٦٨
المنوني، عبد اللطيف: ١٨٠
المهدي، الصادق: ٢٦١-٢٦٢
المهدي، عبد الرحمن الصادق: ٢٦١
المهدي، نصرالدين الهادي: ٢٦٢
الموارد المالية: ٢٧، ٤٩، ٥٨
مؤتمر أصدقاء سورية (تونس ٢٤، شباط/ فبراير ٢٠١٢)
المؤتمر الشعبي السوداني: ٢٦١
مؤتمر القمة العربية
ـ (١: ١٩٦٤: القاهرة): ١١٢
ـ (١٤: ٢٠٠٢: بيروت)
ـ (٢٠٠٠: القاهرة)
ـ (٢٩: ٢٠١٢: بغداد): ٢٣٧
ـ (٤: ١٩٦٧: الخرطوم): ١١٢
ـ (٩: ١٩٧٨: بغداد): ١١٣
ـ (١٩٧٠: القاهرة): ١١٣
مؤتمر ميونيخ للأمن (٢٠١١): ٥٧

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ـ تقرير (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١): ٢٧٣
مؤسسة كونراد أديناور الألمانية (مصر): ٤٤
مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني: ٢٤
موسوي، مير حسين: ٨٠، ٨٢-٨٣
الموسوي، نوّاف: ٢٤٥
موسى، عمرو: ١٣٠
ميرزا، سعيد: ٢٤٣، ٢٤٧
الميرغني، جعفر الصادق محمد عثمان: ٢٦١-٢٦٢
ميركل، أنغيلا: ٤٤
الميزانية الأمريكية: ٢٦
ميقاتي، نجيب: ٩٤، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٢

ـ ن ـ

نتنياهو، بنيامين: ٦٩-٧٠، ٧٣، ٢٠٤، ٢٠٨
نجاد، محمود أحمدي: ٧٥-٧٩، ٨١، ٨٣-٨٤، ٨٧-٨٨، ٩٠-٩١
النجيفي، أسامة: ٢٢٠، ٢٢٣
النزاع بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية (١٩٧٠): ١١٣
النزاع المسلح في منطقة أبيي (جنوب كردفان، آيار/ مايو ٢٠٠٨): ٢٥٦
نصر الله، حسن: ٩٤، ٢٤٢-٢٤٣، ٢٤٥-٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٥
نظام أحادي القطبية: ٣١
النظام الإيراني: ٨٠، ٨٢، ٨٥
نظام بن علي (تونس): ١٣٢
النظام الدولي: ٧-٨، ٢٣، ٢٥، ٢٧-٣٢، ٣٤-٣٨، ٤٠-٤٣، ٥٥-٥٩
نظام رأسمالية الدولة: ٢٩، ٤١
النظام السوري: ٩-١٠، ١٥، ١٧، ٥١-٥٢، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٨٨، ٩٠-٩١، ٩٤، ١٠٠، ١٦٧، ١٧٩، ١٩٨-١٩٩، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٩، ٢٥١-٢٥٥
نظام غير قطبي: ٢٧، ٣١
نظام القذافي (ليبيا): ٤٧-٥٠، ٥٧، ٩٩، ١٠٧-١٠٨، ١٥١-١٥٣، ١٥٧، ١٦٤، ٢٥١، ٢٦٤-٢٦٥
النظام الليبرالي الدولي: ٢٩-٣٠
نظام مبارك (مصر): ٤٤-٤٦، ١١٤، ١٣٢، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٦٥
النفوذ الإيراني في العراق: ٨٩، ٩٤
النفوذ الإيراني في لبنان: ٨٩، ٩٤
نقد، محمد ابراهيم: ٢٥٧
النمو الاقتصادي: ١٩، ٢٥، ٢٩، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٨٤
النمو المجتمعي: ١٧١
نور، عبد الواحد: ٢٦٢-٢٦٣

ـ هـ ـ

هاس، ريتشارد: ٣٨
الهاشمي، طارق: ٢١٩-٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦
الهاشمي للسلطات: ٢٢٦
الهناني، محمد بن عبد الله: ١٨٧
هنية، إسماعيل: ٩٥
الهيئة العلمية لنشر الثقافة القانونية في العالم العربي: ٢٤٠
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (الأردن): ١٨٩

ـ و ـ

الوحدة العربية: ٢٢، ١٠٢، ١٠٩، ١٩٣، ١٩٥
وحيدي، أحمدي: ٩٥
الوزني، راتب: ١٨١
الوساطة التركية: ٦٣
وكالة الاستخبارات الأمريكية: ٤٦
وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي التونسية: ٢٧٣

ـ ي ـ

يزدي، آية الله محمد: ٨٣
يعقوب، محمّد: ٢٥١
يلديريم، بولنت: ٦٨
يوسف، مارتن: ٢٤٤
يونس، عبد الفتاح: ٤٨

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب ـ التقرير **حال الأمة العربية ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ معضلات التغيير وآفاقه**، فقد بدأ بأوائل العام ٢٠١١ من حيث انتهى التقرير السابق عليه، وامتد بتغطية وتحليل ما استجد من أحوال في البلدان العربية إلى نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٢.

ووفاقاً للمنهج المتّبع في إعداد هذا النسق التقريري منذ سنوات، فإنه ليس عملاً مَسْحيّاً، وإنما يتّبع نهجاً رصدياً، تحليلياً، لمفاصل الأحداث، ويركز على أهم القضايا من وجهة نظر فريق إعداد التقرير.

يلخص التقرير في جزئه **الأول** ـ تطورات النظام الدولي في ثلاث نقاط رئيسية؛ (١) تطور عناصر القوة بالنسبة إلى الأطراف الرئيسية في النظام الدولي، مما أتاح الفرصة للصين لتحسين نسبي في عناصر قوتها الاستراتيجية الشاملة؛ (٢) تميُّز بنية النظام الدولي باللاقطبية؛ (٣) السعي إلى توازن القوى بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى، والتركيز على العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية لمنع الأزمات وإدارتها، وتنامي دور الإعلام.

أما الجزء **الثاني** ـ فيستعرض مواقف النظام الدولي من الثورات العربية، سواء على أساس كل دولة على حِدَة أو المواقف الجماعية. ويغطي التحليل مواقف الدول الكبرى تجاه ثورات الربيع العربي في كلّ من تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية، ثم يحلّل التقرير بعد ذلك مواقف القوى الجماعية كمجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، تلك المواقف التي يطغى عليها الطابع المصلحي.

ويشير التقرير إلى أن المنطقة العربية تمر بمرحلة انتقالية من الصعب تحديد كم ستأخذ من الوقت بالضبط، وخلال تلك المرحلة من المنطقي أن نتوقع معدلات نمو أقل، إن لم تكن سالبة، وأكثر القطاعات تأثراً هي قطاعات السياحة والتجارة والتمويل والعقارات. ولكن الآثار بعيدة المدى ستكون إيجابية، ومن أهمها: تغير الفاعلين الاقتصاديين، وانحسار الفساد، وزيادة مستوى الرقابة العامة، وكل هذه الثغرات ستؤدي إلى تحسين أوضاع الاقتصادات العربية، عموماً.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-520-5